شؤون فلسطينية

٢٢٩ - ٢٣٠

نيسان (ابريل) - أيار (مايو) ١٩٩٢

شؤون فلسطينية

٢٢٩

شؤون فلسطينية

٢٢٩ ـ ٢٣٠ نيسان (ابريل) ـ أيار (مايو) ١٩٩٢

شَهريَّة فِكريَّة لمعَالجة أحدَاث القضيَّة الفِلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصدُر عَن مَركَز الأبحاث في منظمَة التحْرير الفلسطينيَّة

المحتويات

٣ الانتخابات الاسرائيلية المقبلة:
حدود المراهنة الفلسطينية ..... زياد ابو زياد
١٣ تساؤلات حول عملية السلام ..... أحمد شاهين
٢٠ أوضاع العاملين في الاقتصاد المحلّي
للضفة الفلسطينية وقطاع غزة ..... د. محمود ميعاري
٣٨ التغييرات الادارية الاسرائيلية في الضفة والقطاع المحتلين ..... د. عدنان عمرو
٦١ الابعاد الاجتماعية لهجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل ..... عمر سعادة
٧٥ الاعلام الصهيوني في الولايات المتحدة الاميركية:
البنية الاقتصادية والسياسية ..... موسى السيد

مراجعات

٨٩ المسألة السكانية في فلسطين ..... د. نبيل حيدري
٩٣ واقع وآفاق الصناعة العسكرية العربية ..... سميح شبيب

شهريات

٩٧ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً:
استحقاقات برسم العملية السياسية ..... س. ش.
١٠٠ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً:
غياب التنسيق العربي ..... أ. ش.
١٠٥ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
حدود المواجهة ..... ن. ح.
١١٠ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً:
«الوحدات الخاصة» في مواجهة الخلايا المسلّحة ..... د. يزيد صايغ
١١٤ اسرائيليات:
العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية: مثلّث الأزمة ..... مها بسطامي
١٢٧ المناطق المحتلة:
بحث في الكونفدرالية والانتخابات ..... ربعي المدهون

وثائق

١٣٤ **بيان المجلس المركزي الفلسطيني: ثوابت الموقف الفلسطيني**
١٣٨ **بيان المجلس الثوري لحركة «فتح»: تقييم شامل للأوضاع السياسية والداخلية**
١٤١ **نص المشروع الفلسطيني للحكومة الذاتية المؤقتة**
١٤٨ **نص وثيقة «الحكم الذاتي» الاسرائيلية**

يوميات

١٥٢ **موجز الوقائع الفلسطينية من ١٦/٢/١٩٩٢ الى ١٥/٤/١٩٩٢**

بيبليوغرافيا

١٦٨ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي** ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **عدنان الشريف**

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس، بالضرورة، آراء منظمة التحرير الفلسطينية، ولا المحررين، ولا المستشارين، ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس** مدير التحرير : **د. محمود الخطيب**

المراسلات

Al-Abhath Publishing Co. Ltd
16 Artemidos Street, Strovolos
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي

[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

الانتخابات الاسرائيلية المقبلة

حدود المراهنة الفلسطينية

زياد ابو زياد

مع اقتراب موعد الانتخابات الاسرائيلية، تزداد حدّة الجدل حول جدوى الاستمرار في العملية السياسية في الفترة التي تسبق هذه الانتخابات، ومدى تأثير ذلك على فرص كل من الحزبين الكبيرين: تكتل الليكود، وحزب العمل، في الوصول الى السلطة.

ويرى البعض ان استمرار العملية السياسية، خلال هذه الفترة، سيمكّن الليكود من الادعاء بأنه قادر على الاستمرار في اقامة المستوطنات واحتلال الارض، وفي الوقت عينه التفاوض لتحقيق السلام، الامر الذي سينعكس، ايجابياً، على فرص الليكود في تحقيق نصر انتخابي في المعركة الانتخابية المقبلة في اسرائيل. ويمضي اصحاب هذا الرأي في القول، بأنه، ولهذا السبب بالذات، يجب وقف العملية السياسية لتعرية وجه الليكود في الشارع الاسرائيلي وضرب فرصه في الفوز. لكنهم لا يقولون صراحة ما اذا كان الهدف هو مجرد ضرب فرص الليكود في الفوز كعقاب له، أم انهم يريدون ضربه، لزيادة فرص حزب العمل المنافس الوحيد له، لأنهم يعتقدون بأن حزب العمل سيكون أكثر جدية في التعامل مع العملية السياسية، وأكثر رغبة في التجاوب مع مطالب المفاوض الفلسطيني.

على أية حال، وبغض النظر عمّا اذا كانت لنا رغبة في انجاح العمل لأنه «المنقذ» لعملية السلام، أو اسقاط الليكود لأنه «المحبط» لعملية السلام، فان من الممكن القول، بأن الليكود معني باستمرار هذه العملية، في الفترة التي تسبق الانتخابات، لكي لا يتهم في الشارع الاسرائيلي بأنه اضاع الفرصة التاريخية الاولى التي اتيحت لاسرائيل في التحدث مع كل العرب، وتحقيق سلام شامل مع كل الدول العربية. وفي المقابل، فان العمل معني بوقف هذه العملية قبل الانتخابات لكي يمارس دعايته الانتخابية باتهام الليكود بأنه أضاع هذه الفرصة التاريخية.

التدخل الفلسطيني في الانتخابات الاسرائيلية

من هنا علينا ان نسأل أنفسنا: هل نستطيع نحن كفلسطينيين لعب دور في الانتخابات الاسرائيلية المقبلة؟ ولحساب مَنْ؟ وكيف؟ وما هو الثمن لذلك؟ وكيف ينظر كل من الليكود والعمل لمثل هذا التدخل؟

في سياق الاجابة عن هذه التساؤلات يمكن القول، ان الليكود يملك موقفاً موحّداً ازاء التدخل الفلسطيني. فهو يدرك، تماماً، ان التدخل الفلسطيني يمكن ان يكون، فقط، لحساب العمل؛ وعليه فانه يقف، بشدّة، ضد هذا التدخل؛ وهو مستعد لمهاجمة هذا التدخل من خلال مهاجمة الجهة

التي يتم هذا التدخل لحسابها، واتهامها بأنها مستعدة للتفريط بـ «أرض ـ اسرائيل»، والتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية، والسماح باقامة دولة فلسطينية، وتعريض أمن اسرائيل وأمن شعبها للخطر. ويعتقد قادة الليكود بأن الهجوم المضاد هذا سيكون فعّالاً وناجحاً في اثارة الشارع الاسرائيلي ضد مَنْ ستتدخل المنظمة لصالحه. ولا شك في ان هذه القراءة الليكودية للشارع الاسرائيلي هي قراءة سليمة، لا سيما اذا أخذنا بعين الاعتبار ان الشارع الاسرائيلي هو شارع مزروع بالخوف والوهم، أو كما يقال (برانويد)، يتحكّم خوفه ووهمه المسبق المنزرع عميقاً في نفسيّته، وفي تصرفاته وردود فعله.

وازاء هذا الوضع، فان حزب العمل متفق ومنقسم، الى حدّ ما، في الرأي حول الدور الذي يمكن ان يلعبه الفلسطينيون بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية في المعركة الانتخابية المقبلة.

أمّا الاتفاق، فحزب العمل وغيره من الاحزاب ذات التوجّهات السلمية، وخاصة ائتلاف «ميرتس» (الذي يضم: راتس، مبام، شينوي)، متفقة على ان أية عملية «ارهابية» فلسطينية ستستثمر في الشارع الاسرائيلي لصالح الليكود. ويضرب هؤلاء، مثلاً، في الهجوم بزجاجات المولوتوف على الباص الاسرائيلي بالقرب من أريحا قبل ٤٨ ساعة من موعد الانتخابات الاسرائيلية في العام ١٩٨٨، والذي أسفر عن مقتل امرأة وطفليها واصابة جندي بحروق توفي، في ما بعد، متأثراً بها؛ ويدّعون بأن هذا الهجوم كان سبباً أساسياً في فشل حزب العمل في الفوز بأكثرية معقولة في تلك الانتخابات. وعليه، فان العمل والاحزاب التي تقع الى يساره يطالبون، في كل مناسبة، ان يضبط الفلسطينيون أنفسهم، وان يمنعوا أية عملية عنيفة، في هذه المرحلة، لكي لا تساهم في انجاح الليكود وابقائه في سدة الحكم.

واما الاختلاف، فان ثمة رأيين في حزب العمل ازاء التدخل الفلسطيني اللاعنفي في الانتخابات الاسرائيلية. الاول يرى، وتمشياً مع ما سبق، ان يظل الفلسطينيون بعيدين عن المعركة الانتخابية الاسرائيلية خشية ان لا يستغل تدخّلهم للتشهير ضد حزب العمل في الشارع الاسرائيلي. ويضرب هؤلاء، مثلاً، ما نسب الى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، من انه بعث برسالة طالب فيها العرب في القدس بالتصويت لصالح حزب العمل، والاستغلال الفاحش والترويج الكبير الذي روّجه الليكود لأنباء هذه الرسالة المزعومة للتشهير بحزب العمل واتهامه بالتعامل مع المنظمة. كما يشيرون، في حزب العمل، الى تصريح نسب في السويد الى د. حنان عشراوي جاء فيه انها تؤيد حزب العمل على الليكود، ويرون ان مثل هذا التصريح قد يلحق الضرر بالعمل أكثر ممّا سينفعه. أمّا الرأي الثاني، فيقرّ بضرورة الامتناع الفلسطيني عن التأييد العلني لحزب العمل ضد الليكود، ولكنه يرى ان بامكان الفلسطينيين الادلاء ببعض الاقوال، أو القيام ببعض الاعمال التي تؤكد توجهاتهم السلمية من دون الاشارة الى هذا الحزب أو ذاك في الانتخابات الاسرائيلية، لأن ذلك سيؤدي، في شكل غير مباشر، الى تعزيز موقف «معسكر السلام» الاسرائيلي.

ومن كل ما سبق، يمكن ان نخلص الى القول بأن من الضروري عدم التطرّق، مباشرة، الى دعم أي حزب مشارك في الانتخابات الاسرائيلية طالما ان هذا الحزب يسعى لنيل الاصوات اليهودية، لأن الدعم الفلسطيني له، سيفقده الكثير من الاصوات. كما ان من الضروري الاستمرار في تأكيد التوجّهات السلمية لمنظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني، ومحاولة منع القيام بأية عمليات عنيفة قد تساعد في اشعال المشاعر الوطنية المتطرفة في الشارع الاسرائيلي، وتوظيفها لحساب الليكود أو الاحزاب اليمينية المتطرفة الاخرى.

فرص النجاح المستقبلية

يحاول كل من الحزبين الرئيسين في اسرائيل، العمل والليكود، الايحاء بأنه يحظى بدعم أكبر في الشارع الاسرائيلي، كجزء من الحرب النفسية التي يشنّها كل منهما ضد الآخر، والتي يحاول كل منهما ممارستها في الشارع الاسرائيلي لكسب تأييده ودعمه، من خلال منطق المراهنة على الحصان الرابح. ومع ذلك، فان هناك بعض الملامح التي يمكن الاشارة اليها، بوضوح، وأهمها:

اولاً: تبدو فرص حزب العمل بقيادة اسحق رابين أوفر حظاً منها بقيادة شمعون بيرس. ويرى الكثيرون ان وجود رابين على رأس قائمة العمل سيزيد من فرص فوز حزب العمل في الانتخابات المقبلة. ويحاول رابين ممارسة دور «رجل الدفاع والامن» كجنرال وكوزير دفاع سابق، ويتشدّد في مسائل متفق عليها، أمنياً، في الشارع الاسرائيلي مثل، هضبة الجولان، ووادي الاردن، ووطنياً، مثل القدس، بينما يبدي مرونة في موضوع مثل، استيعاب دروس الانتفاضة وأهمها ان لا مناص من التعامل مع الفلسطينيين مباشرة، والتخلص من وهم امكانية حل المشكلة مع الاردن بمعزل من الفلسطينيين، والاستعداد لاعطاء الفلسطينيين حكماً ذاتياً.

وتجدر الاشارة، هنا، الى ان قائمة مرشحي حزب العمل للكنيست تضم حوالى ٢٣ عضواً في «المراكز المضمونة»، ينتمون، جميعاً، الى ما يسمى جناح الحمائم في حزب العمل. ولا يخفي هؤلاء نواياهم؛ اذ يقولون بأن دور رابين هو ايصالهم الى الحكم، وانهم سيتركونه، الآن، يمثل دور رجل الامن المتشدّد، ولكنهم حينما يصلون الى الحكم سيضعون له الضوابط، ويلزمونه التعامل، في جدية أكبر، مع العملية السياسية.

ومن هنا، فان هؤلاء يحاولون في لقاءاتهم مع الفلسطينيين، ايضاح ذلك، ويطلبون منهم ان يتفهّموا خلفية أية تصريحات متشدّدة أو متطرفة تصدر من رابين؛ لأن المقصود من التصريحات التي يطلقها هو الشارع الاسرائيلي، وانها تندرج في اطار الحملة الدعائية الانتخابية.

أضف الى ذلك، ان حزب العمل يدعي بأنه يحظى بتأييد واسع في أوساط المهاجرين الجدد (بضع مئات من الآلاف)، ويحاول ادارة معركته الانتخابية على خلفية فشل الليكود في استيعابهم، وتوفير السكن والعمل لهم. وعلى الرغم من محاولة المهاجرين تشكيل حزب خاص بهم، الا ان العمل يطمح الى ابتلاع هذا الحزب.

ثانياً: على الرغم من التوصل الى اتفاق بين اسحق شامير ونائبه دافيد ليفي، وكبح جماح حصان التمييز الطائفي ضد الشرقيين الذي امتطى صهوته ليفي حين لوّح بسيفه في وجه شامير، الّا ان البعض يعتقد بأن هذا الشعور بالمرارة ما زال قائماً، وان هناك في معسكر ليفي مَنْ يخشى ان يخلّ شامير، بعد الانتخابات، في التعهدات التي التزم بها لليفي، مثلما سبق له ان أخلّ في تعهداته ازاء المتديّنين، وازاء اسحق موداعي في مناسبات سابقة.

ويمكن القول، بأنه على الرغم من الهدوء الذي يشوب العلاقات الداخلية في معسكر الليكود، الا ان أزمة شامير ـ ليفي، تركت ظلاً على فرص الليكود، وأظهرته في الشارع الاسرائيلي كحزب منقسم يحتوي صراعات داخلية بين ثلاثة أقطاب رئيسة (ارنس، ليفي، شارون)، تنتظر فرصة اختفاء شامير للانقضاض على السلطة، وتكشف امكانية التحالف الاشكنازي (شارون ـ ارنس)، ضد السفارادي الشرقي ليفي.

ثالثاً: ظهور كتلة واحدة هي ميرتس تضم احزاب اليسار الصهيوني (مبام، شينوي، راتس) قد تؤثر على حزب العمل الذي هو مطالب، بدوره، للتأثير على الاصوات الموجودة في الوسط، عائمة بينه وبين الليكود لتعويض ما يخسره من أصوات لصالح ميرتس.

ولعلّ مستقبل «معسكر السلام» الاسرائيلي يعتمد، الى حدّ كبير، على مقدار ما يستطيع حزب العمل اقتطاعه من أصوات ناخبي الليكود أو ما يسمّى بـ «يسار الليكود»، ذلك ان حجم الاصوات التي تذهب، عادة، لاحزاب اليسار الصهيوني ثابت، وان اقتطاع جزء من اصوات ناخبي الليكود هو الذي سيخلّ بالمعادلة.

الائتلافات الحكومية المتوقعة

قبل بحث أوضاع الوسط العربي في اسرائيل، وفرصه المتوقعة في الانتخابات الاسرائيلية المقبلة، يمكن وضع تصوّرات عدّة للتحالفات المستقبلية في دائرة الاحزاب الصهيونية، منها:

● حكومة برئاسة العمل

اذا فاز حزب العمل بأكثرية كبيرة تمكّنه من تشكيل الحكومة المقبلة، فانه يسعى الى الدخول في ائتلاف مع ميرتس، وسيحاول، بالطبع، ضم المتديّنين الى صفه، ولكن ليس كعنصر ضاغط.

ويرجّح الكثيرون ان يميل العمل الى الائتلاف مع الليكود اذا لم تكن (ميرتس + العمل) ذات أكثرية تتجاوز الستين صوتاً، لأنها اذا كانت أقل من ٦٠ صوتاً، فان العمل سيظل بحاجة الى المتديّنين أو العرب. وفي حين ان ابتزاز المتديّنين سيضعفه، فان حزب العمل سيحافظ على السياسة التقليدية له كحزب صهيوني عريق، وهي رفض الوصول الى الحكم تحت رحمة أصوات اعضاء الكنيست العرب؛ فهو يريد الوصول الى الحكم بأصوات اعضاء كنيست يهود من الاحزاب الصهيونية؛ وعندها، لن يضرّه اذا ما صوّت الاعضاء العرب معه أو ضد حجب الثقة عنه.

وعليه، فان الوضع الطبيعي هو ان يسعى الى تحالف مع الليكود ضمن حكومة (عمل ـ ليكود) تحظى بتأييد من الخارج من ميرتس والعرب، اذا ما تحرّكت باتجاه التعامل الايجابي مع العملية السياسية، وتتعرض للضغط من الخارج، اذا ما توانت عن التعامل الايجابي مع هذه العملية.

وفي مثل هذا الحال، فان حكومة (عمل ـ ليكود) تبدو الخيار الافضل لعملية السلام، اذا ما تعذّر تشكيل حكومة عمل ـ ميرتس (ذات الـ ٦٠ صوتاً) دون الاصوات العربية، واحتمال تشكيل حكومة (عمل ـ ميرتس) يبدو امراً غير واقعي وغير محتمل.

● حكومة ليكود ـ عمل

اذا ما أخفق حزب العمل في تحقيق أكثرية تمكّنه من تشكيل الحكومة المقبلة، ونجح الليكود في ذلك، فانه سيعمد، تحت ضغط ضرورة الحفاظ على وحدته، الى تشكيل حكومة ائتلاف مع احزاب اليمين، مع ابقاء الباب مفتوحاً في وجه العمل بزعامة رابين للمشاركة في هذه الحكومة من موقع الضعيف، الذي سيحاول تبرير مشاركته فيها بأنه مضطر لكي لا يترك الساحة أمام اليمين المتطرف لارغام شامير على التخلي عن عملية السلام. ولا شك في ان اتخاذ القرار من العمل بالمشاركة في مثل هذه الحكومة سيكون صعباً جداً، نظراً لأن ٢٣ عضواً من نوابه في

الكنيست المحسوبين على «معسكر السلام» سيقفون، بشدة، ضد هذه المشاركة. واذا نجح هؤلاء في منع رابين من المشاركة في مثل هذه الحكومة، فاننا سنجد أنفسنا أمام حكومة لا تختلف كثيراً عن الحكومة الحالية التي يرأسها شامير.

● عمل ـ ميرتس

على الرغم من ان هذا الاحتمال يبدو غير واقعي، في هذه المرحلة، الا اننا اذا افترضنا، نظرياً، ان ميرتس فازت بـ ١٤ ـ ١٦ صوتاً، والعمل بـ ٤٤ صوتاً أو أكثر، وشكّلا حكومة منفردين أو بمشاركة، ولو جزء من الاحزاب المتديّنة، فان مثل هذه الحكومة ستحظى بتأييد النواب العرب، بما في ذلك الجبهة الديمقراطية للسلام (حداش)؛ وستحاول السير، بسرعة، في طريق السلام لكسب تأييد الشارع الاسرائيلي، من خلال اثبات ان السلام ممكن، من دون التفريط بالأمن، وان الفلسطينيين يريدون السلام.

ولا شك في انه سيكون للدور الفلسطيني اثر حاسم في انجاح أو اسقاط مثل هذه الحكومة. لكن هذا الاحتمال يبدو غير واقعي، الا اننا نورده كأحتمال، ومن منطلق ان الانتخابات قد تأتي بغير المتوقع.

المراهنة على حزب العمل

يميل البعض الى المراهنة على حزب العمل باعتباره شريكاً محتملاً في عملية السلام، انطلاقاً من الافتراض بأنه سيكون مستعداً لتقديم «التنازلات»، والتعامل، ايجابياً، مع عملية السلام. وفي هذا الصدد علينا ملاحظة الامور التالية:

أولاً: لقد أعرب حزب العمل عن قبوله مبدأ التسوية «الوظائفية» أو «الاقليمية»، في أكثر من مناسبة، في حين ان الليكود أعرب، في العديد من المناسبات، عن رفضه اعادة تقسيم «ارض ـ اسرائيل». وعليه، فان من الممكن القول بأن حزب العمل يعتقد ان السلام أهم من «ارض ـ اسرائيل» الكاملة، في حين ان الليكود يعتقد بأن «ارض ـ اسرائيل» الكاملة أهم من السلام. ولعل هذا المنطق هو الذي جعل البعض يميل الى المراهنة على حزب العمل، بل وتلمّس الطرق الممكنة لمساعدة هذا الحزب في الفوز على الليكود في معركته الانتخابية. ويقف على رأس مَنْ يتبنّى هذا الموقف، الادارة الاميركية، وخاصة الطاقم الذي يحيط بوزير خارجيتها، جيمس بيكر، والذي كان، دائماً، في أغلبه من اليهود الاميركيين المقرّبين من حزب العمل، ومن بين هؤلاء، في الوقت الراهن، دينيس روس، ودانيال كيرتزر، وآرون ديفيد ميلر. ويبدو ان هؤلاء المسؤولين الاميركيين قد نجحوا، الى حد كبير، في ادخال هذه الفكرة الى رؤوس عدد من المثقفين والسياسيين العرب الذين يقيمون صلات معهم.

وفي حين يجب عدم تجاهل الفارق الايديولوجي بين حزبي العمل والليكود، الا انه يجب، أيضاً، عدم تضليل الذات في المبالغة بتضخيم هذا الفارق. لقد كان حزب العمل هو المبادر لاتخاذ القرار في جميع الحروب والعمليات العسكرية الضخمة التي شنّتها اسرائيل ضد العرب، باستثناء حرب العام ١٩٨٢ التي شنّها الليكود حين كان بمفرده في الحكم، وبادر العمل فوراً الى تأييدها، ثم تراجع بعض قادته اثر مذبحة صبرا وشاتيلا، وحاولوا استغلال المذبحة للمزايدة، انتخابياً، على الليكود. وعليه، فان مقولة «لا حرب بدون العمل ولا سلام بدون الليكود» ما زالت تحكم موقف، وتفكير، الكثير من المراقبين والمحلّلين العسكريين والسياسيين في اسرائيل.

ثانياً: لقد نجح حزب العمل في طرح نفسه على الساحة الاوروبية كحزب عمال اشتراكي، وعلى الساحة الدولية كحزب معتدل مستعد لتقديم التنازلات من اجل السلام، خلافاً لليكود الذي يتم تصويره وكأنه عقبة في سبيل السلام.

من هنا، فان كشف الليكود وفضح العقبات التي يقيمها في طريق السلام، والممارسات التي يمارسها في الارض الفلسطينية المحتلة سيكون أمراً أسهل بكثير من فضح العمل أو كشف ممارساته. وأكبر دليل على ذلك هو ان حزب العمل هو الذي نفّذ أضخم البرامج الاستيطانية في الارض المحتلة، وأبشع الممارسات القمعية ضد الشعب الفلسطيني؛ ومع ذلك، فانه ما زال يرتدي قناع الحزب الاشتراكي، والشريك المحتمل لتحقيق السلام.

لقد بلغ الهوان العربي حداً يؤسف له حين رأى، قبل أعوام، في شمعون بيرس «المنقذ»، وتمنّى له ان يفوز على شامير، ويجب ان لا تتكرر المأساة هذا العام، بأن يرى البعض في رابين أو حزب العمل «المنقذ» فيبدأ يصلي من اجل فوزه على الليكود.

ثالثاً: السياسة الاسرائيلية محكومة بعوامل اسرائيلية داخلية تخضع كلها لاعتبارات دينية أو يمينية وطنية متطرفة، وبالتالي فان من غير المحتمل حدوث أي تغيير حقيقي في السياسة الاسرائيلية بمبادرة اسرائيلية.

قد يحاول حزب العمل الظهور بمظهر الباحث عن السلام، والمعني بتحقيقه، ولكنه سيظل عاجزاً عن احداث التغيير المطلوب في سياسته، كي يستطيع الالتقاء مع الحد الادنى المقبول فلسطينياً. وعليه، فان البحث عن الحل، ومن طريق حمل اسرائيل على الاعتراف بالواقع الفلسطيني، والتعامل معه، والتخلّي عن سياستها التوسعية المتطرفة، لا يمكن ان يتم من خلال توقّع تغيير في الحكم الاسرائيلي، وانما من خلال احد عاملين:

(أ) عنصر قوة فلسطيني وعربي، سواء باستعماله او التهديد باستعماله، يضغط على اسرائيل، ويجبرها على كبح جماح شهوتها الاقليمية، والاصغاء لصوت العقل والمنطق.

(ب) حشد ضغط دولي واوروبي واميركي، من خلال الاستمرار في تعرية السياسة الاسرائيلية، والضغط للتعامل معها من خلال منطق «معيار واحد» للشرعية الدولية لا معيارين.

الوسط العربي والانتخابات للكنيست

لقد تمّ تأجيل البحث في موضوع الاصوات العربية داخل الخط الاخضر ودورها في الانتخابات الاسرائيلية الى نهاية هذا المقال ليس استخفافاً بها، وانما لأهمية هذا الوسط والازمة التي يعاني منها والتي تفقده قوته الكامنة أو المحتملة للتأثير في الخريطة السياسية الاسرائيلية، الامر الذي جعل موضوع التفكير في توحيد القوائم العربية والمشاركة بقائمة عربية موحّدة، موضوعاً مطروحاً على بساط البحث والجدل في الوسط العربي.

وعلى أية حال، فان من الممكن تصنيف الحركات السياسية وتجمعات الاصوات الانتخابية داخل الخط الاخضر، على الوجه التالي: الجبهة الديمقراطية للسلام (حداش)؛ الحركة التقدمية؛ الحزب الديمقراطي العربي؛ التيار الاسلامي، والاصوات الضائعة؛ عرب الاحزاب الصهيونية.

من هنا، سنحاول ان نتناول كل من هذه التجمعات على حدة:

الجبهة الديمقراطية (حداش)

يشكّل الحزب الشيوعي العمود الفقري لهذه الحركة، وبالتالي فان كل ما مرّ على هذا الحزب من أزمات وخاصة انهيار الفكر الماركسي، وتفكّك الاتحاد السوفياتي، وتراجع أو اختفاء الكثير من الاحزاب الشيوعية في العالم، قد أثّر، سلبياً، على هذه الكتلة التي وجدت نفسها أمام في مواجهة انقسامات حزبية من جهة، وتراجع في رصيدها الجماهيري من جهة أخرى.

ويعاني ما تبقّى من الحزب، هذه الايام، من صراع داخلي عنيف. فبعد الاعلان، قبل اسابيع، عن اختيار هاشم محاميد على رأس قائمته، أُعيد تشكيل هذه القائمة، فاستبعد منها عدد من شخصيات الحزب القيادية مثل سالم جبران، ووضع توفيق زياد على رأسها تلاه هاشم محاميد.

ويرى البعض من أعضاء الحزب والشركاء في الجبهة، مثلاً، ان توفيق زياد قد استنفذ فرصه في عضوية الكنيست ورئاسة البلدية، ويجب الاتاحة في المجال لغيره مثل، هاشم محاميد الذي يعتبر قدوة في الجدّية والعطاء والتفاني في أداء الواجب.

وعلى أية حال، فان هذه الصراعات داخل الجبهة، ونكسة الفكر الماركسي ستنعكسان، سلبياً، على فرصها في الانتخابات المقبلة. الى ذلك، فان الحزب ما زال يرى نفسه حزباً يهودياً ـ عربياً، وان هناك عضوة في المرتبة الثالثة في قائمة الجبهة لانتخابات الكنيست هي تمار غوجانسكي، التي يرى الكثيرون انها إنْ دخلت الكنيست فستدخل على حساب الاصوات العربية، لأن عدد ناخبي الحزب من اليهود قليل جداً، وان الاعضاء اليهود كانوا، دائماً، يدخلون الكنيست على أكتاف الناخبين العرب.

الحركة التقدمية

حين تشكّلت القائمة التقدمية، أكدت أنها تشكّل أول شراكة يهودية ـ عربية على قدم المساواة بين اليهود والعرب، خلافاً لما درجت عليه بعض الاحزاب الصهيونية من ضمّ شخص أو شخصين لقوائم مرشحيها للادعاء بأنها تمثل العرب من جهة، ولاجتذاب الاصوات العربية من جهة أخرى.

وعلى هذا الاساس، شاركت الحركة في الانتخابات السابقة، واستطاعت ادخال محمد ميعاري الى الكنيست، بينما اخفقت في ادخال من تلاه في القائمة وهو الجنرال (احتياط) ماتي بيليد، المعروف بتوجّهاته السلمية، وتأييده حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والتقى مراراً مع الرئيس عرفات.

ولدى البدء في الاعداد للانتخابات المقبلة للكنيست، واجهت الحركة مشكلة ذات شقّين: الاول، كيف ستتعامل مع الجهود المبذولة لتشكيل قائمة عربية موحّدة، وهو الامر الذي سيتطلب منها التخلّي عن شركائها اليهود؟ والثاني، هو مَنْ سيمثّلها في هذه القائمة، اذا ما نجحت في التوصل الى صيغة تمكّنها من المشاركة في القائمة العربية الموحّدة؟

وفي حين يعرب شركاؤها اليهود عن شعورهم بالمرارة من امكانية التخلّي عنهم، يرد آخرون من أعضائها العرب بالقول، بأنه آن الأوان للتوقف عن حمل المرشحين اليهود على أكتاف الناخبين العرب وادخالهم في الكنيست، سواء في الجبهة الديمقراطية للسلام (حداش) أو في الحركة التقدمية.

واذا ما استطاعت الحركة فك هذه الشراكة مع حلفائها اليهود، ومن بينهم عدد من الشخصيات المعروفة بتوجهاتها السلمية من أمثال، ماتي بيليد، أوري افنيري، يوسي اميتاي وآخرين، فانها ستواجه قرار مَنْ سيمثّلها في القائمة الموحّدة؟

وهنا يرى ميعاري انه مؤسس هذه الحركة، وان له الباع الطويل في النضال العربي الفلسطيني داخل الخط الاخضر، في حين يرد عليه آخرون من رفاقه العرب داخل الحركة التقدمية بالقول، بأن ميعاري أشغل عضوية دورتين في الكنيست؛ وانه آن الأوان للافساح في المجال لغيره؛ وانه لا يجوز له احتكار مقعد الكنيست الى الأبد. ويبدو ان مشكلة الاتفاق على مَنْ هو العربي الذي سيمثّل الحركة التقدمية في القائمة العربية الموحّدة، تبدو المشكلة الرئيسة التي تعترضها في هذه المرحلة.

الحزب الديمقراطي العربي

يعتبر الحزب الديمقراطي العربي حديث العهد في السياسة الاسرائيلية، وتميّز في كونه عربياً منذ البداية، ومؤهلاً لأن يجمع حوله قائمة عربية موحّدة. وقد نشط رئيسه عبدالوهاب دراوشه في البحث عن شركاء عرب، وبدأ حواراً مع محمد ميعاري. ويحاول عدد من الشخصيات العربية داخل الخط الاخضر، ومن بينها رئيس مجلس رؤساء السلطات المحلّية العربية، ابراهيم نمر حسين، ونشطاء عدد من الحركات الشعبية مثل حركة النهضة (الطيبة)، وجبهة الانصار (ام الفحم)، وحركة أبناء الطيرة، بذل الجهود لانجاح فكرة تشكيل قائمة عربية موحّدة. وحتى الآن لم يتم التوصل الى الاتفاق بين ميعاري ودراوشه الذي يشكّل الخطوة الاولى نحو تشكيل مثل هذه القائمة، التي يعلّق عليها كثيرون آمالاً كبيرة.

الحركة الاسلامية

حققت الحركة الاسلامية انجازات باهرة في انتخابات المجالس المحلّية في السنوات الاخيرة، وبدأ المراقبون ينظرون اليها كنجم صاعد في السياسة الداخلية، الا انها أكّدت، بوضوح، انها لن تشارك في الانتخابات للكنيست الاسرائيلي، الامر الذي بدأ يثير التساؤلات حول كيفية استعمال التأثير الذي تملكه هذه الكتلة في الشارع العربي داخل الخط الاخضر، ولمصلحة مَنْ سيجيّر هذا التأثير؟

فأنصار هذه الحركة هم، عادة، من عامة الناس، وهؤلاء اذا تركوا بدون قرار سياسي يلزمهم لمصلحة مَنْ سيصوتون، فانهم قد يجدون أنفسهم هدفاً لضغوط أجهزة الامن الاسرائيلية، ونشيطي الاحزاب الصهيونية من مقاولين وأرباب عمل، الامر الذي سيحمل الكثيرين منهم في الوقوع في شرك التصويت للاحزاب الصهيونية، وخاصة الدينية، منها: كالمفدال (الذي يسيطر على وزارتي التربية والتعليم والاديان)، أو شاس (الذي يسيطر على وزارة الداخلية)، أو حتى الليكود (الذي يسيطر على التأمين الوطني ووزارة العمل والرفاهية).

وقد نسب، مؤخراً، الى رئيس بلدية ام الفحم، الشيخ رائد صلاح، قوله بأن الكتلة الاسلامية ستوصي بانتخاب القائمة العربية الموحّدة، اذا ما نجحت الجهود المبذولة لتشكيل مثل هذه القائمة.

ويجدر القول بأنه اذا لم تتخذ الكتلة الاسلامية قراراً عملياً بشأن لمن يعطي مؤيدوها

اصواتهم، فان معظم هذه الاصوات سيذهب الى الاحزاب الصهيونية، وخاصة اليمينية منها.

عرب الاحزاب الصهيونية

وعلى أية حال، فانه على الرغم من الجهود المبذولة لتشكيل قائمة عربية موحّدة، فان هناك قطاعاً من الناخبين العرب ربط مصيره بالاحزاب الصهيونية، ويسعى مقابل اعطائه تمثيلاً شكلياً فيها الى تجنيد الاصوات، حتى على أساس حمائل وعشائر، لدعم هذه الاحزاب. ويعتقد ان ١٠ بالمئة من الاصوات العربية ستذهب لصالح حزب العمل، على الرغم من ان نسبة المرشحين العرب في قائمته تقل عن واحد في المئة مثلاً.

أين وصلت جهود التوحيد؟

لا تزال الجهود المبذولة لتشكيل قائمة عربية موحّدة تراوح في مكانها، على الرغم من ان قائمة عربية موحّدة تحظى بدعم كل العرب داخل الخط الاخضر، ستفوز، على الاقل، بـ ١٢ ـ ١٤ مقعداً في الكنيست. ولكن هذا الاحتمال ما زال احتمالاً نظرياً بعيداً من أرض الواقع.

ومع ذلك، فان هناك بعض المؤشرات في امكانية تشكيل قائمة تمثّل قطاعاً واسعاً من الوسط العربي، تشارك في الانتخابات الى جانب الجبهة الديمقراطية للسلام (حداش) التي ستدخل الانتخابات مستقلة لاعتبارات حزبية ذاتية من جهة، ولرفض الكتلة الاسلامية دعم أي تحالف معها، على الرغم من اعلان الجبهة عن استعدادها للتحاور مع أية فئة دون شروط مسبقة من جهة أخرى.

ومن بين المؤشرات الايجابية الى امكانية تشكيل قائمة موحّدة لقطاع واسع من الوسط العربي، التأكيدات الصادرة، باستمرار، من عبدالوهاب دراوشه بأنه لن يضع أية شروط لتشكيل مثل هذه القائمة، وتأكيدات ميعاري بأنه مستعد للدخول في قائمة تحالف وطني ووحدة وطنية عربية، والوعود الاخيرة الصادرة عن الكتلة الاسلامية بدعم مثل هذه القائمة، والجهود المكثّفة التي يبذلها ابراهيم نمر حسين وممثلو النهضة (الطيبة) وجبهة الانصار (ام الفحم) وأبناء الطيرة، وأبناء البلد ـ الجذور، لانجاح مساعي تشكيل القائمة.

وقد اقترح ابراهيم نمر حسين تشكيل القائمة الموحّدة على النحو التالي: ١ ـ الحزب الديمقراطي (دراوشه)؛ ٢ ـ الحركة التقدمية (ميعاري أو من يتفق عليه)؛ ٣ ـ مستقل (الياس جبور)؛ ٤ ـ من المثلث؛ ٥ ـ من النقب؛ ٦ ـ درزي؛ ٧ ـ امرأة (وتردّد اسم د. مريم مرعي).

واذا ما شكّلت مثل هذه القائمة فانها ستشكّل الخطوة الصحيحة الاولى في الاتجاه الصحيح، للحدّ من سيطرة الاحزاب الصهيونية على أصوات الناخبين العرب، ولاعطاء دور فعّال للصوت العربي في السياسة الاسرائيلية.

خـــلاصـــة

يمكن الخروج من هذا المقال باستنتاجات، لعلّ أهمها:

١ ـ يجب الامتناع عن التدخل المباشر في مجرى الانتخابات الاسرائيلية، لأن أي دعم فلسطيني علني لأي من الاحزاب (الصهيونية بشكل خاص) سيلحق بها ضرراً فادحاً،

ويحقق لها نتائج سلبية.

٢ ـ يجب بذل كل جهد ممكن لاقناع قادة الوسط العربي داخل الخط الاخضر على توحيد جهودهم، وتشكيل قائمة عربية موحّدة تحظى بتأييد أوسع نطاق ممكن من الاصوات العربية، للحصول على نسبة تمثيلية معقولة في الكنيست الاسرائيلي يمكن توظيفها لمصلحة الشعب الفلسطيني.

٣ ـ محاولة الامتناع عن أعمال عنيفة عشية الانتخابات الاسرائيلية، لكي لا تُستغل دعائياً لصالح الليكود والاحزاب اليمينية المتطرفة.

٤ ـ عدم الافراط في الرهان على حزب العمل، والتفكير، جدياً، في بناء عامل ضغط ذاتي يرغم اسرائيل على التراجع عن سياستها التوسّعية المتغطرسة، مستعيناً بتجنيد الشرعية الدولية من خلال تحدّيها لتحمّل مسؤولياتها، والتوقّف عن التعامل مع القضايا الدولية بمعيارين.

تساؤلات حول عملية السلام

أحمد شاهين

ارتبطت العملية السياسية الخاصة بتسوية «أزمة الشرق الاوسط»، التي يجرى تنفيذها برعاية الولايات المتحدة الاميركية، بنتائج الحرب التي جرت في منطقة الخليج. فعندما وضعت تلك الحرب أوزارها، دعا الرئيس الاميركي، جورج بوش، في السادس من آذار (مارس) ١٩٩١، الى ضرورة العمل من اجل ايجاد فرص جديدة للسلام والاستقرار في الشرق الاوسط، وان السلام الشامل «يجب ان يستند الى قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨، ومبدأ مقايضة الارض بالسلام»؛ بل «يجب التوسّع في هذا المبدأ ليشمل أمن اسرائيل والاعتراف بها، وتلبية الحقوق الفلسطينية السياسية المشروعة أيضاً. وان من شأن أي شيء غير ذلك ألّا يلبّي متطلبات العدالة والأمن».

لقد سبقت مرحلة التنفيذ مرحلة تمهيدية، قام خلالها وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، بثماني جولات على عواصم الشرق الاوسط، كانت تتسع حيناً لتشمل دول المنطقة كافة، وحيناً آخر تقتصر على الدول المعنيّة مباشرة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي. وفي كل تلك الجولات، كانت اللقاءات تدور مع وفد من شخصيات الاراضي الفلسطينية المحتلة برئاسة رئيس جمعية الدراسات العربية، فيصل الحسيني. وانتهت جولات بيكر المكوكية بتقديم رسائل «تطمينات» الى الأطراف المعنيّة مباشرة بالصراع.

وبعدما قبلت الأطراف إيّاها المشاركة في «مؤتمر مدريد»، أعلن وزيرا خارجيتي الدولتين، راعيتي المؤتمر، من اسرائيل، موعد ومكان المؤتمر، ووجّه رئيسا الدولتين العظميين، الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي (سابقاً) الدعوات الى حضور ذلك المؤتمر. وحدّد نص الدعوة الأسس التي ينعقد عليها مؤتمر السلام، فهي «ترتكز على قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨»، والوسيلة «مفاوضات مباشرة» ثنائية بين دول المواجهة العربية واسرائيل تبدأ بعد أربعة أيام من افتتاح المؤتمر؛ ومفاوضات اقليمية متعددة الطرف تبدأ بعد اسبوعين من الافتتاح. وتهدف المفاوضات الثنائية الى الوصول الى اتفاقيات سلام بين الدول العربية المعنيّة واسرائيل.

أمّا بالنسبة الى الفلسطينيين، فستكون على مراحل «تبدأ بمحادثات حول ترتيب الحكم الذاتي المؤقت» لمدة خمس سنوات، «على ان تجرى بدءاً من العام الثالث المفاوضات في شأن الوضع الدائم» الذي لم تحدد صفته، كما في الوضع المؤقت. وستبحث المفاوضات الاقليمية في قضايا التسلّح ومصادر المياه والتعاون الاقتصادي. وقُسِّمت العملية السياسية الى مراحل هي: الافتتاح؛ المفاوضات الثنائية؛ المفاوضات متعددة الطرف. وقد نُفذت المرحلة الاولى في ١٩٩١/١٠/٣٠ في مدريد، وافتتحت المرحلة الثانية في العاصمة الاسبانية نفسها في الموعد الذي حدّده نص الدعوة، واستمرت في واشنطن في موعد لاحق؛ كما بدأت المرحلة الثالثة في موسكو، في ١٩٩٢/١/٢٨، في

وقت متأخر عن الموعد المحدّد لها. وفي حين حضرت جميع الاطراف المدعوة المرحلة الاولى من العملية السياسية، وشاركت جميع الاطراف المعنيّة في المرحلة الثانية، تغيّبت عن مفاوضات المرحلة الثالثة كل من سوريا ولبنان، ولم تشارك منظمة التحرير الفلسطينية فيها على الرغم من وجود وفدها في موعد ومكان المفاوضات، ولم يترك ذلك أثراً الّا «الأسف» لدى متفاوضي المرحلة الثالثة التي كانت كل من سوريا ولبنان اشترطتا مشاركتهما فيها بالتقدم في المفاوضات الثنائية، وهو ما لم يحصل؛ واشترطت منظمة التحرير الفلسطينية رفع مستوى تمثيلها فيها ليشمل ممثلين عن الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج وعن القدس الشرقية، وهو ما لم يحصل أيضاً.

تفاوض للتفاوض

ليس هناك من لديه أدنى شك في ان التفاوض لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي لن يكون سهلاً. فهو صراع يتداخل فيه التاريخ بالميثولوجيا، والمقدسات بالمصالح، والأيديولوجيا بالسياسة. ويتصارع على أرض فلسطين، ومن خلالها، مشروعان طموحان: الأول، صهيوني ـ استعماري تعتبر دولة اسرائيل أداة لتحقيقه، ويهدف الى تهجير اليهود من «شتاتهم» الى فلسطين لاقامة «دولة اليهود»؛ والثاني عربي ـ فلسطيني، يهدف الى تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني واقامة الدولة العربية الواحدة. وقد قبلت الحركة الصهيونية باقامة «دولتها» على جزء من فلسطين (مشروع التقسيم لعام ١٩٤٧) لتستكمل سيطرتها عليها في العام ١٩٦٧، وتابعت عملية تهجير اليهود اليها؛ في حين ان المشروع العربي تراجع عن مقولة «الدولة العربية الواحدة» الى مقولة «تضامن الدول العربية» ومن شعار «تحرير فلسطين» الى شعار «استعادة الاراضي العربية المحتلة بعد العام ١٩٦٧»، وتنازل عن وسيلة «الحرب من أجل التحرير» الى وسيلة «التفاوض من اجل التسوية». بمعنى ان استمرار الطموح الصهيوني وتصاعده قابله تراجع في المشروع العربي، أهدافاً ووسائل. ويلاحظ المتتبع لسير «عملية التسوية» التي بدأت في مدريد الفارق بين سلوك طرفي التفاوض، العربي والاسرائيلي؛ الفارق بين «فعل» اسرائيلي وردّ فعل عربي. من هذا السلوك على سبيل المثال، لا الحصر:

١ ـ تأكيد الكنيست الاسرائيلي ان الجولان جزء من اسرائيل، وكان الكنيست أعلن ضمّ الهضبة السورية الى اسرائيل في العام ١٩٨١.

٢ ـ الاعلان عن اقامة مستوطنات جديدة في الأراضي العربية المحتلة بعد العام ١٩٦٧.

٣ ـ قرار اسرائيل بتاريخ ١٩٩٢/١/٢ ابعاد اثني عشر فلسطينياً من وطنهم، دون ان تعير حكومة شامير أي اكتراث لقرار الادانة الذي أصدره مجلس الامن الدولي في هذا الشأن.

٤ ـ معارضة اسرائيل للموعد الذي حدّدته الادارة الاميركية لبدء جولة المفاوضات الثنائية الثانية، وحدّدت الموعد الذي «يناسبها». وقال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، معلّقاً على ذلك، ان الغاية من ذلك هي الاشارة الى «ان اسرائيل تتصرّف بكل جدية وسيادة... [و] ان الذين حاربوا من أجل حرية اسرائيل لن يقبلوا بمشاريع سياسية ستنتهي الى بيع جزء من وطنهم، وانهم لا يقبلون الرضوخ أمام كبار هذا العالم بالتخلّي عن مبادئهم المقدّسة». وانزعجت الادارة الاميركية من سلوك اسرائيل، لكنها لم تفعل ما يزعج اسرائيل، بل ألزمت الوفود العربية بمفاوضات السلام بانتظار «تشريف» الوفد الاسرائيلي. وقد لاحظ نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، «ان الضغوط توجّه الى الجانب العربي لتقديم تنازلات، بينما تقدّم المكافآت للعدو الاسرائيلي».

ويلاحظ المتتبع لسير عملية التفاوض ان الوفود الاسرائيلية، بدلاً من البحث في القضايا والمسائل التي يُفترض انها هدف التفاوض، تتعمّد اثارة واستفزاز الوفود العربية، كل بما يستثير حفيظتهم. فمع السوريين تتعمّد اسرائيل، في كل جلسة، طرح مسألة نقل مكان التفاوض الى عواصم دول الشرق الأوسط، وهو ما يعتبره المسؤولون السوريون اعترافاً مسبقاً باسرائيل، في حين ان مضمون الدعوة التي وجهتها الدولتان، راعيتا المؤتمر، يقضي بالبحث في ما اذا كانت سوريا واسرائيل مستعدتين «لابرام معاهدة سلام مقابل الانسحاب الاسرائيلي من مرتفعات الجولان السورية». ومع لبنان، تعمّدت اسرائيل طرح ما اذا كان الوفد اللبناني مستعداً لتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل كتلك التي وقعها لبنان معها في ١٧/٥/١٩٨٣، وربط انسحاب اسرائيل من لبنان بانسحاب سوريا منه، مع ان الدعوة طلبت من الطرفين، اللبناني والاسرائيلي، البحث في امكانية «انهاء السيطرة الاسرائيلية لفترة تجريبية على مدينة جزين» التي تقع خارج منطقة «حزام الامن» التي أقامتها اسرائيل لنفسها على الأراضي اللبنانية. وبالنسبة الى الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك، عارضت اسرائيل الفصل بين الوفدين معلّلة ذلك بأن الوفد الفلسطيني المستقل «اعتراف بكيان فلسطيني»، وهو «امر غير ممكن، بل انه أمر غير ممكن تصوره على الاطلاق» حسب تصريحات شامير، وذلك على الرغم من ان بدء المفاوضات في مدريد بين الوفدين، الاردني ـ الفلسطيني والاسرائيلي، انتهت ببيان أفاد بأن «هذه المفاوضات سوف تستمر من خلال شقين، احدهما فلسطيني ـ اسرائيلي، والآخر أردني ـ اسرائيلي»، كما نصّت الدعوة الى مفاوضات واشنطن على البحث في «صياغة نمط حكم محلي للاراضي المحتلة» بالنسبة الى الفلسطينيين، واجراء مباحثات ذات اهتمام مشترك «كالماء والفوسفات والسياحة والتعاون المرفئي على البحر الاحمر، ورسم معالم الحدود في وادي عربة جنوب البحر الميت» بالنسبة الى الاردن.

وقد تباين تقويم الاطراف، المشاركة والمشرفة، لعملية التفاوض التي عقد منها حتى كانون الثاني (يناير) ثلاث جولات. فالوفود العربية خيّم عليها «التشاؤم وخيبة الأمل... بسبب فشل مجموعات التفاوض الثلاث في احراز تقدّم ملموس»: بينما انتقد الرئيس الاميركي سير المحادثات، «بسبب وقوع الوفود في جدل أضاع الكثير من الوقت حول طريقة اجراء المحادثات ومكان انعقادها». وقال بوش: «اننا جد آسفين للمحادثات التي جرت بين اسرائيل والممثلين السوريين واللبنانيين، وكذلك مع الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك؛ وكنا نتمنّى ان تكون هناك نتائج ملموسة»؛ في حين ان رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، أعلن ان المفاوضات كانت ايجابية، وان «اسرائيل لن تكون سباقة الى قطعها... [حيث] ان العرب لن يتخلّوا عن هذه المفاوضات لأن لا بديل لهم عنها».

وهكذا بعد جولات ثلاث من المفاوضات الثنائية بين دول الطوق العربية التي لم توقع، بعد، معاهدات سلام مع اسرائيل، بدأت الولايات المتحدة الاميركية العمل لتنشيط المفاوضات الاقليمية / الدولية التي دعت اليها حوالى ٢٥ دولة، مع قابلية تزايد العدد، دون ان تربك ذلك المؤتمر (المرحلة الثالثة) بوجوب حضور مشاركة الاطراف العربية المعنيّة مباشرة بقضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقد حضرت ذلك دول المساندة العربية كافة التي دُعيت الى المشاركة فيه، باستثناء الجزائر التي رهنت مشاركتها بمشاركة الفلسطينيين، حسب تصريح وزير خارجية الجزائر، الاخضر الابراهيمي.

هل كان هدف المفاوضات الثنائية المباشرة، التي سبقت المؤتمر الدولي / الاقليمي، كسر حاجز المحرّمات، كما أسماه بيكر بعد لقاء مدريد، لتعبر اسرائيل حاجز المقاطعة العربية نحو أسواق

الخليج الغنيّة؟ أم ان هذا الاسلوب الاميركي هو حركة في كل الاتجاهات لانجاز ما هو قابل للانجاز، وترك العثرات ليفتتها عامل الزمن والضغط المباشر وغير المباشر، وذلك بعزلها وحصارها واحراج واضعي تلك العثرات؟

مشكلات الشرق الأوسط

ظلت قضية فلسطين، حتى فترة قريبة، المشكلة الرئيسة في منطقة الشرق الاوسط. لكن هذا الاعتبار كان مقصوراً على أبنائها العرب دعاة المشروع العروبي الوحدوي بشعاريه الوحدة وتحرير فلسطين، والذي لم يرتق ليصبح مشروعاً لعموم المنطقة العربية، خاصة ان الدعاة اليه عجزوا عن ترجمته عملياً بعد وصولهم الى السلطة (عبدالناصر وحزب البعث العربي الاشتراكي في كل من سوريا والعراق). فقد وضح، داخل المنطقة العربية، وفي جوارها، وجود مشكلات متنوّعة تمس، في مجموعها، ما يمكن اطلاق صفة «الأمن» عليه بوجهيه الداخلي والخارجي. فالحالة اللبنانية يمكن اعتبارها نموذجاً لمشكلات الأمن الداخلي، بمعنى قابلية تفكّك الاقطار العربية طائفياً، أو اثنياً؛ كما يمكن اعتبار الحالة الايرانية نموذجاً آخر لتهديد الجوار؛ وهو تهديد له أبعاده داخل الأقطار العربية لطابعه الايديولوجي ـ الديني. فهو امتداد للهوية الدينية ـ السياسية التي تعتنقها الحركات الدينية في منطقة الشرق الاوسط؛ وهو، أيضاً، قابل للتشغيل. وقد قامت الحرب العراقية ـ الايرانية لاحتواء مثل هذا التهديد. هذا عدا مشكلات الأقطار العربية فيما بينها بين دول فقيرة وغنية، وهو ما يطرح مشكلة التنمية في المنطقة، والتعاون على تحقيقها.

اضافة الى ما تقدّم، هناك مسألة استمرار تدفّق النفط من هذه المنطقة الى دول العالم الصناعية في اوروبا وأميركا واليابان وغيرها من دول العالم التي يشلّ حياتها توقف نفط منطقة الشرق الاوسط عنها. وتستطيع أي دولة عربية، أو غير عربية، تقع على خطوط نقل النفط عرقلة مساره أو وقفه ولو الى حين؛ وهي مشكلة «أمنية» عالمية.

من هنا، فإن مسألة «الأمن» تتخذ أبعاداً سياسية واقتصادية وعسكرية في منطقة الشرق الاوسط؛ كما تكتسب وجهاً داخلياً في كل قطر عربي، واقليمياً فيما بين دول المنطقة، وعالمياً فيما بين المنطقة والعالم؛ وهذه الوجوه متداخلة ومترابطة بحيث ان الخلل في أحدها سينعكس سلباً على الوجوه الأخرى لـ «الأمن».

وفي حين كان دعاة النهضة الحديثة من أبناء المنطقة وأحزابها السياسية يرون ان أمن هذه المنطقة يوفّره لها أبناؤها ببلورة مشروع استقلالهم (بالمعنى الشمولي للكلمة)، كان الغرب، بصفته العنصر المهيمن كونياً، يرى ان وصايته على هذه المنطقة هي الضمان لأمن العالم. وهكذا حصلت فرنسا وبريطانيا، الدولتان المنتصرتان في نهاية الحرب العالمية الاولى، على حق الانتداب على هذه المنطقة لضمان «أمن العالم». وحين انحسر نفوذهما بعد الحرب العالمية الثانية، وحلت محلهما، على رأس العالم الغربي، الولايات المتحدة الاميركية، طرحت الاخيرة مبدأ «ملء الفراغ» في هذه المنطقة، وأيضاً لضمان «أمن العالم». ولم يدخل في اعتبار الغرب الأمن الداخلي لهذه المنطقة، إلّا بعد ان بدأت الصراعات الداخلية فيه تكتسب طابعاً اقليمياً مع المدّ الناصري الذي شهدته أواخر الخمسينات وأوائل الستينات من هذا القرن، وبروز ملامح دور عالمي لهذه المنطقة بعد تأسيس حركة عدم الانحياز التي كان ناصر أحد مؤسسيها. وكان، وما زال، خلاف بين أبناء المنطقة وحكوماتها وبين الغرب حول مسألة «أمن المنطقة» ومن يتولاه؟ فالغرب اعتبرها مسؤوليته المباشرة، وعرض

امكاناته لهذا الغرض، على ان يدرج ضمنها امكانات دول المنطقة. وقد لقي هذا العرض قبولاً لدى بعض الحكام العرب. الاّ ان مجابهة هذا العرض من قبل «دعاة الاستقلال» دفع بالقائلين به الى وضعه في الظل، ولكن الى حين. فأثناء حرب الخليج، برز الموضوع الى السطح. وكي لا ينفرط عقد المتحالفين العرب مع اميركا، سكتت الأخيرة على «اعلان دمشق» الذي حدّد شكل ومضمون أمن المنطقة العربية، باعتباره حقاً واجباً عربياً، انما بعد انتهاء الحرب، طُوي الاعلان المذكور لتحل محله ترتيبات أمن عسكري بين دول الغرب، أميركا وبريطانيا وفرنسا، ودول النفط العربية.

وفي اطار معادلة الأمن الغربي لمنطقة الشرق الاوسط، أُدرجت اسرائيل كأداة من ادوات «ضبط» المنطقة. وقد أُدرجت منذ العام ١٩٨١ كجزء في الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الاميركية بموجب اتفاق بين الحكومتين، الاميركية والاسرائيلية (اتفاقية الدفاع الاستراتيجية). والتسوية التي يجري البحث فيها في اطار ما صار يُعرف باسم «مؤتمر السلام» تعني في احد وجوهها، اذا هي نجحت، ادراج اسرائيل في اطار مشروع الأمن الغربي للمنطقة، بما هي قوة عسكرية، وهو ما يتطلب مسبقاً حل المشكلات التي تواجهها اسرائيل: الاقتصادية بفتح الأسواق العربية لها؛ والسياسية بحل مشكلتها مع الفلسطينيين الواقعين تحت احتلالها.

واذا كان ممكناً مساعدة اسرائيل على حل مشكلتها الاقتصادية بإنهاء المقاطعة العربية الرسمية لها، وهو ما بدا ممكناً في مؤتمر موسكو الدولي ـ الاقليمي، فإن حل مشكلتها السياسية لا يمكن قصره على حل مشكلة الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال الاسرائيلي. فالفلسطينيون شعب له طموحه كما لكل شعوب العالم: الحق في وطن ودولة مستقلة، وحق أبنائه في العودة من شتاتهم، وحق التعبير عن نفسه كشعب. وهذا الشعب يناضل منذ نحو قرن لترجمة هذه الحقوق عملياً على أرض فلسطين، أرضه بالمعنى التاريخي والجغرافي، وهو ما يتناقض كلياً وبالمطلق مع الادعاءات الصهيونية التي تتبناها وتقاتل من أجلها دولة اسرائيل. والتسوية التي ترعاها الولايات المتحدة، وقبلت اسرائيل بالتفاوض حولها انما تبحث في تسوية مشكلة جزء من الشعب الفلسطيني. لكن اغماض العين عن بقية أجزاء المشكلة الفلسطينية في المفاوضات الثنائية لم يكن ممكناً في مفاوضات المؤتمر الدولي ـ الاقليمي، واضطرت الى اضافة نقطة الى جدول أعمال هذا المؤتمر تتعلّق بمسألة اللاجئين، والمقصود بها فلسطينيو الشتات، وذلك على الرغم من عدم مشاركة الوفد الفلسطيني في ذلك المؤتمر.

على ما تقدّم، ومن خلال متابعة السلوك، الاميركي في أثناء سير العملية السياسية التي تديرها في منطقة الشرق الاوسط، هل تسعى الادارة الاميركية الى تجزيء مشكلة «أمن منطقة الشرق الاوسط» الى «أمن النفط» و«أمن التنمية» و«أمن اسرائيل»؟ وما هو سلّم الأولويات، اذا كان هذا التجزيء وارداً في الاستراتيجية الأميركية؟ وهل هناك قابلية لدى دول المنطقة للتعامل مع مثل هذا التجزيء؟ وما مدى التنازلات المطلوبة من كل طرف من أطراف المنطقة للوصول الى ما أسماه الرئيس الاميركي بـ «الحلول الوسط»؟

تســـاؤلات

بعد ان كفّ الزعماء العرب عن ترديد خطابهم «التحريري» حول وجوب «تحرير فلسطين»، صار خطابهم السياسي اليومي يتحدث عن «السلام العادل الشامل والدائم». ولانجاز هذا «السلام» على اسرائيل «اعادة» الأراضي العربية التي احتلتها في حرب العام ١٩٦٧، والقبول بـ «حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني»؛ لكنهم يجانبون الحديث عن «دولة» فلسطينية مستقلة، على الرغم من

اعترافهم باعلان قيام دولة فلسطين؛ واعتبروا مبدأ «الارض مقابل السلام» هدفاً يوفر تحقيقه «السلام العادل الشامل والدائم». ويلاحظ المراقبون ان التنسيق فيما بين الاطراف العربية المعنيّة مباشرة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، أو المساندة لها، ذو طابع تكتيكي (يُستثنى من ذلك م.ت.ف. التي حاولت، وما زالت تحاول، الوصول مع الأطراف العربية الى صيغة تنسيق محدّدة وملزمة). فلم تضغط أي من الدول العربية، خلال فترة التمهيد لمفاوضات السلام، على الولايات المتحدة الاميركية كي تُقبل م.ت.ف. طرفاً مباشراً في المفاوضات، على الرغم من الاجماع العربي حول هذا الشأن منذ قمة الرباط (١٩٧٤)؛ كما أصبح مشروع قمة فاس (١٩٨٢) العربي للسلام من محفوظات «المقر السابق» لجامعة الدول العربية، وهذا يثير بعض الاسئلة من مثل:

○ ان الاردن، بعد فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية، ليس لديه مشكلة أراضٍ محتلة مع اسرائيل، وبالتالي فهو مؤهل للتوصل سريعاً الى سلام مع اسرائيل، خاصة ان من شروط المفاوضات الثنائية المباشرة عدم ربط التقدّم مع أي طرف بالتقدم مع الاطراف الاخرى؛ فماذا لو ذهب الاردن بعيداً في المفاوضات مع اسرائيل؟

○ ان لبنان لا يشكّل مشكلة أمنية لاسرائيل بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين منه في العامين ١٩٨٢ و١٩٨٣، وهو مؤهل للوصول الى سلام مع اسرائيل، بل هناك معاهدة سلام تحتاج الى توقيع فقط (اتفاقية ١٧/٥/١٩٨٣)، والعائق هو الارتباط اللبناني بسوريا؛ فماذا لو قدمت الولايات المتحدة الاميركية ضمانات للبنان بكف «اليد السورية» عنه؟

○ وسوريا، التي كانت تشكّل تهديداً عسكرياً لاسرائيل، ارتبطت قوتها، سابقاً، بمجموعة عناصر اضافية هي: التنسيق العسكري مع مصر، والدعم الاقتصادي الخليجي، وتوفير السلاح السوفياتي، وقوة العراق كاحتياطي استراتيجي لسوريا (ساهم العراق في حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ الى جانب سوريا)؛ وهذه العناصر جميعها في حكم الملغاة الآن؛ وبالتالي فان الخيار العسكري السوري ذو تأثير محدود إنْ لم يكن في حكم الملغي، مع ملاحظة ان احد أهداف المؤتمر الدولي ـ الاقليمي ضبط التسلّح في منطقة الشرق الاوسط، فماذا سيحصل لسوريا لو توصّل هذا المؤتمر الى قرارات في هذا الشأن؟ هل تلتزم سوريا بها، وهي التي غابت عن جلساته الاولى؟ أم انها ستُلزم بها؟ ثمّ ماذا سيحصل لو قُدم اليها قليل من الأرض (المرتفعات الشرقية والسهل الذي يليها من هضبة الجولان)؟ هل ستقبل بتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل، أم انها سترفض توقيع مثل هذه المعاهدة؟

○ والفلسطينيون ماذا لهم؟ لقد قبلت م.ت.ف. الذهاب الى الظل، وهي الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وخفضت درجة خطابها السياسي من «الدولة المستقلة» الى الدولة المرتبطة كونفيدرالياً مع الاردن، وهي فوّضت ممثلي سكان الاراضي الفلسطينية المحتلة التفاوض مع اسرائيل على انشاء «حكم ذاتي مؤقت». وماذا للفلسطينيين اللاجئين؟ التوطين في أماكن لجوئهم أو العودة الى دولة الكونفيدرالية أو انتظار نهوض شعبي عربي أو اسلامي يقلب معادلة النظام الدولي الجديد الذي تجرى بلورة أطره في العقد الاخير من القرن العشرين؟ والفلسطينيون هم النقيض للصهيونية. وعندما يتحدث القادة الاسرائيليون عن ان قيام دولة فلسطينية انما يعني تدمير دولة اسرائيل، فهم يقصدون ان قيان كيان فلسطيني يُلغي صوابية الفكرة الصهيونية القائمة على «الحق الالهي لليهود في أرض فلسطين»؛ ومن الممكن المساومة على المصالح، انما لا يمكن المساومة على المقدّسات.

○ أمّا اسرائيل المسكونة بالخوف من «الغوييم»، أو التي تستخدم هذا الخوف لتجعل

«مسألة الأمن» على رأس جدول أولوياتها، هل تقبل بالتنازل عن قوتها العسكرية أو تخفيض مستواها في اطار «السلام» الذي تسعى العملية السياسية الراهنة لتحقيقه؟ هل تقبل بالتنازل عن الأرض التي احتلتها بعد العام ١٩٦٧؟ وأين ستوطن المهاجرين اليهود اذا هي قبلت ذلك؟ واذا لم يكن لديها أراض للاستيطان لن يهاجر اليها اليهود الذين بلا هجرتهم تفقد الفكرة الصهيونية قيمتها، فماذا ستشكّل «اسرائيل اليهودية» في المنطقة العربية بلا ما تبقى من يهود العالم؟

○ والولايات المتحدة الاميركية، كسلطة كونية وحيدة، تسعى بما لها من قوة «تأثير واقناع» الى التوفيق بين أطراف الصراع العربي ـ الاسرائيلي ودفعهم للوصول الى «حلول وسط» دون تحديد «مركز الوسط»، بهدف ضمان «استقرار» منطقة الشرق الاوسط، وهو الاستقرار الذي يضمن استمرار تدفّق النفط الى الغرب، وأمن اسرائيل ركيزة من ركائز هذا الاستقرار؛ فأي نوع من الأمن لاسرائيل؟ أمن تضمنه قوة اسرائيل، أم قوة الولايات المتحدة الاميركية؟ ومن المفيد ملاحظة ان الولايات المتحدة الاميركية تعمل وتُعد على ان تكون منطقة الشرق الاوسط (خزّان الطاقة) واحدة من ركائز استراتيجيتها العليا في اطار دور الولايات المتحدة الاميركية في النظام الدولي الجديد. فهل خيار تجزيء أمن المنطقة خيار احتياطي لأميركا في حال فشل التسوية بين أطراف الصراع العربي ـ الاسرائيلي، أم انه خيار رئيس، وما مؤتمر مدريد إلّا بوّابة الى مؤتمر موسكو؟ هل سلوك اسرائيل في المفاوضات الثنائية يتمّ بالتنسيق مع الولايات المتحدة الاميركية؟

الاجابة عن الاسئلة آنفة الذكر ترسم لوحة قاتمة في حال ثبات مكوّنات عناصرها. لكننا، على الرغم من ذلك، نرى ان حديث «العدل والشرعية الدولية» ليس «حديث ليل» يمحوه «نهار القوّة».

أوضاع العاملين في الاقتصاد المحلّي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة

د. محمود ميعاري

يتناول هذا البحث أوضاع العاملين في الاقتصاد المحلّي للضفة الفلسطينية المحتلة، وبالتحديد أوضاع العاملين في المصانع المحلّية، وتركز على مستوى أجور، وظروف، عمل هذه الشريحة العمالية. يعتمد البحث على نتائج دراسة ميدانية تمّ اجراؤها على عينة تتكوّن من ٢٠٤ عاملين توزّعوا على ٢١ مصنعاً*.

مدخل

بلغ حجم قوة العمل في الضفة الفلسطينية في نهاية العام ١٩٩٠، حسب الاحصاءات الاسرائيلية، ١٩٩٧٠٠ شخص (١٩٢٦٠٠ عاملين، و٧١٠٠ عاطلين عن العمل) يمثّلون ٤٠,٨ بالمئة من مجموع السكان في سن العمل (١٥ سنة فأكثر). أمّا في قطاع غزة، فقد بلغ حجم القوة العاملة في الفترة عينها، ١٠٨ آلاف شخص (١٠٣٩٠٠ عاملين، و٤١٠٠ عاطلين عن العمل) يمثّلون ٣٤,٤ بالمئة من مجموع السكان في سن العمل[١]. وفي ضوء ركود الاقتصاد المحلّي في عهد الاحتلال، بسبب تهميشه والحاقه بالاقتصاد الاسرائيلي[٢]، وعجز هذا الاقتصاد عن استيعاب كل قوة العمل المحلّية، فقد توجّه جزء كبير من قوة العمل الى اسرائيل، للعمل فيها. وزادت نسبة العاملين في اسرائيل من مجموع العاملين من الضفة الفلسطينية من ١٢,٨ بالمئة العام ١٩٧٠، الى ٣٠,١ بالمئة العام ١٩٨٠، ثمّ الى ٣٣,٥ بالمئة العام ١٩٩٠. أمّا من قطاع غزة، فارتفعت نسبة العاملين في اسرائيل من ١٠,١ بالمئة الى ٤٢,٦ بالمئة، والى ٤١,٥ بالمئة على التوالي[٣]. وحيث ان هذه الاحصاءات لا تشمل العاملين في اسرائيل من القدس العربية، التي ضُمّت رسمياً الى اسرائيل، والعاملين غير المنظّمين من الضفة والقطاع، الذين لا يعملون في اسرائيل من خلال مكاتب العمل وانّما يعملون هناك بشكل فردي أو من طريق السماسرة والمتعهّدين، فتكون نسبة العاملين في اسرائيل أعلى من ذلك بكثير، ويمكن تقديرها في أواخر العام ١٩٩٠ بحوالى ٥٠ بالمئة من مجموع العاملين من الضفة والقطاع (١٠٧٧٠٠ شملتهم الاحصاءات الاسرائيلية، وحوالى ٤٠ ألفاً لم تشملهم).

ومع نشوب حرب الخليج، في أواسط كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، قامت السلطات الاسرائيلية بطرد جميع العاملين من الارض المحتلة في اسرائيل، بحجة المحافظة على الامن. وبعد انتهاء

---

* شارك في تصميم هذا البحث وقام بجمع البيانات طلاب مادة أساليب البحث الاجتماعي التي قدّمها الكاتب في دائرة علم الاجتماع والانسان في جامعة بيرزيت في العام ١٩٩٠، وذلك ضمن تدريب طلاب المادة على البحث الميداني. لهم، جميعاً، يقدم الكاتب جزيل الشكر.

الحرب، عادت سلطات الاحتلال وفتحت سوق العمل في اسرائيل أمام الايدي العاملة من الضفة والقطاع، ولكن بشرط الحصول على تصاريح عمل. في البداية، أصدرت «الادارة المدنية» الاسرائيلية في الارض المحتلة تصاريح عمل لبضعة آلاف فقط من العاملين. ولكن هذا العدد ازداد تدريجياً، بسبب الحاجة في اسرائيل الى العمالة الفلسطينية وبشكل خاص في قطاع البناء. وفي أواسط العام ١٩٩١، بلغ عدد تصاريح العمل، حسب احصاءات «الادارة المدنية»، ٨١ ألفاً فقط[٤]. لقد جاء تقليص عدد العاملين الفلسطينيين في اسرائيل، في الفترة الاخيرة، ضمن سياسة جديدة اتبعتها السلطات الاسرائيلية تهدف الى تشغيل المهاجرين اليهود الجدد محل العمّال الفلسطينيين، وبشكل خاص الفلسطينيين من الضفة والقطاع.

ممّا تقدّم، يتضح ان العاملين من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة يتوزّعون بين الاقتصاد المحلّي والاقتصاد الاسرائيلي. وبالنسبة الى القطاعات الاقتصادية التي يعملون فيها، فان الجزء الاكبر من العاملين في الاقتصاد المحلّي ما زالوا يعملون في قطاع الزراعة، على الرغم من تناقص نسبة العاملين في هذا القطاع بالمقارنة مع السنوات الاولى للاحتلال. في العام ١٩٩٠، عمل ٢٩,٥ بالمئة من العاملين في اقتصاد الضفة في الزراعة، و١٥,٨ بالمئة عملوا في الصناعة، و١٠,٩ بالمئة عملوا في البناء. وفي العام عينه، عمل ٢٠,٤ بالمئة من العاملين في اقتصاد قطاع غزة في الزراعة، و١١,٣ بالمئة في الصناعة، و١١,١ بالمئة في البناء. أمّا العاملون من الضفة والقطاع في اسرائيل، فان أكثر من نصفهم يتركز في قطاع البناء، حيث العمل شاق ويرفضه الاسرائيليون (انظر الجدول الرقم ١).

الجدول الرقم ١*

العاملون من الضفة والقطاع في الاقتصاد المحلّي وفي اسرائيل
حسب القطاع الاقتصادي في سنوات مختارة (نسب مئوية)

	يعملون في الضفة أو القطاع						يعملون في اسرائيل					
	المجموع		زراعة	صناعة	بناء	غير ذلك	المجموع		زراعة	صناعة	بناء	غير ذلك
	بالآلاف	بالمئة					بالآلاف	بالمئة				
الضفة												
١٩٧٠	٩٩,٨	١٠٠	٤٢,٥	١٤,٦	٨,٤	٣٤,٥	١٤,٧	١٠٠	١٧,٧	١٢,٩	٥٧,٢	١٢,٢
١٩٨٧**	١١٤,٧	١٠٠	٢٦,٠	١٦,٦	١٢,٢	٤٥,٨	٦٢,٩	١٠٠	٩,٨	١٧,٧	٤٨,٤	٢٤,١
١٩٩٠	١٢٨,٠	١٠٠	٢٩,٥	١٥,٨	١٠,٩	٤٣,٨	٦٤,٦	١٠٠	٨,٧	١١,٤	٥٨,٢	٢١,٧
القطاع												
١٩٧٠	٥٢,٩	١٠٠	٣١,٦	١٢,١	٨,٥	٤٧,٨	٥,٩	١٠٠	٤٠,٧	٨,٥	٤٧,٤	٣,٤
١٩٨٧	٥٤,١	١٠٠	١٦,٠	١٧,٥	٨,٤	٥٨,١	٤٦,٠	١٠٠	٢١,٠	١٨,٧	٤١,٩	١٨,٤
١٩٩٠	٦٠,٨	١٠٠	٢٠,٤	١١,٣	١١,١	٥٧,٢	٤٣,١	١٠٠	١٦,٣	٩,٠	٦١,٦	١٣,١

* *Statistical Abstract of Israel*, No. 42, 1991, p. 731.

** حتى العام ١٩٨٦، حدّدت الاحصاءات الاسرائيلية سن العمل «١٤ سنة فأكثر». ومنذ العام ١٩٨٧ تغيّر سن العمل الى «١٥ سنة فأكثر».

لقد أُجري بعض الابحاث الميدانية على العاملين الفلسطينيين في اسرائيل بهدف التعرّف على أوضاعهم وظروف عملهم[٥]. وكشفت هذه الابحاث عن اوضاعهم السيئة، فيعمل أغلبهم بالمياومة، أي ان اجرهم لا يتحدّد على أساس شهري وانّما على أساس يومي، ويبلغ معدّل اجرهم اليومي فقط حوالى ثلث معدّل الاجر الشهري الذي يحصل عليه العامل الاسرائيلي. ويتميّز وضع هؤلاء العاملين بأنه غير مستقر، وغالباً ما ينتقلون من مكان عمل الى آخر. ولا يتمتع العاملون في اسرائيل بأية حماية قانونية في أماكن عملهم، بسبب عدم وجود نقابات عمّالية تتبنّى قضاياهم وتدافع عن حقوقهم أمام أرباب العمل. لذلك، فان أغلبهم لا يحصل على الحقوق التي ينص عليها قانون العمل الاسرائيلي (مثل اجازة سنوية، اجازة مرضية، تعويضات، الخ). كذلك، فان عدم التنظيم النقابي لهؤلاء العاملين يسهل تسريحهم من أماكن عملهم عند الحاجة، كما حدث في أثناء أزمة الخليج[٦].

على عكس الاهتمام الذي لاقاه العاملون من الضفة والقطاع في اسرائيل من قبل بعض الباحثين الفلسطينيين، فاننا نلاحظ ان هنالك اهمالاً وتقصيراً كبيرين من قبل هؤلاء الباحثين بحق العاملين في الاقتصاد المحلّي، حيث لم تجر، حسب معرفتنا المتواضعة، أي دراسة جدّية على أوضاع هؤلاء العاملين. ويرتبط ذلك، حسب اعتقادنا، بتخوّف الباحثين الفلسطينيين ومؤسسات الدعم العربية من النتائج «المؤلمة» التي قد يكشفها البحث، والمتعلّقة بأوضاع العاملين الفلسطينيين في الاقتصاد المحلّي. من السهل توجيه النقد الى أرباب العمل الاسرائيليين، والى السلطات الاسرائيلية أيضاً، على ظروف العمل السيئة التي يعيشها العاملون من الضفة والقطاع في اسرائيل، ولكن من الصعب توجيه مثل هذا النقد الى أرباب العمل الفلسطينيين والمؤسسات الفلسطينية المختلفة. فالاعتقاد السائد هو «ان الاولوية في هذه المرحلة هي للنضال السياسي، وأن الكشف عن الاستغلال الذي يلاقيه العاملون في الاقتصاد المحلّي قد يعيق هذا النضال». اننا لا نتفق مع هذا الرأي، فالنضال السياسي يجب ان لا يجعلنا ننسى، أو نهمل، الواقع الاجتماعي الذي نعيشه. من هنا قمنا باجراء هذا البحث على أوضاع العاملين في المصانع المحلّية، آملين في ان تسهم نتائجه في تحسين ظروف عمل هذه الشريحة العمالية المستغَلّة.

أسلوب البحث

نعود ونؤكد ان هذا البحث هو جزء من بحث أشمل تمّ تصميمه بالاشتراك مع طلاب مادة أساليب البحث الاجتماعي الذي قدّمته دائرة علم الاجتماع والانسان في جامعة بيرزيت في العام ١٩٩٠. لقد تمّ ذلك في اطار تدريب طلاب المادة على البحث الميداني.

هدف البحث

لقد هدف البحث الى درس أوضاع العاملين في المصانع المحلّية في الضفة الفلسطينية: اجورهم، وظروف عملهم، وتنظيمهم النقابي، ومستوى تأهيلهم، ومكان عملهم السابق، ومشاركتهم في الانتفاضة، وموقفهم من العمل في اسرائيل. سنركز، هنا، على اجور العاملين وظروف عملهم وتنظيمهم النقابي، وسنتناول بقية المواضيع في بحث آخر.

والاسئلة التي سنحاول الاجابة عنها، الآن، هي: ما هو مستوى أجور العاملين في المصانع المحلّية، وهل تغيّر مستوى الاجور خلال الانتفاضة؟ ما هي الحقوق الاجتماعية التي يوفّرها أرباب العمل لعمالهم، وهل حدث تغيّر على هذه الحقوق خلال الانتفاضة؟ ما هي علاقة العاملين مع

أرباب العمل ومع غيرهم من العاملين، وهل تغيّرت هذه العلاقة خلال الانتفاضة؟ ما هو مدى رضى العاملين عن ظروف عملهم، وهي تغيّر الرضى في العمل خلال الانتفاضة؟ هل ينتسب العاملون الى نقابات عمالية، وهل أسهمت هذه النقابات في تحسين ظروف عملهم؟

وسيلة جمع البيانات

البحث الحالي هو بحث ميداني، وقد تمّ جمع البيانات بواسطة استبانة (أو استمارة) مقنّنة تتألف من أسئلة مقفلة بالاضافة الى بعض الاسئلة المفتوحة.

مجتمع البحث والعيّنة

تقدّر الاحصاءات الاسرائيلية عدد المصانع في الضفة الفلسطينية بـ ٢٤٦٢ مصنعاً في العام ١٩٨٧، وعدد العاملين فيها في العام عينه بـ ١١٩٨٣ عاملاً. وواضح ان هذه المصانع هي صغيرة الحجم، من حيث عدد العاملين في المصنع؛ اذ يصل متوسط حجم المصنع الواحد الى ٤,٩ أشخاص فقط، ويبلغ عدد المصانع التي يشغل الواحد منها ١١ عاملاً فأكثر ١٧٤ مصنعاً فقط[٧]. ولتسهيل عملية البحث تمّ حصر مجتمع البحث بالعاملين في المصانع الكبيرة نسبياً، أي تلك التي يشغل الواحد منها ١١ عاملاً فأكثر.

بعد تحديد مجتمع البحث، قمنا باختيار عينة مصانع[٨] تتكوّن من ٢١ مصنعاً، يشغل الواحد منها ١١ عاملاً فأكثر. وتمّ توزيع هذه المصانع على طلاب المادة. وقد راعينا في اختيارنا لهذه المصانع توزيعها بين المناطق المختلفة وفروع انتاجها الصناعي. هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، راعينا، أيضاً، ان تكون المصانع المختارة قريبة من أماكن سكن الطلبة، بحيث لا يضطر هؤلاء الى السفر الى مناطق بعيدة عن سكناهم. وطلب من كل طالب ان يذهب الى مصنع معيّن وان يجمع بيانات عن عشرة عاملين في ذلك المصنع؛ فذهب كل واحد الى مصنعه، وقابل صاحب المصنع، أو مديره، وطلب منه اذناً بمقابلة عدد من عمّال المصنع. ومن الجدير ذكره ان المسؤولين الاداريين في المصانع قد تعاونوا، بشكل عام، مع جامعي البيانات، وسمحوا لهم باجراء المقابلات في المصانع خلال ساعات العمل. وهكذا، فقد تمّ جمع البيانات في صيف العام ١٩٩٠ على ٢٠٤ عمّال، توزعوا على ٢١ مصنعاً، شغّل الواحد منها ١١ عاملاً فأكثر (انظر الجدول الرقم ٢).

اننا ندرك ان هذه العينة ليست عشوائية؛ بمعنى انها لم تمنح فرصاً متساوية لجميع المصانع في الضفة الفلسطينية ولجميع العاملين فيها في دخول العينة. فهنالك عيبان رئيسان يحدّان من عشوائية العينة وتمثيلها: الأول، تحيز عينة المصانع لمنطقة الوسط وللصناعات البلاستيكية. فعلى الرغم من مراعاتنا للمنطقة الجغرافية في اختيارنا لعينة المصانع، فقد بقي هنالك تمثيل زائد لمنطقة الوسط، وبشكل خاص لمدينتي رام الله والبيرة، بسبب قربهما من أماكن سكن الطلبة. لقد شملت عينة المصانع خمسة مصانع في منطقة الشمال (نابلس، جنين، طولكرم) وعشرة مصانع في منطقة الوسط (القدس، رام الله، البيرة) وستة مصانع في منطقة الجنوب (بيت لحم، الخليل). كذلك، فان هنالك تمثيلاً زائداً في العينة للصناعات البلاستيكية والكيميائية، وتمثيلاً ناقصاً لصناعات النسيج، وعدم تمثيل لصناعتي الجلود والاخشاب.

الثاني خضوع عينة العمال في المصنع لاختيار مدير المصنع؛ اذ لم يكن باستطاعتنا اختيار عينة العمّال في كل مصنع، بشكل عشوائي، من قائمة بأسماء عمال المصنع. ففي أغلب مصانع العينة،

الجدول الرقم ٢*

توزيع مصانع العينة على فروع الانتاج الصناعي بالمقارنة مع توزيع مجموع المصانع في الضفة، والتي تشغل ١١ عاملاً فأكثر على تلك الفروع

فرع الانتاج الصناعي	العينة		مجموع المصانع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
صناعات غذائية	٥	٢٣,٨	١٨	١٠,٥
نسيج وملابس	٤	١٩,٠	٧٥	٤٣,٦
جلود	–	–	١٧	٩,٩
أخشاب	–	–	٥	٢,٩
بلاستك وكيميائيات	٦	٢٨,٦	٢٠	١١,٦
صناعات معدنية غير فلزّية	١	٤,٨	١٦	٩,٣
صناعات معدنية	٣	١٤,٣	١٣	٧,٥
صناعات أخرى، مثل ورق وكرتون	٢	٩,٥	٨	٤,٧
المجموع	٢١	١٠٠	**١٧٢	١٠٠

* توزيع المصانع في الضفة أخذ من *Statistical Abstract of Israel*, No. 41, 1990, p. 744

** بالاضافة الى هذا العدد الاجمالي هنالك مصنعان لا توجد عليهما تفاصيل بخصوص فرع انتاجهما الصناعي. وعليه يبلغ عدد المصانع التي تشغل ١١ عاملاً فأكثر في الضفة، حسب الاحصائيات الاسرائيلية، ١٧٤ مصنعاً (**المصدر نفسه**).

قام جامعو البيانات بمقابلة العاملين الذين استدعاهم، أو اختارهم، مدير المصنع أو المسؤول الاداري فيه. مع ذلك، تمّت المقابلات على انفراد وبمعزل عن ادارة المصنع.

على الرغم من عدم عشوائية عينة المصانع وعينة العمال في كل مصنع، فاننا نعتقد بأن عينة العمال النهائية تمثل، الى حدّ ما على الاقل، شريحة العمال في المصانع المحلّية، لا سيّما وانه لا توجد هنالك فروق كبيرة في موضوع البحث (وبشكل خاص في الاجور وظروف العمل) بين العاملين في المصانع المختلفة أو المناطق المختلفة في الضفة. ولا نبالغ اذا قلنا، أيضاً، انه بالامكان تعميم بعض نتائج هذه العينة على العاملين في القطاعات الاقتصادية الاخرى، بسبب تشابه ظروف العمل في هذه القطاعات.

الاجور في الاحصائيات الاسرائيلية

قبل ان نقوم بعرض النتائج التي توصّلنا اليها من خلال بحثنا الميداني، يجدر بنا اعطاء صورة عامّة عن مستوى الاجور التي يتقاضاها العاملون من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، في الاقتصادين، المحلّي والاسرائيلي، وذلك من خلال تحليلنا للاحصائيات الاسرائيلية الرسمية.

يتضح من تحليلنا لهذه الاحصائيات ان العاملين في الاقتصاد المحلّي، سواء في الضفة أو في القطاع، يحصلون على أجور متدنّية بالمقارنة مع زملائهم من الضفة والقطاع العاملين في

الاقتصاد الاسرائيلي. ففي العام ١٩٨٩، مثلاً، كان متوسط الأجر الشهري للعاملين من الضفة في الاقتصاد المحلّي ٥٠٦,٥ شيكلات جديدة، وللعاملين من الضفة في الاقتصاد الاسرائيلي ٧٥٠,٣ شيكلاً جديداً. أمّا متوسط الاجر الشهري للعاملين من قطاع غزة في الاقتصاد المحلّي، فوصل في العام عينه الى ٥٧١,٧ شيكلاً جديداً، مقابل ٦٧٠,١ شيكلاً جديداً للعاملين من القطاع في اسرائيل (الجدول الرقم ٣ ـ ج). وهكذا نرى ان متوسط الاجر الشهري الذي حصل عليه العاملون من الضفة في الاقتصاد المحلّي في العام ١٩٨٩ يساوي ٦٧,٥ بالمئة فقط من متوسط الاجر الشهري الذي حصل عليه العاملون من الضفة في الاقتصاد الاسرائيلي. وفي قطاع غزة، شكّل متوسط الاجر الشهري للعاملين في الاقتصاد المحلّي ٨٥,٣ بالمئة من متوسط الاجر الشهري الذي حصل عليه العاملون من القطاع في اسرائيل. ان تدنّي أجور العاملين في الاقتصاد الوطني بالمقارنة مع أجور العاملين من الضفة والقطاع في الاقتصاد الاسرائيلي يظهر واضحاً، أيضاً، في كل قطاع من قطاعات الزراعة والصناعة والبناء. أي ان العاملين في هذه القطاعات في الاقتصاد المحلّي يحصلون على أجور أقل من تلك التي يحصل عليها العاملون من الضفة والقطاع في القطاعات الاقتصادية ذاتها في اسرائيل (انظر الجدول الرقم ٣ ـ ج).

ان تدنّي أجور العاملين، في الاقتصاد المحلي، عن اجور زملائهم العاملين من الضفة والقطاع في الاقتصاد الاسرائيلي لا يتناقض مع واقع الاستغلال والتمييز اللذين يتعرّض لهما العمّال من الضفة والقطاع في اسرائيل. فقد ذكرنا ان الاجر الذي يحصل عليه هؤلاء العمّال يساوي فقط حوالى ثلث متوسط الأجر الذي يحصل عليه العمال الاسرائيليون[٩]. واذا ما قارنا متوسط الاجر، اليومي والشهري، في القطاعات الانتاجية المختلفة، فاننا نجد، في الضفة، ان العاملين في قطاع البناء يحصلون على أجور أعلى من العاملين في قطاعي الصناعة والزراعة. كذلك، فان العاملين في قطاع الصناعة يحصلون على أجور أعلى من العاملين في قطاع الزراعة. هذا الترتيب لمتوسط الأجر (أعلى في البناء، يليه في الصناعة، ثمّ في الزراعة) ينطبق على العاملين من الضفة، سواء عملوا في الاقتصاد المحلّي أو في الاقتصاد الاسرائيلي. أمّا في قطاع غزة، فتقل الفروق في متوسط الاجر للعاملين في القطاعات المختلفة. وعلى الرغم من ذلك، يبقى متوسط الأجر الشهري للعاملين من قطاع غزة، في قطاع البناء المحلّي، أعلى منه في قطاعي الصناعة والزراعة المحليّين.

يستدل من الجدول الرقم ٣ ان متوسط الأجر اليومي، والشهري، الذي يحصل عليه العاملون في الاقتصاد المحلّي لقطاع غزة هو أعلى، بشكل عام، من متوسط الاجر الذي يحصل عليه العاملون في الاقتصاد المحلّي للضفة الفلسطينية. في العام ١٩٨٩، مثلاً، كان متوسط الاجر اليومي للعامل في اقتصاد قطاع غزة، ٢٩,٤٧ شيكلاً (مقابل ٢٣,٥٦ شيكلاً في اقتصاد الضفة)، ومتوسط الاجر الشهري ٥٧١,٧ شيكلاً (مقابل ٥٠٦,٥ شيكلات في الضفة). وكذلك بالنسبة الى العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي، فان متوسط الاجر اليومي الذي يحصل عليه العامل في اسرائيل من قطاع غزة هو أعلى، بشكل عام، من متوسط الاجر الذي يحصل عليه العامل في اسرائيل من الضفة (٤٠,٦١ شيكلاً مقابل ٣٥,٩٠ شيكلاً في العام ١٩٨٩). أمّا متوسط الاجر الشهري للعامل في اسرائيل من قطاع غزة، فقد قلّ، خلال الانتفاضة، عن متوسط الاجر الشهري للعامل في اسرائيل من الضفة الفلسطينية (٦٧٠,١ شيكلاً مقابل ٧٥٠,٣ شيكلاً في العام ١٩٨٩). ويعود ذلك الى ان متوسط أيام العمل، خلال الانتفاضة، قد تقلّص أكثر لدى عمّال قطاع غزة في اسرائيل (١٦,٥ يوماً في الشهر للعاملين من قطاع غزة و٢٠,٩ يوماً للعاملين من الضفة الفلسطينية في العام ١٩٨٩) بسبب

الجدول الرقم ٣*

متوسط الاجر اليومي، ومتوسط أيام العمل في الشهر، ومتوسط الاجر الشهري للعاملين من الضفة والقطاع في الاقتصاد المحلّي، وفي الاقتصاد الاسرائيلي حسب القطاع الاقتصادي، ١٩٨٧ ـ ١٩٨٩

القطاع الاقتصادي	الضفة الفلسطينية						قطاع غزة					
	١٩٨٧		١٩٨٨		١٩٨٩		١٩٨٧		١٩٨٨		١٩٨٩	
	في الضفة	في اسرائيل	في الضفة	في اسرائيل	في الضفة	في اسرائيل	في القطاع	في اسرائيل	في القطاع	في اسرائيل	في القطاع	في اسرائيل
(أ) متوسط الاجر اليومي بالشيكل												
زراعة	١٧,٤٨	٢٠,٤١	٢٠,٦٤	٢٦,٧٩	٢٠,٨٣	٢٩,٦٩	١٩,٦٦	٢٢,٦٢	٢٥,٢٥	٢٩,٣٧	٣٢,٢٩	٣٤,٦٤
صناعة	١٨,٥٧	٢٢,٦٣	٢٢,٨٢	٢٩,٤١	٢٣,٠٥	٣٢,٤٠	٢٠,٣٤	٢٨,١٩	٢٤,١٠	٣٥,٤٥	٢٦,٣٧	٤١,٣٥
بناء	٢٣,٠٢	٢٥,٨٢	٢٩,٠١	٣٥,٣٤	٢٩,١١	٤٠,٠٧	٢٤,٧٠	٢٩,٣٧	٣٠,٩٥	٣٦,٥٣	٣١,٥٢	٤٢,٦٣
تجارة	١٧,٩٩		٢٠,٥٥		٢١,٠٤		١٩,٤٣		٢٦,٤٥		٢٣,٥٦	
نقل ومواصلات	٢١,٠٩		٢٥,٠٦		٢٥,١٩		٢٣,٠٧		٢٤,٥٩		٣٠,٦٤	
خدمات عامة	٢١,٨٦		٢٣,٨٨		٢٢,٤٨		٢٤,٦٣		٢٨,٠٨		٢٩,٧٧	
غير ذلك**	١٦,٢٣	٢٢,٧٥	١٩,٩٩	٢٨,٣٣	١٩,٢٨	٣١,٢٠	١٧,٣٧	٢٦,٧٩	٢٢,١٩	٣٤,٣٠	٢٤,٩٧	٤٠,١٥
المجموع	٢٠,٥	٢٤,٠٠	٢٤,٠٢	٣١,٨١	٢٣,٥٦	٣٥,٩٠	٢٢,٦٥	٢٧,٣٠	٢٦,٩١	٣٤,٤٢	٢٩,٤٧	٤٠,٦١
(ب) متوسط أيام العمل في الشهر												
زراعة	٢٠,٨	٢٤,٩	١٨,٣	١٩,٨	١٧,٣	٢١,٣	٢١,٢	٢١,٩	١٦,١	١٧,٠	١٣,٠	١٤,٧
صناعة	٢٤,٢	٢٥,٢	١٩,٦	٢٠,٠	١٩,٦	٢١,٥	٢٣,٨	٢٣,٥	١٧,٢	١٧,١	١٦,٠	١٧,١
بناء	٢٢,٦	٢٤,٢	١٨,٥	١٨,٦	١٩,١	٢٠,٣	٢٢,٤	٢٢,٨	١٦,٥	١٦,٢	١٤,٧	١٦,٩
تجارة	٢٤,٨		٢١,٦		٢٠,٨		٢٥,١		١٩,٧		٢٠,٣	
نقل ومواصلات	٢٥,٤		٢٢,٠		٢١,٨		٢٤,١		٢١,٩		٢٠,٩	
خدمات عامة	٢٥,٤		٢٥,١		٢٤,٩		٢٥,٠		٢٤,٧		٢٥,٢	
غير ذلك	٢٤,٦	٢٥,٠	٢٠,٦	١٩,٩	٢٠,٩	٢١,٩	٢٤,١	٢٢,٨	١٨,٠	١٦,٦	١٦,٦	١٧,١
المجموع	٢٤,٢	٢٤,٧	٢١,٥	١٩,٣	٢١,٥	٢٠,٩	٢٤,١	٢٢,٧	٢١,٠	١٦,٦	١٩,٤	١٦,٥
(ج) متوسط الأجر الشهري بالشيكل												
زراعة	٣٦٣,٤	٥٠٨,٢	٣٧٧,٧	٥٣٠,٤	٣٦٠,٤	٦٣٢,٤	٤١٦,٨	٤٩٥,٤	٤٠٦,٥	٤٩٩,٣	٤١٩,٨	٥٠٩,٢
صناعة	٤٤٩,٤	٥٧٠,٣	٤٤٧,٣	٥٨٨,٢	٤٥١,٨	٦٩٦,٦	٤٨٤,١	٦٦٢,٥	٤١٤,٥	٦٠٦,٢	٤٢١,٧	٧٠٧,١
بناء	٥٢٠,٣	٦٢٤,٨	٥٣٦,٧	٦٥٧,٣	٥٥٦,٠	٨١٣,٤	٥٥٣,٣	٦٦٩,٦	٥١٠,٧	٥٩١,٨	٤٦٣,٣	٧٢٠,٤
تجارة	٤٤٦,٢		٤٤٣,٩		٤٣٧,٦		٤٨٧,٧		٥٢١,١		٤٧٨,٣	
نقل ومواصلات	٥٣٥,٧		٥٥١,٣		٥٤٩,١		٥٥٦,٠		٥٣٨,٥		٦٤٠,٤	
خدمات عامة	٥٥٥,٢		٥٩٩,٤		٥٩٩,٨		٦١٥,٨		٦٩٣,٦		٧٥٠,٢	
غير ذلك	٣٩٩,٣	٥٦٨,٨	٤١١,٨	٥٦٣,٨	٤٠٢,٩	٦٨٣,٣	٤١٨,٦	٦١٠,٨	٣٩٩,٤	٥٦٩,٤	٤١٤,٥	٦٨٦,٦
المجموع	٤٩٦,١	٥٩٢,٨	٥١٦,٤	٦١٣,٩	٥٠٦,٥	٧٥٠,٣	٥٤٥,٩	٦١٩,٧	٥٦٥,١	٥٧١,٤	٥٧١,٧	٦٧٠,١

ازدياد حالات الاغلاق ومنع التجوّل في قطاع غزة عنها في الضفة الفلسطينية.

والسؤال الذي يطرح نفسه، الآن، هو: هل حدث تغيّر ملحوظ في مستوى الاجور خلال الانتفاضة؟ يوضح الجدول الرقم ٣ (أ) ان ارتفاعاً ما قد حدث بين العامين ١٩٨٧ و١٩٨٩ على متوسط الأجر اليومي للعاملين في الاقتصاد المحلّي. في الضفة الفلسطينية ارتفع متوسط الأجر اليومي من ٢٠,٥ شيكلاً العام ١٩٨٧ الى ٢٣,٥٦ شيكلاً العام ١٩٨٩ (زيادة بنسبة ١٥ بالمئة)، وفي قطاع غزة من ٢٢,٦٥ شيكلاً الى ٢٩,٤٧ شيكلاً على التوالي (زيادة بنسبة ٣٠ بالمئة). من ناحية أخرى، يوضح الجدول الرقم ٣ (ج) ان متوسط الاجر الشهري للعاملين في الاقتصاد المحلّي بقي ثابتاً تقريباً بين العامين ١٩٨٧ و١٩٨٩ (في الضفة ازداد متوسط الاجر الشهري بنسبة ٢ بالمئة وفي القطاع بنسبة ٥ بالمئة فقط). ويعود ثبات متوسط الاجر الشهري بالشيكل في الاقتصاد المحلّي الى انخفاض عدد أيام العمل خلال الانتفاضة، بسبب كثرة الاضرابات وحالات منع التجول. في اقتصاد الضفة، انخفض متوسط العمل في الشهر من ٢٤,٢ يوماً في العام ١٩٨٧ الى ٢١,٥ يوماً في العام ١٩٨٩. وفي اقتصاد القطاع، انخفض المتوسط من ٢٤,١ يوماً الى ١٩,٤ يوماً على التوالي (الجدول الرقم ٣ ـ ب). وهكذا، فان متوسط الاجر الشهري بالشيكل بقي ثابتاً في الاقتصاد المحلّي للضفة والقطاع، علماً بأن الشيكل قد انخفض بين العام ١٩٨٧ وأواسط العام ١٩٨٩ بحوالى ٤٠ بالمئة(١٠).

وبالنسبة الى العاملين من الضفة والقطاع في الاقتصاد الاسرائيلي، فاننا نلاحظ ارتفاعاً أكبر في اجورهم بين العامين ١٩٨٧ و١٩٨٩. لقد ارتفع، في هذه الفترة، متوسط الاجر اليومي للعاملين في اسرائيل من الضفة بنسبة ٥٠ بالمئة (من ٢٤ شيكلاً العام ١٩٨٧ الى ٣٥,٩٠ شيكلاً العام ١٩٨٩)، وللعاملين في اسرائيل من القطاع بنسبة ٤٩ بالمئة (من ٢٧,٣٠ شيكلاً الى ٤٠,٦١ شيكلاً). أمّا متوسط الاجر الشهري للعاملين في اسرائيل من الضفة والقطاع، فلم يرتفع بالنسبة نفسها، بسبب انخفاض عدد أيام العمل خلال الانتفاضة. فقد ارتفع متوسط الاجر الشهري بنسبة ٢٧ بالمئة بين العاملين في اسرائيل من الضفة (من ٥٩٢,٨ شيكلاً الى ٧٥٠,٣ شيكلاً) وبنسبة ثمانية بالمئة فقط بالنسبة الى العاملين في اسرائيل من قطاع غزة (من ٦١٩,٧ شيكلاً الى ٦٧٠,١ شيكلاً). هذه البيانات تشير الى ان الاجر الشهري بالشيكل قد ارتفع بين العاملين في اسرائيل من الضفة الفلسطينية، وبقي ثابتاً تقريباً بين العاملين في اسرائيل من قطاع غزة. ويعود هذا الاختلاف، كما ذكرنا سابقاً، الى ان العاملين في اسرائيل من القطاع قد خسروا، خلال الانتفاضة، أيام عمل أكثر من زملائهم العاملين في اسرائيل من الضفة، بسبب ازدياد حالات الاغلاق ومنع التجوّل في القطاع عنها في الضفة.

والآن، سنلخّص أهم النتائج المتعلّقة بالاجور، والتي توصّلنا اليها من خلال تحليلنا للاحصائيات الاسرائيلية الرسمية:

١ ـ ان العاملين في الاقتصاد المحلي يحصلون على أجور أقل من تلك التي يحصل عليها زملاؤهم من الضفة والقطاع العاملون في اسرائيل. وحيث ان متوسط الأجر الذي يحصل عليه العاملون

هامش تابع للجدول الرقم ٣:

* حساب مباشر للمؤلف من البيانات الواردة في *Statistical Abstract of Israel*, No. 41, 1990, p. 734 ؛ والنشرة الاحصائية ليهودا والسامرة وقطاع غزة، العدد ١١١، ١٩٨٩/ ١٩٩٠، ص ١٤٣.

** فئة «غير ذلك» بالنسبة الى العاملين من الضفة والقطاع في اسرائيل تشمل كل القطاعات الاخرى، غير الزراعة والصناعة والبناء.

في الاقتصاد المحلّي هو أكثر تدنّياً في الضفة الفلسطينية منه في قطاع غزة، فان الفرق في الأجر بين العاملين في الاقتصاد المحلّي والعاملين في الاقتصاد الاسرائيلي يزداد حدة في الضفة منه في القطاع.

٢ ـ تشير مقارنة الاجور بين القطاعات الانتاجية المختلفة للاقتصاد المحلّي الى ان متوسط الاجر الذي يتقاضاه عمّال البناء في الضفة والقطاع هو أعلى من متوسط الاجر الذي يتقاضاه عمّال الصناعة والزراعة. وفي حين ان العاملين في قطاعي الصناعة والزراعة في قطاع غزة يحصلون على اجور متشابهة، فان عمّال الصناعة في الضفة الفلسطينية يحصلون على أجور أعلى من تلك التي يحصل عليها العاملون في الزراعة. هذا يعني ان مشكلة تدنّي الاجور في الضفة تزداد حدة لدى العاملين في قطاع الزراعة، يليه قطاع الصناعة، وهي أقل حدة في قطاع البناء.

٣ ـ وبالنسبة الى الانتفاضة، فقد أوضحنا أنه على الرغم من الارتفاع المحدود في متوسط الاجر اليومي بالشيكل للعاملين في الاقتصاد المحلّي، الاّ ان متوسط الاجر الشهري، بالشيكل أيضاً، بقي ثابتاً خلال الانتفاضة، بسبب تقلّص عدد أيام العمل الناتج عن كثرة الاضرابات وحالات منع التجول. لقد بقي الأجر الشهري بالشيكل ثابتاً، على الرغم من الانخفاض الكبير الذي حدث في قيمة هذه العملة. أمّا بخصوص العاملين في اسرائيل، فاننا نلاحظ ان الدخل الشهري بالشيكل قد ارتفع، خلال الانتفاضة، لدى العاملين في اسرائيل من الضفة، ولكنه بقي ثابتاً تقريباً لدى العاملين فيها من القطاع. ويعود ذلك الى ان قطاع غزة يتعرّض أكثر من الضفة الفلسطينية الى أوامر الاغلاق ومنع التجوّل التي تفرضها سلطات الاحتلال.

مستوى الاجور في البحث الميداني الحالي

بعد ان حلّلنا الاحصائيات الاسرائيلية حول اجور العمّال من الضفة والقطاع في كل من الاقتصاد المحلي والاقتصاد الاسرائيلي، ننتقل، الآن، الى تحليل أجور عمّال المصانع المحلّية في الضفة كما تنعكس في البحث الميداني الحالي.

تؤكد نتائج البحث الميداني الصورة القاتمة التي توصّلنا اليها من تحليلنا للاحصائيات الاسرائيلية المتعلّقة بأجور العمّال في الاقتصاد «الوطني». الجدول الرقم ٤ يوضح تدنّي اجور العاملين في المصانع المحلية في الضفة؛ اذ يحصل ٢١,٦ بالمئة منهم على أجر شهري أقل من ٤٠٠ شيكل و٣٧,٧ بالمئة أجر ٤٠٠ ـ ٥٩٩ شيكلاً و٢٣ بالمئة على أجر ٦٠٠ ـ ٧٩٩ شيكلاً و١٧,٧ بالمئة فقط يحصلون على أجر شهري ٨٠٠ شيكل فأكثر (الجدول الرقم ٤ ـ أ).

وللتعرّف على مدى تغيّر الاجور خلال الانتفاضة سُئل المبحوثون عن أجرهم الشهري قبل الانتفاضة. الجدول الرقم ٤ ـ أ يوضح ايضاً ان توزيع أجور العاملين قبل الانتفاضة شبيه جداً بتوزيع أجورهم خلال الانتفاضة. وهذا يؤكد ما توصلنا اليه سابقاً حول ثبات الاجور بالشيكل للعاملين في الاقتصاد المحلّي خلال الانتفاضة. واذا ما أخذنا بالاعتبار ان الشيكل قد انخفض بين العامين ١٩٨٧ و١٩٩٠ (تمّ جمع البيانات في أواسط العام ١٩٩٠) بحوالى ٦٢ بالمئة[١١]، فاننا ندرك مدى تدهور الاجور في هذه الفترة.

بالاضافة الى قيمة الأجر الشهري بالشيكل، فقد سئل المبحوثون عن مدى كفاية دخلهم، قبل الانتفاضة وخلال الانتفاضة، لسد احتياجات الاسرة. الجدول الرقم ٤ ـ ب يوضح أيضاً توزيع كفاية الدخل قبل الانتفاضة، وتوزيعها خلال الانتفاضة. ان مقارنة هذين التوزيعين تشير الى ازدياد

الجدول الرقم ٤

الدخل الشهري للعاملين في المصانع المحلّية في الضفة
قبيل الانتفاضة، وخلال الانتفاضة، ١٩٩٠ (نسب مئوية)

	قبيل الانتفاضة ١٩٨٧ (بالمئة)	خلال الانتفاضة ١٩٩٠ (بالمئة)
(أ) مقدار الدخل الشهري بالشيكل		
أقل من ٢٠٠	٢,٤	٢,٠
٢٠٠ ـ ٣٩٩	٢٤,٩	١٩,٦
٤٠٠ ـ ٥٩٩	٣٣,١	٣٧,٧
٦٠٠ ـ ٧٩٩	٢٥,٤	٢٣,٠
٨٠٠ ـ ٩٩٩	٨,٣	٩,٣
١٠٠٠ ـ ١١٩٩	٣,٥	٥,٩
١٢٠٠ فأكثر	٢,٤	٢,٥
المجموع	١٠٠	١٠٠
العدد*	١٦٩	٢٠٤
(ب) كفاية الدخل لسد حاجة الأسرة		
لا يكفي	٢٨,٧	٤٠,٤
يكفي لسد بعض الاحتياجات	٢٩,٤	٣٢,٥
يكفي لسد أغلب الاحتياجات	٢٨,١	١٩,٢
يكفي لسد كل الاحتياجات	١٣,٨	٧,٩
المجموع	١٠٠	١٠٠
العدد*	١٦٧	٢٠٣

* الفرق بين عدد العاملين خلال الانتفاضة وعدد العاملين قبيل الانتفاضة يشمل العاملين خلال الانتفاضة الذين لم يعملوا قبيل الانتفاضة. وهؤلاء تمّ استثناؤهم من توزيع الدخل قبيل الانتفاضة.

نسبة العاملين الذين لا تكفي دخولهم لسدّ احتياجات أسرهم (٤٠,٤ بالمئة خلال الانتفاضة، مقابل ٢٨,٧ بالمئة قبل الانتفاضة). وهذا دليل آخر على تدهور أجور العاملين في الاقتصاد المحلّي خلال الانتفاضة.

وحيث ان اجور العاملين في المصانع المحلّية متدنّية جداً، فان ما يساعد أسر هؤلاء العاملين على تغطية نفقاتها هو وجود مصادر دخل أخرى. فقد ذكر ٦٥,٩ بالمئة من العاملين ان لأسرهم مصادر دخل أخرى غير عملهم. أمّا أهم هذه المصادر، وأكثرها انتشاراً، فهو عمل أفراد آخرين في الاسرة (المقصود عمل بأجر)، يليه العمل في الارض. ان وجود عاملين آخرين في الأسرة يتفق مع نتيجة أخرى، هي أن أغلب العاملين في العينة (٥٤,٦ بالمئة) ليسوا أرباب أسر، وانما يشكّلون قوة عمل اضافية الى جانب ربّ الاسرة (على الأغلب ابنه وابنته).

ورداً عن سؤال «هل دخل أسرتك الشهري بالشيكل قد زاد؟ أم بقي كما كان؟ أم قلّ بالمقارنة

عمّا كان عليه قبل الانتفاضة؟» أجاب ٤٣,٣ بالمئة من العاملين بأن دخل الاسرة الشهري بقي كما كان، و٣٣,٨ بالمئة أجابوا بأن دخل الاسرة قلّ، وفقط ٢٢,٩ بالمئة أجابوا بأن دخل الاسرة الشهري قد زاد خلال الانتفاضة . واذا ما أخذنا بالاعتبار انخفاض قيمة الشيكل، كما ذكرنا سابقاً، فان هذه البيانات تشير، بالاضافة الى تدنّي أجور العاملين، الى تدنّي اجمالي دخول أسرهم أيضاً.

بعد ان أوضحنا تدنّي أجور العمال في الصناعات «الوطنية»، نسأل: هل هنالك فروق في مستوى هذه الاجور بين فئات عمالية مختلفة؟ تشير النتائج الى ان هنالك فروقاً حسب بعض الخصائص الفردية للعاملين: مستوى التعليم والمهارات والجنس (انظر الجدول الرقم ٥). بالنسبة الى مستوى التعليم، فالنتائج توضح ان العاملين الصناعيين الذين تلقوا دراسة فوق ثانوية يحصلون على أجور أعلى نسبياً من غيرهم (الجدول الرقم ٥ ـ ب). كذلك، فان الاجر الشهري للعاملين يتأثر بالمهارات التي يتطلبها العمل. فالعمال الماهرون، أي الذين يقومون بأعمال تحتاج الى مهارات، يحصلون، بشكل عام، على أجور أعلى من العمال غير الماهرين، أي الذين يقومون بأعمال لا تحتاج الى مهارات (الجدول الرقم ٥ ـ ج). أمّا بالنسبة الى الجنس، فتشير النتائج الى ان أجور العاملين الذكور أعلى، بشكل عام، من أجور الاناث (٥٠,٣ بالمئة مقابل ١٤,٥ بالمئة يحصلون على أجر شهري ٦٠٠ شيكل فأكثر (الجدول الرقم ٥ ـ أ). ومن المهم ان نؤكد ان أجر الاناث هو أقل، بشكل عام، من أجر الذكور في كل فروع الانتاج الصناعي التي تعمل فيها النساء. بما في ذلك صناعتا النسيج والاغذية.

الجدول الرقم ٥

الاجر الشهري بالشيكل لعمّال المصانع المحلية حسب الجنس، عدد سنوات الدراسة وحاجة العمل الى مهارات، ١٩٩٠ (نسب مئوية)

	(أ) الجنس		(ب) عدد سنوات الدراسة			(ج) حاجة العمل الى مهارات	
	ذكور	اناث	٠ ـ ٨	٩ ـ ١٢	١٣ فأكثر	لا يحتاج	يحتاج
أقل من ٤٠٠	١٣,٤	٤٣,٧	٢٣,٨	٢٧,٧	٢,٥	٢٨,٦	١٥,٥
٤٠٠ ـ ٥٩٩	٣٦,٣	٤١,٨	٣٨,١	٣٩,٦	٣٢,٥	٤٢,٩	٣٤,٠
٦٠٠ ـ ٧٩٩	٢٧,٥	١٠,٩	٣٠,٢	١٨,٨	٢٢,٥	٢١,٤	٢٢,٣
٨٠٠ فأكثر	٢٢,٨	٣,٦	٧,٩	١٣,٩	٤٢,٥	٧,١	٢٨,٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
العدد	١٤٩	٥٥	٦٣	١٠١	٤٠	٩٨	١٠٣

ممّا تقدّم، يتضح ان نتائج البحث الميداني الحالي والمتعلّقة بالاجور تنسجم مع الصورة القاتمة التي توصّلنا اليها من خلال تحليلنا للاحصائيات الاسرائيلية. فأجور العاملين في المصانع المحلّية متدنّية جداً وتدنّت أكثر في عهد الانتفاضة، في ضوء ثبات الاجور بالشيكل، من ناحية، وانخفاض قيمة الشيكل، من ناحية أخرى. ومن المهم ان نؤكد ان أجور النساء في الصناعات المختلفة هي أكثر تدنّياً من أجور العاملين الذكور. وجدير بالذكر ان المادة ٢٤(٦) من قانون العمل الاردني، الساري في الضفة الفلسطينية، تنص على انه «اذا صدر اعلان يتعلّق بالحد الادنى للاجور لأية حرفة أو قسم منها أو منطقة، يترتب على صاحب العمل ان يدفع لكل عامل أجوراً لا تقل عن الحد الادنى

للاجور المعيّنة في ذلك الاعلان»[١٢]. غير انه لا يوجد، في الوقت الحاضر، اي اعلان صادر عن السلطة المختصة يحدّد الحد الأدنى للاجور. ويبدو ان عدم تحديد حدّ أدنى للاجور قد أسهم في تدنّي أجور القوى العاملة في الاقتصاد المحلّي.

ظروف العمل

أوضحنا ان الاجور التي يحصل عليها عمّال المصانع المحلّية هي متدنّية بشكل عام، وقد تدنّى أكثر مستوى هذه الاجور خلال الانتفاضة. والأجور هي مؤشر واحد فقط لمعرفة ظروف العمل التي يعيشها هؤلاء العمّال. وهنالك مؤشرات أخرى لظروف العمل تمّ استخدامها في هذا البحث، وهي: الحقوق الاجتماعية التي يوفّرها ربّ العمل لعمّاله؛ علاقة العمّال مع ربّ العمل؛ علاقة العمال مع بعضهم البعض؛ وأخيراً درجة رضى العمال عن ظروف عملهم.

نبدأ بالحقوق الاجتماعية للعاملين. ان اهمّ الحقوق التي يوفّرها قانون العمل الاردني للعاملين في مؤسسات الضفة الفلسطينية هي اجازة سنوية مدفوعة الأجر (بنسبة ٧٥ بالمئة من الاجر خلال ١٥ يوماً الاولى و٥٠ بالمئة خلال ١٥ يوماً التالية للأولى، و٢٥ بالمئة خلال ٣٠ يوماً التالية)، وتأمين ضد اصابات العمل (تعويض عن النفقات الطبية وتعويض عن العجز يدفعه صاحب العمل)، وكذلك تعويضات عند الفصل من العمل (مقدارها أجر شهر عن كل سنة من السنوات الثلاث الاولى، ونصف شهر عن كل سنة تلي ذلك). وبموجب التعديلات التي أجراها الامر العسكري الرقم ٦٦٢ على القانون الاردني، فان صاحب العمل مجبر على تأمين كافة العمّال لديه صحياً. بالاضافة الى هذه الحقوق، فان هنالك حقوقاً أخرى للنساء لا ينص عليها، صراحة، القانون الاردني، وانما أكدتها منظمة العمل الدولية، وأهمّها المساواة مع الرجل في الاجور، والحصول على اجازة ولادة (قبل موعد الولادة بثلاثة أسابيع وبعد الولادة بثلاثة اسابيع أيضاً)[١٣]. امّا بالنسبة الى صندوق التوفير ونظام التقاعد، فان القوانين والانظمة المذكورة لا تجبر صاحب العمل على توفيرها.

بعد ان أوضحنا الحقوق القانونية للعاملين في الضفة الفلسطينية، سنوضح، الآن، الى أي مدى يوفّر أصحاب العمل هذه الحقوق لعامليهم. الجدول الرقم ٦ يوضح ان أغلب العاملين في المصانع المحلّية يحصلون على تعويضات عند انتهاء العمل (٨١,٧ بالمئة)، وعلى اجازة سنوية مدفوعة (٨٣,٣ بالمئة، واجازة مرضية مدفوعة (٧٨,٨ بالمئة)، وتأمين ضد الحوادث (٥٩,٦ بالمئة). من ناحية أخرى، فان هنالك حقوقاً اجتماعية أخرى يحصل عليها جزء قليل فقط من العمّال: التأمين الصحي (٤٢,٩ بالمئة)، واجازة الامومة (أو الولادة) بالنسبة الى النساء (٣٨,٣ بالمئة من العاملات). امّا نظام التقاعد، فيفتقر اليه جميع العاملين تقريباً. وبدون ان نقلّل من خطورة هذه البيانات، يبدو ان العاملين في المصانع المحلّية يحصلون على هذه الحقوق أكثر من زملائهم من الضفة والقطاع العاملين في اسرائيل. فقد وجد عبدالفتاح ابو الشكر[١٤] ان الاغلبية الساحقة من هؤلاء لا يتمتّعون بأيّ من المزايا، أو الحقوق، الاجتماعية المذكورة[١٥].

من ذلك يتضح أن العاملين في المصانع المحلّية لا يتوفّر لهم نظام تقاعد، وأن الجزء الاكبر منهم لا يحصل على بعض الحقوق القانونية الاساسية، وبشكل خاص التأمين الصحي واجازة الامومة للنساء. ورداً على سؤال: «هل الحقوق الاجتماعية التي يوفّرها مكان عملك الحالي تختلف عن تلك التي توفّرت لك قبل الانتفاضة؟» أجابت الاغلبية الساحقة من العاملين الذين عملوا أيضاً قبل الانتفاضة (٨٠,٥ بالمئة) بأنه لم يحدث أي اختلاف على حقوقهم الاجتماعية خلال الانتفاضة.

الجدول الرقم ٦

العـاملون في المصـانـع المحلّيـة حسب الحقـوق الاجتمـاعيـة التي يوفّرها لهم مكان العمل (نسب العاملين الذين ذكروا أن مكان العمل يوفّر لهم الحق الاجتماعي)

تعويض / اجازة / تأمين / تقاعد	بالمئة
تعويضات عند انتهاء العمل	٨١,٧
اجازة سنوية مدفوعة	٨٣,٣
اجازة مرضية مدفوعة	٧٨,٨
اجازة أمومة أو ولادة (للسيدات فقط)	٣٨,٣
تأمين ضد الحوادث	٥٩,٦
تأمين صحي	٤٢,٩
نظام تقاعد	٣,٠

الجدول الرقم ٧

تقويم العاملين في المصانع المحلّية ولعلاقتهم مع ربّ العمل ولعلاقتهم مع بقية العاملين في مكان العمل، قبيـل بدء الانتفـاضـة وخلال الانتفاضة، ١٩٩٠ (نسب مئوية)

	قبيل الانتفاضة	خلال الانتفاضة
(أ) العلاقة مع ربّ		
العمل سيئة	٢,٠	٣,٠
معقولة	٢٨,٣	٢٩,٠
جيدة	٦٩,٧	٦٨,٠
المجموع	١٠٠	١٠٠
العدد	١٤٥	٢٠٣
(ب) العلاقة مع بقية		
العاملين سيئة	٠,٧	٠,٥
معقولة	٦,١	٧,٤
جيدة	٩٣,٢	٩٢,١
المجموع	١٠٠	١٠٠
العدد	١٤٧	٢٠٣

على الرغم من الظروف المادية السيئة التي يعـاني منهـا العاملون في المصانع المحلّية، فان علاقتهم جيدة مع رب العمل. إذ ان ٦٨ بالمئة يقيمون علاقتهم مع رب العمـل «جيّدة»، و٢٩,٠ بالمئة «معقولة»، وثـلاثـة بالمئـة فقط «سيئة». كذلك، فان العلاقة مع بقية العاملين في مكان العمل هي جيدة أيضاً؛ اذ ان ٩٢,١ بالمئة من العاملين يقيمون علاقتهم مع بقية العمّال على هذا النحو. ويبدو انه لم يحدث تغيير خلال الانتفاضة على علاقة العاملين مع ربّ العمل، وعلى علاقتهم مع بقية العاملين في مكـان العمل. فقد كانت هذه العلاقة «جيـدة» أيضـاً قبـل الانتفـاضـة (انظر الجدول الرقم ٧).

ولاجمـال تقـويم العـاملين لظروف عملهم اليـوم وقبـل الانتفـاضـة، سئـل المبحوثون: هل أنت راض اليوم عن ظروف عملك؟ الجدول الرقم ٨ يوضح أن أغلب العاملين كانوا راضين عن ظروف عملهم قبل الانتفاضة (٦١,٩ بالمئة)، وان هذه النسبـة قد تقلّصت خلال الانتفـاضـة (٤٣,٦ بالمئـة). هذا يعـنـي ان ظروف العمل، من وجهة نظر العاملين، قد ساءت خلال الانـتـفـاضـة، بحـيث ان أغلب العاملين اليوم غير راضين أو راضون قليلاً عن ظروف عملهم.

والآن سنـنـاقش ارتبـاط الرضى في العمل بعدد من المتغيّرات الاخرى.

يبـدو ان رضى العاملين في عملهم لا يتـأثر كثيراً بعلاقتهم مع بقية العمال في مكـان العمـل، ولا بالحقوق الاجتماعية التي يوفّرها، أو لا يوفّرها، مكان العمل؛ ولكنه يتأثر أكثر بالعلاقة مع رب العمل، وبكفـايـة الدخل لسدّ احتياجات الاسرة (معـامـل ارتبـاط بيرسـون ٠,٤٠ بين الرضى والعـلاقـة مع رب العمل، ومعامل ارتباط ٠,٣٨ بين

الجدول الرقم ٨

درجة رضى العاملين في المصانع المحلية عن ظروف عملهم قبل بدء الانتفاضة، وخلال الانتفاضة، ١٩٩٠ (نسب مئوية)

	قبل الانتفاضة	خلال الانتفاضة
غير راضٍ	١١,٦	١٩,١
راضٍ قليلاً	٢٦,٥	٣٧,٣
راضٍ	٦١,٩	٤٣,٦
المجموع	١٠٠	١٠٠
العدد	١٤٧	٢٠٤

الرضى وكفاية الدخل). الجدول الرقم ٩ يوضح، أيضاً، ان الرضى في العمل يزيد مع تحسّن علاقة العاملين مع ربّ العمل؛ اذ ان ٥٧,٢ بالمئة من الذين يقيمون علاقتهم مع رب العمل «جيدة» هم راضون في عملهم، مقابل ١٥,٣ بالمئة من الذين يقيمونها «معقولة»، وعدم وجود أي واحد راضٍ في عمله من الذين يقيمونها «سيئة» (الجدول ٩ ـ ج). ويزيد الرضى في العمل مع ازدياد كفاية الدخل لسدّ احتياجات الاسرة، فنلاحظ ان ٦٦,١ بالمئة من العمّال الذين يعتقدون بأن دخلهم يكفي لسدّ احتياجات الاسرة راضون في عملهم مقابل ٤٣,٩ بالمئة من الذين يعتقدون بأن دخلهم يكفي لسد بعض الاحتياجات، و٢٨ بالمئة فقط من الذين يعتقدون بأن دخلهم لا يكفي لسدّ الاحتياجات (الجدول ٩ ـ ب). أمّا علاقة الرضى في العمل مع مقدار الدخل الشهري الذي يحصلون عليه من مكان العمل، فهي ضعيفة بشكل عام (معامل ارتباط بيرسون ٠,١٧). فالرضى في العمل لا يختلف كثيراً بين فئات الدخل الثلاث الاولى (٣٤ بالمئة ـ ٤٠,٩ بالمئة) ولكنه يزيد بشكل واضح لدى العاملين الذين يحصلون على دخل شهري ٨٠٠ شيكل فأكثر (٧٢,٢ بالمئة) (الجدول ٩ ـ أ).

الجدول الرقم ٩

الرضى في العمل لعمّال المصانع المحلّية حسب الدخل الشهري بالشيكل، كفاية الدخل لسدّ حاجات الأسرة، العلاقة مع ربّ العمل، والجنس، ١٩٩٠، (نسب مئوية).

	(أ) الدخل الشهري				(ب) كفاية الدخل لسدّ حاجات الأسرة			(ج) العلاقة مع ربّ الاسرة			(د) الجنس	
	٠ ـ ٣٩٩	٤٠٠ ـ ٥٩٩	٦٠٠ ـ ٧٩٩	٨٠٠ ـ فأكثر	لا يكفي	يكفي بعض حاجات	يكفي أغلب أو كل حاجات	سيئة	معقولة	جيدة	ذكور	اناث
غير راضٍ	١٥,٩	٢٣,٣	٢٣,٤	٨,٣	٣٥,٤	١٠,٦	٥,٣	٨٣,٣	٢٥,٤	١٣,٨	٢١,٥	١٢,٧
راضٍ قليلاً	٤٣,٢	٣٩,٠	٢٢,٦	١٩,٥	٣٦,٦	٤٥,٥	٢٨,٦	١٦,٧	٥٩,٣	٢٩,٠	٤٠,٣	٢٩,١
راضٍ	٤٠,٩	٣٧,٧	٣٤,٠	٧٢,٢	٢٨,٠	٤٣,٩	٦٦,١	ـ	١٥,٣	٥٧,٢	٣٨,٢	٥٨,٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
العدد	٤٤	٧٧	٤٧	٣٦	٨٢	٦٦	٥٦	٦	٥٩	١٣٨	١٤٩	٥٥

بالنسبة الى الجنس، يلاحظ ان الرضى في العمل يزيد لدى العاملات عنه لدى العاملين الذكور، إذ

ان ٥٨,٢ بالمئة من العاملات و٣٨,٢ بالمئة فقط من العاملين راضون في عملهم (الجدول ٩ ـ د). أمّا ازدياد رضى العاملات عن رضى العاملين، فقد يعود الى ان توقّعات النساء العاملات من مكان العمل هي أقل بشكل عام من توقّعات الرجال العاملين، لا سيما وان أغلب النساء العاملات يشكّلن قوة عمل ثانوية في الأسرة.

ممّا تقدّم، يتضح ان أغلب العاملين في المصانع المحلّية يحصلون على بعض الحقوق الاجتماعية وهي اجازة سنوية مدفوعة، واجازة مرضية مدفوعة، وتأمين ضد اصابات العمل، وتعويضات عند انتهاء العمل. من ناحية أخرى، فان أغلب هؤلاء العاملين يفتقرون الى تأمين صحي، وان جميعهم يفتقرون الى نظام تقاعد؛ وهم بذلك لا يختلفون عن بقية العاملين في الاقتصاد المحلّي. وعلى الرغم من تدنّي الاجور وافتقار بعض الحقوق الاساسية في أماكن العمل، فان العاملين يصفون علاقاتهم مع أرباب العمل بأنها «جيدة». ان مقارنة ظروف العمل، باستثناء الاجور، قبل الانتفاضة وخلالها، تشير الى ان هذه الظروف لم تتغيّر كثيراً. مع ذلك، نلاحظ ان رضى العاملين عن ظروف عملهم قد تقلّص خلال الانتفاضة، بسبب تدهور الاجور وعدم كفايتها لسدّ احتياجات أسرهم. وبالنسبة الى الجنس، نلاحظ انه على الرغم من تدنّي أجور العاملات عن أجور العاملين الذكور، فان الرضى في العمل يزيد لدى العاملات، ربما بسبب تدنّي توقعاتهن من مكان العمل.

التنظيم النقابي

بعد ان تعرّفنا على مستوى أجور العمّال في المصانع المحلية، وعلى ظروف عملهم، سنتعرّف، الآن، على مدى انتظامهم في نقابات عمّالية، وعلى درجة رضاهم عن نشاط هذه النقابات.

يمنح قانون العمل الاردني الحق لكل مجموعة من العمّال تزيد على عشرين شخصاً، يعملون في مؤسسة واحدة أو مهنة واحدة، الحق في انشاء نقابة، أو اتحاد لهم، للمطالبة بتحسين ظروف عملهم ورفع مستوى معيشتهم[١٦]. لقد وصل عدد النقابات العمّالية المسجّلة في الضفة العام ١٩٦٧ الى ٢٨ نقابة[١٧]. وفي عهد الاحتلال، تمّ تشكيل عدد كبير من النقابات العمّالية الجديدة، سجّل بعضها، ولم يُسجَّل البعض الآخر، بسبب مماطلة السلطات الاسرائيلية، بهدف الحد من فرص التنظيم النقابي والمهني[١٨].

تمنح النقابات العمّالية حق الانتساب اليها لكل العاملين بأجر من الضفة، سواء عملوا في الاقتصاد المحلّي أو في الاقتصاد الاسرائيلي. وذكر عبدالفتاح أبو الشكر ان نسبة الانتساب الى هذه النقابات وصلت في العام ١٩٨٠ الى ٢٠,٧ بالمئة من مجموع العاملين بأجر[١٩]. أمّا عادل وزّوز، فقدّر عدد العمّال الاعضاء في النقابات العمّالية، في أواخر الثمانينات، بأكثر من ٦٠ ألف عضو[٢٠]، أي حوالى ثلث العاملين بأجر من الضفة. ويبدو ان هذا التقدير مبالغ فيه. فردّاً على سؤال: «هل أنت عضو في نقابة عمّالية؟» أجاب ١٥,٣ بالمئة فقط من أفراد العينة بالايجاب.

تنتظم النقابات العمّالية في الارض المحتلة في اتحادات عامّة فئوية (أو حزبية) متنافسة، وأحياناً متصارعة، الامر الذي أسهم في اضعافها وعجزها عن تحقيق انجازات نقابية لاعضائها. ورداً على سؤال: «هل استفدت خلال الانتفاضة من عضويتك في هذه النقابة؟» أجاب حوالى نصف العاملين الاعضاء في نقابات عمالية (٤٦,٤ بالمئة) بأنهم لم يستفيدوا شيئاً من نقاباتهم. وحتى الذين أجابوا بأنهم «استفادوا»، فقد وضّح أغلبهم هذه الاستفادة «بتوعيتهم لحقوقهم»، أو بتوزيع مواد غذائية عليهم (مثل سكر، وارز، وشاي)، وجزء قليل فقط ذكر ان النقابات ساهمت في تحسين أجورهم.

ورداً على سؤال: «هل أنت راضٍ، اليوم، عن النشاط النقابي للنقابة العمالية التي تنتسب اليها؟» أجاب ٢٨,٦ بالمئة من العاملين الأعضاء في نقابات بأنهم «غير راضين»، و٢٥ بالمئة «راضون قليلاً»، و٤٦,٤ بالمئة فقط أجابوا بأنهم «راضون».

ممّا تقدّم يتضح ان نسبة قليلة فقط من عاملي المصانع المحلّية في الضفة الفلسطينية ينتسبون الى نقابات عمّالية (حوالى ١٥ بالمئة). ولا يعتقد بأن النسبة أكبر لدى العاملين في القطاعات الاخرى (مثل الزراعة والبناء). أمّا الفائدة التي يحصل عليها المنتسبون الى نقابات عمالية، فهي محدودة جداً؛ اذ لم تسهم هذه النقابات في رفع اجور العاملين وتحسين ظروف عملهم. لذلك، فان حوالى نصف الاعضاء في النقابات هم غير راضين، أو راضون قليلاً، عن عمل نقاباتهم. ويبدو ان انتظام النقابات في أطر سياسية متصارعة وتقديم مصالحها الفئوية الضيّقة على القضايا النقابية العامة قد ساهم في تعميق الهوّة بين العمّال والنقابات العمالية.

الخلاصة

تناولنا في هذا البحث، أوضاع العاملين في المصانع المحلّية في الضفة الفلسطينية المحتلة. لقد أوضحت نتائج البحث، بما في ذلك الاحصائيات الاسرائيلية المتعلّقة بالاجور، ان اجور هؤلاء العاملين متدنّية جداً، وتدنّت أكثر في عهد الانتفاضة. فالاجور بالعملة الاسرائيلية (الشيكل) بقيت ثابتة بين العامين ١٩٨٧ و١٩٩٠، على الرغم من الانخفاض الكبير في قيمة هذه العملة (بحوالى ٦٢ بالمئة). ومن المهم ان نؤكد ان متوسط الاجر الشهري للعاملين في اقتصاد الضفة يساوي فقط حوالى ثلثي متوسط الاجر الشهري للعاملين من الضفة في الاقتصاد الاسرائيلي، علماً بأن متوسط أجر العاملين من الضفة في اسرائيل يساوي فقط حوالى ثلث متوسط الاجر الذي يحصل عليه العاملون الاسرائيليون. وهكذا، فان الاستغلال الذي يعاني منه العاملون في المصانع المحلّية، وفي الاقتصاد «الوطني» بشكل عام، لا يقل عن، اذا لم يزد على، الاستغلال الذي يعاني منه العمّال الفلسطينيون في الاقتصاد الاسرائيلي.

وبالنسبة الى ظروف العمل، أوضحت نتائج البحث ان أغلب العاملين في المصانع المحلية يحصلون على عدد من الحقوق الاجتماعية، وهي اجازة سنوية مدفوعة واجازة مرضية مدفوعة وتأمين ضد اصابات العمل وتعويضات عند الفصل من العمل. من ناحية أخرى، يفتقر هؤلاء العاملون، أو أغلبهم، الى نظام تقاعد وتأمين صحي واجازة ولادة (بالنسبة الى النساء). ومن الجدير ذكره ان أغلب العاملين من الضفة والقطاع في اسرائيل، وبشكل خاص أغلب العاملين غير المنظّمين، لا يحصلون على أي من هذه الحقوق. مع ذلك، فان المبالغ المالية التي يحصل عليها العاملون في المصانع المحلّية مقابل الحقوق الاجتماعية التي يوفّرها مكان العمل تبقى ضئيلة، بسبب ارتباط هذه الحقوق بأجورهم المتدنّية.

وعلى الرغم من تدنّي الاجور، وبشكل خاص خلال الانتفاضة، وتوفّر بعض الحقوق الاجتماعية وعدم توفّر البعض الآخر، فان العاملين في المصانع المحلّية يصفون علاقاتهم مع أرباب العمل بأنها «جيدة». وبسبب تحيّز العينة الى العمّال المقربين من المسؤولين الاداريين في المصانع واجراء المقابلات في المصانع ذاتها، كما أوضحنا ذلك في «اسلوب البحث»، فاننا ننظر الى هذه النتيجة بحذر وبدرجة معيّنة من الشك. مع ذلك، فان أغلب أفراد العينة ذكروا أنهم غير راضين أو «راضون قليلاً» عن ظروف عملهم. ويزيد عدم الرضى في العمل لدى العاملين الذين تقلّ دخولهم عن ٨٠٠ شيكل

ولدى العاملين الذين لا تكفي دخولهم لسدّ احتياجات أسرهم.

وأخيراً، أوضحنا ان الاستغلال الفاحش، وبشكل خاص في الاجور، الذي يعاني منه عمّال المصانع المحلّية لم يرافق بتطوّر حركة نقابية موحّدة ونشيطة. فهناك عدد كبير من النقابات العمّالية الشكلية (أكثر من ٥٠ نقابة) والتي تتجمّع في اتحادات عامّة فئوية (أو حزبية) متصارعة. ليس غريباً والحال هذه ان ينتسب عدد قليل فقط (حوالى ١٥ بالمئة) من العاملين الى مثل هذه النقابات. فالفائدة العملية التي سيحصلون عليها من الانتساب قد لا تتعدّى رزمة من المواد الغذائية (أرز، وسكر، وشاي).

---

(١) *Statistical Abstract of Israel*, No. 42, 1991, p. 726.

(٢) حول الحاق اقتصاد الضفة والقطاع بالاقتصاد الاسرائيلي، انظر، مثلاً، سمير عبدالله، «تأثير الاحتلال على تطور القاعدة الانتاجية للاقتصاد الفلسطيني»، **الكاتب** (القدس)، العدد ٨٦، حزيران (يونيو) ١٩٨٧؛ وعاطف علاونة، «التبادل التجاري غير المتكافىء بين الاراضي المحتلة واسرائيل»، **المصدر نفسه**.

(٣) "Statistical Abstract...", *op. cit.*, p. 731.

(٤) **هآرتس**، ١٧/٦/١٩٩١.

(٥) انظر عبدالفتاح أبو الشكر، **الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعمّال الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل**، نابلس: جامعة النجاح، مركز التوثيق والمخطوطات للنشر، ١٩٨٧؛ واحسان عطية وحسن ياسين وذياب عيوش وعاطف علاونة ومحمود ميعاري، **الاوضاع المهنية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل** (القدس)، جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٩؛ وماجد صبيح، «بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعمال الفلسطينيين المطرودين من العمل في اسرائيل»، **القدس**، (القدس)، ٢٠/١٠/١٩٩١.

(٦) محمود ميعاري، «العمالة في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (نيقوسيا)، عدد قادم.

(٧) *Statistical Abstract of Israel*, No. 41, 1990, p. 44.

(٨) في اختيار عينة المصانع، اعتمدنا قائمة المصانع المحلّية الموجودة في كتاب عادل سمارة وعودة شحادة، **اقتصاد الضفة والقطاع من احتجاز التطوّر الى الحماية الشعبية**، دمشق: منشورات كنعان، ١٩٨٨.

(٩) في العام ١٩٨٩، مثلاً، شكل متوسط الاجر الشهري للعاملين من الضفة الفلسطينية في اسرائيل ٣٦,٦ بالمئة من متوسط الاجر الشهري للعاملين الاسرائيليين. امّا متوسط الاجر الشهري للعاملين من قطاع غزة في اسرائيل، فقد شكّل ٣٢,٧ بالمئة. انظر "Statistical Abstract...", No. 41, *op. cit.*, p. 363.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ٢٨٢.

(١١) **المصدر نفسه**.

(١٢) الحق ـ القانون من اجل الانسان، **حقوق العمّال العاملين في الضفة الغربية**، رام الله: «الحق»، بلا تاريخ نشر، ص ٧.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ٧ ـ ١٤.

(١٤) ابو الشكر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٢.

(١٥) من ناحية أخرى، ذكرت دراسة استطلاعية أجرتها الهستدروت على ١٢ مؤسسة اسرائيلية تشغّل عمالاً من الضفة والقطاع، من طريق مكاتب العمل، أن أغلب هذه المؤسسات تدفع لعمالها من الأرض المحتلة مقابل اجازة سنوية واجازة مرضية. هذا بالاضافة الى انها تدفع لهم، أيضاً، مقابل اعياد وملابس وسفريات. انظر موشي ليئور، **تشغيل عمال المناطق في اسرائيل** تل أبيب: الهستدروت، ١٩٨٦ (بالعبرية).

(١٦) الحق ـ القانون من اجل الانسان، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣ ـ ١٤.

(١٧) ابو الشكر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٨.

(١٨) غسان حرب، «النقابات العمالية في الضفة الغربية ودورها في تنمية الصمود»، **مؤتمر التنمية من أجل الصمود**، ١٩٨١، القدس: الملتقى الفكري العربي، ١٩٨١، ص ١١.

(١٩) ابو الشكر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٩.

(٢٠) عادل وزّون، **الاجراءات الاسرائيلية ضد الطبقة العاملة وحركتها النقابية في دولة فلسطين المحتلة**، رام الله: مركز الدراسات العمالية، ١٩٩٠، ص ١٠.

التغييرات الادارية الاسرائيلية في الضفة والقطاع المحتلين*

د. عدنان عمرو

تنظم قواعد الاحتلال الحربي ادارة الاقليم المحتل على اساس ان الاحتلال الحربي حالة مؤقتة لا تنقل السيادة الى دولة الاحتلال، والتي تمارس سلطة فعلية لا تمكّنها من احداث تغييرات في الوضعية القانونية، والادارية، للاقليم المحتل، الاّ في حدود موضوعين رئيسين هما: (أ) القيام بما هو لازم لضمان احتياجاتها الأمنية؛ (ب) احترام حقوق ومصالح السكان المدنيين تحت الاحتلال الحربي.

ويتوجب عليها ان تلتزم بعدم تغليب المعيار الاول على الثاني في حالة احتلال طويل المدى، وأن لا تمارس سلطاتها بطريقة من شأنها ان تؤدي الى زيادة الكسب لمصالحها، أو مصالح مواطنيها، من طريق استغلال المقوّمات الاقتصادية للاقليم المحتل، ومصادرة ثرواته.

وعلى العكس من ذلك، أجرت السلطات الاسرائيلية تغييرات عدة في الارض المحتلة مخالفة بذلك قواعد الاحتلال الحربي. وسنركّز في بحثنا هذا على التغييرات التي أُدخلت الى نظام الادارة المحلية، والتي شكّلت انتهاكاً لقواعد الاحتلال الحربي. وتتعلّق تلك التغييرات بالاطماع التوسّعية الاسرائيلية المتمثّلة بضمّ القدس، والتوسّع في تشييد المستوطنات، وما تبع ذلك من اجراءات ادارية في خدمة سياسة الاستيطان، والتي تمثّلت في تعديل التقسيمات الادارية القائمة، واحداث مجالس اقليمية ومحلية في المستوطنات اليهودية.

الآثار المترتبة على قرار ضمّ القدس

لقد تنكّرت السلطات الاسرائيلية لقواعد الاحتلال الحربي، ولاجماع الفقه والقضاء الدوليين، وللقرارات الصادرة عن الهيئات الدولية المختلفة، التي لا تجيز ضمّ الاقليم المحتل، أو جزء منه، الى دولة الاحتلال. وأصدرت في ٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ العديد من التشريعات والقرارات التي أُخضعت، بموجبها، مدينة القدس وسكانها للقوانين الاسرائيلية، وذلك كخطوة تمهيدية لضمّ المدينة واخضاعها للسيادة الاسرائيلية، بموجب قانون القدس الذي أقره الكنيست الاسرائيلي في تموز

* لمزيد من الالمام بموضوعنا هذا راجع الجزء الاول منه «مسار الادارة الاسرائيلية في الضفة والقطاع المحتلين» في شؤون فلسطينية ، العدد ٢٢٥ ـ ٢٢٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، ص ٢٨ ـ ٤٩.

(يوليو) ١٩٨٠، وأصبحت المدينة، بموجبه، عاصمة دولة اسرائيل[١].

وقد تمثّلت الاجراءات المهدة للضمّ الرسمي للمدينة في ما يلي:

○ اصدار الكنيست الاسرائيلي قانون يقضي بتعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء لسنة ١٩٤٨، وبموجبه يسري قانون الدولة وقضاؤها وادارتها على كل مساحة من «أرض ـ اسرائيل» حدّدتها الحكومة في مرسوم، وذلك بتاريخ ٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

○ اصدار سكرتير الحكومة الاسرائيلية أمر القانون والنظام الرقم ١ لسنة ١٩٦٧، والذي أعلن فيه ان مساحة اسرائيل المشمولة في الجدول الملحق والمتضمّن للمنطقة التنظيمية لمدينة القدس خاضعة لمرسوم قانون وادارة الدولة الاسرائيلية.

○ اصدار وزير الداخلية الاسرائيلية قراراً بتوسيع منطقة بلدية القدس، لتشمل منطقة القدس العربية، واليهودية، في ١٩٦٧/٦/٢٨[٢]. وترتب على هذا الغاء بلدية القدس العربية، والحاق موظفيها ببلدية القدس الاسرائيلية، والغاء القوانين الاردنية المعمول بها سابقاً في القدس، وقطع الصلة بين القدس وباقي اجزاء الضفة الفلسطينية؛ اذ تقرّر الغاء المحاكم العربية فيها، ونقل محكمة الاستئناف من القدس الى رام الله، وعدم الاعتراف بالصلات المشتركة بين القدس والضفة الفلسطينية في المجال النقابي، والديني، والجمعيات الخيرية، والصلات الاقتصادية[٣].

وترتب على قرار ضمّ القدس نتائج سيئة على المؤسسات والمرافق القائمة في القدس، وعلى سكانها، وعلى مستقبل الضفة الفلسطينية؛ اذ تمثّل القدس المفتاح الاستراتيجي لها، بحكم انها تفصل المنطقة الشمالية عن المنطقة الجنوبية، وتؤدي السيطرة على القدس الى اخضاع الضفة ، بتجارتها ومواصلاتها، والتسبّب في تعكير انسجام مجتمعها، وتمزيق وحدتها الادارية، والهيمنة على مداخل نهر الاردن. ويضاف الى ذلك ما كانت تمثّله كعاصمة للمنطقة، تتمركز فيها المحاكم العليا والمؤسسات الدينية والنقابية والادارية.

وإثر مصادقة الكنيست الاسرائيلي على القوانين والقرارات السابقة، أُجري اتصال بين رئيس بلدية القدس اليهودية، تيدي كوليك، وجهاز الحكم العسكري، وأخبرهم بضرورة اصدار قرار يقضي بحل المجلس البلدي العربي، لأن وجود مجلسين بلديين في القدس سيحدث اشكالاً قانونياً، خاصة وان الحكومة الاسرائيلية قد وافقت على الغاء ذلك المجلس، وقرّرت ضمّ عدد من الاعضاء العرب الى مجلس البلدية اليهودي؛ كما قام الكنيست بتعديل قانون البلديات الاسرائيلية باضافة بند جديد يخوّل وزير الداخلية اصدار قرار يقضي بدمج ممثلين عن المناطق المضافة الى المجلس البلدي.

ولتنفيذ ذلك القرار، جمع الحكم العسكري خمسة من أعضاء مجلس بلدية القدس بتاريخ ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وأبلغ اليهم قرار الحل، والذي جاء فيه: «باسم الجيش الاسرائيلي اتشرف بابلاغ روحي الخطيب وأعضاء المجلس البلدي حل مجلس بلدية القدس. ومن الآن فصاعداً يعتبر العاملون في البلدية، بجميع اقسامها المختلفة، والعاملون الاداريون والفنيون، عاملين مؤقتين في بلدية القدس العبرية، حتى يتمّ التصديق على تعيينهم من قبل البلدية في ضوء طلبات خطية يتقدمون بها. وباسم الجيش الاسرائيلي، أدعو العاملين في البلدية الى الاستمرار في تقديم الخدمات المطلوبة لتمكين السكان من مواصلة حياتهم العادية. وأشكر روحي الخطيب وأعضاء مجلس البلدية على خدماتهم التي قدّموها في الفترة الانتقالية منذ احتلال المدينة على يد الجيش الاسرائيلي وحتى اليوم»[٤].

ولم يستجب أعضاء المجلس البلدي المنحل وشخصيات القدس لقرار الانضمام الى مجلس البلدية اليهودي[٥]. ومنذ ذلك اليوم تولّى مجلس البلدية اليهودي القيام بالنشاطات البلدية في القدس بكاملها. وقد خلّف ذلك آثاراً ونتائج سيئة على المواطنين بسبب السياسة التمييزية التي نهجتها السلطات الاسرائيلية عموماً، والبلدية خصوصاً، تجاههم، وذلك بهدف الضغط عليهم في مختلف المجالات لحملهم على مغادرة المدينة والاقامة في أماكن أخرى. ويمكن تلمّس مظاهر هذه السياسة في النقاط التالية:

اولاً: اختلاف قانون البلديات الاسرائيلي عن القانون الاردني السائد قبل الاحتلال: تعمل البلدية في النظام الاسرائيلي كحكومة شبه متكاملة، تختص بالاضافة الى الخدمات البلدية المقرّرة في القانون الاردني، بجميع الخدمات المتعلّقة بالصحة والتعليم ورعاية الامومة والطفولة والعمل الاجتماعي والسياحة والنشاط الرياضي والثقافي ورعاية الشباب وغير ذلك. ومن شأن هذا التغيير ان يجعل المواطن العربي في القدس أكثر التصاقاً بالبلدية اليهودية. ومن جهة أخرى، تشكّل نتائج الانتخابات البلدية التي يشترك فيها جميع المواطنين مؤشراً سياسياً هامّاً من شأنه ان يؤثر سلباً، أو ايجاباً، في مصالح السكان العرب، وفق التوجّهات السياسية للمرشحين لرئاسة وعضوية المجلس البلدي[٦]. وبذلك تختلف درجة مشاركة السكان العرب في الانتخابات البلدية انطلاقاً من حرصهم على ضمان نجاح مرشح معتدل لرئاسة البلدية، والحيلولة دون نجاح مرشح من الجماعات المتطرّفة، الامر الذي يهدّد وجودهم ومصالحهم الى درجة كبيرة[٧].

ومن جهة أخرى، تعمل البلدية وفق النظام المحلي الاسرائيلي، من خلال مجلس منتخب يقوم مقام مجلس النواب على مستوى الدولة، وينتخب هذا المجلس مجلساً تنفيذياً (ادارة للبلدية) برئاسة رئيس البلدية. ومن الطبيعي ان يكون أعضاء المجلس التنفيذي منتمين الى الحزب، أو التكتل، الفائز بالانتخابات البلدية. كما يتفرغ كل عضو من أعضاء المجلس التنفيذي لرئاسة دائرة من الدوائر البلدية، كالتعليم والشؤون الاجتماعية والصحة والتخطيط وتحسين ملامح المدينة وغيرها. وتشبه مهامهم مهام الوزراء على المستوى القطري. وبذلك، فان دوائر البلدية تشرف على جميع أوجه النشاط المحلي في مدينة القدس، وينسّق المجلس التنفيذي اعماله في المنطقة العربية، بمساعدة مستشار رئيس البلدية للشؤون العربية[٨].

وكان من الطبيعي ان تتضرّر مصالح السكان العرب في المدينة، بسبب التوسّع في خدمات البلدية، والصلاحيات التي يتمتّع بها المجلس البلدي، وذلك بسبب غياب نواب عنهم في ذلك المجلس، من جهة، ولكون السياسة العامة للدولة عموماً، والبلدية خصوصاً، تقوم على تهويد المدينة والاستيطان ومصادرة الارض وتهجير السكان العرب منها، من جهة أخرى، وذلك على الرغم من محاولات رئيس بلديتها اليهودي خلق علاقات وتحقيق انسجام أكبر بين شطري القدس، واظهار المظهر المحايد للبلدية باعطاء الانطباع بأنها ليست جهازاً سياسياً. الّا ان هذه العملية تبدو كأنها مستحيلة. فهناك شعور عميق بالريبة من نشاط البلدية، وخاصة الجانب المتعلّق بالسياسة والتعليم والشؤون الدينية والتنظيم والبناء في المنطقة العربية.

ثانياً: التمييز في المعاملة بين المناطق اليهودية والعربية في القدس: تتمتّع الطائفة اليهودية في القدس بوضع اقتصادي ممتاز؛ اذ يزيد دخل الفرد اليهودي على ستة اضعاف دخل الفرد العربي. وقد أدّى هذا الفارق الاقتصادي الى شعور اليهودي بالاستعلاء، وتولّد نوع من الانهزامية

الاجتماعية لدى العربي، ممّا أفضى الى تأزيم العلاقات المشتركة وزيادة حدّة الاستقطاب الاجتماعي، والقومي. وقد أسهمت البلدية في تأزيم هذه العلاقة بشكل اضافي، بتبنّيها مشاريع محض يهودية لتحسين سكن وأحوال اليهود، وانخفاض الخدمات البلدية في القسم العربي جراء عدم وجود تنظيم هيكلي للمدينة، الأمر الذي ترتّب عليه عدم وجود تنظيم لبنية مدنيّة فيه، تشتمل على طرق ومباني عامة وشبكات مياه ومجاري وغيرها من الخدمات البلدية التي تحصل عليها المناطق المنظّمة هيكلياً[٩]. ولم يقتصر التمييز في المعاملة على الخدمات البلدية، وانما شمل، كذلك، الميادين الاخرى التي تشرف على تنظيمها وتسييرها البلدية، على النحو الآتي:

التعليم: بحكم مسؤولية البلدية عن التعليم ضمن حدودها، فقد فرضت المنهج الاسرائيلي على المدارس العربية في القدس، الامر الذي عارضه السكان العرب، وذلك لما للتعليم من اتصال بالدين والتاريخ والتوجيه الوطني. واضطرت البلدية الى التراجع، فقررت العمل بالمنهج الاردني في المدارس الخاصة ومدارس وكالة الغوث، وبالمنهج الاسرائيلي في المدارس الحكومية. ومع ذلك يبقى اثر ذلك التراجع محدوداً لقلّة المدارس الخاصة وعدم امتدادها الى جميع المناطق، ولارتفاع كلفة التعليم فيها، الامر الذي يجعل المدارس البلدية، والتي تدرّس بالمجان ووفق المنهاج الاسرائيلي، ملجأ للسكان غير القادرين على تغطية كلفة التعليم الخاص. وبذلك، فان البلدية، من خلال التعليم، تؤثر في مستقبل المجتمع العربي في القدس[١٠].

وفي معرض حملته الانتخابية، فاخر تيدي كوليك بأنه تمّ في عهده تشييد ست مدارس نموذجية في القدس العربية واضافة أجنحة جديدة الى مدارس قائمة، أي ما بين العامين ١٩٦٧ و١٩٨٨؛ وانه عمل على استبدال المنهاج الاسرائيلي بمنهاج عربي ليتمكّن الطلاب من الالتحاق بالجامعات العربية[١١].

الصحة: تمثّل موقف البلدية بالسلبية المطلقة في هذا القطاع. فهي لم تكتف بالامتناع عن تشييد مستشفيات ومستوصفات صحية جديدة، أو بتحسين حالة المؤسسات الصحية التي كانت قائمة قبل الاحتلال، بل ذهبت للتضييق عليها باستمرار، وفرض ضرائب باهضة عليها واقفالها، وذلك لدفع السكان العرب للتداوي في المصحّات الاسرائيلية والتي يكلّف العلاج فيها نفقات باهظة. وفي معرض الانجازات الصحية للبلدية، لم يجد تيدي كوليك أكثر من الكلام عن افتتاح ثلاث عيادات لطبّ الاسنان في المدارس، بينما تتوفّر في القدس اليهودية مستشفيات ومصحّات متطوّرة على الصعيد العالمي[١٢].

الثقافة والرياضة: عمدت البلدية الى اقامة العديد من المراكز الثقافية والنوادي، الّا انها لم تراع في برامجها خصوصية السكان العرب الثقافية، وعقائدهم، وعاداتهم الاجتماعية، الامر الذي حدا السكان العرب الى مواجهة ذلك باقامة أندية ومؤسسات وطنية، يحاولون من خلالها تأكيد هويتهم الوطنية. وقد شكّلت المعارض والمهرجانات والمسارح والنوادي الرياضية العربية مجالات لهذه المجابهة؛ الّا ان ذلك لم يمنع سلطات الاحتلال من اغلاقها لأسباب أمنية.

التخطيط البلدي: كانت القدس في زمن الانتداب البريطاني تنتظم وفق مشروع كندل للعام ١٩٤٤. واستمر القسم العربي منها يخضع للمخطط نفسه مع بعض التعديلات التي اقتضتها ظروف تقسيم المدينة. أمّا القسم اليهودي، فخضع تنظيمه لمشروع جديد، سمّي مشروع راو

(Rau) ، ومشاريع أخرى حدّدت الرؤية الاسرائيلية لمستقبل الجزء الذي وقع تحت سيادتها. وكان على اسرائيل ان تواجه، في العام ١٩٦٧، التوفيق بين رغبتها في توحيد المدينة، والواقع السكاني والتنظيمي الذي نما بشكل متعارض في الجزئين. واختارت السلطة الاسرائيلية أقصر السبل لتحقيق غرضها، والذي تمثّل في توحيد الجزئين قسراً واعتباطاً وبهوية اسرائيلية. ومن هنا بدأت معضلة الادارة الاسرائيلية، ومأساة السكان العرب تحت ادارتها.

وتقوم فلسفة التخطيط التنظيمي للمدينة بعد الاحتلال من واقع الانتصار الذي حققته اسرائيل في حزيران (يونيو) ١٩٦٧؛ اذ يقضي باخضاع القدس العربية لأولويات القدس الاسرائيلية ومجتمعها. وكان نتيجة ذلك ان كرّست اسرائيل مركزية الجزء الاسرائيلي من المدينة، وأكدت تبعية الجزء العربي لهذا المركز. وتحوّلت القدس العربية بحضارتها الى تابع يسير في فلك الجزء الغربي الذي نشأ، أصلاً، كتابع للبلدة القديمة، وتكرّس الانفصال بين الجزئين بانشاء حزام أخضر فاصل، يتّسع ويضيق حسب طبيعة المنطقة، بحيث تتحوّل المدينة القديمة الى مكان للزيارة، والقدس الغربية الى مكان للعمل والمعيشة.

كما امتدت آثار تلك الفلسفة الى المدينة القديمة من الداخل؛ اذ لجأت اسرائيل الى اخراج حوالى عشرين ألف مواطن عربي منها بحجة ارتفاع كثافة السكان داخلها؛ الاّ انها وجدت متّسعاً لاسكان أكثر من خمسة آلاف يهودي في الاملاك العربية المصادرة. يضاف الى ذلك، ان المناطق التي هدّمتها لم يجر تشييدها من جديد بما يليق بمدينة أثرية تحوي أبنية تاريخية قديمة، بل على العكس من ذلك طمست معالمها، وأعادت تصميم طرقها، وممراتها، وأبنيتها، بشكل يختلف عن الاصل، فكانت الصورة النهائية تخطيطاً وعمارة هجينين لا يمتّان الى الماضي والمحيط بصلة، ولا يتّصلان بالحاضر الاّ بالخدمات الحديثة التي وفّرتها السلطة للسكان الجدد(١٣).

وفي اطار خطة تهويد القدس، تمّ تطويق المدينة بطوق من المستعمرات والاحياء السكنية اليهودية، بهدف حصار المدينة وعزل التجمّعات السكانية العربية في الضواحي عنها، ووقف النمو العمراني العربي فيها. وتحرص المخططات الاسرائيلية على عدم السماح لعدد السكان العرب في المدينة ان يتجاوز ثلث مجموع السكان، وجعل المدينة القديمة متدنّية من حيث المساحة والسكان، وتكييف تخطيط المدينة لتصبح قادرة على تقديم خدمات سياحية، وتهيئة أوضاعها لتستجيب لضرورات توسيع السياحة، وتحويل المدينة القديمة الى مجمّع للمزارات، وتحويل سكانها الى قائمين على هذه المزارات، أو لتأدية خدمات سياحية، وتحويلها، بالتالي، الى متحف أثري(١٤).

وخارج الحدود البلدية، جرى التخطيط في العام ١٩٧٤ لاقامة ثلاث مناطق صناعية، جرى استكمالها في العام ١٩٨٧ على حساب الاملاك العربية والسكان العرب الذين أصبحوا يشكّلون جزيرة عربية وسط بحر يهودي(١٥).

التمييز على صعيد البناء: تدّعي البلدية بأن العرب يتمتّعون بحرية بناء مساكنهم، وان القروض المالية والعقارية متوفّرة لانشاء بيوت جديدة لهم وتحسين بيوتهم القائمة، وانه تمّ اصدار حوالى ١٤٠٠ رخصة بناء ما بين العامين ١٩٧٦ و١٩٨٠. واذا كنّا لا نناقش صحة هذا العدد، الاّ أننا نتساءل عن نسبته بالنسبة الى الاستيطان والاسكان الاسرائيلي فيها؟ وتكفي الاشارة الى الرقم الذي يحدّده مخطط القدس الكبرى، وهو اقامة خمسة الى ستة آلاف شقة سكنية سنوياً. ومن ناحية أخرى، لقد وضعت البلدية عراقيل عديدة، تعلّق جانب منها بعراقيل ادارية، وجانب آخر

بارتفاع نسبة الضرائب البلدية على النحو الآتي:

أولاً ـ العراقيل الادارية تجاه البناء، وهي تتمثّل في:

(أ) قيام السلطات الاسرائيلية بوضع حدّ لحجم الاراضي المتوفّرة في القدس للبناء، وذلك بعد مصادرة مساحات كبيرة منها، ممّا أجبر السكان العرب على البناء خارج حدود البلدية.

(ب) وجوب تسليم مخططات البناء للتصديق عليها، والحصول على رخصة تسمح بتشييد بناء جديد، أو ترميم بناء قديم. ويعد مثل هذا الاجراء منطقياً لو وقع التعامل معه خارج اطار السياسة التمييزية للبلدية تجاه العرب، حيث انها ترفض نزعتهم الى العيش في بيوت ذات طابع عربي[١٦]. وتقصر تراخيص البناء، في بعض المناطق، على عمارات يتراوح ارتفاعها من ست الى ثماني طبقات، وفي مناطق أخرى لا تسمح ببناء أكثر من طابقين، في حين تسمح، في المناطق اليهودية المجاورة، بالارتفاع الى أكثر من خمسة طوابق. لذلك، فهي ترفض الموافقة على الكثير من التصميمات المقدّمة اليها؛ وحتى في حالة الموافقة على التصميم، فان التراخيص بالبناء لا تصدر قبل أقل من أربع سنوات. وتكمن أسباب هذا التعطيل في دراسة الموقف الاسرائيلي من الاراضي العربية المخصّصة للبناء في ضوء خطط التنمية المستقبلية التي قد تضعها الحكومة في الحسبان.

(ج) سياسة مصادرة الاراضي. وتعمد البلدية للحدّ من البناء العربي بتحويل قسم من الاراضي الى مناطق خضراء لا يجوز البناء عليها، وأخرى مناطق أثرية مخصّصة للبحث العلمي، وأخرى مناطق أمنية، وأخرى تخضع لشروط قاسية من حيث ارتفاع البناء ونسبته[١٧].

(د) تخوّف المقاولين العرب من سياسة القروض المالية لبناء المساكن، لما تتضمّنه من مخاطر فقدان حق الملكية، بسبب احتمالات العجز عن السداد، وذلك بحكم عملهم المؤقت والمتقطع، أو لاعتمادهم على العمل في مشروعات البناء الاسرائيلية[١٨].

ثانياً ـ ارتفاع نسبة الضرائب البلدية: لقد تعود سكان القدس على النظام الضرائبي الاردني، الذي يعمل على تحصيل الضرائب مباشرة بنسبة لا تتجاوز ثمانية بالمئة من مجموع الدخل، ويغطى الباقي من ضرائب غير مباشرة. بينما يعتمد النظام الضرائبي الاسرائيلي على الضرائب المباشرة، ممّا يلقي عبئاً كبيراً على المكلف. وهكذا يخضع سكان القدس لثلاثة أنواع من الضرائب الرئيسة[١٩]. وهي: الضريبة على الدخل، والضريبة على القيمة المضافة وتجبيهما دائرة الجمارك، والضريبة التي تجبيها البلدية وتسمّى ضريبة الأرنونا «الضريبة العامة أو ضريبة المساحة». وفي ما يخص هذه الضريبة، تصدر بلدية القدس جدولاً سنوياً تبيّن فيه الأسس والمعايير التي تعتمدها البلدية في حساب وتقدير الضرائب المستحقة. وتقوم، وفق ذلك الجدول، بتقسيم المدينة الى مناطق عديدة يتمّ، بناء عليها، تحديد مقدار الرسوم الضريبية وبنسب مختلفة، حيث تتمّ التفرقة بين الأبنية المستعملة للسكن والأبنية الأخرى والاراضي الزراعية. وتشير الدلائل الى عدم وجود قواعد ثابتة محدّدة، وانما يتمّ تقريرها وفقاً لاجتهادات الأشخاص، ولأمزجة غير متفق عليها يتغذّى بها الكمبيوتر ليقرّر مصائر الناس والعبث بأقواتهم[٢٠].

وترتفع أسعار الضريبة البلدية ارتفاعاً سنوياً باهظاً، وبنسبة تراوحت ما بين ٣٩ ـ ١٣٢ بالمئة في فترة السبعينات، ممّا تسبّب في مواجهة بين أصحاب الاملاك والمستأجرين من العرب بايجارات أصبحت تقلّ عن قيمة الضريبة البلدية. وتقصد البلدية من ذلك تهجير أصحاب المداخيل

المتدنّية الذين أصبحوا يدفعون أربعة اضعاف ما يدفعه المستأجر الاسرائيلي عن القيمة التأجيرية ودفعهم الى النزوح عن المدينة، مع العلم بأن غالبية اليهود تملك بيوتها الخاصة التي تبيعها الحكومة لهم على أقساط طويلة المدى.

وخلال السنة المالية ١٩٨٥/١٩٨٦ ارتفع سعر الضريبة البلدية بحوالى ٣٢٠ بالمئة، ممّا دفع السكان والغرفة التجارية الى الاحتجاج والمطالبة بضرورة تخفيضها بما يتناسب وأحوال السكان المعيشية، وخاصة في ظل الخدمات المتدنية التي تقدّمها البلدية الى الاحياء العربية في المدينة[٢١].

وقامت السلطات البلدية، من أجل الحصول على حصيلة ضريبية مرتفعة، بتصنيف شوارع ومناطق مدينة القدس الشرقية بصورة مجحفة وغير عادلة؛ اذ ساوت بين المناطق التجارية وصنّفت جميع الشوارع والأزقة والممرات في المنطقة الأولى.

وبصورة عامة، فقد ساهمت الضرائب الباهظة المقررة على السكان العرب في القدس في بروز الظواهر التالية:

- هروب المصانع والمشاغل العربية الى خارج حدود البلدية، تلافياً لدفع الضرائب الباهظة.
- التشجيع على بيع الممتلكات داخل الحدود البلدية، وبخاصة تلك التي لا تدر دخلاً سنوياً، واقفال المحلات التجارية، أو تحويل محل عملها الى مكان آخر.
- تفضيل السكان العرب السكن خارج حدود البلدية هروباً من الضريبة البلدية.
- الحدّ من تشييد أبنية جديدة، أو ترميم البناء القديم. ويخدم ذلك السياسة الاسرائيلية الهادفة الى الحدّ من تزايد السكان العرب في القدس[٢٢].

والخلاصة التي يخرج بها أي متتّبع للأوضاع في القدس العربية، والتي لا ينكرها المسؤولون في البلدية، هي ان الخدمات البلدية في القدس العربية، من فتح شوارع وتعبيدها وتصليحها وانارتها والتنظيفات العامة والمجاري والمدارس وخلافها من الخدمات المختلفة، هي خدمات محدودة جداً بالنسبة الى الخدمات الواسعة التي تقدّمها البلدية الى السكان اليهود في القدس الغربية. وأي تحسين في الخدمات البلدية لعرب القدس جاء نتيجة ثانوية لبرامج الاسكان اليهودي[٢٣]. ويقدم المسؤولون في البلدية تبريراً لذلك على النحو التالي:

يرجع رئيس البلدية تيدي كوليك ذلك الى عدم حصوله على الأغلبية المطلقة في المجلس البلدي، ممّا يجعله عاجزاً عن تنفيذ برامج التطوير ومشاريع الانماء المطلوبة لصالح المدينة وسكانها[٢٤]. كما تضع البلدية مبرراً آخر للاهمال في تقديم الخدمات الى المجتمع العربي في القدس، يقوم على منحه نوعاً من الحرية والاستقلال الثقافي، والاجتماعي، في حين يعلم هؤلاء بأن مثل هذا الاستقلال يحتاج الى السيادة العربية والتمويل؛ وهذان العنصران مفقودان تحت الادارة الاسرائيلية[٢٥].

التضييق على شركة الكهرباء العربية في القدس قصد تصفيتها: تعتبر شركة كهرباء القدس أكبر مؤسسة اقتصادية عربية في الضفة الفلسطينية. وتساهم في ادارتها بلديات القدس ورام الله والبيرة وبيت لحم وبيت ساحور. وبدأت السلطات الاسرائيلية سعيها الى حل الشركة بعد ضمّ المدينة مباشرة؛ اذ قرّرت اعتبار الشركة مسجلة، تلقائياً، بموجب القوانين الاسرائيلية في ١٩٦٧/٦/٢٨ خلافاً لمقتضيات القانون الدولي[٢٦]. وفي الرابع من آذار (مارس) ١٩٨٦ أقدمت على ابعاد

رئيس بلدية القدس العربية ورئيس مجلس ادارة الشركة، روحي الخطيب، واستولت على ٨,٣ بالمئة من أسهم الشركة التي كانت تملكها بلدية القدس العربية وعددها ٦١٨٦ سهماً؛ كما فرضت عضوين جديدين في مجلس ادارتها كممثلين لبلدية القدس. وقد تمّ تعيين هذين العضوين في العام ١٩٧١، ممّا أدّى الى انسحاب ممثّلي بلديّتي رام الله والبيرة.

وقد واجهت السلطات الاسرائيلية صعوبة قانونية في الاستيلاء على الشركة وامتيازها، نظراً الى ان جزءاً من منطقة امتياز الشركة واقع تحت الحكم العسكري، ولا يسري عليه القانون الاسرائيلي. لذا، عمدت سلطات الاحتلال الى وضع العراقيل والعقبات أمام تطوّر الشركة وقيامها بمهامها. وتمثّلت تلك العراقيل في ما يلي:

(أ) أنشأت السلطات الاسرائيلية، في العام ١٩٦٨، عدداً من الاحياء اليهودية في القدس العربية، وقامت بتزويدها بالكهرباء من الشركة القطرية الاسرائيلية[٢٧]. ويمثّل هذا اعتداء على منطقة امتياز الشركة؛ فرفعت دعوى أمام محكمة العدل الاسرائيلية العليا، وكسبتها لصالحها في العام ١٩٦٩، الأمر الذي دفع السلطات الاسرائيلية الى الزام الشركة بتوصيل الكهرباء لكل الأحياء السكنية اليهودية والمستوطنات الجديدة في نطاق حدود امتياز الشركة وكذلك معسكرات الجيش الاسرائيلي، ممّا زاد في أعباء الشركة وجعلها عاجزة عن تلبية احتياجات اليهود والعرب، وهو ما دفعها الى طلب الاذن باستيراد مولّدين جديدين ليكونا جاهزين للعمل في العام ١٩٧١؛ الّا ان السلطات الاسرائيلية رفضت الموافقة على طلبها، ممّا أدّى الى قطع الكهرباء بالتناوب عن أماكن مختلفة، وهو ما احتج عليه المستوطنون اليهود، فاضطرت الشركة الى الاستعانة بالشركة القطرية الاسرائيلية، التي فرضت عليها سعراً للطاقة لا يتناسب مع السعر العربي، بحكم ان الشركة الاسرائيلية تتلقّى دعماً سنوياً من الحكومة الاسرائيلية لتغطية العجز في ميزانيتها.

(ب) لقد أدّت الاستعانة بالشركة القطرية الاسرائيلية الى جعل الشركة العربية، في العام ١٩٧٩، مدينة لها بمبلغ كبير يصل الى ٧٠٠ ألف دينار اردني، وذلك بسبب الضرائب الاسرائيلية الفاحشة، والخسائر التي لحقت بالشركة جرّاء الانارة المجانية للشوارع والمستعمرات، والتي وصل استهلاكها حوالى ٢٨ بالمئة من مجموع الطاقة التي تنتجها، أو تشتريها، الشركة العربية. فأصدرت المحكمة الاسرائيلية في آذار (مارس) ١٩٧٩ قراراً بالحجز على أموال الشركة في المصارف، تحت ستار تحصيل الديون، وذلك بهدف ارباك الشركة تمهيداً لافلاسها وتصفيتها. ولكن الشركة استطاعت تدارك الأمر بحصولها على قرض بمبلغ مليون دينار من اللجنة المشتركة الاردنية ـ الفلسطينية[٢٨].

(ج) وعندما شعرت الحكومة الاسرائيلية بأن أمور الشركة بدأت تنتظم، وانها على وشك اعادة بناء نفسها[٢٩]، قرّرت الحكومة الاسرائيلية شراء امتياز الشركة اعتباراً من الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٨١. وقد علّلت وزارة الطاقة هذا القرار بعدم تطوّر الشركة بالشكل المطلوب، وعدم نجاحها في ايصال التيار الكهربائي. واستند وزير الطاقة الاسرائيلي الى المادة ٣٩ من امتياز الشركة الذي وقع الغاؤه بموجب المادة التاسعة من قانون سلطة الكهرباء الاردنية لعام ١٩٦٧. وقد أبلغ القرار الى الشركة، فأعلنت عن نيّتها في الاحتكام الى محكمة العدل العليا الاسرائيلية والى محكمة العدل الدولية، ممّا اضطر الحكومة الاسرائيلية الى تجميد ذلك القرار وسحب الدعوى من المحكمة[٣٠].

على الرغم من ذلك، استمرت السلطات الاسرائيلية في وضع العراقيل والعقبات أمام

نشاط الشركة، وندلّل على ذلك بما يلي:

○ في ٦/٤/١٩٨٠، اقتلعت الجرّافات الاسرائيلية خطوط الضغط العالي في منطقة باب المغاربة وبيت لحم ومنطقة شرفات.

○ زرعت الشركة القطرية عمود كهرباء في منطقة التلة الفرنسية وأخرجت من الارض خط ضغط عال، وقامت بعمل تمديدات خطوط أرضية في منطقة امتياز الشركة في جبل المكبر.

○ منعت السلطات الاسرائيلية الشركة من تشغيل المولّدات الاربعة التي بحوزتها في كل من اريحا ورام الله لتقوية الطاقة الكهربائية في المدينة، ورفضت السماح للشركة بشراء مولّدات جديدة وتمديد خطين كهربائيين في منطقة بيت لحم. كما قامت السلطات الاسرائيلية بتزويد القرى الواقعة في منطقة امتياز الشركة بمولّدات خاصة، وتوزيع بيانات على المشتركين اليهود تطالبهم بعدم دفع اثمان الكهرباء الى الشركة العربية، بل لحساب الشركة القطرية الاسرائيلية، وذلك خلال العام ١٩٨٠.

○ تمكّنت الشركة من الحصول على مبلغ تسعة ملايين دينار أردني من اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة لدعم ميزانيتها، ولشراء مولّدات جديدة، ولتغطية نفقات انارة ١٢٠ قرية عربية في منطقة امتياز الشركة، وذلك في الفترة ما بين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦[٣١]. وعلى الرغم من ذلك، أقدمت السلطات الاسرائيلية على الاستيلاء على مكاتب الشركة ومستنداتها ومحتويات خزائنها وحسابات الشركة في المصارف وصادرتها. واستصدرت حكماً من المحكمة الاسرائيلية في ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٨٦ يقضي بالحجز على أموال وممتلكات الشركة وبيع عقاراتها، لكنها امتنعت عن التنفيذ، بعد ذلك، بسبب الاضراب الذي قام به عمّال الشركة العربية، الذين اعتصموا في مكاتب الشركة احتجاجاً على اقتحام الشرطة الاسرائيلية لمكاتب الشركة[٣٢].

○ توصّلت الشركة الى اتفاق مع وزارة الطاقة الاسرائيلية في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٦ يقضي بتنازل الشركة العربية عن امتيازها في تزويد المستوطنات اليهودية بالطاقة الكهربائية مقابل تمديد فترة الامتياز عشر سنوات أخرى. بذلك تخلّت الشركة عن ٣٠ بالمئة من مساحات امتيازها، والتي تستهلك أكثر من ٧٠ بالمئة من الطاقة الكهربائية للشركة. وفي التاسع من آب (اغسطس) ١٩٨٧ قرّر مجلس الوزراء الاسرائيلي تمديد مدة امتياز الشركة في المستوطنات اليهودية. وقد أثار ذلك القرار استنكار نقابة عمّال الشركة والعمّال الذين اعلنوا الاضراب عن العمل بتاريخ ١٠/٨/١٩٨٧، وأصدروا بياناً جاء فيه: «ان قرار السلطات الاسرائيلية مبنيّ على خلفية سياسية تهدف الى تدمير المؤسسات الوطنية الفلسطينية، وتكريس واقع ضمّ مدينة القدس، واعطاء السلطة المحتلة حق السيادة على الاراضي المحتلة؛ وانه يعرض نصف عمّال الشركة للفصل، ويعرّض النصف الآخر لتقليص رواتبهم وضرب مكتسباتهم التي حققوها»[٣٣].

ونرى، من جانبنا، ان قرار السلطات الاسرائيلية يفتقر الى المشروعية، لأن منح الامتياز وتعديله والغاءه من اختصاص الدولة صاحبة السيادة على الاقليم، والتي لا تتمتّع بها السلطة المحتلة. كما ان اقرار الشركة بحق سلطات الاحتلال في تعديل الامتياز يعتبر اقراراً بالسيادة الاسرائيلية على القدس العربية وسائر مناطق الامتياز.

الآثار المترتبة عن الاستيطان

كان الاستعمار الاستيطاني، ولا يزال، منطلقاً مركزياً في الفكر الصهيوني الى اقامة الدولة

الصهيونية المعتمدة على التوسّعات العسكرية المتتالية، وعلى المستوطنات التي تضفي صفة الأمر الواقع على الارض المحتلة بالقوة. ويتضح من خلال استقراء الخطط الاستيطانية في المناطق المحتلة، ومقارنتها ببعضها، انها تشكّل حلقات مترابطة ومتكاملة ضمن خطة صهيونية عامّة، توضع، وتنفّذ، حسب الظروف الداخلية، والاقليمية، والدولية، ولا تعبأ بقواعد القانون الدولي والقرارات الدولية، وتفرض تنفيذها بالقوة، وبأساليبها الخاصة.

ورأت الصهيونية في العمل العسكري والاستيطان ركيزتين أساسيتين لتحقيق مخططاتها التوسّعية في الأرض المحتلة، حيث ارتكز «مشروع آلون» الاستيطاني في حزيران (يونيو) ١٩٦٨، على أساس ان المستوطنات تعتبر قلاعاً حصينة تحافظ على حدود اسرائيل، وتكون بمثابة المخافر الامامية، وجرس الانذار الذي تناط به مهمة تعطيل هجوم القوات العربية[٣٤].

ولّما برزت ملامح حل سياسي في الافق، في أعقاب حرب ١٩٧٣، اتجهت سياسة الليكود والجماعات المتطرّفة الاستيطانية الى فرض واقع استيطاني في الأرض المحتلة، من شأنه ان يتحوّل الى حقوق مكتسبة وواقع دائم. وقامت تلك السياسة، التي نُفذت اثر تشكيل حكومة الليكود في العام ١٩٧٧، على انشاء سلسلة كثيفة من المستوطنات على سلاسل الجبال، لتكون حاجزاً يمكن الركون اليه في مواجهة الجبهة الشرقية العربية التي تهدّد اسرائيل. فعملت على الاستيلاء على أراضي الدولة والاراضي غير المزروعة، وتشييد المستوطنات في الأماكن الواقعة بين التمركزات السكانية العربية وما حولها، للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية في تلك الارض، وليصبح من الصعب على الاقلية السكانية العربية تشكيل تواصل اقليمي ووحدة سياسية، في حال تجزئتها بالمستوطنات اليهودية. ورأى الاسرائيليون انه ينبغي ان لا تكون المستوطنات معزولة، ممّا يفرض اقامة مستوطنة جديدة قرب كل مستوطنة قائمة، لتشكّل كتلاً من المستوطنات، قد تتحوّل الى مدن في حال اندماجها الطبيعي[٣٥].

كما يستهدف هذا المشروع ايصال سكان الارض المحتلة درجة من اليأس والاحباط في ما يخص أمانيهم بالعودة الى الحكم العربي، فيبدأون بالتأقلم مع الحكم الاسرائيلي والتسليم به. وبذلك فان اسرائيل تضع ذرائع أمنية، وسياسية، ونفسية، لتنفيذ خططها الاستيطانية، الّا انها تصب جميعاً في ذريعة واحدة، تنطلق من الاعتقاد بأن أرض فلسطين هي «أرض ـ الميعاد»[٣٦].

ومع تزايد عدد المستوطنات الاسرائيلية في الارض المحتلة، أخذت السلطات الاسرائيلية تفكر في مستقبلها وروابطها مع الكيان الصهيوني، وخاصة بعد الاتفاق على مشروع الحكم الاداري الذاتي في كامب ديفيد. وتمشّياً مع الاعتقاد الاسرائيلي بأن تشييد المستوطنات واستمراريتها لا يتنافى مع ذلك المشروع الذي يهمّ السكان العرب دون الارض، فانها عملت على تنظيمها ادارياً، من طريق انشاء مجالس محلية واقليمية فيها. كما عمدت الى تقسيم الارض المحتلة، افقياً وعمودياً، من خلال الطرق العرضية والطولية، ليتحقق ربط المراكز الاستيطانية مباشرة بالكيان الصهيوني[٣٧].

وفي هذا الاطار، تمّ الاعلان عن المخطط الهيكلي لمنطقة وسط الضفة والمخطط الهيكلي الجزئي للطرق في العام ١٩٨٢، اللذين يتمّ تنفيذهما في الوقت الحاضر، وذلك لضمان تواصل جغرافي بين المستوطنات اليهودية والكيان الصهيوني، يحول دون ممارسة المجلس الاداري للحكم الذاتي المقترح صلاحياته على المستوطنات اليهودية، الامر الذي يبقيها خاضعة للتشريعات والادارة الاسرائيلية.

وتبعاً لسياسة الاستيطان الاسرائيلية في الارض الفلسطينية المحتلة، فقد تمكّنت اسرائيل بفضل القوانين[٣٨] التي سنّتها قصد تسهيل الاستيلاء على الارض، من الاستحواذ على ٥٢ بالمئة من

مساحة الضفة الفلسطينية المحتلة، و٤٢ بالمئة من مساحة أراضي قطاع غزة حتى العام ١٩٨٨[٣٩]، وأقامت عليها، الى غاية نيسان (ابريل) ١٩٨٧، ٢٢٢ مستوطنة، منها ١٩٩ في الضفة الفلسطينية المحتلة، و٢٣ مستوطنة في قطاع غزة[٤٠]. كذلك تمّ الاتفاق على اقامة عشرين مستوطنة جديدة سنوياً، وفقاً لبرنامج حكومة الوحدة الوطنية في اسرائيل، التي تشكّلت في العام ١٩٨٨، وانهارت في آذار (مارس) العام ١٩٩٠[٤١]. ثم ازدادت حدة هذه السياسة، على هذا الصعيد، في ظل تحالف الليكود مع اليمين المتطرّف، بعد انهيار حكومة الوحدة الوطنية، وكذلك بفضل تسارع وتيرة هجرة اليهود السوفيات، وبدء مفاوضات السلام العربية ـ الاسرائيلية في تشرين الاول (اكتوبر) العام ١٩٩١.

وترتب على سياسة الاستيطان ومصادرة الاراضي، احداث تغييرات في التقسيمات الادارية القائمة في المناطق الفلسطينية المحتلة، واجراء تعديلات واسعة على حدودها التنظيمية، وعلى شبكة الطرق الواصلة بينها. ومن جهة أخرى، تمّ تنظيم المستوطنات الاسرائيلية في مجالس اقليمية ومحلية مستقلّة، واخضاعها لقواعد قانونية مغايرة للتشريعات التي تحكم الارض الفلسطينية المحتلة، خلافاً لما تقضي به قواعد القانون الدولي. وتمسّ هذه التغييرات، بشكل أساس، نظام الادارة المحلية في الارض الفلسطينية المحتلة.

تعديل التقسيمات الادارية

تستهدف الدولة من التقسيمات الادارية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، كما تتوخّى الحرص على وحدة الأمة وترابطها في جميع المجالات، وتسهيل معاملات السكان وتقريب الادارة منهم. ومن هنا، فان قواعد الاحتلال الحربي تمنع على السلطة المحتلة احداث تغييرات في التقسيمات الادارية القائمة في الاقليم المحتل.

كانت الضفة الفلسطينية مقسمة الى ثلاث محافظات قبل الاحتلال، هي: محافظات القدس والخليل ونابلس. الاّ ان الاحتلال قسّمها الى سبع مناطق ادارية وعسكرية هي: ألوية الخليل ونابلس ورام الله وبيت لحم وجنين واريحا وطولكرم. وسلخ قضاء القدس عن المناطق المحتلة وأُدخل تعديل في حدوده ليشمل منطقة أوسع من التي كان عليها قبل الاحتلال، وتقرّر اخضاعه للقوانين والادارة الاسرائيلية. وبذلك فان سلطات الاحتلال الاسرائيلية استهدفت من اعادة تقسيم الضفة تحقيق أهدافها التوسّعية بضم مدينة القدس خلافاً لأحكام القانون الدولي، وإحكام سيطرتها على باقي اجزاء الضفة الفلسطينية بتجزئتها الى مناطق صغيرة تسهل السيطرة عليها في جميع المجالات. وقد كانت محافظة نابلس هي المقصودة بحكم الاهمية الخاصة لهذه المدينة، ولثقلها السياسي في الارض المحتلة ككل[٤٢].

امّا قطاع غزة، فقد كان مقسّماً، في ظل الحكم المصري، الى أربع مناطق ادارية، هي غزة ودير البلح وخان يونس ورفح. وبعد الاحتلال، تمّ دمجها، اعتباطاً، بالاراضي المصرية المحتلة على الرغم من اختلاف النظام القانوني والاداري للمنطقتين. وتمّ تقسيمها جميعاً الى ثلاثة أقضية، هي: قضاء غزة وقضاء خان يونس وقضاء العريش، وأُضيف اليها قضاء شمال سيناء فيما بعد. وأخضعت اسرائيل تلك المنطقة لقيادة عسكرية خاصة تحكم فيها من خلال قوانين الانتداب البريطاني والقوانين المصرية[٤٣]. ومع ذلك، فان السياسة العامة للاحتلال فيها كانت مطابقة للسياسة المتّبعة في الضفة الفلسطينية؛ ومن هنا جاءت الأوامر العسكرية في المنطقتين متشابهة في المضمون ومختلفة في الارقام والتواريخ[٤٤]. وبعد الانسحاب الاسرائيلي من على الاراضي المصرية بموجب معاهدة الصلح

المصرية ـ الاسرائيلية، فان قطاع غزة صار مقسماً الى منطقتين اداريتين، هما غزة وخان يونس[٤٥].

وعلى اثر توسّع موجة الاستيطان بعد تولّي تكتل الليكود شؤون الحكم في اسرائيل، نشرت السلطات العسكرية الاسرائيلية، في العام ١٩٨٢، مخططاً هيكلياً لتنظيم الاراضي في وسط الضفة الفلسطينية، ويشمل مناطق بيت لحم ورام الله والبيرة وجزءاً من مدينة القدس العربية، كما تمّ ادراج المستوطنات الاسرائيلية ضمن هذا المخطط[٤٦].

وتعزى الدوافع الحقيقية لوضع هذا المخطط الى دوافع أمنية وعسكرية وتوراتية واقتصادية. الّا ان أهمّ هذه الدوافع يبقى ضمان تثبيت المستوطنين والمستوطنات الاسرائيلية التي أقيمت في المناطق المحتلة وفرضها كأمر واقع[٤٧]، ممّا قد يكون له تأثير في الترتيبات السياسية التي قد تنتج عن انسحاب اسرائيل من الارض المحتلة، وللحيلولة دون تطبيق القرار الرقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ والقاضي بتدويل القدس، وذلك بتعديل مخطط كندل للعام ١٩٤٤ المنظّم للقدس في عهد الانتداب البريطاني[٤٨]. ويمكن تلخيص الاضرار الناجمة عن هذا المخطط الهيكلي في ما يلي:

○ ان المخطط الهيكلي يخالف الاحكام التي تضمّنها قانون تنظيم المدن والقرى والابنية الرقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦، والذي يوجب، عند وضع المخططات الهيكلية، مراعاة المصلحة العامة، والقيام بمسح للمنطقة المراد تحضير مخطط تنظيمي لها وفق اجراءات محددة يجب اتباعها. وعلى العكس من ذلك، نجد ان السلطات الاسرائيلية قد جانبت مصلحة السكان العرب حين وضعت المخطط، وذلك بالاستيلاء على الارض، والحدّ من النمو الطبيعي للمدن والقرى، وتقطيع اواصر التجمّعات العربية بالطرق العريضة، والتفاف المستوطنات الاسرائيلية حول المدن والقرى والمخيمات. كما ان السلطات الاسرائيلية لم تقم بأي مسح اجتماعي، أو اقتصادي، أو عمراني، في المنطقة التي تقرر لها المخطط الهيكلي[٤٩].

○ ان المخطط الهيكلي هو وليد المؤسسات الاسرائيلية. وتوجب المادة ١٦ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية لسنة ١٩٦٦ قبل اعداد المخططات الهيكلية استشارة المجالس البلدية والقروية، بصفتها لجان تنظيم محلية. وتنصّ المادة الخامسة على وجود ممثل للبلديات ونقيب المهندسين ورئيس النيابات العامة في مجلس التنظيم الاعلى. الّا ان السلطات الاسرائيلية لم تقم بالتشاور مع المجالس البلدية والقروية، والتي احتجت بشدة على المشروع. كما ان الامر العسكري الرقم ٤١٨ قد ألغى تمثيل أي جهة فلسطينية في عضوية مجلس التنظيم الاعلى، والذي يتألف من ضباط في الجيش الاسرائيلي[٥٠].

○ ان المخطط الهيكلي يضفي الشرعية على المستوطنات الاسرائيلية. ولقد خصّص المخطط مساحة ١٧ بالمئة من المنطقة المشمولة بالتخطيط للمستوطنات الاسرائيلية، والتي أصبحت مجالسها المحلية، بموجب الامر العسكري الرقم ٨٩٢ لسنة ١٩٨٠، تختص باعطاء رخص بناء وفتح شوارع في مناطق التنظيم الخاضعة لها. كما تختص المجالس الاقليمية باعطاء رخص بناء في المستوطنات التي لا يوجد فيها مجلس محلي.

ويحدّد المخطط الطرق المقترحة، والتي يحظر البناء على جوانبها اذا لم يتمّ الابتعاد عن منتصف الطريق مسافة ١٥٠ متراً. وتربط تلك الطرق بين المستوطنات الاسرائيلية بعضها البعض، وبين المستوطنات والكيان الصهيوني. ويترتب على ذلك اعتبار المستوطنات الاسرائيلية أمراً واقعاً في المناطق المحتلة، يجب التعامل معها واعتبارها داخل مفهوم المصلحة العامة الواجب تحقيقها من

طريق استملاك الاراضي واستغلال المياه الجوفية والثروات الباطنية والاراضي الزراعية.

كما يترتّب على الوجود الفعلي المنظّم للمستوطنين والمستوطنات اعتبارهم جزءاً من سكان الارض المحتلة، ويتوجب أخذ رأيهم في أي تسوية شاملة، واعتبارهم، كذلك، جزءاً من السلطة المحلية داخل القرى والمدن الفلسطينية، ويتمتعون بحق الانتخاب والترشيح لعضوية المجالس البلدية والقروية[٥١].

○ ان المخطط الهيكلي هو وسيلة للاستيلاء على الاراضي الفلسطينية. فلقد تمكّنت اسرائيل، بفضل المخطط، من استملاك ما يزيد على ربع مساحة المشروع، وذلك كحدائق عامة وطرق ومطار، تضاف اليها الاراضي التي تملّكتها أو صادرتها سابقاً، والتي تصل مساحتها نصف المساحة المخصصة للمشروع الهيكلي. وبذلك تكون اسرائيل قد استحوذت على ثلاثة أرباع المساحة التي يشملها ذلك المخطط[٥٢].

○ ان المخطط الهيكلي يحدّ من النمو الطبيعي للمدن والقرى الفلسطينية. فلقد خصّص المخطط للاسكان الفلسطيني ١٣ بالمئة من مساحة منطقة التنظيم لسكان يبلغ عددهم ٢١٣٩٣٧ نسمة حسب احصاء العام ١٩٨٢، بينما تمّ تخصيص ١٧ بالمئة من مساحة المنطقة للاسكان اليهودي في المستوطنات التي يبلغ عددها ٤٩ مستوطنة، ولا يزيد عدد سكانها على أربعين ألف مستوطن. كما ان المخطط لا يتفق وطموحات المجالس البلدية والقروية الرامية الى توسيع منطقة التنظيم الخاضعة لها[٥٣]؛ بل أكثر من ذلك، لقد تمّ فصل جزء من أراضي بيت جالا، واناطة أمر التنظيم فيها الى السلطات الاسرائيلية[٥٤]. كما أقامت السلطات الاسرائيلية مستوطنة على جبل الطويل في مدينة البيرة، وأصدرت قراراً يمنع البناء عليه[٥٥]. وقد ترتّب على الحدّ من النمو الطبيعي للمدن والقرى الفلسطينية الاضرار التالية:

(أ) ارتفاع اجور السكن والمحلات التجارية والمكاتب؛ (ب) عرقلة حركة السير داخل المدن والقرى لعدم وجود مواقف عامة للسيارات؛ (ج) تزايد هجرة السكان الى الخارج، وتزايد هجرة سكان القرى الى المدن؛ (د) زيادة ظاهرة البناء غير المرخّص؛ (هـ) عدم وجود مجمّعات صناعية، وعدم وجود خدمات عامة في المناطق السكنية الجديدة[٥٦].

وبذلك، فان المخطط الهيكلي يضع أسس اختلال التوازن الديمغرافي لمصلحة اليهود في المستوطنات؛ اذ يعتبرها نواة لمدن استيطانية في المستقبل، وتحقق الهدف النهائي في تهويد المنطقة[٥٧].

○ لقد أعدّت مشاريع الاستيطان وفقاً للمخطط الهيكلي بعد دراسة مكثّفة للوضع الجغرافي والديمغرافي للمدن والقرى الفلسطينية. وقد ترتب عليها حصار التجمّعات الفلسطينية بتشييد مستوطنات ملاصقة للمدن والقرى الفلسطينية، ممّا يؤدي الى السيطرة على التجمّعات الفلسطينية بايجاد مستوطنين يعيشون في داخلها، أو ملاصقين لها، والسيطرة على طرق المواصلات التي تربط بين التجمّعات الفلسطينية، بحيث يستطيع المستوطنون قطعها في أية لحظة يريدونها[٥٨].

○ ان المخطط الهيكلي يستحدث استعمالات للاراضي، ويقرّر احكاماً مخالفة للقوانين الاردنية السارية المفعول. ومن هذه الاحكام ما يلي:

١ ـ تعرّف المادة ٢ الفقرة ٦ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية مالك الارض بأنه «مالكها المسجّل، أو المعروف، أو أي شريك، أو متولي الوقف». وبالتالي، فانه يحق لهذا المالك التقدّم

بطلب رخصة للبناء. ووفق المادة الثالثة من الفصل الثالث من المشروع الاسرائيلي، فان رخصة البناء لا تقدّم الاّ من قبل المالك الذي يثبت ملكيّته بواسطة سجلات الاراضي، أو بأي طريقة أخرى تراها السلطات الاسرائيلية مناسبة. ويؤدي ذلك الى رفض مئات طلبات الترخيص، لأن الملاّك الاصليين للاراضي يملكون أراضيهم بالتصرّف لا بالتسجيل؛ كما ان هناك العديد من الاملاك لم تنتقل الى أسماء المشترين الجدد؛ وهناك الملكية المشاعية باسم القرية أو الحمولة؛ وهناك اصحاب الاملاك الغائبون[٥٩]. وسيؤدي ذلك الى استيلاء السلطات الاسرائيلية على الارض وتقليص المساحات المسموح البناء عليها، وذلك في الوقت الذي تشهد الارض المحتلة عمليات واسعة لاقامة المستوطنات دون حاجة الى تراخيص أو سندات لاثبات الملكية.

٢ ـ اعتماد مناطق تطوير في المستقبل. ويتنافى هذا مع فرضية ان يكون المخطط الهيكلي شاملاً وواضحاً؛ كما يبرهن على ان هناك أهدافاً خفيّة للسلطات لمصادرة هذه الاراضي مستقبلاً، خاصة وان معظمها ملاصق للطرق العريضة، أو للقدس، أو لخط الهدنة لسنة ١٩٤٩[٦٠].

٣ ـ ان المخطط يمنع البناء في بعض الاراضي بسبب الضوضاء[٦١]؛ كما يمنع البناء على الارض الزراعية لأكثر من شقة واحدة على مساحة لا تزيد على ١٥٠ متراً مربعاً؛ وكذلك يمنع تقسيمها. وفي هذا اجحاف بحق الملكيات الزراعية التي تعود الى اسرة تتكوّن من عدد من الافراد، والذين يجبرون على العيش جميعاً في بناء واحد[٦٢]. ويقصد من ذلك تخفيض حجم البناء الفلسطيني بالقرب من المستوطنات اليهودية.

٤ ـ يخالف المشروع احكام القانون الاردني في عرض الطرق، ويترك لمجلس التنظيم الاعلى سلطة تقديرية لتوسيع مساحة الطرق[٦٣]. كما لا ينصّ المشروع على الارتدادات القانونية للابنية، تاركاً لمجلس التنظيم الاعلى سلطة تقديرية في اقرار الارتدادات القانونية التي يراها ملائمة، وفي الوقت الذي يراه مناسباً[٦٤].

٥ ـ يحظر المشروع اعطاء رخصة بناء في قطعة أرض قبل ان يعيّن في مخطط البناء مواقف السيارات، بحسب عدد الشقق في البناء[٦٥].

٦ ـ يحظر المشروع على المزارع الفلسطيني زراعة أرضه التي تقع على جانب الطريق لمسافة تتراوح ما بين ١٥٠ الى ٣٠٠ متر[٦٦].

٧ ـ يحظر المشروع اقامة أبنية في مناطق يعتبرها مناطق غابات أو مناطق للحفاظ على الطبيعة، وعلى قمم الجبال، وسفوحها، بحجة الحفاظ على مناظر الطبيعة؛ وكذلك في وسط المدن القديمة بحجة الحفاظ على الابنية والأشياء التي لها علاقة بالطبيعة والمناظر الجميلة[٦٧].

O ان المخطط الهيكلي يلحق أضراراً فادحة باقتصاد الارض المحتلة، وذلك على النحو الآتي:

١ ـ سيلحق تنفيذ المخطط الهيكلي اضراراً بالغة بالزراعة العربية؛ اذ سيؤدي الى تدمير آلاف الدونمات من الاراضي الزراعية لتنفيذ مخططات الطرق المقررة بالمشروع الهيكلي الاقليمي الجزئي للطرق الرقم ٥٠ لسنة ١٩٨٣[٦٨].

٢ ـ يؤدي تنفيذ المخطط الهيكلي الى انشاء قطاع صناعي حديث ومتطوّر تابع للمستوطنات اليهودية ومسيطر على الأسواق العربية، في مقابل قطاع صناعي فلسطيني تقليدي ومتخلّف، ويعاني من ضعف الانتاجية ومزاحمة البضائع اليهودية ذات الكفاءة والقدرة التنافسية العالية،

وتحـويل الضفة الفلسطينية، بالتالي، الى مستودع احتياطي للأيدي العاملة الرخيصة، وللعمل في المصانع اليهودية في المستوطنات[٦٩].

٣ ـ يربط المخطط الهيكلي الضفة الفلسطينية باسرائيل في اطار مفهوم المركز ـ الاطراف. وهو مفهوم يقوم على احتكار العلاقات الاقتصادية، والمكانية، لصالح المراكز الاسرائيلية، وتسخير قوى الانتاج المحلية والقوى العاملة في الضفة لخدمة الاقتصاد والسوق الاسرائيلية[٧٠]. ويؤدي ذلك ـ حسب رأي المهندس جورج حزينة ـ الى تمزيق الضفة الفلسطينية وتحويل المدن العربية المحيطة الى مجرّد احياء صغيرة ضمن احياء القدس، بحيث لا تعدو كونها منامات للمواطنين العرب[٧١].

○ ان وضع وتنفيذ المخطط الهيكلي لوسط الضفة يعتبر خرقاً لنظام التقسيمات الادارية الاردنية الرقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٥؛ اذ يقضي بتغيير التقسيمات المتعلّقة بمحافظة القدس والمتمثّلة بالحاق اجزاء من قضـاء بيت لحم وقضـاء رام الله والبـيرة، وضمّها الى اسرائيل. كما يستهدف تحقيق غايات عسكرية، وغايات أخرى لخدمة المستوطنات الاسرائيلية لعشرات السنين المقبلة، وتحويل المستوطنات الى مدن كبيرة داخل الارض المحتلة. وهذا يتناقض مع قواعد الاحتلال الحربي التي تشترط لاحداث أي تغيير في الشؤون الادارية للاقليم المحتل مصلحة السكان المحليين وضمان أمن قوات الاحتلال.

ونخلص ممّا سبق الى ان سلطات الاحتلال الاسرائيلية تصرّفت في الارض المحتلة كسلطة صاحبة سيادة تامّة؛ واعتبرت نفسها المالكة الوحيدة للارض دون غيرها؛ اذ تملّكت أراضي الدولة وصادرت الملكيات الخاصة بالعرب، وشيّدت مئات المستوطنات اليهودية، وقسّمت الارض المحتلة، ونظّمتها بما يخدم سياسة الاستيطان الحالية والمستقبلية. ولم تضع اعتباراً للسكان الاصليين ومصالحهم، ولا لنصوص القانون الدولي والقرارات الدولية التي اعتبرت تلك التغييرات غير مشروعة ومنافية لقواعد الاحتلال الحربي. كما يؤدي الاستمرار في ذلك المخطط، وما رافق ذلك من استحداث نظام اداري خاص بالمستـوطنـات، الى تحجيم النمـو الطبيعي للمـدن والقرى العربية، واخضاعها، في جميع المجـالات، للهيمنـة الاسرائيلية. ويؤدي ذلك، على المدى الطويل، الى انتفاء الصبغة العربية عنها، وانتقاص دورها في أية مفاوضات سلمية تتعلّق بمصيرها.

احداث المجالس الاقليمية والمحلية في المستوطنات

على اثر تولّي تكتل الليكود شؤون الحكم في اسرائيل، اتجهت السياسة العامة للحكومة الى اقامة أكبـر عدد ممكن من المستـوطنات، بغض النظر عن عدد المستوطنين فيها. وقامت سلطات الحكم العسكري بتنظيم الشؤون الادارية لتلك المستوطنات، وذلك بانشاء مجالس اقليمية تضطلع بادارة عدد معين من المستوطنات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ومجالس محلية في المستوطنات الكبيرة. وهكذا أُصدر الامر العسكري الرقم ٨٧٣ بتاريخ ٢٥ آذار (مارس) ١٩٧٩، والقاضي بانشاء أربعة مجالس اقليمية (مناطقية) في الضفة الفلسطينية، وهي: ١ ـ المجلس الاقليمي (غور الاردن) «بقعات هيردن»، ويضمّ هذا ٢٠ مستوطنة في غور الاردن واريحا[٧٢]؛ ٢ ـ المجلس الاقليمي بيت ايل، والذي أصبح يسمّى ماطيه بنيامين بموجب الامر العسكري الرقم ٧٩٥ بتاريخ ٢٩ أيار (مايو) ١٩٧٩، ويضمّ عشر مستوطنات في منطقة رام الله؛ ٣ ـ المجلس الاقليمي شومرون، ويضم سبع مستوطنات في منطقة نابلس[٧٣]؛ ٤ ـ المجلس الاقليمي عتسيون، ويضم ثماني مستوطنات في لواءي الخليل وبيت لحم.

وبعـد اقامة نظام الادارة المدنية في العام ١٩٨١، تمّ انشاء مجلسين اقليميين آخرين، هما:

١ ـ المجلس الاقليمي هار حفرون، ويضم ست مستوطنات في منطقة الخليل[٧٤]؛ ٢ ـ المجلس الاقليمي مغيليوت، ويشمل المستوطنات الاسرائيلية الواقعة على شاطىء البحر الميت[٧٥].

وفي قطاع غزة، أنشأت سلطات الحكم العسكري مجلساً اقليمياً في العام ١٩٧٩ باسم قطيف، ويضم ثماني مستوطنات في منطقة خان يونس. وبعد اقامة الادارة المدنية في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١ أُنشىء مجلس اقليمي آخر باسم «حوف عازه» (شاطىء غزة)، ويضمّ المستوطنات الواقعة حول مدينة غزة[٧٦].

وفي الاول من آذار (مارس) ١٩٨١، أُصدر الامر العسكري الرقم ٨٩٢ بانشاء مجالس بلدية في عدد من المستوطنات، والتي كانت تدار، سابقاً، بموجب نظام خاص بكل مستوطنة، وأصبحت بموجب هذا الامر تدار جميعاً بنظام موحّد يصدره القائد العسكري العام[٧٧]. ويعدّ هذا النظام نسخة عن قانون البلديات الاسرائيلي مع بعض التغييرات. فهو يوضّح طريقة الانتخابات، وتسجيل الناخبين، ومهام المسؤولين والمستخدمين، ويقرر لها صلاحيات واسعة ومتنوّعة؛ اذ يحق لها جباية الضرائب، والقيام بالخدمات البلدية، ووضع أنظمة داخلية؛ كما تمارس صلاحيات التخطيط والتنظيم، واصدار رخص البناء[٧٨]. وينص الامر العسكري الرقم ١٩٢ على انشاء محكمة بلدية تفصل في قضايا المجلس المحلي، والتي أطلق عليها الامر العسكري الرقم ١٠٥٧ بتاريخ ٢٢ أيار (مايو) ١٩٨٣ اسم محكمة للشؤون المحلية[٧٩]. أمّا قضايا الاستئناف، فينظر فيها ثلاثة قضاة في المحكمة الفرعية الاسرائيلية في القدس[٨٠].

وكان الامر الرقم ٧٨٣ قد عرّف الحدود الادارية للمجالس المناطقية بأنها تتكوّن من مجموع أراضي البناء المخصّصة للمستعمرات التابعة للمجلس، والتي يمارس فيها خدماته البلدية[٨١]. الاّ ان هذا التحديد لم يلب رغبة المستوطنين و«الصقور» في الحكومة الاسرائيلية، فتقرر تغييره بصدور الامر الرقم ٨٠٦ لسنة ١٩٧٩، والذي أضاف اليها جميع الاراضي التي تمّ الاستيلاء عليها للاغراض العسكرية وجميع أراضي الدولة الواقعة في المنطقة التي تحمل اسم المجلس المناطقي[٨٢]، أو في المنطقة التي تحمل اسم المجلس المحلي بموجب الامر العسكري الرقم ٨٤٨ لسنة ١٩٨٠[٨٣].

وينطوي هذا التعديل على خطورة كبيرة، بل يعتبر تعدّياً على صلاحيات المجالس البلدية والقروية العربية، حيث أصبح المجلس المناطقي أو المحلي للمستوطنات يملك صلاحيات منح رخص البناء في الاراضي التي صادرتها السلطات الاسرائيلية بأساليبها المختلفة، والتي تقع في نطاق الحدود البلدية للبلديات العربية. كما يخوّلها حق التصرّف والاستعمال والاشراف على أراضي الدولة وأراضي الوقف الاسلامي الواقعة ضمن نفوذ المجلس الاقليمي، أو المحلي، للمستوطنات الاسرائيلية[٨٤].

وعلى العكس من الموقف الذي قرره المشرّع الاسرائيلي في الامر العسكري الرقم ٤١٨ لسنة ١٩٧١، والذي يحدّ من السلطات التنظيمية للمجالس البلدية والقروية، اذ عدّل هذا الامر في احكام العضوية في مجلس التنظيم الاعلى وقصر العضوية فيه على الضباط الاسرائيليين، ومنحه سلطة اصدار والغاء أي رخصة بناء داخل الحدود البلدية، كما ألغى لجنة التنظيم المحلية في المجالس القروية، وخوّل صلاحياتها الى مجلس التنظيم الأعلى[٨٥]فانه، في الامر الرقم ٦٠٤ لسنة ١٩٧٥، نصّ على صلاحية مجلس التنظيم الاعلى بتعيين لجنة ثانوية من بين أعضائه، ولجان لشؤون معيّنة يحدّد لها صلاحياتها ووظائفها[٨٦]. وبالطبع، فلم يكن هذا النص ليقرر جديداً لصالح المجالس البلدية والقروية العربية التي سُلبت صلاحياتها التنظيمية، وانما سُخر لخدمة المستوطنات الاسرائيلية،

حيث تمّ الاعلان عن انشاء اللجنة الفرعية للاستيطان لتنظيم المخططات والابنية في المستوطنات[٨٧]. كما أنشأت المجالس المحلية والاقليمية لجان تنظيم وتخطيط خاصة بها، تمتد صلاحياتها الى جميع الاراضي العائدة، أو التي ستعود، الى الدولة في منطقة نفوذها، شأنها في ذلك شأن المجالس البلدية في اسرائيل[٨٨].

ومع حلول العام ١٩٨٥، تمّ دمج جميع المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الفلسطينية في ستة مجالس اقليمية وأربعة عشر مجلساً محلياً بالاضافة الى ثمانية مجالس محلية لمدن استيطانية قائمة؛ كما تمّ دمج المستوطنات الاسرائيلية في قطاع غزة في مجلسين اقليميين[٨٩]. ومن المفترض، من ناحية نظرية، ان تتبع تلك المجالس سلطة الحكم العسكري أو الادارة المدنية، بحكم وجودها خارج اطار تطبيق القانون الاسرائيلي، الّا انها تقوم بتنظيم علاقاتها مباشرة مع الوزراء الاسرائيليين، كما تشرف وزارة الداخلية على موازناتها كجزء لا يتجزأ من موازنات المجالس المحلية الاسرائيلية، وتتلقّى الدعم الواسع من سلطات الحكم العسكري والادارة المدنية بحكم انتماء العاملين في هذين الجهازين للمستوطنات نفسها[٩٠]. وقد تعدّت ذلك لتشكل سلطة داخل سلطة، ليس بالنسبة الى جهاز الحكم العسكري والادارة المدنية، وانما بالنسبة الى السلطة العامة في اسرائيل. فهي تشارك في صنع القرارات الاساسية التي تتعلّق بالبنية التحتية، وبقضايا القانون والاقتصاد والامن والمياه والاراضي في الارض المحتلة. كما تقيم تلك المجالس مؤسسات تنموية، وتشكل نوعاً من اللوبي النشط عبر «مجلس مستوطنات يهودا والسامرة» (الضفة الفلسطينية) من خلال تمتّعها بسلطات امر واقع؛ اذ انها غير معنيّة بالنظام السياسي الاسرائيلي، ولا بالحكم العسكري أو الادارة المدنية. فهي تتجاوزها جميعاً من طريق وسائلها ومداخلها لدى مراكز القوى الاسرائيلية، والدعم غير المحدود الذي تتلقّاه من المؤسسات الصهيونية في جميع أنحاء العالم[٩١]. وهكذا استطاعت، على أرض الواقع، ان تلغي صلاحيات الحكم العسكري ومسؤولياته ليس في ما يخص الحياة في المستوطنات فحسب، بل وفي كل الامور الخاصة بالارض المحتلة، ما عدا المسائل العسكرية والسياسية والادارية، وان تسيطر على السكان العرب[٩٢]. وتستطيع من خلال مشاركتها في اجتماعات اللجنة الوزارية للاستيطان فرض وجهة نظرها، والّا فانها تقوم بفرضها على أرض الواقع. ومن خلال ذلك اعتبرت مناطق المستوطنات مناطق تنمية من الدرجة الاولى. كما يتمتّع المستوطنون بجميع الحقوق التي يتمتّع بها المواطن داخل اسرائيل وبامتيازات مالية وتشجيعية واسعة في ميدان الضرائب والسكن والقروض وغيرها[٩٣].

وبذلك شكّلت المناطق التابعة للمجالس الاقليمية والمحلية اليهودية تقسيماً ادارياً اسرائيلياً جديداً للضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ليس له أي علاقة بالتقسيمات الادارية السابقة التي زالت عن أرض الواقع وحل محلها التقسيم الاداري الذي يتمشّى مع الخطط الاستيطانية الحالية والمستقبلية، والتي يحتكر من خلالها المستوطنون كل المصادر الطبيعية المتوفّرة وأماكن المنتزهات والغابات والمواقع الاثرية والعسكرية. وقد أدّى انشاء المستوطنات بهذه الكثرة الى طمس الحدود القديمة وخلق عشرات من خطوط الحدود الجديدة بين المجالس المحلية والمناطقية والنقاط الاستيطانية اليهودية، والمجالس البلدية والقروية والقرى العربية. كما تمّ توظيف المخطط الهيكلي لمنطقة وسط الضفة الفلسطينية والمخطط الاسرائيلي للطرق لخدمة هذا الغرض. وتأتي جميع الاجراءات السابقة من اقامة المستوطنات واسكان المستوطنين وانشاء المجالس المحلية والمناطقية اليهودية، والتغيير في التقسيمات الادارية وحدودها منافية لقواعد الاحتلال الحربي، وللقرارات الدولية التي دانت تلك الاجراءات، وطالبت بوضع حدّ لها، والالتزام بما تقرّره قواعد القانون الدولي بهذا الخصوص.

وهكذا، فبالرجوع الى معاهدة لاهاي لسنة ١٩٠٧، نجد انها لم تمنع تشييد المستوطنات ومصادرة الاراضي ونقل سكان الدولة المحتلة للاقامة الدائمة في الاقليم المحتل بشكل قطعي، بحكم ان المادة ٥٢ من المعاهدة «تسمح باقامة مستوطنات مدنية باعتبارها جزءاً من عملية انتشار الجيش في زمن الحرب، وتتطلبها ضرورات الدفاع الشامل للدولة المحتلة». الاّ ان ذلك مقيّد بنص المادة ٤٣ من المعاهدة التي توجب على سلطة الاحتلال «ان تحترم القوانين المعمول بها في البلاد المحتلة، ما لم يحل دون ذلك مانع لا سبيل الى ردّه». وبناء على هذا النص، تعتبر الاجراءات كافة التي قامت بها السلطات العسكرية الاسرائيلية في مجال التنظيم والمشاريع الهيكلية والبناء وانشاء المجالس المناطقية والمحلية للمستوطنات ومصادرة الاراضي باطلة، لكونها تقرّرت خارج حالة الضرورة الامنية، ولتحقيق الكسب لمصالح دولة الاحتلال ومواطنيها.

كما ان تشييد المستوطنات لم تقم به السلطات الاسرائيلية لأغراض عسكرية، كما تنصّ على ذلك المادة ٥٢ من معاهدة لاهاي، بحكم ان سكان تلك المستوطنات من المدنيين، وان جزءاً كبيراً منهم من الاطفال والنساء. ويضاف الى ذلك ما قرّرته المادة ٤٩ فقرة ٦ من اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تحظر نقل قسم من سكان الدولة المحتلة الى الاقليم المحتل. الاّ ان اسرائيل تنكّرت لتلك النصوص، وقرّرت حوافز تشجيعية كبيرة لدفع سكانها المدنيين الى الاقامة في الارض المحتلة، وأنشأت مجالس محلية ومناطقية في المستوطنات، واخضعتها للقانون الاسرائيلي والادارة الاسرائيلية، على الرغم من ان قواعد الاحتلال الحربي تقضي بخضوعهم للادارة العسكرية وقوانين الارض المحتلة[٩٤].

كما تتعارض الاجراءات الاسرائيلية في موضوع مصادرة الاراضي مع القواعد التي تقرّرها المادتان، ٤٦ و٥٥ من معاهدة لاهاي لسنة ١٩٠٧، والتي توجب على السلطة المحتلة احترام الاملاك الخاصة بالسكان المدنيين وعدم مصادرتها. كما تعتبرها بمثابة مديرة، فقط، للمنشآت العمومية والعقارات التي كانت مملوكة لدولة العدو، والتي يتوجّب عليها مراعاة قواعد الانتفاع والمحافظة عليها.

ومن جهة أخرى، يمكن اعتبار التغييرات التي أحدثتها السلطات الاسرائيلية في التقسيمات الادارية في الارض المحتلة باطلة وغير مشروعة، لأنها استهدفت، من خلالها، تحقيق أطماعها التوسّعية، والتي تمثّلت، أولاً، في ضمّ مدينة القدس وتوسيع حدودها على حساب المدن المجاورة لها. وتمثّلت، ثانياً، في الاهداف التي سعت الى تحقيقها عبر تقرير وتنفيذ المخطط الهيكلي لمنطقة المركز والمخطط الهيكلي للطرق، والتي تتلخّص في ضمان استمرار سيطرتها على الارض المحتلة، والحيلولة دون تنفيذ أي حل سلمي يقضي بالانسحاب الكامل لقواتها، وتدويل القدس وفق قرار التقسيم الرقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧.

ونخلص في الختام الى ان سلطات الاحتلال الاسرائيلية حكمت وأدارت المناطق المحتلة انطلاقاً من اعتبار الارض المحتلة جزءاً من اسرائيل، وان سكانها العرب غرباء عنها، ينبغي التضييق عليهم واخراجهم منها. ولتحقيق ذلك اخضعتهم لنظام الحكم العسكري الذي حكم فيها بوصفه سلطة صاحبة سيادة غير معنيّة بما تقرّره قواعد القانون الدولي؛ واعتبر ان مهمته الاساسية هي تلبية الاطماع الاسرائيلية في الاستحواذ على الارض ومشتملاتها، والتضييق الشامل على السكان العرب لهجرها وتركها، واحلال المستوطنين اليهود مكانهم، وخلق واقع جديد فيها يحول دون تحقيق الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني وممارسة حقه في تقرير المصير.

ومن جهة أخرى، فرضت تلك السلطات نظام الادارة المدنية لكي تشكّل الاطار المتفاوض عليه

في أية مفاوضات تتعلق بمستقبل الارض المحتلة، وبشكل يبقي على السيادة الاسرائيلية على الارض ويضمن المكتسبات التي حققتها، وستحققها؛ وترفض، كذلك، أي نقاش بخصوص المستوطنات وزيادتها، باعتبار ان الارض جزء من «اسرائيل الكبرى»، وان أقصى ما يمكن تلبيته بخصوص السكان العرب هو تمتّعهم بحكم اداري لا يتعدّى الاختصاصات المقرّرة لجهاز الادارة المدنية وفق الامر العسكري الرقم ٩٤٧(٩٥).

وفي هذا الاطار يدخل مجمل التغييرات التي احدثتها. فقرار ضمّ القدس يؤدي الى تقسيم الارض المحتلة بشكل يحول دون تحقيق وحدة سياسية داخلها، ويقضي على أية امكانية لاقامة دولة فلسطينية مستقلة فيها.

ويتحقق الهدف نفسه من خلال زرع الارض المحتلة بالمستوطنات، واقرار، وتنفيذ، المخططات الهيكلية للمنطقة والطرق داخلها، وبشكل لا يمكن معه تنفيذ قرار التقسيم لعام ١٩٤٧، ويؤدي الى عزل مناطق التجمّعات السكانية العربية وتشتيتها والسيطرة عليها، ممّا يحول دون اقامة دولة فلسطينية فيها.

واذا كان ذلك كله مخالفاً لقواعد الاحتلال الحربي، ومنافياً لجميع القرارات الدولية المتعلّقة بالأرض المحتلة، فان اسرائيل تتصرّف وتبرّر تصرّفاتها ومخالفاتها لتلك القواعد والقرارات بفعل التأييد الاميركي لها، وتضع العالم، بأجمعه، في كفّة والقرار الاسرائيلي في كفة راجحة، اذ لا تزال مستمرة في احتلالها وتنفيذ سياساتها ومخططاتها على الرغم من الرفض العالمي والرفض الفلسطيني الذي تمثّل في انتفاضة شعبية عارمة بدأت في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧ ولا تزال مستمرة.

---

(١) كيت ماغواير، **تهويد القدس**، بيروت: مركز الدراسات العربية، الطبعة الاولى، دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١، ص ٤٧.

(٢) انظر، لمزيد من التفصيل حول مناقشات الاجراءات التمهيدية لضمّ القدس والمصادقة عليها، عوزي بنزمان، **القدس مدينة بلا اسوار** (ترجمة محمد ماضي)، القدس: منشورات وكالة ابو عرفة للصحافة، الطبعة الاولى، ١٩٧٦، ص ٤١ ـ ٤٨؛ وانظر، ايضاً، النص الكامل لتلك القوانين والاجراءات في سمير جريس، **القدس: المخططات الصهيونية والاحتلال والتهويد**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص ٢٢٧ وما بعدها.

(٣) انظر ابراهيم الدقاق، **القدس في عشر سنوات، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧**، القدس: الملتقى الفكري العربي، ١٩٨١، ص ٥١.

(٤) قامت بلدية القدس العربية، في الفترة الانتقالية، بمهام كثيرة تمثّلت في اعادة تزويد المدينة بالماء والكهرباء، وازالة الآثار الناجمة عن العمليات الحربية، كدفن الجثث وتأمين المواد الغذائية والمأوى للسكان الذين هدمت منازلهم، وترحيل أفراد العائلات التي يقيم معيلوها في الاردن أو الخارج، وحثّ السكان على تسليم اسلحتهم وعدم القيام بأي عمل معادٍ لجيش الاحتلال، ومطالبة التجار بفتح محالهم التجارية واعادة الحياة الطبيعية الى المدينة. انظر بنزيمان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١ ـ ٣٤ و٦٣ ـ ٦٤.

(٥) حاول روحي الخطيب، عبثاً، اقناع سلطات الحكم العسكري بالعدول عن قرار الحل والتحذير من المخاطر الجسيمة التي قد تنجم عنه، لكنه فشل في ذلك، فحاول مع شخصيات مقدسية تشكيل هيئة للتحدث باسم السكان، احتجت بشدة على الاجراءات الاسرائيلية، فقامت سلطات الاحتلال بابعادهم الى الاردن. انظر، ابراهيم ابولغد، **تهويد فلسطين** (ترجمة اسعد رزوق)، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، سلسلة كتب الرقم ٣٧، ١٩٧٢، ص ٣٨٤ ـ ٣٨٦.

(٦) ماغواير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٨.

(٧) نشير الى ان مستوى مشاركة السكان العرب في الانتخابات البلدية كان منخفضاً، ولم يتجاوز في انتخابات العام ١٩٧٨ ما نسبته ١٤ بالمئة. الّا انه، منذ بداية عقد الثمانينات، برز احتمال فوز مرشحي الجماعات المتطرفة التي تطالب بترحيل السكان العرب وقد تلحق الاضرار بحقوقهم ومصالحهم، ممّا ادّى الى ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات للحيلولة دون ذلك. ومن جهة أخرى، بدأ بعض الشخصيات المقدسية يفكّر في المشاركة في الانتخابات ضمن قائمة عربية. في هذا السياق أتت دعوة رئيس تحرير صحيفة «الفجر»، حنا سنيورة، في ١٩٨٧/٦/٤، الى المشاركة الكاملة في الانتخابات للمجلس البلدي، ليس من خلال التصويت فحسب، وانما من خلال الترشيح الى عضوية المجلس البلدي. وأعرب سنيورة عن عزمه، على خوض الانتخابات البلدية ضمن قائمة عربية في تشرين الثاني (نوفمبر) العام ١٩٨٨. وأثارت دعوة سنيورة هذه جدلاً سياسياً واسعاً في الاوساط الاسرائيلية، والفلسطينية، والعالمية، حيث لقيت ترحيباً من جانب المعتدلين في حزبي «العمل» والليكود، وادانة من جانب اليمين الاسرائيلي المتطرّف، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممّا اضطره، في النهاية، الى العدول عن تنفيذ اقتراحه. انظر لمزيد من التوسّع حول مبادرة سنيورة، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٢ ـ ١٧٣، تموز / آب (يوليو / اغسطس)، ١٩٨٧، ص ٩٨، والعدد ١٧٤ ـ ١٧٥، أيلول / تشرين الاول (سبتمبر / اكتوبر) ١٩٨٧، ص ١١٠.

(٨) الدقاق، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٤.

(٩) د. عاطف علاونة ود. قاسم حرب، **الاوضاع الاقتصادية في القدس العربية**، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٨، ص ٤٢.

(١٠) بنزيمان، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٦ ـ ١٢٩.

(١١) انظر، **تيدي كوليك رئيساً للبلدية وقائمته للمجلس البلدي، ٢٣ سنة من رئاسة بلدية القدس**، بلا مكان نشر، بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، ص ٤.

(١٢) **المصدر نفسه**.

(١٣) ينطبق ذلك على حارة المغاربة التاريخية التي وقع هدمها في اليوم الاول للاحتلال، وكذلك على الابنية التي شيّدت مكانها، والنفق الذي شقّته وزارة الاديان تحت الابنية المملوكية والايوبية، للكشف عن الآثار التوراتية. لمزيد من التفاصيل انظر، د. رامي عبدالهادي، **التخطيط والتنظيم في فلسطين**، (بحث مقدم الى ندوة الاسكان والتنظيم الهيكلي)، ٢٨ ـ ٢٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٨، عمّان: اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة، ١٩٨٨، ص ١.

(١٤) لمزيد من التوسّع انظر الدقاق، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٥ ـ ٨٣، ومجلة **شؤون الارض المحتلة** (عمّان)، العدد ٢، أيار (مايو) ١٩٨٧، ص ٣٣ ـ ٣٥.

(١٥) ماغواير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(١٦) انظر، الخطة الهيكلية للاحياء العربية، بيت حانينا وشعفاط في القدس (القدس)، ١٩٨٥/١/١٩.

(١٧) الدقاق، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٥ ـ ٨٦.

(١٨) ماغواير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥ ـ ٤٧.

(١٩) هناك ضرائب أخرى كضريبة الترفيه، والاستيراد، وشراء السيارات الجديدة وغيرها. لمزيد من التفاصيل، انظر جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

(٢٠) علاونة وحرب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٣ وما بعدها.

(٢١) انظر نص مذكرات الاحتجاج في جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٥ ـ ١٦٧.

(٢٢) علاونة وحرب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٢ ـ ٩٥.

(٢٣) ماغوير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٦.

(٢٤) هذا التبرير، على الارجح، هو من قبيل الدعاية الانتخابية، حيث انه لا ينطبق على تركيبة جميع المجالس البلدية، التي ترأسها منذ العام ١٩٦٧، انظر كوليك، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢.

(٢٥) الدقاق، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٨.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل انظر موسى شومان، **الطاقة الكهربائية في الضفة والقطاع**، القدس: الملتقى الفكري العربي ومؤتمر التنمية من أجل الصمود، ١٩٨١، ص ٤ ـ ٦.

(٢٧) جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٨ ـ ١٥٩. ولمزيد من التفصيل، انظر **الملف الرقم ٢١/٤٠ الخاص بقضية شركة كهرباء القدس**، عمّان: وزارة شؤون الارض المحتلة ـ المملكة الاردنية الهاشمية.

(٢٨) انظر **منجزات اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود ١٩٧٩ ـ ١٩٨٦**، عمّان: الامانة العامة للجنة المشتركة لدعم الصمود، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٤٧ ـ ٥٠.

(٢٩) وفي هذا الاطار اتصل كوليك برئيس الحكومة وابلغ اليه انه في ضوء التحسينات التي طرأت على الخدمات، ليس هناك مجال لنزع ملكية الشركة، وان أيّة ادارة يهودية لا يمكنها ان تحسن ادارة الشركة بشكل أفضل من الادارة العربية الحالية. انظر **الفجر** (القدس)، ١٩٨١/١/٢٠.

(٣٠) لجأت السلطات الاسرائيلية الى التفاوض مع الشركة عندما اقتنعت بموقف المحكمة، المعارض للاستيلاء، حيث أعلنت المحكمة ان وزير الطاقة يتمتّع بالسلطة القانونية للاستيلاء على ممتلكات الشركة في القدس، وليس في الضفة التي تخضع لنظام قانوني مغاير. ماغواير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٧.

(٣١) انظر، «منجزات اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٦ ...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٠.

(٣٢) علاونة وحرب، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٨ ـ ١٦٦.

(٣٣) انظر **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٤ ـ ١٧٥، أيلول / تشرين الاول (سبتمبر / اكتوبر) ١٩٨٧، ص ١٧٤ ـ ١٧٦.

(٣٤) انظر تفصيل المشروع في ميرون بنبنيستي، **الضفة الغربية وقطاع غزة** (ترجمة ياسين جابر)، عمّان: دار الشروق، بلا تاريخ نشر، ص ١٥٨ وما بعدها. وانظر، أيضاً، مجلة «شؤون الارض المحتلة»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥ ـ ٢٧.

(٣٥) بنبنيستي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٢، وما بعدها. وكذلك شلومو غازيت، **العصا والجزرة** (مترجم)، نيقوسيا: مؤسسة بيسان للطباعة والنشر، بلا تاريخ نشر، ص ٢٠٥.

(٣٦) قاسم ابو حرب، **المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، القدس: جمعية الدراسات العربية، الطبعة الاولى، ١٩٨٧، ص ٤ وما بعدها.

(٣٧) وليد الجعفري، **المشروع الاسرائيلي للادارة الذاتية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السلسلة الرقم ٥٤، الطبعة الاولى، ١٩٧٩، ص ٨ ـ ٩ من المدخل.

(٣٨) لمزيد من التفصيل، انظر بنبنيستي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٧.

(٣٩) غازي السعدي، **تقرير الارض المحتلة الى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة في الجزائر بتاريخ ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٨٧**، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٧، ص ٢٤٨ وما بعدها.

(٤٠) انظر جدولاً بأسماء المستوطنات وموقعها ومساحتها وتاريخ انشائها وعدد المستوطنين في كل منها ونوعها في المصادر التالية: ابو حرب، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧ وما بعدها؛ اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة ـ بنك المعلومات حول فلسطين المحتلة، **مؤشرات احصائية اساسية حول فلسطين المحتلة**؛ النشرة الرقم ١، عمّان: بلا ناشر، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٦ ـ ٤٨.

(٤١) انظر وثائق حكومة الوحدة الوطنية في اسرائيل ـ نص الاتفاق الائتلافي بين الليكود والمعراخ (حزب العمل)، في **هآرتس**، ١٩٨٨/١٢/٢٣.

(٤٢) غازيت، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٠ ـ ٨٢، وكذلك د. تيسير النابلسي، **الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. الطبعة الثانية، ١٩٨١، ص ١٠١.

(٤٣) انظر أوامر ومنشورات وتعليمات قطاع غزة: (أ) الامر العسكري الرقم ٢ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٨، العدد ـ ١؛ (ب)؛ الامر العسكري الرقم ١٩٦٨/١٤٧، العدد ـ ٨.

(٤٤) د. محي الدين عشماوي، **حقوق المدنيين تحت الاحتلال الحربي** (اطروحة دكتوراه ـ جامعة عين شمس)، القاهرة: دار الجليل للطباعة، ١٩٧٢، ص ٧٣٥.

(٤٥) انظر أوامر، منشورات، تعليمات، قطاع غزة: الامر العسكري الرقم ٧٥٧، بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٦.

(٤٦) قام باعداد المخطط المهندس الاسرائيلي «شمشوني» وبناء على طلب من الادارة المدنية. ويطلق عليه، «المخطط الهيكلي التنظيمي للقدس الكبرى»، أو «المخطط الهيكلي الاقليمي لمنطقة المركز». انظر د. عبدالهادي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٤٧) بنبنيستي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٠ ـ ٩١.

(٤٨) انظر، د. عوني بدر، **الوضع القانوني للتنظيم الهيكلي في الضفة الغربية** (بحث مقدّم الى ندوة الاسكان والتنظيم الهيكلي في الوطن المحتل، ٢٨ ـ ٢٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٨)، عمّان: اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة، ١٩٨٨، ص ٣٣.

(٤٩) د. عبدالفتاح ابو شكر، **الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنظيم الهيكلي في الضفة الغربية**، (بحث مقدم الى ندوة الاسكان والتنظيم الهيكلي في الوطن المحتل، ٢٨ ـ ٢٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٨)، عمّان: اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة، ١٩٨٨، ص ٢ ـ ٧.

(٥٠) انظر احتجاجات البلديات على المشروع في **الفجر** (القدس)، ١٩٨٤/٦/٢٣، وكذلك اعتراضات المواطنين على المشروع في **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٥/١٧.

(٥١) د. بدر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠ ـ ١١، وكذلك بنبنيستي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٦ ـ ١٢٩.

(٥٢) انظر لمزيد من التفاصيل حول استعمالات الاراضي في الضفة الغربية وفق المخطط، بنبنيستي، **مصدر سبق ذكره**، الجدول الرقم ٧، ص ٧١؛ وكذلك ابو شكر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥ ـ ١٦.

(٥٣) د. عبدالهادي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩ ـ ٣١.

(٥٤) انظر قرار محكمة الاستئناف في رام الله والذي يطالب بلدية بيت جالا بتسبيب قرار مخططها الهيكلي القاضي بسلخ المنطقة الجنوبية في حدودها التنظيمية، في **الفجر والشعب** (القدس)، ١٩٨٧/٣/١١.

(٥٥) د. بدر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢.

(٥٦) انظر سلبيات المخطط الهيكلي لمدينة بيت جالا، في **الفجر**، ١٩٨٤/٦/٢٣ و١٩٨٧/٣/٣.

(٥٧) د. ابو شكر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢ ـ ١٥.

(٥٨) انظر خطة المنظمة الصهيونية العالمية لتطوير المستوطنات في «يهودا والسامرة» (الضفة الفلسطينية المحتلة) ـ نيسان (ابريل) ١٩٨٣، في بنبنيستي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٥ ـ ٩٨.

(٥٩) انظر موقف سلطات الحكم العسكري ولجان الاعتراض من سند ملكية الارض في **المصدر نفسه**، ص ١٠٥ ـ ١١٩.

(٦٠) نصّت الفقرة هـ من المادة ٦ من الفصل الاول من المشروع على انه من أهدافه «تحديد الاراضي والاحتفاظ بها للتطوير في المستقبل». كذلك نصّت المادة ٩ من الفصل الثاني على «تخصيص أراضي للتطوير في المستقبل». انظر د. بدر **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣.

(٦١) انظر المادة ١٤ من المشروع الهيكلي، والمحدّدة بنقط سوداء على الخارطة، وانظر، كذلك، الخرائط المتعلّقة بالمشروع في د. ابو شكر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤، الملحق، وانظر، أيضاً، بنبنيستي، **مصدر سبق ذكره**، الخارطة الرقم ٣، الملحق، ص ١٩٩.

(٦٢) د. بدر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤.

(٦٣) انظر المادة (أ) فقرة (ب) من الفصل الخامس من المشروع الهيكلي لمنطقة المركز.

(٦٤) د. بدر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤.

(٦٥) انظر المادة ١٧ من الفصل الثالث من المشروع الهيكلي لمنطقة المركز.

(٦٦) انظر المادة ٤ من الفصل الرابع من المشروع الهيكلي لمنطقة المركز.

(٦٧) انظر المادة ٨ من الفصل الرابع والمادة ٢ من الفصل السادس من المشروع الهيكلي لمنطقة المركز؛ وكذلك بنبنيستي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٧.

(٦٨) تفصيل الاضرار بالاراضي الزراعية، في د. ابو شكر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥ ـ ١٧. وكذلك، د. بدر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧.

(٦٩) د. ابو شكر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨ ـ ٢١. وكذلك، بنبنيستي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٧ ـ ٦٥.

(٧٠) د. عبدالله ابو عياش، **الخطة الاسرائيلية الاقليمية والهيكلية للضفة الغربية** (بحث مقدم الى ندوة الاسكان والتنظيم الهيكلي، ٢٨ ـ ٢٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٨)، عمّان: اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة، ١٩٨٧، ص ١٤.

(٧١) حول مشروع المخطط التنظيمي الهيكلي للقدس الكبرى انظر **الفجر**، ١٩٨٧/٣/٢.

(٧٢) بموجب الامر العسكري الرقم ٨٩٢ تمّ شطب مستوطنة معاليه افرايم من قائمة المستوطنات التي يضمّها المجلس، والتي تحوّلت الى مجلس محلي بتاريخ ١٩٨٠/٣/١. انظر، «اوامر ومنشورات وتعليمات»، العدد ٤٨، ص ٨٦٥.

(٧٣) بموجب الامر العسكري الرقم ٨٩٢ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١، تمّ شطب مستوطنتي الكناه واريئيل من قائمة المستوطنات التي يضمّها المجلس، انظر **المصدر نفسه**.

(٧٤) **الارض** (دمشق)، العدد ٢، ١٩٨٢/١٠/٧، ص ٣١.

(٧٥) بنبنيستي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٩.

(٧٦) مجلة شؤون الارض المحتلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٧ ـ ١١٩.

(٧٧) لم تنشر السلطات العسكرية الاسرائيلية ذلك النظام في مجموعة الاوامر العسكرية لمنطقة الضفة الفلسطينية وقطاع غزة.

(٧٨) بنبنيستي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٧ ـ ١٢٨. ونشير الى انه بموجب الامرين العسكريين ١٠٥٧ لعام ١٩٨٣، و١٠٥٨ لعام ١٩٨٣، اصبح الدور التشريعي للحاكم العسكري العام بخصوص المجالس المحلية والاقليمية يقتصر على تحديد الاصول العامة لتنظيم ادارتها وشؤون سكانها فقط. وفي ما عدا ذلك فهي تملك الحرية الكاملة في تقرير ما يناسبها. انظر «اوامر، منشورات، تعليمات»، العدد ٦٠، ص ١٣ ـ ١٥.

(٧٩) ينص الامر ٨٩٧ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٥ على اختصاص قائد المنطقة في تحديد صلاحيات المحكمة والتشريع الذي تحكم بموجبه، وتشكيل المحكمة في نظام خاص. وتمّ انشاء اول محكمة بلدية في المجلس البلدي لمستوطنة كريات اربع في الخليل. انظر «اوامر، منشورات، تعليمات»، العدد ٤٨، ص ٨٧٩.

(٨٠) بنبنيستي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٨.

(٨١) «اوامر، منشورات، تعليمات»، العدد ٤٥، ص ٨٤.

(٨٢) **المصدر نفسه**، العدد ٤٦، ص ٢٠١.

(٨٣) **المصدر نفسه**، العدد ٤٧، ص ٤٥٠.

(٨٤) د. بدر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢.

(٨٥) انظر «أوامر، منشورات، تعليمات»، العدد ٢٧، ص ١٠٠١.

(٨٦) **المصدر نفسه**، العدد ٣٦، ص ١٤٩٤.

(٨٧) انظر **النهار** (القدس)، ١٩٨٨/١٠/١١، ص ٣، والتي جاء فيها اعلان اللجنة الفرعية للاستيطان عن الموافقة على المخطط التفصيلي الرقم ٤٢٠/١/٦ لمنطقة معاليه ادوميم (قرية العيزرية الفلسطينية) سابقاً.

(٨٨) بنبنيستي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٨٩) السعدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٢.

(٩٠) بنبنيستي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٠. ووصف دروري هذه المجالس بأنها تشكل «جزراً اسرائيلية في يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة)، وان هناك مجالاً لتوسيع سلطاتها بحيث تكون بمثابة قنوات تستطيع الحكومة الاسرائيلية ان تعمل من خلالها.

(٩١) **المصدر نفسه**، ص ١٣١ ـ ١٧٢.

(٩٢) نشير الى انه بعد تصاعد احداث الانتفاضة أخذت المستوطنات الاسرائيلية تساهم الى جانب سلطات الحكم العسكري في قمع الانتفاضة، والحفاظ على الامن في الارض المحتلة.

(٩٣) مجلة شؤون الارض المحتلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٩٤) انظر لمزيد من التوسّع، بنبنيستي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢١ ـ ١٢٧ و١٣٥ ـ ١٣٩.

(٩٥) انظر، لمزيد من التفصيل، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٥ ـ ٢٢٦، كانون الاول / كانون الثاني (ديسمبر / يناير) ١٩٩١/١٩٩٢، ص ٢٨ ـ ٤٩.

الأبعاد الاجتماعية لهجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل

عمر سعادة

هل تضع موجة الهجرة اليهودية الراهنة الأسس لصراع اجتماعي متعدّد المظهر بين المهاجرين الجدد، وبين المستوطنين اليهود الأقدم وجوداً في فلسطين المحتلة؟ وهل ان هذه الهجرة تشكّل بداية لتحوّلات بنيوية في المجتمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين؟

لقد حملت موجة الهجرة اليهودية الجارية من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل قرابة ٣٥٠ ألف مهاجر جديد، وذلك منذ بداية العام ١٩٨٩ وحتى نهاية أيلول (سبتمبر) ١٩٩١. ووفق معظم التوقّعات الاسرائيلية، فان ربع مليون مهاجر جديد سوف يصلون الى فلسطين المحتلة حتى نهاية العام ١٩٩٢[١]. ويذهب بعض التوقّعات الاكثر تفاؤلاً الى احتمال قدوم مليون مهاجر سوفياتي الى اسرائيل خلال الأعوام القليلة المقبلة[٢].

ولا ريب في ان انتقال كتلة بشرية بهذا الحجم، وخلال حقبة زمنية قصيرة، الى دولة صغيرة بمقاييس الجغرافيا والسكان والامكانات مثل اسرائيل، لا بدّ له من ان يترك تأثيراته العميقة في البنى الاجتماعية لاسرائيل؛ كما ان تفاعل الكتلتين البشريتين، القديمة المستقرة نسبياً والجديدة الطارئة، لا بدّ له كذلك من ان يؤثر في مسار التفاعلات الاقتصادية ـ الاجتماعية والثقافية لليهود في فلسطين المحتلة.

ومع الاقرار، مسبقاً، بأن بلورة استنتاجات مكتملة حول الأبعاد الاجتماعية لهجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل تتطلّب المزيد من الوقت لمواكبة التحوّلات الاجتماعية التي تتحرّك، عادة، بوتائر بطيئة للغاية، الاّ ان رصد المؤشرات الآنية لتفاعلات التجمّع اليهودي الاسرائيلي مع موجة المهاجرين الجدد، يظل المدخل الأساس لفهم المسارات المتوقّعة لحراك التجمّع اليهودي في فلسطين المحتلة، والكيفيات المحتملة للتفاعل الاجتماعي بين المستوطنين اليهود القدامى، والمهاجرين الجدد من الاتحاد السوفياتي.

خصوصية الظاهرة

ان الميزة التي تمنحها هذه الهجرة الكثيفة للدارس تنبع من كونها تضمّ أعداداً كبيرة من المهاجرين القادمين من بلد واحد، وخلال فترة زمنية قصيرة. فالهجرات السابقة، خاصة بعد العام ١٩٥١، كانت تضمّ، سنوياً، أعداداً محدودة من المهاجرين القادمين من دول مختلفة، بحيث لم يكن حجم كل هجرة من تلك الهجرات كافياً لاحداث تحوّلات بنيوية ملموسة في تركيبة التجمّع اليهودي

في فلسطين المحتلة؛ كما انه لم يكن ثمّة ما يوحّد بين عناصر تلك الهجرات المنتمية الى قوميات شتّى، الأمر الذي سهّل على اسرائيل عملية استيعاب القسم الأكبر منهم، اقتصادياً واجتماعياً. أمّا القسم الآخر، الذي لم يستطع التكيّف مع معطيات الواقع الاسرائيلي، فقد اختار الطريق الأقصر والأسهل للتعبير عن رفضه التكيّف مع الحالة الاسرائيلية، فنزح الى الغرب، دون ان يخوض صراعاً اجتماعياً حقيقياً داخل التجمّع اليهودي الاسرائيلي.

أمّا في الحالة الراهنة، فنحن ازاء مجموعة بشرية كبيرة نسبياً، اكتسبت سماتها الاقتصادية، والاجتماعية، وتطوّرت، عبر تفاعلات تاريخية جرت في موطنها الأصلي، الاتحاد السوفياتي. ويسعى أفراد هذه المجموعة، من خلال انتقالهم المكاني، الى اعادة تأسيس وجودهم الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، في تربة مغايرة، تضمّ مجموعة بشرية أخرى (اليهود الاسرائيليين)، تكوّنت سماتها وتطوّرت، عبر تجربة تاريخية مختلفة (الهجرة، والاستيطان، والصراع المتصل ضد العرب الفلسطينيين والمحيط العربي).

ضمن هذه الرؤية، فان موجة الهجرة اليهودية الجديدة من الاتحاد السوفياتي تعتبر فرصة جيدة لاختبار العناصر المشتركة التي تجمع بين يهود العالم، والتي نهضت على أساسها الفكرة الصهيونية. فمقولات: «الأمّة اليهودية»، و«الوطن التاريخي»، والثقافة اليهودية، يجرى اختبارها، هنا، بصورة واقعية تماماً، ليس فقط اختبار قوة أو ضعف هذه العناصر المشتركة بين يهود العالم، بل، وأساساً، اختبار صحة وجود، أو عدم وجود مثل هذه العناصر، وبالتالي كشف المحتوى الحقيقي للمقولات الصهيونية الأساسية.

السمات العامة للمهاجرين من الاتحاد السوفياتي

لم يكوّن اليهود في الاتحاد السوفياتي قومية خاصة، بل لم يكن لدى الغالبية العظمى منهم احساس بقومية يهودية خارج الجمهورية التي يعيشون فيها. وكان انتشارهم الجغرافي في عدد كبير من الجمهوريات السوفياتية، وتخلّيهم عن لغة اليديش لصالح اللغة الروسية ولغات الجمهوريات السوفياتية الأخرى التي يعيشون فيها، وابتعاد معظمهم من الدين اليهودي، وعدم معرفتهم باللغة العبرية، كلها مؤشرات الى مدى اندماجهم في المجتمع السوفياتي.

لقد شكّل اليهود في الاتحاد السوفياتي شريحة من سكان المدن، واكتسبوا السمات الاجتماعية لهذه الشريحة، من حيث التوجّه المكثّف نحو العلم، لشغل المراكز العلمية والادارية المرموقة، وبرزت بينهم ظاهرة الزواج المختلط، الى درجة ان حوالى نصف الزيجات التي تحدث بين اليهود هي زيجات مختلطة، احد طرفيها غير يهودي. ومثل بقية سكان المدن الكبرى في الاتحاد السوفياتي، مال اليهود الى تكوين الأسر قليلة الأبناء، فتزايدت نسبة المسنّين في ما بينهم، وأخذت أعدادهم تتناقص، سنوياً، بفعل الزواج المختلط والوفيات في أوساط المسنّين.

ولعلّ تجربة الهجرة من شرق اوروبا، ثمّ تجربة الحرب العالمية الثانية، وما رافقها من اضطهاد لليهود في اوروبا الوسطى، والشرقية، وانتقال قسم كبير منهم الى داخل الاتحاد السوفياتي، قد سرّعا وتيرة حراكهم الاجتماعي داخل المجتمع السوفياتي، فازداد تمركزهم في المدن الكبرى، وارتفعت نسبة المتعلّمين بينهم بصورة فاقت مثيلاتها عند بقية القوميات السوفياتية الأقدم والأكثر استقراراً.

ان محاولة البحث عن سمات خاصة باليهود السوفيات، خارج التجربة السوفياتية، تنطوي

على انسياق واعٍ أو غير واعٍ، مع الطروحات الصهيونية الرجعية، التي تختلق لليهود صفات خاصة على أساس عرقي وهمي. ان خصائص اليهودي السوفياتي المهاجر ينبغي البحث عنها في خصائص الاشخاص الراغبين في الهجرة من الاتحاد السوفياتي، بغض النظر عن دينهم، أو قوميتهم، وليس العكس. فالظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الاتحاد السوفياتي تدفع عدداً كبيراً من المواطنين السوفيات الى محاولة البحث عن فرص للصعود الاقتصادي ـ الاجتماعي خارج الاتحاد السوفياتي. وهؤلاء الراغبون بالهجرة، هم، أساساً، الذين يملكون مقوّمات النجاح خارج الاتحاد السوفياتي. وعلى هذا الأساس، وحده، يمكن تفسير ظاهرة ارتفاع المستوى الاكاديمي والمهني لدى المهاجرين من الاتحاد السوفياتي.

أمّا بالنسبة الى اليهود السوفيات، فثمة خصوصيتان لا ينبغي تجاهلهما: الاولى، ان قانون الهجرة السوفياتي كان يمنح اتباع الديانة اليهودية حق الهجرة، دون سواهم من غير اليهود. ولهذا، فان استجابة اليهود للهجرة لم تكن استجابة يهودية صهيونية، بل هي استجابة سوفياتية في الأساس، نابعة من اعتبارات ومصالح القيادة السوفياتية السابقة. لقد تحدث اسرائيليون كثيرون عن عشرات الآلاف من المواطنين السوفيات غير اليهود الذين زوّروا أوراقاً رسمية لاثبات أنهم يهود، وذلك للاستفادة من قانون الهجرة السوفياتي الذي كان يجعل الهجرة امتيازاً محصوراً باليهود وحدهم. ولعلّ من المفيد الاشارة الى ان السمات الاجتماعية والمستوى الاكاديمي والمهني، لهؤلاء المهاجرين من غير اليهود لا تختلف عن مثيلاتها لدى اليهود السوفيات المهاجرين من الاتحاد السوفياتي. كما ان المهاجرين السوفيات من غير اليهود الذين يتجهون الى الغرب يحملون السمات ذاتها.

امّا الخصوصية الثانية، فهي ان الوجهة الاساسية للمهاجرين السوفيات، يهوداً وغير يهود، هي الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الاميركية، حيث تتوفّر هناك فرص النجاح لمهاجرين مغامرين يحملون المؤهلات العلمية اللازمة لخوض تنافس على فرص العمل والصعود الاقتصادي في مجتمعات رأسمالية مفتوحة. وقد دلّت أرقام الهجرة في العامين ١٩٨٨ و١٩٨٩، على ان أكثر من ٩٠ بالمئة من المهاجرين السوفيات اختاروا التوجه الى الغرب المسيحي، وليس الى اسرائيل اليهودية، وهذا يعني ان توجه المهاجرين السوفيات الى اسرائيل لم يكن استجابة يهودية صهيونية، بل استجابة اميركية وغربية، بعد ان أوصدت الولايات المتحدة الاميركية، ودول الغرب عموماً، أبوابها في وجه المهاجرين من الاتحاد السوفياتي سابقاً.

في ضوء ما تقدّم، يصعب اعتبار الهجرة من الاتحاد السوفياتي سابقاً الى اسرائيل هجرة يهودية، على الرغم من ان غالبية عناصرها هم من اليهود؛ ذلك ان الظروف المؤهّلة للهجرة، وتحديد مسارها، ومصبّها، كانت خارج ارادة المهاجر السوفياتي.

تلك هي السمات العامة للمجموعة البشرية التي يجرى العمل على اعادة زرعها في اسرائيل. وهذا الزرع لا يتمّ في فراغ، بل وسط تجمّع من المستوطنين الاسرائيليين الذين يشغلون معظم المواقع الاقتصادية والاجتماعية الهامّة في اسرائيل. وفي كيان محدود المساحة والامكانات، مثل اسرائيل، فان التنافس بين المجموعتين يأخذ طابعاً حادّاً، خاصة اذا كان المهاجرون الجدد يأتون بأعداد كبيرة نسبياً، ويتفوّقون على المستوطنين القدامى، من حيث الكفاءة والمؤهلات، والاستعداد للمنافسة.

المواجهة الاجتماعية

ان فتور حماس الاسرائيليين لاستقبال المهاجرين الجدد هو ظاهرة مألوفة في الحياة الاسرائيلية؛ بل ان التجربة الاسرائيلية، كلها، لم تشهد حماساً شعبياً يهودياً ازاء المهاجرين الجدد. وقد اعتاد المسؤولون الاسرائيليون على ترديد عبارة «ان الاسرائيليين يحبّون الهجرة، ولكنهم لا يحبّون المهاجرين». فالهجرة تعني اضافة عناصر قوة بشرية، وعسكرية، واقتصادية، الى كيان منهمك في صراع دائم مع محيطه الاقليمي. ولهذا، فهي موضع ترحيب عام. أمّا المهاجرون، كأفراد، فهم الثمن الذي ينبغي على التجمّع اليهودي الاسرائيلي دفعه، من خلال استيعاب هؤلاء المهاجرين، وتأمين السكن، والخدمات العامة، وفرص العمل، لهم. وهذا الثمن يكون، في العادة، على حساب المستوطنين القدامى؛ ولذلك لم يحظ المهاجرون بترحيب المستوطنين الأقدم.

وبالنظر الى حجم موجة الهجرة اليهودية الحالية، ومواصفات المهاجرين الجدد، ومؤهلاتهم وطموحاتهم الفردية، فان سلبية الجمهور الاسرائيلي تجاههم فاقت مستوياتها المألوفة، حيث أخذت أصوات اسرائيلية عديدة ترتفع، مطالبة بايقاف هذه الهجرة، أو توجيه المهاجرين السوفيات الى بلد غير اسرائيل. وبدأ السلوك الاسرائيلي اليومي إزاء المهاجرين الجدد يعكس قدراً أكبر من الرفض والكراهية والاستعلاء تجاه المهاجرين من الاتحاد السوفياتي سابقاً.

وبالمقابل، فان مشاعر الخيبة والندم أخذت تطغى على غالبية المهاجرين من الاتحاد السوفياتي؛ وبدأت أصواتهم ترتفع بالنقد للمجتمع الاسرائيلي، ولطريقة تعامله معهم، وكذلك للبيروقراطية الاسرائيلية، والتقصيرات في مجال تأمين السكن والعمل للمهاجرين الجدد. وكانت التظاهرات الضخمة للمهاجرين السوفيات، ونزوح الآلاف منهم عن اسرائيل، واقدام العشرات من المهاجرين الجدد على الانتحار، كلها تعبيرات عن رفض هؤلاء المهاجرين للمجتمع الاسرائيلي، أو، على أقل تقدير، لخيبة أملهم وعجزهم عن التكيّف مع معطيات الواقع الاسرائيلي.

وبصورة عامة، ثمّة حالتان من الرفض تتجابهان داخل اسرائيل. ودون المبالغة في مستوى التعبيرات الراهنة لهاتين الحالتين، فانهما تولّدان احتكاكاً سلبياً يجسّد الرفض المتبادل بين كل من المستوطنين القدامى والمهاجرين الجدد، ويخلق حالة من التوتر الاجتماعي الخاص، الذي شهدت التجمّعات الاستيطانية نماذج متعدّدة منه.

ان طبيعة التوتّر الاجتماعي الناجم عن موجة الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي سابقاً تختلف عن طبيعة التوتّرات التي يمكن ان تشهدها المجتمعات ذات النشأة الطبيعية؛ ذلك ان أسس التوتر في الحالة الاسرائيلية مختلفة عن أسس التوتر الاجتماعي في المجتمعات الطبيعية، حيث يتداخل هنا الأساس الاقتصادي في الأساس الطائفي والديني والسياسي.

الأساس الاقتصادي

تدفّقت موجة الهجرة اليهودية الراهنة على اسرائيل في وقت تفاقمت فيه الأزمة الاقتصادية الاسرائيلية. وكان أبرز تعبيرات هذه الأزمة تزايد عدد العاطلين عن العمل. ففي أواخر العام ١٩٨٩، بلغ عدد العاطلين عن العمل حوالى ١٥٠ ألف شخص، أي ما يساوي ٩,٥ بالمئة من اجمالي القوة العاملة في اسرائيل[٣]. ومع تدفّق آلاف المهاجرين السوفيات على اسرائيل، بدأت عملية التنافس على فرص العمل المتاحة تأخذ أبعاداً خطرة بين المستوطنين القدامى والمهاجرين الجدد. فحاجة

المهاجرين السوفيات الى العمل دفعتهم الى التساهل في شروط العمل، ونوعيته، وفي الأجور المدفوعة لهم لقاء عملهم، الأمر الذي انعكس على وضعية العاطلين عن العمل من بين المستوطنين القدامى. وقد أشارت صحيفة اسرائيلية الى الدوافع الاقتصادية للتوتر بين المستوطنين القدامى والمهاجرين الجدد عندما كتبت: «يبلغ عدد العاطلين عن العمل من المواطنين القدامى حوالى ١٥٠ ألف شخص، وهم لن يكونوا راضين وهم ينظرون كيف يتخاطف المهاجرون الجدد فرص العمل التي كان العاطلون الاسرائيليون ينتظرونها»(٤).

وتتجلّى القدرة التنافسية للمهاجرين الجدد من الاتحاد السوفياتي ليس في امتلاكهم المؤهلات العلمية والاكاديمية فحسب، بل في استعدادهم للتنازل عن امتيازات هذه المؤهلات من أجل الحصول على فرص عمل، ولو بصورة مؤقتة. ان الانطباع العام الذي تشكل لدى الاسرائيليين عن المهاجرين السوفيات، وكما عبّر عنه المدير العام لخدمات التشغيل، دافيد لينغ، هو ان المهاجرين السوفيات «لا يرفضون أي عمل يوكل اليهم»(٥). ويبدو هذا الانطباع منسجماً مع الواقع، عندما يقف المرء على المعطيات التي قدّمها رئيس مكتب المهندسين الاسرائيليين، والتي تفيد بأن «أكثر من سبعة آلاف مهندس من المهاجرين السوفيات يعملون في الخدمات والتنظيفات وغسل الأواني»(٦). بل ان العديد من المهندسين والاطباء من بين المهاجرين السوفيات يسجلون أنفسهم لدى دوائر التشغيل، باعتبارهم عمالاً فنيين، وذلك من أجل الحصول على فرصة عمل. ولادراك حجم هذه الظاهرة، نشير الى استطلاع للرأي العام أُجري في حزيران (يونيو) ١٩٩١، حول وضع التشغيل بين أوساط المهاجرين السوفيات، حيث تبيّن، بنتيجته، ان ثلثي المهاجرين من الاتحاد السوفياتي، الذين وصلوا منذ نهاية العام ١٩٨٩، والذين حصلوا على فرصة عمل، ما زالوا يعملون في وظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم.

أمّا الضربة التي يوجّهها المهاجرون الجدد الى المستوطنين القدامى، فتتمثّل في قبولهم القيام بعمل ما مقابل أجر يقل كثيراً عن أجر العامل الاسرائيلي الذي يقوم بالعمل ذاته، الأمر الذي بدأ يحفّز أرباب العمل على التخلّص من العمّال والفنيين الاسرائيليين القدامى، واستبدالهم بعمال وفنيّين من المهاجرين الجدد. ومثال ذلك ما أشارت اليه صحيفة اسرائيلية بأنه «يجرى تسريح عشرات المهندسين الاسرائيليين من أجل تشغيل مهندسين من المهاجرين الجدد الذين يبدون استعدادهم للعمل بثلث الراتب الشهري الذي يتقاضاه المهندسون الاسرائيليون»(٧).

ولا يقتصر الأساس الاقتصادي للتوتر بين المستوطنين القدامى والمهاجرين الجدد على التنافس المباشر على فرص العمل، بل ان المستوطنين القدامى يرقبون بحسد، وربما بحقد، حماس النخبة الحاكمة لاستقبال المهاجرين، وتخصيص المبالغ الهائلة، بل والقروض بمليارات الدولارات، من أجل استيعابهم؛ وهم يرون في ذلك محاباة من السلطة للمهاجرين الجدد، وان هذه الأموال كان ينبغي ان تنفق لحل مشكلات اسرائيل الاقتصادية، والاجتماعية، المزمنة.

لقد توقّع كاتب اسرائيلي، منذ أواخر العام ١٩٩٠، اندلاع الصراع بين المستوطنين القدامى والمهاجرين الجدد على خلفية اقتصادية، وذلك عندما كتب: «ان شهر العسل القائم بين السكان القدامى وبين المهاجرين الجدد سينتهي خلال فترة قصيرة، وسيضطر المهاجرون الجدد، في المستقبل، ومن أجل ضرورة اثبات وجودهم، ان ينافسوا السكان القدامى في مجالات عديدة، وان مثل هذه المنافسة ستكون مباشرة في مجالات السكن وأماكن العمل، لكنها سترتكز، بشكل خاص، على أمور غير مباشرة، من حيث التنافس حول امكانات وطاقات الدولة، وان قسماً من هذه الطاقات،

الذي سيحوّل لأغراض استيعاب الهجرة المكثّفة، سيكون بمثابة خسارة للسكان القدامى»[٨].

ان جوهر الاشكالية، في مجتمع استيطاني مثل اسرائيل، ينبع، في جانبه الأول، من ان المستوطن اليهودي القديم، وخاصة المولود في اسرائيل، والذي أدّى الخدمة العسكرية، يعتبر نفسه أحق برعاية ودعم الدولة من المهاجر الجديد الذي لا تدين له الدولة بشيء. أمّا في الجانب الآخر، فان المهاجر الجديد من الاتحاد السوفياتي سابقاً، هو نموذج مختلف عن مهاجري الخمسينات والستينات. فهو لا يحمل نفسية اللاجيء، وليست لديه حوافز دينية أو صهيونية، ولا يشعر بالدونية ازاء المجتمع الاسرائيلي، بل يشعر بأن مجرّد وجوده في اسرائيل هو خدمة يسديها لها، وعليها، في المقابل، ان تؤمّن له كل مقوّمات الاستيعاب المريح الذي يتناسب مع مؤهلاته. ذهبت الكاتبة الاسرائيلية ليلي غاليلي الى ان المهاجرين السوفيات غادروا بلادهم أملاً في ان يصبح الواحد منهم «مستقلاً»؛ وان «جرأة المهاجرين الجدد ورغبتهم في ان يصبحوا مستقلّين حطّمت الصورة التي ارتسمت عن الهجرات السابقة من الاتحاد السوفياتي... فهؤلاء المهاجرون هم نتاج سنوات البيريسترويكا، وهم يحملون أفكاراً ومبادرات الى دولة لم تنشأ، بالضبط، من أجل دوافع كالتي تحرك المهاجرين»[٩].

ان المهاجر الجديد ينظر الى وضعه الراهن في اسرائيل باعتباره مرحلة انتقالية، إمّا باتجاه مرحلة أفضل داخل اسرائيل، وإمّا باتجاه الانتقال منها الى الغرب، حيث طموحه الأساس. ولذلك، فان المهاجر يضطر الى ابداء مرونة عالية في قبول أي عمل يوكل اليه، ويقبل، مؤقتاً، بالأجر القليل لقاء هذا العمل. وبصورة عامة، فلقد أغرق المهاجرون الجدد سوق العمل الاسرائيلي بعشرات الآلاف من الأيدي العاملة الماهرة والرخيصة، في وقت ترتفع نسبة البطالة بين المستوطنين القدامى. وهذا الوضع لا يشكّل تهديداً لمكتسبات العامل الاسرائيلي القديم فحسب، بل ويغلق فرص العمل أمام عشرات الآلاف من الاسرائيليين العاطلين عن العمل، ومن الجنود المسرّحين، ومن الشباب الاسرائيليين الذين ينضمّون، سنوياً، الى سوق العمل. ومن جهة أخرى، فان النفقات الباهظة المخصّصة لاستيعاب الهجرة أخذت تؤثر في مستوى الخدمات العامة المقدّمة الى الاسرائيليين، مثل التعليم والصحة والاسكان، وعلى موازنات صناديق الضمان الاجتماعي وأجور المتقاعدين، الأمر الذي وسّع دائرة المتضرّرين، اقتصادياً، من عملية استيعاب المهاجرين الجدد، وخلق، بذلك، الأساس الاقتصادي للتوتر القائم بين المستوطنين الاسرائيليين القدامى وبين المهاجرين السوفيات الجدد.

الأساس الطائفي

تكتسب المشكلة الطائفية في اسرائيل بعداً طبقياً، حيث ان انقسام التجمّع اليهودي الاسرائيلي الى غربيين (اشكناز) وشرقيين (سفاراديم) يتجاوز، بمدلوله، المحتوى الطائفي الى المحتوى الاقتصادي ـ الاجتماعي. فاليهود الغربيون في التجمّع اليهودي الاسرائيلي يمتازون، عموماً، بارتفاع مستواهم الاقتصادي ـ الاجتماعي، وبسيطرتهم على معظم مواقع السلطة والادارة في اسرائيل، بينما يشكل اليهود الشرقيون، بصفة عامة، الشرائح الاقتصادية والاجتماعية الدنيا من التجمّع اليهودي في فلسطين.

لقد برزت المشكلة الطائفية بحدة، في اسرائيل، منذ مطلع الخمسينات، عندما اختلّت التركيبة الاجتماعية والثقافية للمشروع الصهيوني، بفعل الهجرة الجماعية للطوائف اليهودية الشرقية من الوطن العربي وبقية دول آسيا وافريقيا. فبعد ان كان اليهود الغربيون يشكّلون أكثر من ٨٥ بالمئة من مجموع المستوطنين اليهود قبيل قيام الدولة، انخفضت نسبتهم، في العام ١٩٥٣، الى ٥٥

بالمئة، والى ٥٠ بالمئة في مطلع الستينات. واستمر هذا الانخفاض في نسبة الاشكناز بفعل التزايد الطبيعي المرتفع لدى اليهود الشرقيين، وبسبب تدنّي الهجرة من دول الغرب الى اسرائيل، الى ان أصبحت نسبة اليهود الاشكناز، في منتصف عقد الثمانينات، تقل عن ٤٥ بالمئة من مجموع اليهود في اسرائيل. ولكن على الرغم من التغيّر الكبير في الميزان الكمّي لصالح اليهود الشرقيين، فقد حافظ الاشكناز على سيطرتهم على معظم المواقع القيادية في السلطة والمراكز الحسّاسة في مختلف مجالات النشاط في اسرائيل.

غير ان اليهود الشرقيين، الذين ازدادت ثقتهم بأنفسهم، لاحساسهم بأنهم يشكّلون الاكثرية العددية بين اليهود، أخذوا، في السنوات الاخيرة، يخوضون نضالاً اجتماعياً في مواجهة الطائفة الاشكنازية، وكان الشعار الرئيس لهذا النضال هو المطالبة بالمساواة مع اليهود الغربيين في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. وبتأثير ضغوط اليهود الشرقيين، وتذمرهم من احتكار الغربيين للسلطة والثروة في اسرائيل، وتلافياً لاندلاع الصراع الاجتماعي على خلفية طائفية، فقد اضطرت النخبة الاشكنازية الى تقديم تنازلات عديدة لليهود الشرقيين، فزادت نسبة تمثيلهم في السلطة، كما باشرت الدولة في تخصيص جزء من مواردها لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لليهود الشرقيين. غير ان اليهود الاشكناز ظلوا يتطلعون الى موجة هجرة اشكنازية كبيرة تخلّصهم من ابتزاز الأكثرية السفارادية وتحافظ على الطابع الغربي لدولة اسرائيل.

ضمن هذا السياق، يمكن فهم الحماس الزائد الذي تبديه النخبة الاشكنازية في اسرائيل لاستقبال المهاجرين السوفيات[١٠]، والاستعداد الذي تبديه هذه النخبة لتخصيص الموارد الهائلة لاستيعاب هؤلاء المهاجرين وتوطينهم، على الرغم من الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها اسرائيل.

كما يمكن، ضمن السياق عينه، فهم الأسباب التي تجعل اليهود الشرقيين في طليعة المناوئين لهجرة اليهود السوفيات والمطالبين بوقفها. وقد بدأ نضال اليهود الشرقيين ضد هجرة اليهود السوفيات منذ بداية الهجرة الحالية. ففي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، احتج أمين صندوق الوكالة اليهودية، مئير شطريت، وهو من أصل مغربي، على المبالغ الضخمة التي قرّرت الحكومة الاسرائيلية تخصيصها لاستيعاب المهاجرين السوفيات، في الوقت الذي يضطر اليهود الشرقيون الى النزوح عن اسرائيل بسبب تردّي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. وقد أعلن شطريت: «ان استيعاب أسرة من مهاجري الاتحاد السوفياتي يكلّف مبلغاً يساوي المبلغ المطلوب لمنع نزوح ستة من الاسرائيليين»[١١]. واقترح شطريت ان يتمّ تحويل الأموال المخصّصة لاستيعاب المهاجرين السوفيات الى مجالات أخرى، مثل تحسين أوضاع التعليم، وحل المشكلات الاجتماعية لليهود الشرقيين في اسرائيل. وكانت النتيجة ان تعرّض أمين صندوق الوكالة اليهودية لحملة شديدة من الصحافة الاسرائيلية، التي اتهمته بأنه يحرّض اليهود الشرقيين ضد المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفياتي[١٢].

وازداد تذمّر اليهود الشرقيين عندما أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن ان المبالغ التي ستخصصها لاستيعاب المهاجرين الجدد ضمن الموازنة العامة، سيتمّ اقتطاعها من الوزارات الاخرى، وخاصة وزارات التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي، وهي الوزارات المعنيّة بتحسين ظروف اليهود الفقراء، وغالبيتهم العظمى من الشرقيين. وقد وصل تذمّر اليهود الشرقيين الى حدّ القيام بتظاهرات خارج مقر رئيس الحكومة، مطالبين بمعالجة مشكلات اسرائيل الاجتماعية، قبل تشجيع الهجرة. وأقدم

يامين سويسا وهو أحد النشطاء السفارادين، على توجيه رسالة مفتوحة الى كل من الرئيس الاميركي، جورج بوش، والزعيم السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، يطالب فيها بايقاف هجرة اليهود السوفيات[١٣]. كذلك دعا كوخافي شيمش، وهو نشيط سابق في حركة الفهود السود، الى ايقاف الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي، لأن استمرارها «سوف يلحق الضرر الخطير باقتصاد الدولة، ورفاهية سكانها القدامى»[١٤].

ولاحظت الكاتبة الاسرائيلية ليلي غاليلي، انه، نظراً الى طابع الهجرة الحالية المميّز، لناحية ان ٥٠ الى ٦٠ بالمئة من المهاجرين السوفيات هم من الاكاديميين، يسود فزع بين الاكاديميين اليهود من أصل شرقي، الذين يتحدثون عن تهديد خطير لمكانتهم، بسبب هجرة «الانتلجنسيا البيضاء». فاليهود الشرقيون، الذين وصل عددهم، في السنوات الاخيرة، أكثر من ٥٠ بالمئة من اجمالي السكان اليهود، يقولون انه اذا تحقّقت النبوءات القائلة بهجرة مئات الآلاف من يهود الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل، فلسوف تشهد السنوات المقبلة خرقاً للميزان الديمغرافي «بما يشكّله هذا الخرق من تهديد للتقدّم الاجتماعي والمركز السياسي الذي اكتسبه الشرقيون بفضل الميزان الديمغرافي»[١٥].

وهكذا، فقد التقت عناصر النخبة الاشكنازية الحاكمة، من اليمين واليسار على السواء، حول موضوعة استقبال المهاجرين السوفيات وتأمين استقرارهم في اسرائيل، لسدّ الطريق أمام طموحات اليهود الشرقيين، المتمثّلة في استغلال تفوّقهم الكمّي لتحسين شروط حياتهم وزيادة وزنهم النوعي ومستوى مشاركتهم في الحياة السياسية في اسرائيل، وربما سعيهم الى السيطرة على مركز القرار الاسرائيلي، وطبع الدولة بطابع شرقي.

أمّا اليهود الشرقيون، الذين يشعرون بأن آمالهم التاريخية بالمساواة والرفاهية باتت وشيكة التحقّق، فقد جاء المهاجرون السوفيات ليخطفوا منهم حلمهم القديم، وليعيدوهم، من جديد، الى أسفل قاعدة الهرم الاقتصادي ـ الاجتماعي في اسرائيل. ولا شك في ان استمرار تدفّق المهاجرين السوفيات سيحمل معه الى اليهود الشرقيين في اسرائيل المزيد من خيبات الأمل والتراجعات المتتالية في أوضاعهم الاقتصادية، والاجتماعية، الأمر الذي سيدفع اليهود الشرقيين في اسرائيل الى أحد خيارين: إمّا خوض صراع اجتماعي بهدف الحفاظ على مكتسباتهم القليلة وتحسين شروط حياتهم في اسرائيل، وإمّا النزوح عن الكيان الصهيوني، بعد انسداد الآفاق أمامهم داخل اسرائيل.

الأساس الديني

شهدت اسرائيل، منذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، تزايداً متسارعاً لنفوذ المتديّنين اليهود في اسرائيل. وقد بلغ هذا النفوذ للمتديّنين ذروته في منتصف الثمانينات، حيث بدأ الاصوليون اليهود يسعون الى فرض الطابع الديني اليهودي على دولة اسرائيل. ومنذ تلك الفترة، بدأ الصراع بين الأقلية الاسرائيلية المتديّنة والأكثرية العلمانية يأخذ طابعاً حادّاً ومكشوفاً، تجسّد في العديد من التظاهرات والصدامات بين الفريقين.

وفي مقابل الحماس الذي تبديه النخبة الحاكمة لموضوع هجرة اليهود السوفيات، نجد ان الفئات والأحزاب الدينية، على العموم، تبدي فتوراً ظاهراً ازاء المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفياتي سابقاً. فالصورة العامّة للمهاجرين السوفيات هي أنهم علمانيون، وان نسبة المتديّنين بينهم لا تزيد على ثلاثة بالمئة. وتؤيد الاحصاءات الخاصة بالمهاجرين السوفيات هذه الحقيقة؛ اذ ان ثلاثة بالمئة فقط من المهاجرين السوفيات يرسلون أبناءهم الى مدارس دينية[١٦].

وقد تبيّن من استطلاع قام به معهد الديانة اليهودية الانسانية العلمانية بين أوساط المهاجرين من الاتحاد السوفياتي، ان هناك نسبة ٨١ بالمئة من المهاجرين يصفون أنفسهم بأنهم ليسوا متديّنين، ومعظمهم لا يعرف شيئاً عن الديانة اليهودية؛ وان حوالى نصف المهاجرين السوفيات وصفوا اليهودية بأنها ليست ديناً، بل ثقافة وتاريخاً من انتاج اليهود أنفسهم[١٧].

ولا يقتصر الامر على ان الغالبية العظمى من المهاجرين اليهود السوفيات ليست متديّنة، بل إن قسماً كبيراً من المواطنين السوفيات، من غير اليهود، زوّروا أوراقاً في الاتحاد السوفياتي تثبت انهم من أصول يهودية، وذلك للاستفادة من قانون الهجرة السوفياتي الذي كاد يحصر حق الهجرة الى خارج الاتحاد السوفياتي باليهود، دون سواهم من المواطنين السوفيات.

وقد فجّر وزير الاستيعاب، الحاخام اسحق بيرتس، قنبلته الاولى في وجه المهاجرين السوفيات، عندما أعلن في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، ان «ما يتراوح بين ٣٥ ـ ٤٠ بالمئة من المهاجرين السوفيات الذين وصلوا اسرائيل هم من غير اليهود». وتعرّض الحاخام، الذي عبّر في موقفه عن تخوّفات اليهود المتديّنين من المهاجرين المشكوك في يهوديتهم، لحملة قاسية شنّتها الصحافة الاسرائيلية ضده، وضد المتديّنين الاسرائيليين الذين نادى عدد منهم بتطبيق مقاييس صارمة للتأكد من يهودية المهاجرين السوفيات.

وبعد أسابيع، عاد الحاخام بيرتس الى طرح مسألة تعديل قانون العودة بسبب ما أسماه «صناعة كاملة في الاتحاد السوفياتي لتزييف اليهودية»، باعتبار ان الهجرة الى اسرائيل هي الفرصة الوحيدة المتاحة للمواطنين السوفيات لمغادرة بلادهم. وقد أيّد نائب وزير العمل والرفاه مناحيم بروش أقوال بيرتس، وحذّر من ان هجرة من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل ستضع أمام الاسرائيليين مشكلة جديدة في المستقبل روسية المضمون الى جانب القضية الفلسطينية[١٨].

وعلى الرغم من الجدل الواسع الذي أثارته أقوال الحاخام بيرتس، فقد عاد، بعد أيام، الى تأكيد أقواله السابقة، مؤكداً «ان لديه وثيقة شخصية وهامّة جداً؛ وهذه الوثيقة تحدّد ان اسرائيل تسلّمت تقريراً يوضح ان ٣٥ بالمئة من المهاجرين ليسوا يهوداً[١٩]، وانهم قد حصلوا على شهادات مزوّرة تقول انهم يهود لقاء مبالغ تصل الى ١٥٠٠ روبل»[٢٠].

ان موقف الحاخامية الاسرائيلية والقوى الأصولية في اسرائيل يعكس المخاوف التي تنتاب هذه القوى من طغيان المدّ العلماني على اسرائيل؛ وبالتالي تراجع النفوذ الاصولي الذي بدأ يتغلغل في أوساط الاسرائيليين، ويقترب من مركز القرار في اسرائيل.

أمّا من الجهة المقابلة، فان حماس الصهيونيين العلمانيين لاستقبال المهاجرين السوفيات، وتساهلهم في تطبيق المعايير الدينية على هؤلاء المهاجرين، انما يعكس خوف العلمانيين من تزايد نفوذ المتديّنين، ورغبتهم في ترسيخ الطابع العلماني للمشروع الصهيوني.

الأساس السياسي

نظر المستوطنون الاسرائيليون، تاريخياً، الى الهجرة باعتبارها رافداً هاماً من روافد القوة للمشروع الصهيوني. ففي كيان استيطاني يعيش في حالة صراع دائم مع محيطه الاقليمي، ويوظّف معظم طاقاته البشرية والاقتصادية لادارة هذا الصراع، فان الهجرة تحمل مضموناً ايجابياً لهذا الكيان، حيث تزيد في قدرته على الصمود، وتعزّز قوته العسكرية، والاقتصادية، والبشرية.

ومن هذه الزاوية تقبّل المستوطنون الاسرائيليون قدوم المهاجرين الجدد، على الرغم ممّا كانت تتطلبه هذه الهجرة من تحمّل أعباء اقتصادية، واجتماعية، كان الجزء الاكبر منها يقع على عاتق المستوطنين أنفسهم. غير ان تقبّل المستوطنين للمهاجرين الجدد لم يخل من مظاهر التذمّر من هؤلاء المهاجرين الجدد، الذين يزاحمونهم على أماكن السكن وفرص العمل.

وكلّما ارتفعت وتيرة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، كانت موضوعة الهجرة تحتل مرتبة متقدّمة بين اهتمامات التجمّع الاستيطاني اليهودي. وفي حقيقة الأمر، لم يكن تأييد الجمهور الاسرائيلي للهجرة نابعاً من حوافز صهيونية مثالية، كما تروج وسائط الاعلام الصهيونية عادة؛ بل كان هذا التأييد مبنياً على أساس نفعي، يتلخّص بحاجة المستوطنين الاسرائيليين الى زيادة قوّتهم، الكمّية والنوعية، في مواجهة أعدائهم. وبصورة أوضح، كان تقبّل المستوطنين للمهاجرين الجدد تقبّلاً اضطرارياً، اقتضته حالة الصراع المحتدم بين اسرائيل وأعدائها، واحساس المستوطنين الاسرائيليين بالحاجة الى تجنيد المزيد من الطاقات البشرية في هذا الصراع، لمواجهة تنامي القوة، الكمّية والنوعية، لدى الجانب العربي.

ومنذ أواخر السبعينات، وخاصة بعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، تراجعت حدّة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وبدأت مخاوف الاسرائيليين الوجودية تخفّ تدريجياً مع تدهور الاوضاع العربية، وتعمّق حالة الانقسام والتشرذم في العالم العربي. وجاءت حرب الخليج، وما أعقبتها من نتائج كارثية على صعيد الوطن العربي، ثم طرح مشروع التسوية في المنطقة، لتزيد من اطمئنان الاسرائيليين على مصيرهم، وتلاشي مخاوفهم التاريخية من العالم العربي.

لقد تمثّل أحد الانعكاسات المباشرة لهذه التطوّرات بأن الاسرائيليين لم يعودوا يشعرون بحاجتهم الملحّة الى الهجرة، كعامل قوة اضافي للمشروع الصهيوني؛ وبدأ الجمهور الاسرائيلي، بصورة عامة، يلتفت الى الأعباء الاقتصادية الضخمة التي تتكبّدها اسرائيل ومستوطنوها بفعل الهجرة اليهودية الجديدة.

وهكذا، فقد تضافرت الأسس الاقتصادية والطائفية والدينية والسياسية، لتخلق حالة عامة، تقريباً، من الكراهية لدى المستوطنين الاسرائيليين تجاه المهاجرين الجدد. وقد بدأ عدد من القادة والباحثين، بالاضافة الى وسائط الاعلام الاسرائيلية، يقرعون ناقوس الخطر ازاء هذه الظاهرة التي تهز الأسس التي أُقيم عليها المشروع الصهيوني برمّته.

وقد صدرت مؤخراً، من جانب باحثين وقياديين منظّرين، انتقادات حادّة تجاه تجاهل الجمهور لمسألة الهجرة، كتعبير عن التصدّع الاجتماعي الذي يسود في المجتمع الاسرائيلي[٢١]. وانتقدت وسائط الاعلام الاسرائيلية الجهات التي تضع عقبات على طريق الاستيعاب، وأشارت الى بعض النماذج، مثل سكان بعض الاحياء التي تعتبر «ميسورة»، والذين يرفضون اقامة أحياء الكرافانات للمهاجرين الجدد الى جوارهم، خشية التأثير السلبي في مستوى الخدمات، أو تركيبة السكان أو قيمة الاملاك. كما أشارت الى بعض رؤساء السلطات المحلية الاسرائيلية الذين يمنعون اقامة أحياء كرافانات في تخوم بلداتهم[٢٢].

صورة جانبية للمهاجرين الجدد في اسرائيل

اذا كان الهدف الاساس من الهجرة بالنسبة الى المهاجرين من الاتحاد السوفياتي هو

التقدّم الاقتصادي، والاجتماعي، فينبغي النظر الى ما تحقق من هذا الهدف بعد وصول المهاجرين السوفيات الى اسرائيل، مع ضرورة التذكير بحقيقة ان هؤلاء المهاجرين كانوا يشكّلون، في مجتمعهم الأصلي، نخبة أكاديمية وفنّية من سكان المدن السوفياتية الكبرى. وعلى سبيل المثال، قال رئيس اتحاد المهاجرين السوفيات في اسرائيل، روبرت غولان، ان حوالى ٩٠ بالمئة من المهاجرين السوفيات في اسرائيل يعيشون تحت خط الفقر، وان وضع هؤلاء المهاجرين آخذ بالتفاقم، في ضوء الصعوبات في العمل والسكن[٢٣]. كما أشار رئيس مكتب المهندسين، شموئيل سوريك، الى وضع المهندسين بين المهاجرين الجدد فقال: ان أكثر من سبعة آلاف مهندس عاطلون عن العمل، في ما يخضع ستة آلاف مهندس لدورات اعداد مهني (أي لتخفيض مهنتهم الى فنّيين عاديين)، على انه تمّ استيعاب ٤٠٠ مهندس، فقط، في أعمال هندسية، من أصل ما يقارب ٢٠ ألف مهندس[٢٤].

أمّا بالنسبة الى الاطباء من المهاجرين الجدد، فقد أعلن وزير الصحة الاسرائيلي، ايهود أولمرت، انه لا يوجد أمل في ان يتمّ استيعاب جميع الاطباء المهاجرين في مجال اختصاصاتهم. فقد وصل اسرائيل، حوالى سبعة آلاف طبيب مهاجر حتى الآن، حيث تبلغ نسبة الاطباء بين المهاجرين عشرة أضعاف نسبتهم بين صفوف السكان القدامى[٢٥]. وفي العادة، فان المهاجرين من الاطباء السوفيات يطلب منهم الدخول في دورات تأهيل، ويخضعون لاختبارات عديدة قبل السماح لهم بمزاولة المهنة في اسرائيل. وقد أدّى ذلك الى القيام بتظاهرات احتجاجية ضد هذه السياسة الاسرائيلية.

وبصورة عامّة، فان دائرة المتابعة في وزارة الاستيعاب الاسرائيلية تعترف بأن «حوالى ٧٠ بالمئة من المهاجرين الذين وجدوا عملاً في اسرائيل والذين كانوا يعملون خارج اسرائيل باختصاصات علمية وأكاديمية، يعملون في اسرائيل كعمال، وان ٢٣ بالمئة، فقط، من الذين وجدوا عملاً في اسرائيل يعملون في اختصاصات قريبة لمجالات تخصصهم[٢٦]. هذا في ما يتصل بالذين وجدوا عملاً من بين المهاجرين السوفيات؛ أمّا الذين لم يجدوا عملاً على الاطلاق، وما زالوا يعيشون حالة بطالة كاملة، فقد بلغ عددهم، وفق المصادر الاسرائيلية، في نيسان (ابريل) ١٩٩١، حوالى ٤٠ ألف عاطل عن العمل. وتتوقع المصادر الاسرائيلية ان يرتفع عددهم في مطلع العام الجاري الى حوالى ١٧٠ ألف عاطل عن العمل بين المهاجرين السوفيات[٢٧].

وقدّم رئيس بلدية الناصرة العليا صورة عن وضع المهاجرين السوفيات في بلدته، فقال: «ان المهاجرين وصلوا الى الوضع الذي لم يعودوا يجدون فيه ما يأكلونه، حتى انهم اضطروا الى البحث عن الطعام في صناديق القمامة في السوق البلدي»[٢٨]. أمّا رئيس بلدية كرميئيل، فانه وصف بلدته بأنها «أصبحت مأوى المهاجرين المتشردين من الازواج الشباب والمسنّين، على حدّ سواء، في ضوء ارتفاع أجرة الشقة الى حوالى ٥٠٠ ـ ٦٠٠ دولار، بعد ان كانت اجرتها، قبل سنة، ١٥٠ دولاراً فقط»[٢٩]. وقالت نيلي فرانكيمان، وهي طبيبة نفسانية: «ان هناك حوالى ألف عائلة يهودية مهاجرة من الاتحاد السوفياتي تعيش في النقب في وضع خطير. وقد ظهرت كآبة شديدة على أفراد هذه العائلات، ويحتاجون الى معالجة نفسية، على خلفية البطالة، وان النساء في بعض العائلات يقدّمن خدمات جنسية مقابل بعض النقود»[٣٠].

ويبدو ان وضع المسنّين من المهاجرين الجدد هو الأصعب والأسوأ بين بقية فئات المهاجرين. فقد أوردت التقارير الرسمية ووسائط الاعلام الاسرائيلية ان الآلاف من المسنّين والعجزة من المهاجرين السوفيات يعيشون حياة التشرّد والتسوّل بلا مأوى، وبدون أية رعاية من قبل أجهزة الدولة.

وقد وصل المؤتمر، الذي عقد في الجامعة العبرية، في آذار (مارس) ١٩٩١، حول موضوع استيعاب المهاجرين العاجزين والمرضى، الى قناعة بأن «اسرائيل غير مؤهلة لاستيعاب المهاجرين المسنّين، أو العاجزين»[٣١]. والحديث هنا يتعلّق بعدد كبير من المهاجرين السوفيات، حيث تصل نسبة المسنّين بينهم الى ١٦ بالمئة من مجموع المهاجرين[٣٢].

أمّا بالنسبة الى خدمات التعليم، فالوضع لا يقل سوءاً بالنسبة الى المهاجرين الجدد. فمع بداية العام الدراسي الحالي ١٩٩١/١٩٩٢، انضمّ ٦٠ ألف طالب مهاجر الى مقاعد الدراسة[٣٣]. ولم تتخذ السلطات الاسرائيلية من الاجراءات ما يوفّر لهؤلاء الطلاب ظروف تعليم انسانية، فتمّ حشرهم بالعشرات في صفوف المدارس، بحيث ان البناء المخصّص لحوالى ٤٠٠ طالب بات يضمّ أكثر من ٦٥٠ طالباً، بل ان قسماً من الطلاب المهاجرين يدرسون في ملاجىء المدارس وأقبيتها[٣٤].

ازاء هذا الواقع المزري، فان مشاعر الخيبة والاحباط تكاد تكون الجامع المشترك بين غالبية المهاجرين السوفيات الذين لم يعودوا يخفون استياءهم من الجمهور الاسرائيلي والسلطات الاسرائيلية على السواء. وقد عرضت مديرة معهد داحف للأبحاث، مينا تسيمح، نتائج ثلاثة استطلاعات قام بها المعهد بين المهاجرين الجدد، وتبيّن، بنتيجتها، ان ثلث المهاجرين من الاتحاد السوفياتي أعلنوا انهم وقعوا ضحية أعمال غش في اسرائيل، وان ٦٠ بالمئة من مجموع المهاجرين السوفيات يشعرون بأنهم يتعرّضون للغش والخداع من قبل الاسرائيليين؛ كما أعلن ٧٠ بالمئة من المهاجرين ان البيروقراطية الاسرائيلية أسوأ من البيروقراطية في الاتحاد السوفياتي[٣٥].

أمّا التعبير الأكثر حدّة عن خيبة أمل المهاجرين السوفيات باسرائيل وعجزهم عن التكيّف مع واقعها الاقتصادي، والاجتماعي، فتمثّل في اقدام العشرات من هؤلاء المهاجرين على الانتحار. وعلى الرغم من تكتّم الاوساط الاسرائيلية على حوادث الانتحار بين المهاجرين الجدد، خشية تأثير ذلك على الهجرة، الّا ان ما يرشح من معلومات حول هذه الظاهرة يؤكد ان عدد المنتحرين من المهاجرين الجدد يفوق كثيراً الارقام المعلنة. فقد تزايدت حوادث الانتحار بين المهاجرين السوفيات مع تدفّق عشرات الآلوف منهم على فلسطين المحتلة العام ١٩٩٠. وعزت الاوساط الاسرائيلية هذا التزايد الى تفاقم مشكلات المهاجرين في مجالي السكن والعمل، وعدم قدرتهم على التكيّف مع الأجواء الجديدة[٣٦].

وشكّل رئيس دائرة الهجرة والاستيعاب في الوكالة اليهودية، اوري غوردون، لجنة لدرس ظاهرة الانتحار بين المهاجرين السوفيات، بعد ان تحوّلت هذه الظاهرة الى ما وصفه طبيب نفساني بأنه «آفة الاستيعاب». وقال هذا الطبيب، ان ما يؤثر على المهاجرين ويدفعهم الى الانتحار، ليس فقط أزمة السكن والعمل، بل الطعن في مكانتهم، حيث تتزايد حالات الانتحار عند الاشخاص الذين تزيد أعمارهم على ٤٥ سنة»[٣٧].

وأفادت معلومات اسرائيلية انه في العام ١٩٩٠ تمّ تسجيل ٣٥٤ حالة اسعاف نفسي للمهاجرين الجدد من الاتحاد السوفياتي لمعاناتهم من امراض نفسية خطيرة ومحاولات انتحار، واتضح انه في مقابل كل أربع محاولات انتحار للاسرائيليين هناك حالة واحدة تؤدي الى الموت؛ أمّا بين المهاجرين السوفيات فكل محاولة، تقريباً، تؤدي الى الموت[٣٨].

ويبدو ان النزوح عن اسرائيل هو الخيار الأمثل بالنسبة الى قسم كبير من المهاجرين السوفيات في مواجهة الصعوبات والتعقيدات الشديدة التي يواجهونها في اسرائيل. وقد بدأ المسؤولون الاسرائيليون يتحدثون، مؤخراً، عن الآلاف من المهاجرين السوفيات الراغبين في النزوح عن اسرائيل. وفي هذا الصدد، أشار رئيس دائرة الهجرة والاستيعاب في الوكالة اليهودية، اوري غوردون، الى «ان هناك خطراً من تزايد ظاهرة المهاجرين الراغبين في مغادرة اسرائيل، حيث ان الآلاف منهم تقدّموا بطلبات من أجل الحصول على جوازات سفر تمكّنهم من مغادرة اسرائيل، أو البقاء خارجها». وأعلن غوردون ان عدد الذين تقدموا بطلبات بهذا الشأن، خلال الربع الاول من العام ١٩٩١، بلغ ٢٩٦٨ مهاجراً، وان ٦١ بالمئة منهم تتراوح أعمارهم بين ٢٠ ـ ٤٠ سنة[٣٩].

ومن جهة أخرى، أعلن نائب القنصل السوفياتي في اسرائيل ان عشرات من المهاجرين يقومون بمراجعته يومياً من أجل العودة الى وطنهم الاتحاد السوفياتي، وان قسماً منهم قد عاد فعلاً[٤٠]. وخلال النصف الاول من العام ١٩٩١، بلغ عدد المهاجرين الذين قدّموا طلبات لمغادرة اسرائيل ٥٩٠٤ مهاجرين، حسب ما أعلنه رئيس دائرة الهجرة والاستيعاب في الوكالة اليهودية[٤١]. ومن المعروف ان السلطات الاسرائيلية تتكتّم على العدد الحقيقي للمهاجرين السوفيات الذين يرغبون في النزوح عن اسرائيل، والذين نزحوا فعلاً. ولكن بالنظر الى حجم المشكلات التي يواجهها المهاجرون الجدد، والتي تدفع بالعشرات منهم الى الانتحار، يمكن التقدير ان الرقم الحقيقي للراغبين في النزوح من اسرائيل هو أكبر بكثير ممّا تعلنه السلطات الاسرائيلية، وان ما يمنع نزوح هؤلاء المهاجرين هو انسداد أبواب الدول الغربية أمامهم، والتعقيدات التي تحول دون عودة قسم كبير منهم الى وطنهم الأصلي.

على ان أحد الاسئلة الهامة التي تطرحها مسألة الهجرة اليهودية السوفياتية الواسعة الى اسرائيل، يتعلّق بالتأثيرات الاجتماعية بعيدة المدى، التي يمكن ان تتركها هذه الهجرة على التجمّع اليهودي الاسرائيلي. ومن الطبيعي ان مثل هذه التأثيرات تتعلّق، أولاً، بطبيعة التجمّع اليهودي الاسرائيلي، باعتباره تجمّعاً للمهاجرين المستوطنين، وشكل استجابته وتفاعله مع موجة الهجرة اليهودية السوفياتية؛ وثانياً، بطبيعة موجة الهجرة اليهودية الراهنة وسماتها الاجتماعية وحجمها وسرعة تدفّقها على اسرائيل.

ان ظاهرة التنافس، وربما الصراع، بين قدامى المستوطنين وبين المهاجرين الجدد على فرص العمل والسكن وخدمات الدولة، ستظل قائمة لفترة طويلة، وقد تكتسب مضامين اجتماعية عميقة في المستقبل. فمحدودية امكانات اسرائيل المادية، واستمرار تدفّق المهاجرين بوتائر عالية، سيؤديان الى تصعيد هذا التنافس، حتى بعد ان تحصل اسرائيل على الضمانات الاميركية لقرض بقيمة عشرة مليارات دولار. فالكلفة الاجمالية لاستيعاب المهاجرين السوفيات، كما أعلنت عنها الدوائر الاسرائيلية المختصة، ستصل، خلال السنوات المقبلة، الى مبلغ يتراوح بين ٤٠ ـ ٧٥ مليار دولار[٤٢].

غير ان هذا الصراع المحتمل في المستقبل لن يكون ذا طبيعة طبقية كما يحدث في المجتمعات ذات النشأة الطبيعية، بل سيحافظ على طابعه التنافسي، أو التناحري بين المستوطنين الاسرائيليين والمهاجرين السوفيات من أجل الحصول على المكتسبات المحدودة المتوفّرة في كيان صغير مثل اسرائيل.

وهكذا، تكون الهجرة الجديدة قد وضعت الكيان اليهودي في فلسطين المحتلة على محك التجربة. فلقد تهاوت الشعارات الصهيونية الكبرى حول الأخوّة اليهودية، وأصبح المهاجر الجديد يجد نفسه وسط تجمّع بشري غريب يناصبه العداء والكراهية؛ وبدأ التوتّر الاجتماعي داخل التجمّع

اليهودي الاسرائيلي يطرح على المعنيّين أسئلة عديدة حول مستقبل هذه الهجرة الواسعة، بل حول مستقبل هذا التجمّع، وقدرته على التماسك ازاء متغيّرات كبرى مثل الهجرة الجماعية الراهنة.

---

(١) هآرتس، ١٩٩٠/٦/٦.

(٢) معاريف، ١٩٨٩/١١/٧.

(٣) جيروزاليم بوست، ١٩٨٩/٨/٢٠.

(٤) الأرض (دمشق)، العدد ٥، أيار (مايو) ١٩٩١، ص ٥١؛ نقلاً عن حداشوت، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩.

(٥) معاريف، ١٩٩٠/١/١٨.

(٦) يديعوت احرونوت، ١٩٩١/٣/٨.

(٧) يديعوت احرونوت، ١٩٩٠/١٢/٦.

(٨) هآرتس، ١٩٩٠/١١/٢٠.

(٩) هآرتس، ١٩٩٠/٩/١٣.

(١٠) على الرغم من وجود نسبة قليلة من بين المهاجرين السوفيات من أصول سفارادية، الّا انه ينظر اليهم في اسرائيل باعتبارهم، جميعاً، اشكنازاً، باعتبارهم اوروبيين، من جهة، وبالنظر الى ارتفاع مستواهم الثقافي والاجتماعي، من جهة أخرى.

(١١) الأرض، العدد ٤٢، ١٩٨٨/١٠/٣٠، ص ١١٥٠؛ نقلاً عن هآرتس، ١٩٨٨/١٠/٢٤.

(١٢) جيروزاليم بوست، ١٩٨٨/١٠/٢٦.

(١٣) عمر سعادة، «يهود الاتحاد السوفياتي واشكالية استيعابهم في اسرائيل»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٧، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٧٨.

(١٤) معاريف، ١٩٩٠/٨/١٢.

(١٥) هآرتس، ١٩٩٠/٨/٥.

(١٦) د. عبدالوهاب المسيري، هجرة اليهود السوفيات، (كتاب الهلال)، القاهرة، العدد ٤٨٠، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠، ص ١٢٢.

(١٧) معاريف، ١٩٩٠/١١/١٥.

(١٨) معاريف، ١٩٩٠/١٢/١٠.

(١٩) يديعوت احرونوت، ١٩٩١/١١/٢٥.

(٢٠) يديعوت احرونوت، ١٩٩١/١١/٢٦.

(٢١) هآرتس، ١٩٩١/٦/٢١.

(٢٢) هآرتس، ١٩٩١/٧/٣٠.

(٢٣) معاريف، ١٩٩١/٤/٢٢.

(٢٤) يديعوت احرونوت، ١٩٩١/٣/١٨.

(٢٥) هآرتس، ١٩٩١/٤/٢٣.

(٢٦) هآرتس، ١٩٩١/٢/٢٤.

(٢٧) هآرتس، ١٩٩١/٤/٢٤.

(٢٨) معاريف، ١٩٩١/٢/١٦.

(٢٩) هآرتس، ١٩٩١/٣/١٤.

(٣٠) معاريف، ١٩٩٠/١١/٢.

(٣١) معاريف، ١٩٩١/٣/٦.

(٣٢) هآرتس، ١٩٩٠/٥/٨.

(٣٣) هآرتس، ١٩٩١/٩/١.

(٣٤) هآرتس، ١٩٩١/١/٦.

(٣٥) معاريف، ١٩٩١/٥/١.

(٣٦) معاريف، ١٩٩٠/١٢/١٠.

(٣٧) يديعوت احرونوت، ١٩٩١/٤/٨.

(٣٨) معاريف، ١٩٩١/٣/١٨.

(٣٩) يديعوت احرونوت، ١٩٩١/٥/١٦.

(٤٠) هآرتس، ١٩٩١/٥/٢٠.

(٤١) هآرتس، ١٩٩١/٨/١٢.

(٤٢) هآرتس، ١٩٩٠/١١/٢٠.

الاعلام الصهيوني في الولايات المتحدة الاميركية

البنية الاقتصادية والسياسية

موسى السيد

يهتم هذا البحث بالاعلام الصهيوني في الولايات المتحدة الاميركية. ونقطة البدء، بالنسبة لنا، ستكون دراسة البنية الاقتصادية والسياسية والتنظيمية للصهيونيين في الولايات المتحدة الاميركية، وعلاقة هذه البنية بالنفوذ الصهيوني في أجهزة الاعلام والاتصال الجماهيري. في هذا الصدد، يتوجّب تمييز زاوية البحث الذي نحن بصدده. فمن المعروف جيداً ان قضايا الاعلام الصهيوني في الولايات المتحدة الاميركية وغيرها درست بالعربية وبغير العربية من زوايا متعدّدة. لكن الغالبية العظمى من الدراسات والابحاث قامت على جملة من الفرضيات المتعلّقة بالمضامين الاعلامية، كما تظهر في الصحف والمجلات والاذاعة والتلفزيون والسينما والكتاب، وتأثير ذلك في تكوين الصور النمطية عن: العرب، اسرائيل، القضية الفلسطينية، قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني، وامتدادات ذلك كله[1]. ولم تنل البنية الاقتصادية والسياسية والتنظيمية التي تستند اليها وسائط الاعلام الصهيونية في الولايات المتحدة الاميركية الاهتمام الكافي، وبخاصة تلك الجوانب المتعلّقة بملكية وسائط الاعلام، وادارتها، وأساليب السيطرة والتأثير عليها، أي كل ما يشكّل القاعدة المادية الملموسة لسيطرة الصهيونيين في الولايات المتحدة الاميركية على وسائط الاعلام الاميركية. ولا يمكن، بالطبع، التقليل من أهمية الابحاث التي اهتمت بالمضامين الاعلامية؛ اذ انها قدّمت لوحة فكرية وسياسية واعلامية غنيّة في ميدان بحثها الخاص، الّا ان القارىء العربي، وربما المتخصّص العربي، أيضاً، يجد نفسه محاطاً بالغموض وبأفكار عامة حول نفوذ هائل للاعلام الصهيوني من دون ان يرى ما يستند اليه هذا الاعلام من بنية تحتية. وبحسب ما توافر لدينا من معلومات، سوف نحاول ان نميّز بين اعلام صهيوني صرف مكوّن من شقين في الولايات المتحدة الاميركية: الاول ما تصدره المنظمات الصهيونية الاميركية من مجلات وصحف ودوريات وكتب. والثاني ما يملكه الصهيونيون في الولايات المتحدة الاميركية من وسائط اعلام اميركية، لا تنطق بلسان المنظمات الصهيونية الاميركية من حيث الشكل، على الاقل، لأنها ليست لسان حال هذه المنظمة الصهيونية، أو تلك، بالمعنى الحرفي، لكنها في الواقع وسائط صهيونية جرّاء ملكيتها والسيطرة عليها من خلال الادارة، والتحرير، والتمويل، والاعلانات. وفي هذا الميدان الشائك، بحق، من المستحيل، تقريباً، تحديد الجهات المشتركة في أعمال وسائط الاعلام «بدقة مهما بذل من جهد في ذلك»[2].

من هنا، لا يزعم هذا البحث سوى تقديم مؤشرات الى ونماذج عن بعض فرضياته في ما يتصل بوسائط الاعلام الصهيونية في الولايات المتحدة الاميركية، مع التركيز على الشق الثاني المشار

اليه، أي ملكية وسائط الاعلام الاميركية، من قبل الصهيونيين، مع اشارات ضرورية الى ما تصدره المنظمات الصهيونية من صحف ومجلات ودوريات. وتنبع أهمية زاوية البحث من واقع ان جميع الدراسات والابحاث الاعلامية العربية، وغير العربية، تؤكد ان الصهيونيين في الولايات المتحدة الاميركية يتمتّعون بنفوذ كبير، واحياناً هائل، أو انهم يسيطرون على وسائط الاعلام الاميركية. ووفقاً لتقدير روبرت هيومان، في العام ١٩٦٧، فان نصف التوزيع المشترك للصحف الاميركية ملك لليهود والصهيونيين[٣]. وفي الدراسات السوفياتية حول الاعلام الاميركي وردت تقديرات حول ملكية الصهيونيين في الولايات المتحدة الاميركية ما بين ٥٠ الى ٨٠ بالمئة منها. كتب بوريسوف، «ان الدوائر الصهيونية المالية، والسياسية، تحتكر ملكية، أو تفرض رقابتها على معظم وسائط الدعاية والاعلام الجماهيري في الولايات المتحدة الاميركية»[٤]. وحسب تقدير آخر، فان صهيونيي الولايات المتحدة الاميركية يسيطرون على ٧٠ بالمئة من المطبوعات القومية العامة في الولايات المتحدة الاميركية و٨٠ بالمئة من اجمالي البرامج التلفزيونية[٥]. وفي واحدة من الشهادات الصهيونية حول الموضوع، قالت صحيفة «جويش كرونيكل» الصهيونية البريطانية بتاريخ ١٩٦٨/١/٥: «ان البرجوازية اليهودية الكبيرة تسيطر على نصف الصحف والمجلات الصادرة في الولايات المتحدة الاميركية، وعلى نصف محطات الاذاعة، وربع نقاط الصحف والمجلات والوكالات الصحفية الاميركية»[٦].

تساهم الارقام السالفة في تكوين وجهات نظر سياسية، واعلامية، متضاربة في تقييم وزن الدور الصهيوني في وسائط الاعلام الاميركية. فمن الوجهة السياسية، يجرى، احياناً، تصوير الولايات المتحدة الاميركية وكأنها «ضحية» للضغط الصهيوني، وانه لولا سيطرة الصهيونيين الاقتصادية، والسياسية، والاعلامية، في الولايات المتحدة الاميركية، لما كانت السياسة الاميركية في الشرق الاوسط على ما هي عليه من معاداة العرب والوقوف الى جانب الكيان الصهيوني. وفي مقابل هذا الرأي، تقف وجهة النظر القائلة ان صهيونيي الولايات المتحدة الاميركية يلعبون دوراً محدوداً جداً، في هذا البلد، وانهم مركز ضغط من بين مراكز ضغط اميركية أخرى. ولا يتميّزون بخصائص تمنحهم قوة اضافية، وغالباً ما يكون الدور الصهيوني ملحقاً بالسياسة الامبريالية العامة للولايات المتحدة الاميركية.

ويمكن القول ان كلا وجهتي النظر تغفلان، كل من زاوية معيّنة، ان دور الصهيونيين في وسائط الاعلام الاميركية لا يمكن مقارنته بدور أيّة مجموعة سلالية أو عرقية اميركية، وانه نابع من موقع هؤلاء في الاقتصاد الاميركي، ومن عوامل سياسية وتنظيمية أخرى. ولا ريب، فان الانطلاق من الفرضية القائلة برؤية واقع موجود وهو انحياز أجهزة الاعلام الاميركية الى جانب اسرائيل والصهيونية، لا يفسّر كل شيء، لأن كلمة «انحياز»، هنا، تفترض وجود هامش في الحياد لدى وسائط الاعلام الاميركية، وانها تنحاز الى جانب اسرائيل جرّاء الروابط التقليدية بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل؛ وبالنتيجة فانها ليست أدوات صهيونية. ووفقاً لهذا الفهم لا يمكن تفسير مضامين الكثير من الجداول الواردة في الابحاث حول الاعلام الاميركي، والتي تؤكد وجود مواقف ثابتة، ونمطية، وذات طابع عنصري، ضد العرب في الغالبية العظمى من وسائط الاعلام الاميركية، بما في ذلك العرب من حلفاء الولايات المتحدة الاميركية. كما لا يمكن تفسير لماذا لا ترى أجهزة الاعلام الاميركية، صورة العرب على شاكلة الصورة النمطية للاتراك، أو الباكستانيين، أو أي شعب آسيوي، أو افريقي آخر؟ يعزو البعض هذا الى عوامل ثقافية وتاريخية، من قبيل تاريخ صراع الاسلام مع الصليبية الاوروبية، والارث الذي تركته الحروب الصليبية، والاثر الذي تركه الاستشراق الغربي في تكوين الصورة النمطية عن العرب التي يؤمن بها رجال الاعلام والثقافة الاميركيين. ويرى البعض الآخر، ان تركيز وسائط الاعلام الاميركية على إظهار صورة العربي بدوياً هائماً في الصحراء،

يدخل في باب التنويع والدراما والخيال الجامح، ولا يدخل في باب معاداة العرب[٧]. ويمزج قسم آخر من الباحثين بين ما سلف، وبين العوامل الاقتصادية والسياسية والروابط القائمة بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، الامر الذي يعكس أثره على وسائط الاعلام الاميركية[٨]. ووردت في الكثير من الدراسات نتائج وليس أسباب تكوين الصورة الاميركية للعرب ولاسرائيل، فيُجرى الحديث عن التصوّرات النمطية لدى السياسيين ووسائط الاعلام الاميركية، ازاء العرب واسرائيل، فيشار، في هذا المضمار، الى تشابه النشأة بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الاميركية، وان اسرائيل أداة للمحافظة على مصالح الولايات المتحدة الاميركية في الشرق الاوسط، او ان الكيان الصهيوني يمثّل مصلحة اميركية اقتصادية، وسياسية، وعسكرية، للتعامل مع المحيط العربي، أو ان اسرائيل قوة غربية حالها في ذلك حال حلفاء الولايات المتحدة الاميركية في اوروبا الغربية[٩]، وان كل ذلك يجد انعكاساته على وسائط الاعلام الاميركية ومواقفها. والحال، ان ذلك كله لا يفسّر الاسباب العميقة للمضامين الاعلامية السائدة في وسائط الاعلام الاميركية، لأن هناك عوامل بنيوية اضافية تخص صهيونيي الولايات المتحدة الاميركية، وتأثيرهم على أجهزة الاعلام الاميركية.

ويهمنا، في هذا الشأن، ايجاز الأسباب التاريخية، والسياسية، والاقتصادية، في توصيف العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية، وتأثيرها على وسائط الاعلام، بالانسجام مع دور صهيونيي الولايات المتحدة الاميركية الخاص في ذلك:

○ ان الكيان الصهيوني مشروع صهيوني ـ امبريالي، منذ البدء وحتى الآن، وان تعابير من قبيل انه قاعدة متقدّمة للامبريالية والصهيونية العالمية في قلب الوطن العربي، أو إنه حاملة طائرات اميركية لا تغرق، ليست مجازية، بل تعابير تغتني بكل دلالاتها الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، والاعلامية، عبر عقود من وجود اسرائيل والصراع الدائر في الشرق الاوسط. ففي تصريح أدلى به الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، في العام ١٩٧٩ لصحيفة «الواشنطن بوست» استعداداً للحملة الانتخابية، قال: «ستبقى اسرائيل، على الدوام، القلعة الاميركية الوحيدة والاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط»[١٠].

○ ان الحركة الصهيونية العالمية، التي وجدت في الكيان الصهيوني ابنها الشرعي، هي حركة كوزموبوليتية، عالمية الطابع، يقودها الرأسمال اليهودي الصهيوني الذي يتمتّع بنفوذ اقتصادي وسياسي متشابك مع الرأسمال الاميركي والاوروبي، ومع الاحتكارات فوق القومية، ويرتبط معهما بوشائج عضوية، تنشأ عنها وحدة مصالح عليا في جميع المجمّعات الاحتكارية الاقتصادية والعسكرية والاعلامية.

○ امتازت الحركة الصهيونية العالمية، بسمة تغيير السيد. ففي البدء كانت بريطانيا، وجزئياً فرنسا، وبعد الحرب الثانية انتقل مركز ثقلها من اوروبا الغربية الى الولايات المتحدة الاميركية. وعنى هذا الانتقال تأثيراً مباشراً على مختلف أوجه نشاطها، من دون ان يعني ذلك، التخلّي عن مواقع القوة والنفوذ التقليدية في اوروبا الغربية. واستند هذا الانتقال الى بضعة عوامل مترابطة من بينها: زعامة الولايات المتحدة الاميركية للمعسكر الامبريالي؛ ارتفاع وزن ودور صهيونيي الولايات المتحدة الاميركية الاقتصادي، والسياسي، والاعلامي؛ وجود أكبر تجمّع سكاني يهودي في الولايات المتحدة الاميركية من بين جميع التجمّعات اليهودية، بما في ذلك في الكيان الصهيوني ذاته[١١].

○ بينما تتميّز الحركة الصهيونية بالتشعب واللامركزية، حيث تعمل أحزابها ومنظّماتها في ٦٧ بلداً، فانها تتميّز، أيضاً، بمركزية شديدة في المؤسسات الاقتصادية، والسياسية، والاعلامية،

الرئيسة التابعة لها. ويتقاسم صهيونيو الولايات المتحدة الاميركية مع صهيونيي اسرائيل النفوذ في المنظّمة الصهيونية العالمية، بنسبة تقرب من الثلث لكل طرف، في حين تتمتّع التجمّعات الصهيونية الاخرى بنسبة الثلث من النفوذ[١٢]. هذا الامر، جعل صهيونيي اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، يلعبون الدور المقرّر في الحركة الصهيونية العالمية، وفي هيئاتها الرئيسة وتشعبات فروعها. وينسجم تركيز ملكية وسائط الاعلام في يد صهيونيي الولايات المتحدة الاميركية والكيان الصهيوني مع هذا الواقع.

○ ان تركيز القوة الاقتصادية، والسياسية، والاعلامية، في يد صهيونيي الولايات المتحدة الاميركية يستمد تأثيره الاضافي على أجهزة الاعلام، من طابع الاتجاهات الاعلامية الدولية. فالولايات المتحدة الاميركية تمتلك أضخم جهاز اعلام جماهيري على صعيد المعمورة، وهو ما يجعل الاعلام الصهيوني العامل عبر القنوات الاميركية، يضاعف من مدى تأثيره بصورة كبيرة. ففي الولايات المتحدة الاميركية حوالى ثمانية آلاف محطة اذاعية وتلفزيونية تجارية، وألف محطة اذاعية وتلفزيونية جامعية، وأكثر من ألفي جريدة يومية، وسبعة آلاف مجلة اسبوعية. هذا اضافة الى ثلاثمئة صحيفة ومجلة ودورية تصدرها المنظمات الصهيونية الاميركية وتنطق بلسان هذه المنظمات[١٣]. وفوق ذلك كله، تسيطر الولايات المتحدة الاميركية على ٧٥ بالمئة من السيل العالمي للبرامج التلفزيونية، و٥٠ بالمئة من مدة عرض الافلام السينمائية، و٣٥ بالمئة من الكتب و٩٠ بالمئة من الاخبار التلفزيونية (مع فيس نيوز الانكليزية)، و٦٠ بالمئة من انتاج اسطوانات الجرامافون وأشرطة التسجيل، و٨٢ بالمئة من انتاج المعدّات الآلكترونية المستخدمة في مجال الاتصالات الجماهيرية، و٨٩ بالمئة من المعلومات المجموعة والمخزونة في الحاسبات الآلكترونية. وتصدّر الولايات المتحدة، مثلاً، مائتي ألف ساعة من البرامج التلفزيونية سنوياً[١٤].

○ مرت القضية الفلسطينية، والصراع العربي ـ الصهيوني، والكيان الصهيوني ذاته، بمراحل عدة تلازمت مع محطات شهدت احداثاً سياسية، وعسكرية، كبيرة، يمكن ايجازها على الوجه التالي: مرحلة ما قبل قيام الكيان الصهيوني، والمرحلة التالية لقيامه حتى العام ١٩٥٦، ومن العام ١٩٥٦ حتى حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ومن العام ١٩٦٧ حتى حرب العام ١٩٧٣، ومن العام ١٩٧٣ حتى العام ١٩٧٩، وتوقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، ومن العام ١٩٧٩ حتى غزو لبنان، في العام ١٩٨٢، ومن العام ١٩٨٢ حتى الآن. وكان لجميع هذه المحطات تأثيراتها، المباشرة وغير المباشرة، على أجهزة الاعلام الاميركية، لكن هذه التأثيرات، من حيث الأساس، كانت من ذلك النوع الذي يتكيّف مع الاحداث بهدف تقديم خدمة أفضل الى اسرائيل والصهيونية العالمية في الظرف الملموس[١٥]. والملاحظ ان وتيرة دعم وتأييد الكيان الصهيوني في الاعلام الاميركي، ومعاداة العرب، ترتفع في أوقات الحروب والأزمات، قياساً بالظروف العادية[١٦].

الاعلام الصهيوني في الولايات المتحدة الاميركية

ما المقصود بالاعلام الصهيوني في الولايات المتحدة الاميركية؟ هل هو وسائط الاعلام العصرية من صحف ومجلات واذاعات مرئية ومسموعة ومطبوعات دورية وغير دورية وكتب ودور نشر وتوزيع ومؤسسات الانتاج السينمائي وشركات انتاج أشرطة الكاسيت المملوكة من قبل صهيونيي الولايات المتحدة الاميركية، بالاضافة الى ما تصدره المنظّمات الصهيونية الاميركية من صحف ومجلات ودوريات؟ كثيراً ما يجرى قصر وسائط الاعلام الصهيونية في الولايات المتحدة الاميركية على الصنف الاخير من الوسائط، من دون التطرّق الى طابع النفوذ الصهيوني في وسائط الاعلام الرسمية

الاميركية التابعة لوزارات الدفاع والخارجية والحكومة الاميركية. كما لا يعطي الكثير من الدراسات توصيفاً محدّداً لهذه المجالات الثلاثة في الحقل الاعلامي، ولا عن مجال خاص لنفوذ صهيونيي الولايات المتحدة الاميركية عبر الصحفيين والكتاب والمديرين في وسائط اعلامية غير مملوكة من قبل الصهيونيين، بل من قبل الاحتكارات التابعة للمجموعات الانكلو ـ سكسونية الاميركية، أو العائدة لاحتكاريين من الديانة المسيحية[١٧].

ويخلط غالبية الابحاث بين وسائط الاعلام الاميركية وبين وسائط الاعلام الصهيونية الاميركية من غير تلك التي تصدرها المنظّمات الصهيونية، فيشير الى ما هو مشترك بينهما من دون الافصاح عمّا هو صهيوني بالمعنى الحرفي، وما هو اميركي وليس بصهيوني. وينحو غالبية الدراسات العربية هذا المنحى. فعلى سبيل المثال، أورد احد البحوث الذي تناول عينة من تقارير صحف: نيويورك تايمز، يو.اس.نيوز اند وورلد ريبورت، نيشين، نيوريببلك، نيوزويك وتايم، خلال الاعوام ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، وكانت النسبة المئوية في التقارير المؤيدة لاسرائيل ٦٢,٧ بالمئة والتي ضد العرب ٣٩ بالمئة، والمؤيدة للعرب ٧,٤ بالمئة، والتي ضد اسرائيل ٥,٣ بالمئة[١٨]. لكن البحث لم يتطرق الى علاقة هذه الصحف والمجلات بالصهيونيين الاميركيين، واعتبرها اميركية وحسب. وينطبق الامر عينه على دراسة أخرى قدمت جرداً ممتازاً لاتجاهات الصحف والمجلات الاميركية الرئيسة بصدد المواقف من: العرب، اسرائيل، مصر، سوريا، والعناصر المتعلّقة بذلك[١٩]. لكن، أيضاً، دون الاشارة الى مَنْ يملك هذه الصحف والمجلات.

ويبدو ان الابحاث والدراسات، في مجملها، حملت الكثير من وجهات النظر التي تؤكد الامر البديهي، وهو تحيّز وسائط الاعلام الاميركية لصالح اسرائيل وضد العرب. لكن دون الافادة بشيء عن القاعدة المادية التي تسند مواقف هذه الاجهزة الاعلامية. ولاشباع الفرضية التي ينطلق منها هذا البحث سوف نتناول بنية الاعلام الصهيوني في الولايات المتحدة الاميركية من خلال تسليط الأضواء على القاعدتين؛ الاقتصادية، والسياسية التنظيمية، للاعلام الصهيوني هناك.

القاعدة الاقتصادية

بلغ عدد اليهود الاميركيين، حسب احصاء العام ١٩٧٩، ٦,٥ مليون نسمة، أي ما نسبته ٣ بالمئة من سكان الولايات المتحدة الاميركية[٢٠]. لكنهم يمتلكون قوة اقتصادية تفوق بكثير قوة أيّة مجموعة عرقية أو طائفية. فالصهيونيون في الولايات المتحدة الاميركية يملكون حوالى ٢٣ بالمئة من مجمل الرأسمال الاميركي، ويخرج من بين صفوفهم ٢٠ بالمئة من مجمل اصحاب الملايين الاميركيين[٢١]. ويأتي تسلسل الكتلة الاقتصادية الصهيونية في المرتبة الثالثة بعد كتلتي فورد ومورغان. ويتركز النشاط الاقتصادي الصهيوني في ملكية شركات الاستثمار المصرفي. ويعتبر «وول ستريت» كناية عن القوة الاقتصادية لهم. وأهمية تركيز الثروة في هذا القطاع تنبع من كون الرأسمال المالي، جسراً موصلاً بين الاحتكارات الكبرى والشركات الاصغر، لأنها تتحكم بالآلية المالية، وتوفّر السيولة النقدية للاحتكارات والشركات الاصغر، ليس في الولايات المتحدة الاميركية وحسب، بل في العالم الرأسمالي بمجمله[٢٢].

تسيطر كتلة «وول ستريت» الصهيونية على ٦١ شركة اميركية كبرى تعمل في قطاعات الصناعات الكهربائية، والآلكترونية، وانتاج الطائرات، والمواد الغذائية، والشركات التجارية، وقطاع الصناعات المعدنية، وشركات الخطوط الجوية، وصناعة النفط والصناعات الكيميائية، وصناعات معدنية تحويلية وصناعات معدنية غير حديدية، وانتاج الاسلحة والسيارات، وشركات التلفزة والراديو،

والصحف، والمجلات، ودور النشر، ومراكز التوزيع والمكتبات، وشركات الانتاج السينمائي، الخ. وعلى سبيل المثال، يمتلك الصهيونيون ستاً وعشرين شركة تجارية من أصل أكبر خمسين شركة تجارية اميركية، حققت العام ١٩٧٢ نسبة أرباح بلغت ٦٠ بالمئة من مجمل أرباح الشركات التجارية في البلاد. ويسيطر الصهيونيون على سبع شركات من أصل اثنتي عشرة شركة كبرى عاملة في قطاع المعادن غير الحديدية، ويملكون ثمانٍ من اصل سبع وعشرين شركة كبرى في قطاع الصناعات الكيميائية المركبة، وثلاث عشرة شركة من أصل ست وعشرين شركة كبرى في قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات، ويسيطرون على سبع شركات كبرى من أصل عشر في قطاع النسيج والالبسة، وعلى شركتين من أصل عشر في قطاع الكيمياء الاساسية، وعلى أربع شركات كبرى من أصل عشرين شركة في قطاع النفط، تبلغ مبيعاتها، في المتوسط، نسبة ثلاث عشرة بالمئة من مجمل مبيعات هذا القطاع. وللرأسمال الصهيوني عشرة بالمئة من مجمل الرأسمال المستثمر في قطاعات صناعة الورق والخشب والزجاج والتبغ[٢٣]. وبلغ حجم أعمال الشركات الصناعية التابعة لكتلة «وول ستريت»، في العام ١٩٧٢، ١٣٤,٦٥٥ مليون دولار، في حين بلغت مبيعات الشركات الصهيونية غير التابعة لكتلة «وول ستريت» ـ وهي شركات يسيطر عليها صهيونيون مستقلون، ومجموعة شركات (بفرلي هلز) الصهيونية في كاليفورنيا ـ في العام عينه، ٩٩,٨٨٨ مليون دولار. ويوجد في أيدي ست مجموعات صهيونية للتمويل المصرفي ٢٣ بالمئة من أسهم الشركات الصناعية الكبرى في الولايات المتحدة الاميركية. ويحتل ممثلو هؤلاء ١٥ بالمئة من وظائف مديري ألف اتحاد احتكاري في البلاد. وهناك ١٦٥ اتحاد احتكاري اميركي لانتاج السلاح يخضع ١٥٨ منها لمجال نفوذ الصهيونية. ويسيطر الاخوان (لازار) ضمن قيادة «اللجنة اليهودية الاميركية» على شركة لوكهيد للطيران. ويسيطر الصهيونيون على الاتحاد الاحتكاري «داينامكس» الذي ينتج الصواريخ الباليستية، والصواريخ المجنّحة، والقوّاصات الذرية، والقاذفات الاستراتيجية[٢٤].

وبقدر ما يتعلّق الامر في بحثنا، يمكن الاشارة الى ان ملكية وسائط الاعلام تعود، في الغالب، الى الكتل الاقتصادية الكبرى، وان هذه الكتل تتصرف على أساس ان لكل كتلة مجموعة هائلة من وسائط الاعلام الجماهيري، كاستثمار مالي، وادارة سياسية وفكرية. وغالباً ما تلجأ هذه الكتل الى شراء والسيطرة على اجهزة الاعلام عبر الشركات الصناعية أو التجارية الاصغر التابعة لها. وهذا من العوامل التي تضفي تعقيداً اضافياً على طابع ملكية وسائط الاعلام، ولن يعود القرار، في نهاية المطاف، بصدد سياساتها، وعمّا اذا كانت مختلطة، ونسب الاسهم التي يتمتّع بها كل طرف، وأي طرف هو الذي يملك الاغلبية المطلقة من الاسهم ويحق له ادارة الصحيفة أو المجلة أو الاذاعة أو محطة التلفزيون، الخ. ففي كتابه «وسائط الاعلام والمعلومات والامبراطورية الاميركية»، الصادر في العام ١٩٧٠، قال البروفيسور الاميركي، شيلر: «كل الوسائط التكنيكية لنشر المعلومات الاكثر ضخامة تبدو، في الولايات المتحدة الاميركية، تحت تصرّف المجمع الصناعي ـ الحربي وبدون مراقبة»[٢٥]. وحسب صحيفة «لوموند» الفرنسية، فان ما بين ٢٥٠ الى ٣٠٠ رأسمالي صهيوني من خارج الكيان، يضاف اليهم ما بين ٤٠٠ الى ٥٠٠ من داخل الكيان يجتمعون، سنوياً، في القدس، يملكون رؤوس أموال تعادل ميزانية أربعة بلدان في اوروبا الغربية[٢٦]. بيد ان المركز المالي الاول للصهيونية العالمية يستقر في الولايات المتحدة الاميركية، ويوجّه نشاطات التجمّعات الصهيونية في ٦٥ بلداً بالاشتراك مع اسرائيل[٢٧]؛ ممّا جعل «دخل اليهود الاميركيين يزيد بمقدار ٤٠ الى ٥٠ بالمئة عن دخل جميع المجموعات السلالية الاخرى في الولايات المتحدة الاميركية»[٢٨].

ومن العوامل الاضافية في قوة رأس المال المالي الصهيوني في الولايات المتحدة الاميركية،

وفي غيرها، انه يعمل بطريقة «أسرية» تسمح له بتكوين كتل اقتصادية احتكارية كبيرة أكثر انسجاماً ولا تميل للصراعات مع بعضها البعض، بل مع الكتل غير الصهيونية. ففي نيويورك وحدها، على سبيل المثال، تربط روابط المصاهرة سبع عشرة عائلة صهيونية ارستقراطية منها: آل ليمينوف، وليفي، وبيير وشينكوف[٢٩].

ولتوضيح أثر القوة الاقتصادية والمالية للصهيونيين في الولايات المتحدة الاميركية، على وسائط الاعلام الجماهيري، لجهة الملكية والنفوذ، يلاحظ ان مجلس ادارة صحيفة «نيويورك تايمز» يشرف عليه تعاون احتكاري مكوّن من ست عائلات، للصهيونيين فيه النصيب الاكبر. ويقوم الاتحاد الاحتكاري (نانا) الذي تتبع له الصحيفة، بارسال المقالات الصحفية الى جرائد ومجلات «شيكاغو ديلي نيوز»، و«الواشنطن بوست»، و«ديترويت نيوز»، و«بالتيمور صن»، و«بوسطن غلوب»، اضافة الى العشرات من المجلات والصحف الاخرى في الولايات المتحدة الاميركية. ويشرف اتحاد «نانا» بالتعاون مع شركة أصغر على أكبر وكالة أنباء في الولايات المتحدة الاميركية والعالم هي «اسوشيتدبرس»، كما على العديد من محطات الراديو والتلفزيون، ودور النشر ومخازن بيع الكتب. وتشرف مباشرة على «الواشنطن بوست» عائلة الصهيوني «مئير». ولدى الصهيونيين أسهم مسيطرة، أي تبلغ أكثر من ٥١ بالمئة من مجموع أسهم وسائط الاعلام التالية: «شيكاغو سان تايمز» و«فيلادلفيا انكوايرير» التابعة للصهيوني «اتنبرغ»، و«سينت دييتش» التي تعود ملكيتها، بالكامل، الى الصهيوني، المجري الاصل، اضافة الى «لوس انجلوس» تايمز»، والاتحاد الاحتكاري «نايت نيو سبيرس» الذي يقوم باصدار صحف اقليمية. وتشرف عائلة «مئير» على شركة «تايمز ميرور» والاتحاد الاحتكاري الاعلامي «كوولس مغازين برود كاستينغ انكوربوريشين». ويصدر هذا الاحتكار اثنتي عشرة صحيفة ومجلة، ويسيطر على محطات راديو وتلفزيون عدة. وتعود صحيفة «نيويورك بوست»، بالكامل، الى الصهيوني «دوروثي شيف». ويشرف الصهيونيون على مجلة «نيوزويك» و«تايم» و«لايف» و«فورتشن» و«بيريد». وتشرف عائلة الصهيوني «ويتني» على «انترناشونال هيرالد تربيون». وتشرف عائلة الصهيوني «انترجير» على دار «برنيتس خول»، وكذلك «يو. اس. اند وورلد ريبورت»، و«الواشنطن ايفنينغ ستار». وتقع كبريات محطات الاذاعة والتلفزيون الاميركية تحت سيطرة شركات الاستثمار المصرفي الصهيونية. مثال ذلك: ريديو كوربوريشين اوف اميركا»، و«ميتروميديا انيكور بورتييد»، ومحطات اذاعة وتلفزة «ان. بي. سي»، و«سي. بي. اس.»، و«اي. بي. سي.» التي يملك غالبية اسهمها الصهيوني الشهير ماكس رالف باروخ. وتشرف عائلة «مئير» على عدد من محطات الاذاعة والتلفزيون. ومثال الطابع الدولي لعمل الوسائط الاعلامية الصهيونية يقدمه باروخ؛ اذ اضافة الى اشرافه على أكبر محطات الاذاعة والتلفزة الاميركية آنفة الذكر، يشرف على مؤسسات اعلامية أصغر في اربع قارات هي: «سي. بي. اس» يوروب (اوروبا)، و«سي. بي. اس» فيلمي (استراليا)، و«سي. بي. اس» جابان (اليابان)، و«سي. بي. اس» لاتينو اميركانو (اميركا اللاتينية). ويمتلك باروخ امبراطورية اعلامية حقيقية فيها عشرات الصحف ومحطات الاذاعة والتلفزيون تمتد من اميركا عبر كندا، الى اوروبا، وآخر ما اشتراه كان صحيفة «التايمز» اللندنية العريقة.

ويشغل الصهيونيون منصب الرئاسة في أضخم ثلاث شركات تلفزيون في الولايات المتحدة الاميركية، هي: (اي. بي. سي) و (سي. بي. اس) و(ان. بي. سي)، ويشغلون في صحيفة «الواشنطن بوست» ثلاثة أرباع المحررين والمعلّقين البارزين، ويملكون ٥٠ بالمئة من دور نشر الكتب الاميركية، خاصة منها: «الفرد كنوبف» و«شتراوس» و«بوي اند ليفر رايت»، وبصورة كاملة كل من: «فيكنيك برس»، و«فاراز» و«جيرو» و«ويندومر هاوس» و«سايمون اند شوستر» و«نيو اميركان

لبـيراريـز» و«انيتـوم». وفي ميدان الانتاج السينمائي، تمتلك عائلة الصهيوني «ليين» أكبر شركات الانتاج في هوليوود، وهي: «مترو غولدين ماير». ويملك صهيونيون آخرون شركات الانتاج السينمائي التـاليـة: «بـارامـونت بكتشرس» و«يـونـايتيد أرتيستس» و«يونيفرسال» و«ورنر برذرز» و«كولومبيا بكتشرس» و«فوكس» التي تملكها عائلة «غيمبيل»[٣٠].

يملك صهيونيو الولايات المتحدة الاميركية اسهماً متفاوتة في أكبر عشر شركات اميركية لانتاج تقنيات الاتصال العصرية وهي: انترناشونال بزنس ماشينز، جنرال الكتريك، انترناشونال تلفون أند تلغـراف، ويستـرن الكتـريـك، جي. بي. اي، وستنغهاوس، نورث اميركان روكويك، آر. سي. اي، أل.بي.في، اكسيروكس. وعلى سبيل المثال، تملك كتلة «وول ستريت» الصهيونية، بالكامل، شركة (R.C.A.)، وهي شركة تؤمن أكثر من ٧٥ بالمئة من الانتاج الاميركي للمصابيح الكهربائية، وتسيطر على سوق انتـاج التلفـزيون. وان شركة (AXROX) التي يملكها الصهيوني «ماكس بالفيسكي» تهيمن، بصورة كاملة، على انتاج آلات تصوير المستندات. ويسيطر الصهيونيون على سبع شركات اصغر، تعمل في قطاع انتاج الاتصال. وتستأثر الشركات الصهيونية، في هذا القطاع، بما نسبته ٣٨ بالمئة من سوق السلع الكهربائية والآلكترونية[٣١].

ممّا تقدّم، يتضح ان صهيونيي الولايات المتحدة الاميركية يضعون أيديهم على عدد كبير من المؤسسات الاعلامية الضخمة وذات الشهرة على النطاقين، الاميركي، والعالمي. ولاعطاء فكرة موجزة في مقدار تأثير تلك الوسائط، سنأتي ببعض الامثلة عن طبيعة هذه الوسائط ومدى انتشارها وتأثيرها في الاسواق الاعلامية: تصدر مجلة «تايم»، اسبوعياً، ٥,٦ مليون نسخة منها أقل من النصف في طبعـات أجنبية، وتصدر «نيوزويك» ثلاثة ملايين نسخة، و«يو.اس. نيوز اند وورلد ريبورت» ٢,١ مليون نسخة[٣٢]. وترتبط «نيوزويك»، لوحدها، بعقود تقديم خدمات اعلامية الى ٧٢٤ صحيفة في الولايات المتحدة الاميركية وكندا واوروبا الغربية. ولا يعكس مقدار الاصدارات الاجنبية الّا واحداً من جوانب التأثير، اذ أجرى الباحث الاميركي «ريفرس» في كتابه «صانعو الرأي العام» استبياناً بين عدد من محـرّري الصحف حول المصادر التي يعتمدونها في تحليلاتهم، وصياغة آرائهم، بصدد الاحداث. وحسب الاجوبة فازت «نيويورك تايمز» و«الواشنطن بوست»، ومجلات «تايم» و«نيوزويك» و«يو. اس. اند وورلد ريبورت» بثقة المحرّرين[٣٣].

وسبق ان رأينا ان الصهيونيين يسيطرون على هذه الصحف والمجلات من خلال الاسهم التي يملكون فيها، ونسبتهم في الادارة وفي هيئات التحرير. ومن المعروف جيداً ان الصحف والمجلات آنفة الذكر، تعدّ من كبريات الوسائط الاعلامية التي تحظى بثقة الكثير من السياسيين والنخب المثقفة خارج الولايـات المتحدة الاميركية، اضافة الى تأثيرها الكبير في وسائط الاعلام الاوروبية وفي دول العالم الثالث. لكن قلة من الناس تعرف ان هذه الوسائط الاعلامية صهيونية من حيث الاساس، وربما كان احد أسباب ذلك، انها تعتبر قنوات اميركية من جهة، ومن جرّاء الهامش الليبرالي الواسع فيها بصدد كل ما لا يتعلّق باسرائيل والصهيونية العالمية من جهة أخرى. وكذلك الحال، فان قلة من الناس تعرف ان الصهيونيين في فرنسا، مثلاً، يملكون الاسهم الكاملة لثلاث صحف باريسية كبرى من بين خمس، هي: «الفيغـارو» و«فـرانس سوار» و«الاورور»، ويتمتعون بنفوذ كبير في الصحيفة الرابعة وهي «لوموند»، ولا يجدون موطىء قدم في الخامسة وهي «لومانتيه». ولا يختلف الحال بالنسبة للمجـلات، حيث يملك صهيـونيـو فرنسا «الاكسبريس» التي تعود غالبية اسهمها الى الصهيوني المعروف، والفاشي القديم «جان جاك شرايبر» وكذلك الحال مجلة «باري ماتش»، ولهم نفوذ كبير في مجلة «نـوفيل اوبزرفاتوار»[٣٤]. ولا يختلف الحال بالنسبة لسيطرة الصهيونيين على بعض كبريات

الصحف البريطانية مثل: «التايمز» و«الفايننشال تايمز» المرتبطتان بمصرف الصهيوني «لازاريف».

ويبقى الاتحاد الاعلامي الاحتكاري «نانا»، الذي يصدر صحيفتي «نيويورك تايمز» و«الواشنطن بوست»، ويسيطر على «اسوشيتدبرس»، من أبرز الاحتكارات الاعلامية المؤثرة. وان جميع توابع هذا الاتحاد الاحتكاري لديها امتدادات دولية. وعلى سبيل المثال، اصدرت صحيفتا «نيويورك تايمز» و«الواشنطن بوست» صحيفة «انترناشونال هيرالد تربيون»، وتطبع منها تسع طبعات خارج الولايات المتحدة الاميركية، في العواصم والمدن التالية: لندن، زيوريخ، هونغ كونغ، سنغافورة، مارسيليا، باريس، روما، وطوكيو. أمّا وكالة انباء «اسوشيتدبرس» فلديها مراكز ومراسلين في ١٢٩ بلداً من بلدان العالم، وتبيع اخبارها في ١٣٥ بلداً، أي انها تتعامل مع عشرات آلاف الصحف والمجلات، وشركات الراديو والتلفزيون.

واذا كان من الممكن حصر النفوذ الصهيوني في وسائط الاعلام الاميركية العائدة ملكيتها للاحتكارات، بشكل تقريبي، فانه من المستحيل، عملياً، تقدير مدى نفوذهم، بدقة، في وسائط الاعلام التي تعود ملكيتها الى الحكومة الاميركية ووزاراتها، خاصة وزارتي الدفاع والخارجية. لكن من المتفق عليه، تقريباً، بين جميع الباحثين انهم يتمتعون بنفوذ كبير في هذه الوسائط، جرّاء عوامل سياسية معروفة، وأسباب بنيويّة تميّز يهود الولايات المتحدة الاميركية كأقلية في المجتمع الاميركي. فعلى سبيل المثال، يتمتّع الصهيونيون بنفوذ كبير، ويحتلون مراكز حسّاسة في الوكالة الاميركية للانباء الخارجية (USIA). ولدى هذه الوكالة الحكومية مراكز اقليمية كبيرة في مانيلا وبيروت ومكسيكو سيتي. وتصدر ٨٠ مجلة و٦٠ جريدة وتنشر بـ ٢٥ لغة[٣٥]. وهناك صلة وثيقة بين وسائط الاعلام الاميركية الحكومية وغير الحكومية وبين وسائط الاعلام في الكيان الصهيوني. وعلى سبيل المثال، تتعاون اذاعة اسرائيل مع ٥٠ محطة اذاعية في الولايات المتحدة الاميركية وكندا، وللصهيونيين نفوذ واضح في جميع هذه المحطات، تقريباً، ومن بينها اذاعة «صوت اميركا» التي تملك ١٠٩ محطات اذاعية أكثر من نصفها خارج الولايات المتحدة الاميركية وتبث برامجها لمدة ٢٤ ساعة بـ ٣٥ لغة[٣٦].

يشكّل ما سلف جانباً من الوجه «الغامض» لتأثيرات الصهيونيين في الولايات المتحدة الاميركية على وسائط الاعلام هناك. أمّا الوجه الآخر والواضح من العملة فهو ما تصدره المنظّمات الصهيونية في الولايات المتحدة الاميركية من صحف ومجلات ودوريات يهودية. وتختلف التقديرات بصدد ما يصدر منها هناك، الّا ان الرقم يتراوح ما بين ٢٢٤ و٣٠٠ صحيفة ومجلة ومطبوعة ودورية.

ففي العام ١٩٦٧، أصدرت احصائية، بلغات مختلفة، عن عدد الصحف والمجلات الصهيونية الصادرة خارج الكيان الصهيوني، جاء فيها ان الصهيونيين يصدّرون ٧٦٠ جريدة ومجلة موزّعة كالتالي: ٢٢٤ في الولايات المتحدة الاميركية، ٣٠ في كندا، ١١٨ في اميركا اللاتينية، ٣٢٨ في اوروبا، ٣ في الهند، ٥ في تركيا، واحدة في ايران، و٤٢ في افريقيا[٣٧]. في حين تقدّر مصادر أخرى عدد الصحف والمجلات الصهيونية الصادرة خارج اسرائيل بـ ١٠٣٦[٣٨]، يصدر منها في الولايات المتحدة الاميركية ٣٠٠ صحيفة ومجلة ودورية[٣٩]، أي ان ما يصدر هناك يساوي نسبة ٢٨,٩ بالمئة من مجموع كل ما يصدر من صحف ومجلات صهيونية خارج «اسرائيل». وهي نسبة مطابقة لنسبة نفوذ صهيونيي الولايات المتحدة الاميركية في «المنظّمة الصهيونية العالمية»، والبالغة ٢٩ بالمئة، ويعني ذلك، ضمناً، ان جميع المنظّمات الصهيونية الاميركية الرئيسة وفروعها المختلفة، تصدر صحف خاصة بها، بمعدل صحيفة واحدة لكل منظّمة أو مركز أو نادي.

القاعدة السياسية والتنظيمية

ليس من شك في ان ملكية القناة الاعلامية تلعب الدور الحاسم في سياستها وتوجّهاتها، ومضامين خطابها الاعلامي. لكن الملكية، لوحدها، لا تكفي انْ لم تستند الى قاعدة سياسية ـ تنظيمية، تكون الاطار البشري والثقافي الموجّه لوسائط الاعلام. ويتمتع صهيونيو الولايات المتحدة الاميركية بأضخم قاعدة سياسية ـ تنظيمية مساندة، وموازية، للنفوذ الاقتصادي. وقد كتب الكثير حول أوجه النفوذ الصهيوني في مراكز القرار الاميركية بحيث يخشى المرء السقوط في التكرار. لكننا سنتناول هذا الامر من زاوية ذات صلة بوسائط الاعلام.

يوجد في الولايات المتحدة الاميركية أهمّ المنظّمات الصهيونية واليهودية على الاطلاق، بما في ذلك داخل الكيان الصهيوني. وينتظم في صفوف هذه المنظّمات السياسية ـ الدينية ـ الثقافية ـ الفئوية للشباب والنساء والطلاب والعمّال مليون ومائتي ألف موزّعين كالتالي: منظّمة «بني ـ بريت» ٥٠٠ ألف عضو، المؤتمر اليهودي في اميركا ٣٠٠ ألف عضو، المنظّمة الصهيونية الاميركية ١٠٠ ألف عضو. ويبلغ متوسط المصاريف السنوية لهذه المنظّمات ٨٠٠ مليون دولار[٤٠]. ولا يظهر في بنية «المنظّمة الصهيونية العالمية» سوى ٩٠٠ ألف عضو في الولايات المتحدة الاميركية، لأن بعض المنظّمات ليست عضواً، من الوجهة الشكلية، في هذه المنظّمة. ويتفرع من المنظّمات الكبيرة ٣٠٠ منظّمة صغيرة، و٨٠٠ تجمّع يهودي، وأكثر من أربعة آلاف كنيس، و٢٧ ألف مدرسة يهودية خاصة. وتصدر هذه الجهات أكثر من ٦٠ صحيفة يومية واسبوعية ومئات عدة من المطبوعات الشهرية العامة والمطبوعات المحلية (الاقليمية)[٤١]. ويدخل في تركيب جميع المنظّمات الصهيونية تقريباً، دوائر ومؤسسات ولجان ذات علاقة بوسائط الاعلام، تأخذ، عادة، أسماء من قبيل: التنظيم ـ الاخبار، ، الاعلام والثقافة اليهودية، الصحافة والدعاية، الارشيف. وحسب الكتاب السنوي ليهود الولايات المتحدة الاميركية، فان القسم الاكبر من موازنة المنظّمة الصهيونية العالمية، يأتي من الصهيونيين في الولايات المتحدة الاميركية[٤٢]. وتفيد المقارنة في ايضاح الصورة؛ ففي حين يبلغ عدد أعضاء المنظّمات الصهيونية الاميركية الصرف ٩٠٠ ألف عضو مضافاً اليهم ٣٠٠ ألف عضو يهودي مساند، يبلغ عدد أعضاء جميع الاحزاب والمنظّمات الصهيونية في اسرائيل قرابة نصف مليون عضو، وفي ٦٥ بلد من بلدان الشتات يوجد ٣٠٠ ألف عضو.

كما ان لدى جميع المنظّمات الصهيونية الاميركية الرئيسة والفرعية مراكز ضغط مختصّة في التعاطي مع وسائط الاعلام، سلباً وايجاباً، بالضغوط، او تقديم الرشاوى، او المساعدة في تقديم المعلومات، أو اثارة ضجة كبرى ضد هذه الصحيفة أو تلك من الصحف أو وسائط الاعلام الاخرى التي تتخذ مواقف تغضب الصهيونية، أو اسرائيل. واذا ما حصل ونشرت قناة اعلامية اخباراً أو تحليلات معادية للصهيونية، فان عشرات آلاف رسائل الاحتجاج تنهال عليها، اضافة الى ركام من المعلومات من اجل «تصحيح» ما نشرت[٤٣].

ويلاحظ في موازنة «المجلس الصهيوني الاميركي»، في العام ١٩٨١، بند خاص للانفاق من أجل التأثير والضغط على اجهزة الاعلام غير الموالية للصهيونية، ومن أجل خلق فهم عميق لاسرائيل، وكذلك الصرف على هدايا ومكافآت تدفع للصحفيين الاميركيين، وما تبقّى ينفق في أبواب اخرى منها نشر موضوعات مدفوعة الثمن[٤٤]. في هذا السياق، لاحظ البروفيسور هارولد د. ل. شيلدس استاذ العلوم السياسية في جامعة برنستون، ان لأصحاب الصحف ومالكيها ولأصحاب الاعلانات وللجماعات

الضاغطة ورؤساء التحرير المرتبطين بالجماعات آنفة الذكر، الدور الرئيس في ما ينشر ويذاع عبر الراديو والتلفزيون، وان المستهلك يتلقّى صوراً تتراوح بين الاستخدام الزائد للأنباء الزائفة والمختلقة، وبين الصور المنمّقة التي تمر عبر التفسير الخاص الذي يضعه رؤساء التحرير والمخبرين الصحفيين والكتاب الصحفيين. ويرى شيلدس ان جماعات الضغط من أهمّ العوامل المؤثرة على موضوعية وسائط الاعلام[٤٥]. ولدى صهيونيي الولايات المتحدة الاميركية جميع الميزات آنفة الذكر، كونهم أغنى مجموعة ضغط فيها وأكثرها تنظيماً، حيث يملكون ما يقرب من نصف وسائط الاعلام الاميركية، ولديهم جيش حقيقي من العاملين في ادارة أجهزة الاعلام، ورئاسات التحرير، والمخبرين، والصحفيين، والكتاب، والادباء، والسينمائيين، والمسرحيّين، وشبكات التوزيع والمكتبات.

ويظهر الطابع التنظيمي المحكم من واقع وجود ١٢ ألف مركز ضغط (لوبي) صهيوني في الولايات المتحدة الاميركية يتوزع أهمها في البيت الابيض، والبنتاغون، والخارجية، ومجلسي النواب والشيوخ، والحزبين الجمهوري والديمقراطي، وأجهزة الاعلام. وتخضع جميع هذه المراكز لاشراف «لجنة العلاقات الاجتماعية ـ الاميركية ـ الاسرائيلية» التي يتفرع منها «مركز التنسيق التابع للجالية اليهودية الاميركية» المختصة بالاشراف على وسائط الاعلام، وتنظيم الحملات لتأييد اسرائيل وضد العرب، ومراقبة اتجاهات أجهزة الاعلام، وما يدخل في ذلك من تفاصيل[٤٦].

ولا يمكن التقليل من طابع التكامل الواضح في عمل مراكز الضغط الصهيونية. ومن الصعب اغفال، ان ما يجرى في البيت الابيض، يجد انعكاسه في وسائط الاعلام، وكذلك الحال في الخارجية أو الدفاع، أو أكبر حزبين في البلاد، أو مجلسي الشيوخ والنواب.

ومن العوامل المساعدة لصهيونيي الولايات المتحدة الاميركية، في تنظيم وتجنيد جيش من العاملين في وسائط الاعلام، الطابع الفئوي الخاص للمهن التي يعمل فيها اليهود؛ حيث يبلغ ما يطلق عليها البرجوازية الصغيرة، أو رجال الاعمال الحرة الصغار، بين يهود الولايات المتحدة الاميركية نسبة ٥٠ بالمئة من مجموع اليهود، أي ثلاثة ملايين يهودي، يعملون في التجارة الحرة الصغيرة، ومهن الطب والمحاماة والتدريس وميادين النشر والتوزيع والانتاج الاذاعي والسينمائي والتلفازي، والانشطة القريبة من ذلك. ويشكّل المدرّسون اليهود نسبة ١٠ بالمئة من مجموع المدرّسين العام في الولايات المتحدة الاميركية. ويمثّل اليهود نسبة ٢٠ بالمئة من مجموع اساتذة الجامعات. ويمثل المحامون ٢٠ بالمئة، والاطباء ٩ بالمئة. وفي مدينة نيويورك، وحدها، يشكّل اليهود نصف عدد الاطباء في المدينة[٤٧]. وحسب احد التقديرات فان أكثر من ٥٠ بالمئة من المنتجين المسرحيّين الاميركيين هم من اليهود، وان أكثر من ٤٠ بالمئة من المنتجين السينمائيين واصحاب دور السينما هم من الصهيونيين واليهود، في عموم الولايات المتحدة الاميركية[٤٨].

سبق ان لاحظنا ان هيمنة الصهيونيين في الولايات المتحدة الاميركية على وسائط الاعلام لا يتجاوز أكثر من ٥٠ بالمئة منها لجهة ملكية كافة الاسهم، أو الجزء الاكبر منها، أو نسبة ما لا تجعلهم قادرين على ادارتها. لكن «نقص» النفوذ هذا يجرى تعويضه بالاستناد الى قاعدتين: القاعدة البشرية الصهيونية المنظّمة، يساعدها في ذلك التركيب الفئوي لليهود أنفسهم. والقاعدة الثانية تستند الى وجود مركب اقتصادي ـ سياسي ـ اعلامي معقّد في الولايات المتحدة الاميركية، يعمل في الخطوط السياسية والاعلامية وغيرها بدرجة ملحوظة من الانسجام وعلى شتى المستويات، ولا يجد أي طرف من أطرافه مصلحة في ان يشن «حروباً» على طرف آخر، والصهيونيون واحد من ثلاثة أطراف

رئيسة اقتصادية وسياسية واعلامية.

هذا يفسّر واقع ان صهيونيي الولايات المتحدة الاميركية قادرون على زيادة نفوذهم في أجهزة الاعلام الاميركية ليبلغ نسبة قد تصل في كبريات وسائط الاتصال العصرية ٩٠ بالمئة، وأكثر من ذلك. ويتوافق هذا، تماماً، مع مصالح «هيئة أركان» الاحتكارات الاميركية، الاقتصادية، والسياسية، والاعلامية. ففي ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ كتبت مجلة «نيوزويك»: «ان الولايات المتحدة الاميركية كانت المستفيد غير المباشر من الحرب الاسرائيلية الخاطفة، حيث انه أصبح بامكانها تحييد الشرق الاوسط وتسويق نفطه بطريقة مربحة، واستعمال ممراته المائية. وبعد مضي ٢٤ عاماً على هذا الكلام يقف المرء ليتساءل من موقع «غير مباشر» في هذا السياق.

وعقب التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد كتبت «تايم» في الخامس من كانون الاول (ديسمبر) العام ١٩٧٨: «ان التلفزيون الاميركي جعل من نفسه الطرف الرابع في حكومة الولايات المتحدة الاميركية». وكان كامب ديفيد، من زاوية ما، كما كتب الكثير من وسائط الاعلام الاميركية في حينه، انتصاراً صهيونياً اعلامياً، الى جانب كونه انتصاراً سياسياً. ومن الصعب الفصل بين العنصرين المتلازمين، أي السياسة والاعلام. كما انه من غير الصحيح الفصل بين المصالح الاميركية وبين المصالح الصهيونية، في الشرق الاوسط، وعلى الساحة الدولية. كما انه ليس من الدقيق عدم تمييز الموقع الخاص الذي يحتلّه صهيونيو الولايات المتحدة الاميركية في مجمل سياسة الاخيرة. ولا يكفي التأكيد العام، حول النفوذ الاعلامي للصهيونيين في الولايات المتحدة الاميركية، دون البحث في القاعدة والارضية الاقتصادية ـ السياسية التي يقوم عليها هذا النفوذ، وهو ما يحتاج الى المزيد من البحث والتقصّي.

---

(١) انظر، على سبيل المثال، الدراسات التالية: د. ميخائيل سليمان، **صورة العرب في عقول الاميركيين**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، ١٩٨٧، الفصول ١، ٢، ٣؛ وكذلك: مجموعة مؤلفين، **الاعلام الصهيوني، طروحات ومواقف**، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بلا تاريخ نشر؛ ومحمد ادريس السعيد، «الرؤيا الاميركية لاسرائيل»، في **السياسة الاميركية والعرب**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، ١٩٨٢؛ ونادية حسن محمد سالم، **الصورة القومية للشخصية العربية مقارنة بالشخصية الاسرائيلية في الولايات المتحدة الاميركية واثر الدعاية الصهيونية عليها**، القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٧٨؛ ود. الياس زين، «العرب واسرائيل والغرب، دراسة للتصوّرات والصور النمطية»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٥، أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣؛ وملف «تلك الزيارة»، لعدد من الكتاب حول اتجاهات الاعلام الاميركي بصدد زيارة السادات للقدس، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٧٤ ـ ٧٥، كانون الثاني / شباط (يناير / فبراير) ١٩٧٨، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٦. وعبد العال الباقوري، «الدعاية الصهيونية الاسرائيلية»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٧، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، ص ١٦٨ ـ ١٧٠؛ وعرفات حجازي، «دور الاعلام الجماهيري في التعاون العربي ـ الاوروبي من اجل عدالة القضية الفلسطينية»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ١٧، تموز (يوليو) ١٩٨١؛ وخالد قشطيني، **الحكم غيابياً**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف، ١٩٦٩.

(٢) ب. د. بياديشيف، **المجمع الصناعي الحربي في الولايات المتحدة** (ترجمة رفعت السيوفي)، بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٦، ص ١٧٤.

(٣) قشطيني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٥.

(٤) ر. بوريسوف، **السياسة الاميركية والشرق الاوسط في السبعينات**، دمشق: دار دمشق، بلا

تاريخ نشر، ص ٤٩.

(٥) جيورجي، فيدوروف، **اعداء السلام والتقدّم**، بيروت: دار الفارابي ـ نوفوستي، بلا تاريخ نشر، ص ٢٥.

(٦) فلاديمير، بولشاكوف، **الصهيونية في خدمة الامبريالية**، موسكو: دار نشر الأدب، بلا تاريخ نشر، ص ٥.

(٧) د. سليمان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢.

(٨) انظر بهذا الخصوص، د. عدنان العمد، «اوروبا الغربية والقضية الفلسطينية»، شؤون فلسطينية، العدد ٤١ ـ ٤٢، كانون الثاني / شباط (يناير / فبراير) ١٩٧٥.

(٩) انظر، مجموعة مؤلفين، **السياسة الاميركية والعرب**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، ١٩٨٢، ص ٢٠٠ ـ ٢٠٥.

(١٠) مجموعة مؤلفين، **الصهيونية العالمية ـ الايديولوجيا والممارسة**، دمشق: دار دمشق، ١٩٨٥، ص ٧٣.

(١١) انظر، ثلاثة مؤلفين، **دراسات في الصهيونية**، القدس: منشورات صلاح الدين، ١٩٧٦، ص ٦٥.

(١٢) انظر، مها بسطامي (اعداد)، **المؤتمر الصهيوني التاسع والعشرون ـ عرض لبحوثه ومقرّراته**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات، الرقم ٥، ١٩٧٨، ص ٣٨؛ ود. اسعد عبدالرحمن، **المنظمة الصهيونية العالمية، ١٨٨٢ ـ ١٩٨٢**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى، ١٩٨٥، ص ٢٠١.

(١٣) انظر الصهيونية العالمية، الايديولوجيا والممارسة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥؛ ووليد خدوري، «الطاقة العربية في الاعلام الغربي»، **المستقبل العربي** (بيروت)، العدد ٨٨، حزيران (يونيو) ١٩٨٦، ص ١٠٤.

(١٤) يوري كاشليف، **الامبريالية الاعلامية**، بلا مكان نشر، نوفوستي، ١٩٨٤، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(١٥) انظر بهذا الصدد، ادريس الخالدي، «اتجاهات الدعاية الصهيونية في شهر حزيران (يونيو) وتموز (يوليو) ١٩٧٥»، شؤون فلسطينية، العدد ٥٠ ـ ٥١، تشرين الاول / تشرين الثاني (اكتوبر / نوفمبر) ١٩٧٥، وكذلك ملف «تلك الزيارة»، **مصدر سبق ذكره**.

(١٦) انظر، الجدول الرقم ٣ ـ ٢، بصدد النسبة المئوية لافتتاحيات بعض الصحف الاميركية في شهري أيار (مايو) وحزيران (يونيو) العام ١٩٦٧، في كتاب د. سليمان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٢.

(١٧) انظر الآراء الواردة في، الاعلام الصهيوني، طروحات ومواقف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٣.

(١٨) انظر السياسة الاميركية والعرب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(١٩) د. سليمان، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٠) بوريسوف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٨.

(٢١) «اللوبي الصهيوني مظهر لتبعية السياسة الاميركية لمصالح الاحتكارات»، **النهج** (نيقوسيا)، العدد ٨، ١٩٨٥، ص ٢٧٣.

(٢٢) هايمان لومر، **الصهيونية ودورها في السياسة العالمية**، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٤، ص ٨٨.

(٢٣) استخرجت المعطيات من: سليم نصر، «الرأسمال الصهيوني في الاقتصاد الاميركي،» شؤون فلسطينية، العدد ٥٣ ـ ٥٤، كانون الثاني / شباط (يناير / فبراير) ١٩٧٦.

(٢٤) فيدوروف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١.

(٢٥) بياديشيف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٥ ـ ١٧٦.

(٢٦) **لوموند** (باريس)، ١٩٦٩/٦/٢٦.

(٢٧) يوري ايفانوف، **احذروا الصهيونية**، بلا مكان نشر، نوفوستي، ١٩٦٩، ص ١٢٤.

(٢٨) **الجوهر الرجعي للصهيونية** (مجموعة مقالات)، موسكو: دار التقدّم، ١٩٧٥، ص ٨٦.

(٢٩) لأجل المزيد من المعلومات، انظر: لومر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٩ ـ ٩٣.

(٣٠) استقينا المعلومات حول ملكية وسائط الاعلام آنفة الذكر من المصادر التالية: بولشاكوف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣، ٣٧، ٣٩؛ مجموعة باحثين، **الاخطبوط الاعلامي الدعائي للبلدان الرأسمالية**

في خدمة الاحتكارات، بيروت: دار الفارابي، الطبعة الاولى، ١٩٧٦، ص ١٠١، ١٠٨، ١٤٨؛ س. م. روكونوف، **دور المنظمات الصهيونية في العالم الراسمالي**، دمشق: دار دمشق، ١٩٨٦، ص ٣٤؛ الجوهر الرجعي للصهيونية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٣؛ اندرو غلاس، «اسرائيل ويهود الولايات المتحدة»، **ناسيونال جورنال** (باريس)، ١٩٧٢/١/٨؛ يوسف حمدان، «العلاقة بين اسرائيل ويهود اميركا»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٥٩، تموز / آب / أيلول (يوليو / اغسطس / سبتمبر) ١٩٧٦، ص ١٤٧ ـ ١٥٩.

(٣١) المعلومات من: نصر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٣؛ وكاشليف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦.

(٣٢) «الأخطبوط الاعلامي الدعائي...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٧.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص ١٤٨.

(٣٤) انظر د. فيصل دراج، «المقاومة الفلسطينية في الصحافة الفرنسية، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤١ ـ ٤٢، كانون الثاني / شباط (يناير / فبراير) ١٩٧٥، ص ٥٦٨؛ وكذلك: لويس بيترلان، «دور الاعلام العربي في اوروبا»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ١٧، تموز (يوليو)، ١٩٨٢، ص ١٢٢.

(٣٥) «الاخطبوط الاعلامي الدعائي...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٥.

(٣٦) مروان، كنفاني، **حول وسائل الاعلام الصهيوني وأساليبه**، بلا مكان نشر، بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، ص ٦٦.

(٣٧) حجازي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٦.

(٣٨) ايفانوف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٦.

(٣٩) علي عاشور، «الصهيونية العالمية، منظّماتها ونشاطاتها»، **الثقافة الجديدة**، (بغداد)، العدد ١٧٢، نيسان (ابريل) ١٩٨٦، ص ٨٨.

(٤٠) ايفانوف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٥.

(٤١) روكونوف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧.

(٤٢) *American Jewish Yearbook*, N.Y. 1979, p. 271.

(٤٣) روكونوف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩.

(٤٤) حجازي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٦.

(٤٥) *Public Opinion: Nature Formation and Role*, Von Nostrand: Princeton, 1965, p. 172.

(٤٦) «اللوبي الصهيوني مظهر لتبعية السياسة الاميركية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٠.

(٤٧) «الصهيونية العالمية، الايديولوجيا والممارسة...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١.

(٤٨) روكونوف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣.

المسألة السكانية في فلسطين

McCarthy, Justin; *The Population of Palestine, Population Statistics of the Late Ottoman Period and the Mandate,* New York: Columbia University Press, The Institute for Palestine Studies Series, 1990, 242 Pages

ليس اهتمام جوستين مكارثي في ديمغرافيا المنطقة اهتماماً عابراً. ان نوعية أعماله التي تصدّى فيها لهذا الموضوع، وجودة انتاجه، والزخم الأكاديمي الذي يرافقه، تجعل ما يقوله في مقدمة كتابه مقبولاً، حتى من قارىء غير متخصص في هذا المجال. فهو يلحظ إنْ كان من المناسب ان يحتوي كتاباً ما على جداول احصائية أكثر ممّا يتضمّنه من تحليلات وشروحات ضافية لهذه الاحصاءات. لكنه يسارع الى تحديد هدف الكتاب بطرح عدد من الاسئلة: ماذا كان حجم سكان فلسطين في أواخر العهد العثماني وفي فترة الانتداب البريطاني؟ ما هو حجم ووزن الجماعات الدينية والاثنية المختلفة في فلسطين؟ وكيف أثّرت الهجرة، ديمغرافياً، في التركيبة الداخلية للسكان؟

وإذا كان موقع السائل ـ وهو، بالمناسبة، استاذ التاريخ في جامعة لويسفيل، ومتخصّص في ديمغرافيا الشرق الاوسط ـ مهماً الى الدرجة التي يعتقدها البعض، فليس من السهل ان يستحوذ كتابه على اهتمام قطاع واسع من القراء، إنْ لجهة تخصصه، أو لجهة سعره المرتفع نسبياً. ولكن على الرغم من ذلك، فان ما سنحاول تبيانه، هنا، على قدر لا بأس به من الاهمية، بالنظر، أساساً، الى نوعية الكتاب المعنيّ، الذي لا نتوانى عن اعتباره أكثر الأعمال عمقاً في موضوعه.

يتألف الكتاب من فصلين وعشرة ملاحق إحصائية تحاول الاحاطة بمجمل جوانب المسألة السكانية في فلسطين، على امتداد أكثر من ثمانية عقود، ومستقاة من مصادر عثمانية، واوروبية، وبريطانية، وصهيونية. وقد غطّى الفصل الاول سكان فلسطين في العهد العثماني، وصولاً الى العام ١٩١٤، مستعرضاً فيه نظام التسجيل العثماني للسكان، من خلال رصد، وتحليل، عدد السكان في السناجق الثلاثة (عكا، ونابلس، والقدس). أمّا الفصل الثاني، فقد استعرض فيه جهود سلطات الانتداب البريطاني في عمليات المسح السكاني لفلسطين.

ولم يكن أمراً مستغرباً ان يتوصّل مكارثي الى استخلاصات مناقضة، تماماً، لما توصّل اليه، قبله، عدد من الباحثين في هذا المضمار، لعلّ أهمهم جوان بيترز، التي حاولت استقصاء هذا الامر في كتابها عن الصراع العربي ـ اليهودي على أرض فلسطين، الواسع الانتشار. وستدل السطور اللاحقة على ما نرغب في اظهاره، خصوصاً تلك الاختلافات العميقة ليس في نظرة مكارثي وبيترز فحسب، بل في مستوى تحليل كلا الطرفين للموضوع قيد البحث.

وليس، طبعاً، من باب الصدف، ان يمتلك مكارثي ناصية اللغة التركية. فقد سمح له ذلك الاطلاع على السجلات العثمانية في لغتها الأصلية؛ ذلك ان أهمّ مفتاح لفهم الديمغرافيا الفلسطينية، في القرن التاسع عشر ومطلع القرن الحالي، تحتويه تلك السجلات، وهو الأمر الذي أتاح للمؤلف إعادة تقويم تلك المعطيات، بعد ان ظلت المشكلة قائمة، ردحاً من الزمن، وهي ان عدداً قليلاً من الباحثين الذين استطاعوا التعاطي مع هذه

الفترة الحرجة في التاريخ الفلسطيني، ولديهم امكانات منهجية ومعرفية، إنْ في التاريخ العثماني، أو حتى خبرة في التعامل مع أساليب الاحصاء العثماني.

في هذه النقطة، بالذات، تتضح احدى ميّزات الكتاب؛ ان العثمانيين لم يتبنّوا، في عملياتهم الاحصائية، الوسائل الحديثة. فقد اقتصر التعداد، على سبيل المثال، على الذكور دون الاطفال احياناً، ودون الاناث في معظم الاحيان. وظل هذا الواقع مستمراً طوال سبعينات القرن التاسع عشر، اضافة الى غياب شامل للأبواب السائدة في العمليات الاحصائية الراهنة؛ وفوق ذلك كله، الافتقار الى معرفة الحدود السياسية لأرض فلسطين في اطار الامبراطورية العثمانية (ص ٢ ـ ٥).

ومهما يكن من أمر، فان مكارثي دأب، على الدوام، على تذكير القارىء، في هذا الشأن، بأن ثمة تعديلات جوهرية جرى ادخالها في سياق هذه العملية، من شأنها ردم الفجوات الحاصلة، حتى لو أدّى ذلك الى اثارة بعض الجدل، إنْ لم يكن التقليل من أهمية بعض العناصر الخصوصية لمعطيات تلك الحقبة.

أمّا خارج هذا الاطار، فاننا نعثر على معطيات في غاية من الأهمية، اذا ما قورنت مع أي مصدر آخر. واستناداً الى المعطيات العثمانية، فان الارض التي سوف تعرف، لاحقاً، باسم فلسطين، بلغ عدد سكانها، في العام ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨، نحو ٤٤٠٨٥٠ نسمة، ارتفع الى نحو ٧٢٢١٤٣ نسمة في العام ١٩١٤ ـ ١٩١٥ (انظر الجدول في الكتاب، ص ١٠).

بعد هذه الجولة في المجال الاحصائي الشامل، حاول مكارثي، في معالجة تحليلية، رصد التناقض الكبير بين المعطيات العثمانية للسكان اليهود في العام ١٩١٤ ـ ١٩١٥، وبين المعطيات التي أوردها آرثر روبين في مؤلفه المنشور في العام ١٩١٨. واستخلص نتيجة مفادها: اذا كانت الاحصاءات العثمانية للسكان اليهود في فلسطين مقبولة، الى حدّ ما، وهي ٣٩ ألفاً، فانه ينبغي اضافة ان بعضاً منهم ليسوا من مواطني الدولة العلية، بل من المهاجرين الجدد الى أرض فلسطين. وأشار الى ان المعطيات الرسمية لهؤلاء نشرت، لمرة واحدة فقط، في العام ١٨٩٥، وتضمّنت رقماً يربو على الأربع آلاف مهاجر يهودي.

وبالطبع، فان استعراضه لهذه المعطيات كان مخصّصاً، بالدرجة الاساس، للردّ على الرقم الذي أورده روبين (٨٥ ألفاً من السكان اليهود للفترة عينها). واستناداً الى مكارثي، فان روبين تلاعب في معطيات تلك المرحلة، حين ادّعى بأنه استند الى السجلات الرسمية العثمانية، على الرغم من ان الرقم الذي عضّده الصهيونيون أنفسهم ليهود الدولة العثمانية قارب الستين ألفاً (ص ٢٣ ـ ٢٤).

ولا ريب في ان مكارثي، من خلال تجواله الدقيق في مسار هذه المعطيات، سعى الى دحض فكرة ايديولوجية، لا أساس لها في الواقع، ترى ان الديمغرافيا اليهودية في فلسطين، ابّان العهد العثماني، كانت ذا وزن يعتدّ به. بل حاول بناء معطياته على عدد كبير من المصادر الرسمية العثمانية الضيّقة الانتشار، للبرهنة على ان اليهود الذين شاءوا ان يصوّروا الكثافة السكانية التي تمتّعوا بها في فلسطين، في تلك الفترة، لم تكن سوى مغالطة تاريخية.

على ان هذا الاكتشاف أضاف ميزة أخرى الى مجرى النقاش مع المعطيات التي أوردها روبين؛ اذ ان الاصرار على ان يهود فلسطين قد انخفض عددهم الى الربع تقريباً خلال الاعوام ١٩١٤ ـ ١٩١٨، كنتيجة للتهجير أو الموت، لم يكن صحيحاً على الاطلاق. ذلك ان مكارثي، في محاججته الجديدة، أكّد، بما لا يدع مجالاً للشك، ان هذا الرقم مبالغ به الى حدّ كبير؛ اذ ان عدداً غير قليل من اليهود الذين رحلوا الى الاسكندرية، مثلاً، عادوا الى فلسطين، بعد ان وضعت الحرب العالمية الاولى أوزارها (ص ٢١).

وبالطبع، فان مكارثي لم يتوقف عند هذا الحد، بل أضاف، نوعياً، ما قام به بالنسبة الى نتائج الاحصاء البريطاني للعام ١٩٢٢، الذي يعد، حتى الآن، مرجعاً شمولياً وموثوقاً به الى حدّ بعيد. وعلى كل حال، فانه على الرغم من ان هذا الاحصاء «حديث»، بالمعنى السائد للكلمة، الاّ ان الاسلوب الذي جرى اتباعه، في رأيه،

يعتبر ذا شأن، اذا ما قورن بسابقه العثماني، اضافة الى انه أخذ في الحسبان، في عملياته الاحصائية، الاناث والاطفال، وحتى البدو.

بيد ان مكارثي لم يتوقف عند هذا الحدّ؛ بل سعى، في مراجعته لاحصاء العام ١٩٢٢، الى استخدام صيغة كول ـ ديمني الخاصة بتقدير الاختلافات بين السكان، وفي مختلف الاعمار، ليستخرج رقماً شاملاً لسكان فلسطين قدّره بنحو ٨٢٣٦٨٤ نسمة (مضافاً اليه، بالطبع، أرقام بدو بئر السبع البالغ عددهم، حسب الاحصاء العثماني، نحو ٥٥ ألف نسمة). وهو رقم مخالف للرقم الرسمي البريطاني البالغ ٧٣٩٢٨٤ نسمة (انظر الجدول في الكتاب، ص ٣٠).

ليس هذا الفرق شكلياً، على كل حال. فهو انعكس، بصورة مباشرة، على معطيات التركيبة الدينية والاثنية السكانية في فلسطين. وعلى هذا الاساس، أشار الى ان هناك ٦٣٨٤٠٧ مسلماً، و٨١٣٦١ مسيحياً، و٧٨٣٠ درزياً، و٩٣٣٦٠ يهودياً. لكنه لاحظ، في الوقت عينه، ان هذه المعطيات قد يكون مبالغاً فيها، لجهة التقديرات الكبيرة في عدد سكان المدن، مثل اليهود والمسيحيين، بالمقارنة مع التقديرات المتواضعة لسكان الريف من المسلمين والدروز (ص ٢٨ ـ ٢٩).

وقال مكارثي، انه من حسن الطالع ان احصاء العام ١٩٣١ أبقى المعطيات السابقة على حالها من دون أي تعديل أو تنقيح جوهري. لكنه أضاف، ان الارقام البريطانية في حاجة الى تعديلات هامّة، نظراً الى هجرة المسلمين، قليلة العدد ولكن غير المشار اليها، الى فلسطين بعد العام ١٩٣١. وبالطبع، فان مكارثي قبل التقديرات التي تشير الى ان معدّل العرب الداخلين الى فلسطين نحو ٩٠٠ شخص سنوياً، وان عدد اليهود المهاجرين اليها، التي استند فيها الى مصادر صهيونية، خصوصاً في الاعوام ١٩٣٩ ـ ١٩٤١، قدّر بنحو ١٦ ألف يهودي من غير المسجّلين.

وما يمكن ملاحظته، هنا، ان مكارثي حين يشدّد على القول «ان ثمّة دلالة واقعية ان هجرة المسلمين الى فلسطين هي أقل بكثير ممّا يشاع» (ص ١٦)، كان ردّاً مباشراً على ما تضمّنه كتاب بيترز من افخاخ لأي اكاديمي جدي، ومنها ان السكان العرب، في منتصف الاربعينات، كانوا حصيلة الهجرة من الاقطار العربية المحيطة بفلسطين؛ وما يستتبع ذلك من استنتاج ان هؤلاء لا يحق لهم المطالبة بالارض، كما هو الحال بالنسبة الى المهاجرين اليهود. بل استخلص مكارثي: «ان زيادة السكان المسلمين كانت قليلة، وأحياناً معدومة، بالمقارنة مع الهجرة اليهودية» (ص ١٧).

أكثر من ذلك، هشّم مكارثي في معوله الفكرة التي تقول ان التوسّع الديمغرافي العربي في فلسطين مردّه، أساساً، الى النمو الاقتصادي للمشاريع اليهودية، التي كانت تشدّهم الفرص التي أُتيحت لهم عبرها. فقد أجرى تمحيصاً دقيقاً لهذه الفكرة، بل انه تعمّد تخصيص بعض الملاحظات في الهامش للكشف عن عدد لا يحصى ولا يعدّ من الاخطاء المنهجية والرقمية التي احتواها مؤلف بيترز، بحيث جعله، وبحق، عملاً، من الناحية الديمغرافية، لا قيمة له على الاطلاق.

ان الصورة السريعة التي حاولنا اعطاءها عن الكتاب كفيلة بأن تظهره مرجعاً من الدرجة الاولى لأي باحث في الموضوع. ويعطي صورة ايجابية جداً عن مستوى الدراسات النوعية لتاريخ فلسطين الحديث؛ لكنه حاول ان يركّز جلّ كتابه على التركيبة السكانية في فلسطين، من دون ان يستخدم السكان كنسق فرعي، وثيق الارتباط بنسق اجتماعي ـ اقتصادي كلّي.

ما هي أبعاد هذا النسق الفرعي؟ يمتد النسق الفرعي للسكان الى ابعاد متعدّدة، هي: حجم السكان، والزيادة في عددهم، وتوزيعهم على الرقعة الجغرافية للمجتمع، والخصائص السكانية. ولكن المؤسف ان بعدي الحجم والزيادة استأثرا باهتمام المؤلف على حساب البعدين الأخرين.

وعلى المستوى السكاني الصرف، نجد ان الأبعاد الأربعة تتفاعل فيما بينها بشدة. فالعلاقة بين

حجم السكـان والزيـادة واضحـة. كما ان الصلة بين زيادة السكان والبعدين الباقيين قوية، ولكنها تمر عبر العمليات السكانية الاساسية: الانجاب، الوفاة، الهجرة الداخلية والخارجية. وعند هذه النقطة يمكن التوصّل الى تحديد أدق للنسق الفرعي للسكان، ويكتسب فهماً أوثق لكيفية أدائه.

باختصار، ان النسق الفرعي للسكان محكم الترابط، داخلياً؛ بمعنى ان مكوّناته تتفاعل مع بعضها بشدة. وعليه، فانه من الخطأ ان نعالج بعداً واحداً من أبعاد هذا النسق، بمعزل عن باقي مكوّناته. ويمكن الزعم، هنا، ان ما ثار الجدل حوله ساخناً، بأسلوب علمي أحياناً، ومحملاً بشحنة ايديولوجية في معظم الأحيان، هو العلاقة بين النمو الاقتصادي الذي شهدته فلسطين، في أواخر القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، وبين الهجرة الخارجية (إنْ كانت عربية أم يهودية).

فعلى الرغم من ان الربط شبه الميكانيكي بينهما تمّ لدى البعض نتيجة تصرّف لاشعوري، او تعبيراً عن سياسات مدروسة، فان الحكمة تقتضي الكشف عن بعض جوانب الخصائص السكانية المرتبطة، بصورة أو بأخرى، بالواقع الاقتصادي بتشعباته المختلفة، واستخلاص النتائج الواقعية في ضوئها.

ولكن، بمعزل عن هذا الامر، فان الواقع حيّ في هذا الكتاب. فأيّاً تكن رغبة مكارثي في ابراز حجم السكان، والزيادة في عددهم، يبقى الكاتب، اجمالاً، ميّالاً الى احترام الوقائع، والى استخلاص النتائج منها. فالكتاب، في هذا المستوى، كما في غيره، ليس دعاوياً على الاطلاق.

لذا، وبالرغم من طبيعته التاريخية، يبقى الكتاب هامّاً، لأن في طيّاته، أيضاً، بعض من التفسير لما يحصل، اليوم، أمام ناظرينا. والحاجة الى فهم أوضح لهذا التفسير أمسّ من أي وقت مضى.

د. نبيل حيدري

واقع وآفاق الصناعة العسكرية العربية

د. يزيد صايغ، **الصناعة العسكرية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١، ٤٢٨ صفحة.

في درس الصناعة العسكرية العربية، تبرز مصاعب عديدة، في المقدم منها ان هذه الصناعة، لم تحظ، على الرغم من اتساع نطاق نشاطها في عقد الثمانينات، الاّ بالقليل من الدراسات العلمية، البعيدة عن التضخيم المتعمّد، أو التعتيم الذي تقتضيه الظروف الأمنية. ولعلّ ذلك، ما شكّل حافزاً للباحث في القيام بمحاولته تلك، بهدف «تصحيح هذا الوضع، و[تقديم] صورة كاملة لواقع الصناعة العسكرية العربية، وتقويماً لابعادها الفنية والعملية والتنظيمية، الى جانب تقويم أثرها الاقتصادي، ودراسة متطلّبات آفاق صناعات عسكرية أكثر [فاعلية] وأوسع نطاقاً» (ص ١٨). من هنا، درس الباحث ظاهرة الصناعة العسكرية العربية، محاولاً الاجابة، قدر الامكان، عن جملة الأسئلة التي واكبت نشوء هذه الصناعة وتطوّرها، ومحاولة تلمّس آفاق تطوّرها في المستقبل.

احتوى الكتاب أربعة أقسام رئيسة وخاتمة. ففي القسم الاول، استعرض الباحث أنماط الانتاج الحربي في بلدان العالم الثالث، اجمالاً، عبر فصلين أساسيين؛ الاول، رسم فيه الاطار العام للبحث، عبر التعرّض لحوافز، وأهداف، الصناعة العسكرية في تلك البلدان، واندراجها في مجموعة الأمن القومي والمزايا الاقتصادية، حيث أوجزها في عدد من الاهداف، من بينها: التغلّب على سيطرة وتدخّل الدول المصدرة للاسلحة؛ تجنّب التعرض لعمليات فرض الحظر على الاسلحة؛ اجهاض الضغوط السياسية على مصدّري الاسلحة من طرف ثالث؛ وضمان سرية وأمن الاحتياجات والمشروعات الدفاعية المحلية (ص ٢٢). والثاني، خصّصه للحديث عن اسرائيل، وما تشكّله من تحدّي عسكري وصناعي رئيس للمنطقة العربية، عبر استعراض دوافع تلك الصناعة، وأهدافها، المتمثّلة بدفع عجلة القطاع الصناعي المدني، وتأثير الوظائف والعمالة، وتوفير العملة الصعبة، وتحسين الميزان التجاري الاسرائيلي، وتحقيق اقتصاديات الانتاج، وتنمية جهود البحث والتطوير، وكسب النفوذ السياسي والاستراتيجي، وتحسين وتعزيز سمعة اسرائيل ومكانتها الدولية من خلال اظهار كفاءة صناعتها المحلية، وفاعلية منتوجاتها الحربية، وتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة الاميركية بصفة خاصة، والغرب بصورة عامة، بموازاة تعزيز الاستقلالية الاسرائيلية. ويتعرّض الفصل، كذلك، الى بنية الصناعة العسكرية الاسرائيلية، والعلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية، في هذا المجال. اضافة الى التعرّض الى أزمة الصناعة العسكرية الاسرائيلية ومعضلاتها، وما تواجهه من تحدّيات.

أمّا الفصل الثالث، فدرس حالات مقارنة غير عربية (البرازيل والهند)، بهدف اغناء البحث، وإلقاء المزيد من الضوء عليه، من خلال دراسة أنظمة التسلّح، سياسياً واقتصادياً، لدى منتجي السلاح في العالم الثالث. وفي الفصل الرابع، والاخير، من القسم الاول، تمّ تناول الصناعات الحربية في ثلاث من دول العالم الثالث، المجاورة، وهي باكستان وتركيا وايران. وذلك بهدف إنارة بعض الزوايا الخفية، في هذا المجال، والتي لا تخلو من دلالات هامّة بالنسبة الى الصناعة العسكرية العربية.

في القسم الثاني من الكتاب، قام الباحث بتحديد الاطار أو البنية الاستراتيجية للانتاج العسكري في البلدان العربية، عبر ستة فصول؛ أولها، تناول استيراد البلدان العربية للاسلحة، والثاني خُصّص لتقييم الانفاق العسكري العربي، وواردات الاسلحة، عبر سياسة الانفاق ونسبة الواردات، ومقتنيات الاسلحة

العربية، ومعوقات القدرة الصناعية، وذلك بهدف «إثارة قضايا عامة، والكشف عن الدلائل الأولية التي تشير الى الحاجة الى استخدام منهج نقدي ثاقب في معالجة قضية التصنيع الحربي» (ص ١٥٢).

الفصل الثالث من القسم الثاني، تناول الصناعة العسكرية العربية المخضرمة، عبر التعرّض الى التجربة المصريـة، انطلاقاً من كونها الرائدة، والاولى، في عالم الصناعات العسكرية العربية؛ «إذ تبلغ طاقة الصناعة العسكرية المصرية، ما قيمته ١,٥ مليار دولار سنوياً، في حين قدّرت قيمة الانتاج الفعلي للمنتوجات العسكرية نحو ٤٠٠ مليون دولار في العام ١٩٨٧، وقيمة المنتوجات المدنية بالرقم نفسه تقريباً» (ص ١٥٣). وتعرّض الفصل، أيضاً، الى الخلفية التاريخية للصناعة العسكرية المصرية، منذ العام ١٩٥١، عندما حصلت مصر على ترخيص، لتجميع وتصنيع مقاتلة بريطانية. ومن ثمّ انتقل الباحث الى تناول قضية التصنيع العسكري العربي المشترك، في أواسـط عقـد السبعينات، عبر ما عُرف، آنذاك، بـ «الهيئة العربية للتصنيع». وتعرّض، كذلك، الى تنظيم الصنـاعـات العسكـرية المصرية، ولمنتوجاتها العسكرية من الطائرات، على اختلافها، وكذلك الأسلحة البرية بتنويعاتها، اضافة الى أنماط المدفعية، والصواريخ، والمعدّات البحرية الاخرى، وكوابح تطوّر تلك الصناعات.

أمّا الفصل الرابع من القسم الثاني، فقد تمّ تخصيصه لدراسة مطامح الصناعة العسكرية العراقية، كقوة اقليمية صاعدة، حيث اعتبر الباحث ظهور العراق، في أواخر عقد الثمانينات، ظهوراً مفاجئاً نسبياً، «فقد بدا انه ما بين عشية وضحاها تقريباً، تحوّل هذا البلد الى ثاني أهمّ بلد عربي في مجال الصناعة العسكرية» (ص ٢٣١). ولعلّ ذلك ما حدا بالباحث للتساؤل حول واقع هذه الصناعة: «هل هو واقع أم سراب؟».

في سياق البحث عن الاجابة، أورد الكاتب أهداف التصنيع العسكري العراقي، وفقاً لما لخّصه مسؤول عراقي، في الاعتبارات الاقتصادية التالية: تغذية القطاع المدني بنتائج البحث والتطوير في المجال العسكري؛ استيعاب واستغلال فائض العمالة؛ تنشيط الصناعات المتصلة بقطاع الدفاع مثل انتاج الصلب والكيميائيات؛ تحسـين وضع ميزان المدفوعات وتوفير النقد الاجنبي؛ زيادة اسهام القيمة المضافة المحلية، وبالتالي تحسين الناتج المحلي الاجمالي؛ خفض تكلفة الوحدة من خلال توسيع نطاق الانتاج؛ تحقيق ايرادات مالية كبيرة من خلال تصدير المنتوجات العسكرية، لارتفاع هامش الربح في بيع هذه المنتوجات في الاسواق العالمية؛ اكتساب الخبرة والمهارات الفنية؛ الاستغلال الأفضل للموارد الوطنية ـ البشرية والمالية والطبيعية ـ وبالتالي الحدّ من الاعتماد على العالم الخارجي، والحدّ من الانكشاف الى التقلّبات العالمية (ص ٢٣٣). كما تناول الفصل، وضع الصناعة العسكرية في العراق حتى العام ١٩٩٠، وتنظيمها، ومجالات انتاجها وأنشطتها، التقليدية والمتطورة، كالآلكترونية والكيميـائيـة والنـوويـة وآفاقها المستقبلية. وتعرّض الفصل الخامس من الباب الثاني، للصناعة العسكرية السعودية من حيث كونها الصناعة العسكرية الثالثة في العالم العربي. وخلص الباحث، بعد تعرّضه لمجالات الصنـاعة العسكرية السعودية ومقوّماتها وآفاقها الى، ان السعودية «تظل مرشّحة لأن تشهد تطوّراً هامّاً في التصنيع العسكري على مدى العقد القادم. ويرجع ذلك، في جزء منه، الى كون هذا البلد قوة فاعلة على المستوى الاقليمي، علاوة على انه يمتلك حدّاً أدنى، على الاقل، من المقوّمات السكانية، والاقتصادية، التي تؤهله لأن يصبح منتجاً قابلاً للاستمرار والنمو» (ص ٢٨٣). وتناول الفصل الأخير من الباب الثاني، باقتضاب، الصناعة العسكرية في سوريا والجزائر والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

في القسم الثالث، تناول الباحث تقييم التصنيع العسكري العربي، فنياً وعملياتياً، من حيث طرائق الانتاج، ومستويات التصميم والتقانة، انتقالاً الى الأبعاد والمحدّدات العملياتية. فتعرّض الفصل الاول من الباب، الى دراسـة آثار الواقع الاقتصادي على واقع العمالة والقوى العاملة، وتحفيز الصناعات المدنية المرتبطة بمجال الدفـاع، وانعكاسات جهود البحث والتطوير العسكرية على القطاع المدني، وتوفير النقد الاجنبي عبر خفض الواردات؛ الامر الذي من شأنه تخفيف عبء الدفاع عن موازنة الدولة، وزيادة الناتج المحلي الاجمالي. الّا ان الباحث خلص، في نهاية الفصل، الى القول: «بأنه لم يعد السؤال هو هل يمكن تبرير التصنيع العسكري بحجة ان بامكـانـه تحفيـز النمـو في القـطاع المـدني؟ بل بات السؤال الحقيقي هو: الى أي مدى تقدر الصناعة

العسكرية العربية على التقدّم، في غياب تحسّن ملموس بالقطاعات المتصلة بالاقتصاد المدني؟» (ص ٣٣٣). ولعلّ أهمّ ما انطوى عليه هذا الفصل، هو التأكيد على «ان استمرار تركيز موارد الدولة (المالية والبشرية) على الصناعة العسكرية، قد يتيح لها ان تنمو بسرعة أكبر من نظيرتها المدنية، رغم ما تعانيه من عوائق»، وسوف يبقى نمو كل «من القطاعين، العسكري والمدني، منعزلاً عن الآخر، غالباً، كما هي الحال حتى الآن» (ص ٣٣٣).

درس الفصل الثاني، من الباب الثالث، القاعدة العلمية والصناعية العربية، كمؤشر آخر لمجالات الاحتياج، ومدى الاستعداد العربي في المضي في طريق التصنيع العسكري المتقدّم، وارتكازاته على القاعدة الصناعية وقاعدة البحث والتطوير، وقوة العمل العلمية والفنية. واستخلص المؤلف، بعد استعراض هذه المرتكزات، الى: «ان البلدان العربية ليست مؤهلة، تأهيلاً جيداً، للقيام بتصنيع عسكري، على نطاق واسع» (ص ٣٤٨).

وتعرّض القسم الرابع والاخير من الكتاب، الى استشراف استراتيجية مستقبلية للتصنيع العسكري في البلدان العربية، وذلك عبر فصلين؛ أولهما تناول قضايا، ومحدّدات، الصناعة العسكرية العربية في المستقبل، من حيث أهدافها، واحتياجاتها ومحدّداتها. أمّا الفصل الثاني، فحاول ان يرسم فيه استراتيجية عامة للتصنيع العسكري العربي، استناداً الى ما أورده الكتاب من معلومات، وما تمكّن الباحث من التوصّل اليه من استنتاجات. ويمكن اعتبار ما أورده الكاتب، في هذا الفصل، محاولة اقتراح عناصر استراتيجية التصنيع العسكري العربي في عقد التسعينات، وذلك عبر رسم المشاهد (السيناريوهات) الممكنة لوضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ. واستند المؤلف الى عدد من الفرضيات، وهي: «اولاً، ان هناك نيّة حقيقية لدى الحكومات العربية في المضي في طريق الانتاج العسكري الوطني وتحسين هذا الانتاج؛ وثانياً، ان هناك مقتضيات قوية تتعلّق بالدفاع والامن القومي، وحججاً اقتصادية مقنعة تدفع الاقطار العربية [في] هذا الطريق؛ وثالثاً، على ا لرغم من ان التمويل قد يمثّل مشكلة، فان هناك موارد كافية، على المستوى القومي، تسمح بتحقيق هذا المسعى؛ ورابعاً، ان خفض الواردات وتوفير النقد الاجنبي يحققان مزايا هامّة ومرغوباً فيها، سواء كانت هذه المزايا أولية أو ثانوية؛ واخيراً، ان عملية صنع القرار في البلدان العربية المعنيّة، التي من خلالها ستتمّ صياغة وتنفيذ السياسات، هي عملية تسير على أسس عقلانية رشيدة ومطّلعة» (ص ٣٧٧). ووفقاً لتلك الافتراضات الأولية، حدّد الباحث، أهداف الاستراتيجية المقترحة، والتي تتمثّل أولاً، وقبل كل شيء آخر، في توفير احتياجات الدفاع والأمن القومي، والحفاظ على الاستقلال السياسي والاستراتيجي في مواجهة المصدّرين الاجانب، وتوفير الأموال، لينتقل بعد ذلك، الى تحديد الاحتياجات العسكرية، آخذاً في الاعتبار، تشابه احتياجات معظم الجيوش العربية، والتي تتركز، في معظمها، بامتلاك التقنيات الحديثة التي تكفل توازنها أو تفوّقها على اعدائها. كما تعرّض الباب الرابع والاخير الى آفاق التعاون العربي وتحليل السياسات العامة، في هذا الشأن، وأبرزها، الاندماج والتكامل وخياراتهما المتاحة والمأمولة.

ويمكن القول، ان الكاتب تمكّن من التعرض الى العديد من الموضوعات الجوهرية الخاصة بالتصنيع العسكري وعلاقته بالتنمية الاقتصادية في البلدان العربية. ولم يغب عنه بأن تأثير الانتاج المحلي العسكري على الاقتصاد والتنمية، ظل ضئيلاً جداً، بل ان ثمة مضار رافقته، في بعض الاحيان. اضافة الى ان تخلّف القطاع المدني في العالم العربي، غالباً، ما شكّل عقبة جدّية في وجه تطوّر الصناعات العسكرية. كما شكّلت المعلومات الواردة، في الكتاب، رصيداً هامّاً لا يمكن للمتابع الاستغناء عنه، اضافة لما تضمّنه من اقتراحات جدّية، واستشرافات هامّة.

أمّا على صعيد مصادر البحث، يبقى ان نشير الى ان موضوع التسلّح، اجمالاً، يعتبر من أبرز وأهمّ أولويات الامن العسكري للدول؛ حيث تتوخّى الاجهزة السياسية والعسكرية، عدم الكشف عن التفاصيل الخاصة بصناعاتها العسكرية، وما يتعلّق بها من حجم الانتاج وتكاليفه ومستوياته التقنية ومجالات البحث والتطوير فيه، الامر الذي يجعل البحث، في هكذا مواضيع، يعتمد على مقالات الصحف والدوريات، وما تقوم به أجهزة الاستخبارات العسكرية الصديقة والمضادة، على السواء، من تسريبات. ولعلّ هذا ما أدركه الباحث، وأشار

الى مخاطره، مؤكداً أنه بذل جهداً كبيراً، خلال الاعداد لدراسته، «بهدف التوثّق من المعلومات وضمان دقتها وتواصلها، ولكن يبقى للقارىء ان يتناولها بدرجة من الحذر والتجرّد» (ص ١٨).

أمّا على صعيد المنهج وتقسيم البحث، فقد وفق الباحث في تقسيم الكتاب واغناء معطياته، بشكل يمكّن القارىء الاطلالة الواعية على جوانب الموضوع بعمق واتزان.

وختاماً، فقد شكّل الكتاب عرضاً جدّياً وجديداً للصناعة العسكرية العربية، وآفاق تطوّرها، وتمكّن من رسم آفاق مستقبلية مقترحة وبديلة؛ الامر الذي من شأنه ان يشكّل حافزاً لدراسات مستقبلية متخصّصة في هذا المجال.

سميح شبيب

المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

استحقاقات برسم العملية السياسية

أُختتمت محادثات الجولة الرابعة من المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية الثنائية في إطار مؤتمر السلام في الشرق الاوسط، في مطلع شهر آذار (مارس) ١٩٩٢، باجماع المشاركين عن عدم احراز تقدّم يذكر، سوى التمسّك باستمرار المشاركة في المفاوضات.

ولم يسبق هذه الجولة، توقعات أو آمال، بخروجها بنتائج أكبر، من تلك التي خرجت بها. فـ «الاسرائيليون منغمسون في العملية الانتخابية التي ستنتهي في ٢٣ حزيران (يونيو) المقبل بانتخاب ١٢ عضواً جديداً في الكنيست». وهم ليسوا في وارد تقديم أية «تنازلات» للاطراف العربية المتفاوضة معهم، لا على صعيد الاعتراف بمبدأ «الارض في مقابل السلام»، أي القبول بمبدأ التخلّي عن الاراضي المحتلة، أو حتى جزء منها. «ولا على صعيد وقف هجمتهم الاستيطانية في الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة والجولان، أو حملاتهم القمعية والعسكرية في هذه الأراضي أو في جنوب لبنان» (**الحرية**، بيروت، ١٩٩٢/٣/٨).

وأجمع المراقبون، إثر انتهاء الجولة الرابعة، بأن الامور ظلت على حالها، باستثناء تطورين جديدين برزا في ختام الجلسة الاخيرة، وهما: الاعلان عن تسلّم الجانب الاسرائيلي للمقترحات الفلسطينية بشأن الحكومة الذاتية المؤقتة، وحملة الانتقادات الاميركية للوفد الفلسطيني المفاوض.

وجاء تسليم المقترحات الفلسطينية للوفد الاسرائيلي، ردّاً على «الافكار» الاسرائيلية بشأن «التعايش السلمي في الاراضي خلال الفترة الانتقالية». تلك الافكار التي رأت أوساط فلسطينية، بأنها لا تشكّل أكثر من صيغة أخرى مقلّصة لـ «الادارة المدنية» التي أنشأتها سلطات الاحتلال في الضفة الفلسطينية بموجب الامر العسكري الرقم ١٩٤٧، الصادر في الثامن من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، مع اختلاف طفيف كان يمكن النظر اليه باعتباره هامّاً و«ثورياً» لو أنه [جرى تضمينه] في الامر المذكور، ويتمثّل، في التحديد، بأن المسألة تتعلّق بمرحلة انتقالية لخمس سنوات. لكن حقيقة ان اسرائيل تعتبر قضية السيادة في الضفة والقطاع موضع تنازل ينبغي حسمه في المفاوضات حول الترتيبات النهائية، تجعل من الفترة الانتقالية، ربما، تمهيداً لفرض سيادتها على المنطقتين المحتلتين، أو [على] اجزاء واسعة منهما» (سعادة سوداح، «لا اتفاق في الأولويات»، **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٩٢/٣/٨).

وأعتبرت أوساط سياسية فلسطينية، تسلّم الجانب الاسرائيلي وثيقة فلسطينية، بصورة مباشرة، خطوة ايجابية. الاّ ان اوساطاً أخرى رأت في ما تضمّنته الورقة الفلسطينية «تراجعاً أساسياً عن سقف المطالب التي كان حدّدها أعضاء الوفد المفاوض، وتغييراً جذرياً في سلّم أولوياته» (يونس السيد، «رهان خاسر»، **الهدف**، دمشق، ١٩٩٢/٣/١٥).

الى ذلك، اتسع نطاق الجدل الفلسطيني الداخلي بشأن مسيرة عملية السلام. فـ «الجميع يشعر بخطورة الوضع وبدقة الخيارات المطروحة. ولكن الآراء بشأن كيفية التعاطي مع هذا الوضع تتباين، وخاصة بالنسبة لاسلوب ادارة التعاطي مع العملية السلمية» (**الحرية**، ١٩٩٢/٣/٢٩).

وفي هذا السياق، تساءل نائب الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، **ابو علي مصطفى**، عن مصير قرارات الشرعية الدولية في العملية السلمية، وعلى الخصوص ما تضمّنه قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، مذكّراً بأن الرئيس الاميركي، جورج بوش، كان التزم بمبادرته في السادس عشر من آذار (مارس) ١٩٩١، بضرورة تطبيق القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ على أساس

مقايضة الارض بالسلام، ملاحظاً بأن تراجعاً أميركياً قد وقع بالفعل، «اذ ان واشنطن تقول، الآن، بأن القرار ٢٤٢ يحتاج الى تفسيرات»، مبدياً دهشته من ان الامين العام للامم المتحدة، بطرس غالي، «أطل، منذ فترة وجيزة، على العالم ليقول هو الآخر بأن القرار ليس ملزماً» (**القدس**، لندن، ١٣/٤/١٩٩٢).

وفي السياق عينه، دعت أوساط سياسية أخرى، الى ضرورة استخلاص العبر اللازمة، بعد الجولة الرابعة، «بحيث تُستعاد وحدة م.ت.ف. على قاعدة الالتزام بقرارات الشرعية الفلسطينية، ويتمّ العمل الموحّد على تصويب العملية التفاوضية، بما يؤمّن انطلاقها [من] أرضية تؤمّن الاستجابة لحقوق الشعب الفلسطيني وتطلّعاته الوطنية المشروعة» (**الحرية**، ٨/٣/١٩٩٢).

كما دعا حزب الشعب الفلسطيني، الى معالجة الثغرات والنواقص التي برزت، بسبب التنصّل من تنفيذ بعض بنود الاتفاق السياسي والتنظيمي الذي تمّت على أساسه المشاركة الفلسطينية، في العملية التفاوضية، وهو الامر الذي يتطلّب، من وجهة نظر الحزب، التصدي لحل المهمات الرئيسة التالية: تعزيز وحدة الصف الوطني الفلسطيني؛ ضمان وجود مرجعية واحدة للوفد؛ توفير شروط استمرار الانتفاضة؛ وتطوير عمل مؤسسات وأجهزة م.ت.ف. (**صوت الوطن**، نيقوسيا، آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ٣ ـ ٤).

من جهة أخرى، أكدت الاوساط الاعلامية الرسمية الفلسطينية، على ان سلوك م.ت.ف. التفاوضي، في خلال الشهور الستة الماضية، «اعتمد على خطين متوازيين أولهما؛ المشاركة الفعّالة والمبادرة في العملية السياسية وأطر عملها الرسمية (الاشتراك في المحادثات الثنائية والاستعدادات للمشاركة في لجان المحادثات المتعددة). أما الخط الموازي الثاني، فهو عملياتي ـ ميداني في داخل الارض المحتلة، ويعتمد سلّم أولويات تتصدره عمليات تأطير انجازات الانتفاضة، وفق معايير جديدة، ثمّ الانطلاق نحو خلق أمر واقع، تساعد على تآكل سلطة الاحتلال وأن أمكن تفكيكها في حالات محدّدة، يلي ذلك تأطير الانجاز برسم النقلة اللاحقة والمرتبطة بما تنجزه محادثات التسوية السياسية الجارية» (احمد عبدالحق، «السكة سياسية والمزلقان بلدي»، **فلسطين الثورة**، ١٣/٤/١٩٩٢).

موعد مؤجل

شهدت العاصمة التونسية، منذ مطلع شهر آذار (مارس) الماضي، عدداً من اللقاءات والتفاعلات القيادية الفلسطينية، شارك، في قسم منها، عدد وافر من أعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض بعد ان أنهى الجولة الرابعة من مفاوضات واشنطن.

وفي هذا السياق، عقد المجلس الثوري لحركة «فتح»، دورة اجتماعاته العادية في الفترة الواقعة ما بين ٢١ ـ ٢٥/٣/١٩٩٢، حيث قدّم الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، تقريراً شاملاً تناول الاوضاع السياسية المحلية والعربية والدولية، وكذلك الوضع الداخلي للحركة. تلا ذلك تقارير أعضاء اللجنة المركزية، ثمّ جرت مناقشة عامة للتقارير، شارك فيها العديد من أعضاء المجلس، وحدّد المجلس عدداً من المهام على الصعيد السياسي، أبرزها؛ ان الهدف الوطني الثابت هو تحرير الاراضي العربية والفلسطينية وانهاء الاحتلال، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير والعودة الى أرض وطنه واقامة دولته الفلسطينية المستقلة فوق ترابه الوطني وعاصمتها القدس؛ وان الاساس القانوني والشرعي للتسوية السياسية في الشرق الاوسط يقوم على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والعيش بسلام على ترابه الوطني وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف على أرضه؛ وضرورة تأمين الحماية الدولية وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، ومعاهدة لاهاي للعام ١٩٠٧؛ ووقف الاستيطان واقتلاع المستوطنات غير الشرعية، واعتبار وقف ضمانات القروض والمساعدات الاقتصادية لاسرائيل، بهدف بناء المستوطنات، خطوة ايجابية تخدم عملية السلام، في الشرق الاوسط؛ واعتبار المرحلة الانتقالية من الجانب الاسرائيلي الى الجانب الفلسطيني تحت الاشراف الدولي، مرحلة ضرورية ولازمة، والتأكيد على أهمية التنسيق العربي وخاصة من دول الطوق، مصر وسوريا ولبنان والاردن وم.ت.ف. (**وفا**، تونس، ٢٥/٣/١٩٩٢).

وعلى أثر اجتماعات المجلس الثوري لـ «فتح» ومداولات القيادات الفلسطينية، تمّ تحديد التاسع من نيسان (ابريل)، موعداً لاجتماع المجلس المركزي في تونس.

أفادت مصادر فلسطينية، ان المجلس سيقوم ببحث قضية المفاوضات وكيفية التعاطي معها، وأوضاع الارض المحتلة وسبل تطوير الدعم لأهلها ولانتفاضتها، والعلاقات الفلسطينية ـ العربية (سواء مع الاردن، أو مع سوريا، ولبنان المشاركين أيضاً في المفاوضات الثنائية أو مع الدول العربية الاخرى)، وقضايا ادارية وتنظيمية أخرى.

وعبر أجواء الاعداد لعقد دورة اجتماعات المجلس المركزي، تداعى ما يقرب من ١٢٠ عضواً من أعضاء المجلس الوطني، الى توقيع مذكرة، تمّ تسليمها بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٤، الى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السايح. وقد جاء في المذكرة، «ان الموقّعين يعلنون تمسّكهم بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، ويدعون الى رفض الشروط الاميركية ـ الاسرائيلية، كما يطالبون قيادة م.ت.ف. بربط المشاركة في أيّة مباحثات تتناول القضية الوطنية بالاصرار على ان م.ت.ف. هي الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبالتالي، التمسّك بحقها في تمثيل الشعب الفلسطيني بوفد موحّد من الداخل والخارج، بما فيه القدس، والاصرار على اعتماد قرارات الشرعية الدولية ووقف الاستيطان كشرط مسبق، حيث ان استمرار المفاوضات مع استمرار الاستيطان من شأنه ان يوفّر الغطاء السياسي للاحتلال الاسرائيلي لمواصلة تهديد الاراضي المحتلة». والاصرار على «معالجة قضية اللاجئين باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من القضية الفلسطينية وفق القرار الرقم ١٩٤ الذي كفل حق العودة، والالتزام بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، وتنفيذ الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وتجسيد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة ورفض الحلول الجزئية المنفردة» (**الحرية**، ١٩٩٢/٣/٢٢).

وكان من بين الموقّعين على المذكرة، نائبا رئيس المجلس الوطني، سليم الزعنون وتيسير قبعة، اضافة الى عدد من أبرز أعضاء المجلس المركزي، وهم: ابراهيم بكر، ود. حنا ناصر، ود. عبدالعزيز الحاج احمد، وعبدالجواد صالح، ود. اسعد عبدالرحمن، وعبدالعزيز صقر، وداود الزير، ويوسف سمور، ود. صبحي غوشة. كما حملت المذكرة تواقيع عدد من أعضاء اللجنة المركزية لـ «فتح»، هم: هاني الحسن، وعباس زكي، وسليم الزعنون.

الّا ان المجلس المركزي لم ينعقد في موعده المحدّد، بسبب فقدان طائرة الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في الصحراء الليبية، ليلة السابع من نيسان (ابريل) ١٩٩٢. وبعد ان تأكدت سلامته، تمّ تأجيل انعقاد المجلس شهراً كاملاً عن موعده.

س. ش.

غياب التنسيق العربي

انتهت جولة المفاوضات الثنائية الرابعة بين الوفود العربية والوفود الاسرائيلية الموازية لها، كسابقاتها، من دون احراز تقدّم يذكر. وفي اجتماع تقويمي ضمّ الوفود العربية في فترة الاستراحة التي تخلّلت فترة المفاوضات، قال رئيس الوفد السوري، موفّق العلاّف: «انه اتضح من خلال محادثات الوفود العربية مع الجانب الاسرائيلي ان هذا الاخير جاء الى واشنطن ليس بنيّة السماح باحراز أي تقدّم أو بنيّة صنع السلام، بل بقصد استغلال عملية السلام من أجل أغراض أخرى ليتمكّن من متابعة السياسة التوسّعية الاستيطانية... [و] المشكلة تتمثّل في ان اسرائيل لا تعترف بما أجمعت عليه الشرعية الدولية من وجوب انسحابها من على الاراضي التي احتلتها بالعدوان، وتحاول، دائماً، ان تشوّه تفسيرات قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ التي أجمعت عليها الامم المتحدة وراعيا مؤتمر السلام اللذان أقاما دعوتهما لعملية السلام على أساس مبدأ الارض في مقابل السلام» (**البعث**، دمشق، ١٩٩٢/٣/٣).

واعتبرت الناطقة باسم الوفد الفلسطيني المفاوض، د. حنان عشراوي، سلوك اسرائيل خلال المفاوضات غايته استفزاز الفلسطينيين «لدرجة ان لا نتحمّل أكثر من ذلك فننسحب من المحادثات وندفع ثمن الانسحاب» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٢/٢٨)؛ وقد هدّد رئيس الوفد الفلسطيني، د. حيدر عبدالشافي، «بمقاطعة المباحثات الثنائية العربية ـ الاسرائيلية في ظل سياسة الاستيطان الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال المرحلة الحالية تحت وصاية طرف ثالث، الاّ ان الاسرائيليين رفضوا ذلك» (**الجزائر اليوم**، الجزائر، ١٩٩٢/٣/١١)؛ وخلصت د. عشراوي الى «ان جولة المفاوضات... كانت صعبة بسبب استمرار التعنّت الاسرائيلي» (**السلام**، الجزائر، ١٩٩٢/٣/١١)؛ واعتبر رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، فاروق القدومي (أبو اللطف)، في حديث الى مجلة «الشروق» التونسية، «ان ما يجرى، حالياً، في اطار مسيرة السلام مضيعة للوقت، وان اسرائيل تحاول الهروب... [وانه] قبل اجراء الانتخابات الاسرائيلية والاميركية لا يمكن ان يحدث أي تقدّم في مفاوضات السلام... [فـ] اسرائيل غير راغبة في المفاوضات على المضمون، بل ' انها تريد سلاماً مقابل سلام ' » (**الخبر**، الجزائر، ١٩٩٢/٣/٢٣). والتقى مع استنتاج القدومي عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، خالد الحسن (ابو السعيد)، الذي استبعد «التوصل الى أي اتفاق مع اسرائيل... حتى لو دامت المفاوضات مليون سنة» (**الشعب**، الجزائر، ١٩٩٢/٣/٢٤). أمّا عضو الوفد الفلسطيني المفاوض، د. صائب عريقات، فقد اعتبر جولات المفاوضات الاربعة «بمثابة تمهيد للمفاوضات التي لم تبدأ بعد» (**السلام**، ١٩٩٢/٤/١٥).

وبعيداً من عدم احراز تقدّم خلال التفاوض، اعتبر رئيس اللجنة التوجيهية للمفاوضين الفلسطينيين، فيصل الحسيني «ان الفلسطينيين حققوا انجازات هامّة منذ مؤتمر مدريد... [اذ] أعلنوا ان أرض فلسطين لها أهلها وعلى العالم الاستماع اليهم» (**المصدر نفسه**)، ودون ان تحدّد صفة المكاسب، ذهبت د. عشراوي في الاتجاه عينه، معتبرة «ان الفلسطينيين حققوا العديد من المكاسب خلال مفاوضات السلام، بالرغم من انها لم تحقق التقدّم الملموس». وعليه، فالفلسطينيون متمسّكون «بعملية السلام واستمرار مشاركتهم في المفاوضات» (**السلام**، ١٩٩٢/٤/٢١).

ويأخذ الفلسطينيون في اعتبارهم، وهم يفاوضون عدوهم، «واقعية كل المعطيات السياسية في الساحة الدولية»، كما أشار الحسيني، الذي أكد مواصلة «العمل من أجل الاستقلال الذاتي

والتحكم في القرار الفلسطيني استجابة للمصالح الوطنية لشعبنا» (المصدر نفسه، ١٩٩٢/٣/٧)؛ فالفلسطينيون، كما قال الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، «يخوضون معركة السلام وهم يعرفون انها تجرى في ظل ظروف النظام الدولي الجديد، وهي ليست لصالح العرب، ولكن الفلسطينيين شاركوا فيها لأنها تجرى في ملعبهم، ولن يترك أحد ساحته ليستبيحها الآخرون» (الشعب، ١٩٩٢/٣/٩).

وقد اقترح الفلسطينيون في ختام مفاوضات الجولة الرابعة مشروعاً للحكم الذاتي في الارض المحتلة «طالب، للمرة الاولى، بانتخابات [تجرى] قبل أيلول (سبتمبر) المقبل... في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وفي القدس الشرقية، تسفر عن برلمان يضمّ ١٨٠ عضواً... [و] ينصّ، كذلك، على ان الحكم الذاتي يجب ان يدخل حيّز التنفيذ في التاسع والعشرين من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٢ كحد أقصى» (السلام، ١٩٩٢/٣/٥)؛ وطالبت منظمة التحرير الفلسطينية «بضمانات جديدة لمشاركتها في المرحلة المقبلة للمفاوضات السلمية العربية ـ الاسرائيلية... [حيث] طلبت ان يعلن عن وقف المستوطنات الاسرائيلية بقرار من مجلس الامن الدولي... أو بموقف اميركي أكثر صراحة من الذي اتخذ حتى اليوم باتجاه اسرائيل» (الشعب، ١٩٩٢/٣/١٤). ولا تتوقع د. عشراوي «أي تغيير في الموقف الاسرائيلي، لأنه موقف مستمر منذ بداية المفاوضات، [كما لا تتوقع] أي تطوّر بشكل درامي، أو بشكل يُغيّر، جذرياً، من المسيرة» (السلام، ١٩٩٢/٤/١٦).

وبالطبع، فان عدم حصول تقدّم في المفاوضات لا يقتضي وقف المفاوضات، حسب الملك الاردني حسين، الذي أكد «ان مسار السلام في الشرق الاوسط يجب ان يتواصل، وان بلاده تدعم كل الجهود التي قد توصل الى ايجاد حل عادل ودائم للمسألة الفلسطينية ـ الاسرائيلية التي هي جوهر الصراع في الشرق الاوسط» (السلام، ١٩٩٢/٣/٣)، حيث ان مفاوضات السلام، كما أشار الملك حسين «تتطلّب الكثير من الجهد والوقت» (الجزائر اليوم، ١٩٩٢/٣/٢٣)؛ اذ ان انهيار مفاوضات السلام، تعني «سيطرة اليمين والتطرّف، وانّ المتطرفين من الجانبين سيجدون [في انهيارها] فرصة سانحة لالحاق ضرر كبير بالمنطقة كلها» (السلام، ١٩٩٢/٣/١٢).

وشبّه المراقبون المفاوضات السورية مع الوفد الاسرائيلي «ما يشبه حديث الطرشان في تحديد مسؤولية كل طرف عن قيام حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وعن تفسير كل طرف للقرار الرقم ٢٤٢» (الشعب، ١٩٩٢/٣/٤). وقال رئيس الوفد السوري، العلاّف، بعد انتهاء الاسبوع الاول من مفاوضات الجولة الرابعة، «ان الجانب الاسرائيلي جاء الى هذه المباحثات بتصميم مسبق على عدم السماح بأي تقدّم... [فـ] لم تصدر على امتداد المحادثات أية اشارة من الجانب الاسرائيلي على انه يقبل بمبدأ الارض في مقابل السلام... [و] نحن نعتقد انه آن الأوان لأن تتحرّك الاسرة الدولية وراعيا مؤتمر السلام لانقاذ العملية السلمية التي باتت مهدّدة بالخطر اذا ما استمرت على هذه الحال» (البعث، ١٩٩٢/٢/٢٨)، حيث، كما أكد في مكان آخر، «لم يعد ممكناً ان تستمر اسرائيل في عملية خداع العالم» (تشرين، دمشق، ١٩٩٢/٢/٢٩)؛ واعتبر الرئيس السوري، حافظ الاسد، في كلمته التي ألقاها بمناسبة توليه السلطة لولاية رابعة، «ان حكّام اسرائيل، ومن زمن طويل، غسلوا أدمغة أناس كثيرين وأوهموهم ان في اسرائيل أناساً (دراويش) يبحثون عن السلام والأمن والحرية؛ أمّا العرب، فلا يبحثون الاّ عن الحرب والقتل والذبح والارهاب؛ ومن حسنات عملية السلام، أو من حسنات الاشهر الاربعة التي مرت، والمحادثات التي جرت بين العرب والاسرائيليين انها كشفت هذا الزيف... وهذا، في حدّ ذاته، في مصلحة العرب» (المصدر نفسه، ١٩٩٢/٣/١٣)؛ وأكد الاسد قائلاً: «اننا نريد السلام الذي يعيد الارض، ويعيد الحقوق، وينشر الامن في المنطقة، وأقل من ذلك هو استسلام، ولن تستطيع قوة في الدنيا ان تفرض علينا الاستسلام أبداً» (المصدر نفسه)؛ وبعد مدة، عاد رئيس الوفد السوري فخفّف من حدّة احتجاجه على سير المفاوضات، وصرّح بـ «انه لا يجب توقّع حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي الذي دام ٤٥ عاماً في أربع جلسات أو حتى أربعة أشهر، خاصة وان اسرائيل لا تقوم بأي فعل يدل على انها تريد التوصّل الى أية نتيجة» (الشعب، ١٩٩٢/٣/٢٤).

الشكوى عينها من عدم جدوى المحادثات، ردّدها رئيس الوفد اللبناني، سهيل شماس، الذي أعلن انه «لا يمكن حصول تقدّم في المحادثات ما لم تعلن اسرائيل استعدادها للانسحاب من جميع الاراضي اللبنانية... [فـ] اسرائيل منذ أربعة شهور من [عقد] مؤتمر مدريد، وهي تحاول اهدار الوقت، وتحول دون مناقشة المسائل الجوهرية» (**تشرين**، ١٩٩٢/٢/٢٩). حتى ان وزير الخارجية اللبناني، فارس بويز، أعرب عن اعتقاده بعدم وجود مبرّر «للقيام بجولة اضافية قبل الانتخابات الاسرائيلية... [اذ ان] الحكومة الاسرائيلية الحالية هي حكومة تصريف أعمال لا تستطيع الالتزام ولا تريده في جميع الاحوال، وان هذه المباحثات هدفها الوحيد كسب الوقت... [و] ان أي موقف بخصوص اجراء جولة اضافية للمفاوضات ينبغي ان يبنى من منطلق المعطيات التي تسمح بالأمل في احراز تقدم، [وفي] ضوء ذلك سيكون الموقف المناسب» (**السلام**، ١٩٩٢/٣/٧). وفي حديث لصحيفة «العرب» القطرية، دعا وزير الدولة اللبناني، نبيه بري، «السلطات اللبنانية الى وقف المفاوضات مع اسرائيل، لأنها [المفاوضات] بصفتها الحالية لن تؤدي الى تنفيذ القرار ٤٢٥ القاضي بانسحاب اسرائيل من الجنوب، بل ستدفع الى اسقاط القرار... [و] ان الدخول في نقاش جديد حول لبنان 'سيجبرنا على ان ندفع ضريبة السلام [من] دون مقابل'» (**الخبر**، ١٩٩٢/٣/٢٣).

مصر، الشقيقة العربية لدول الطوق الاخرى، رأت ان سير المفاوضات طبيعي. فقد قوّم وزير خارجيتها، عمرو موسى، ذلك قائلاً: «ان المباحثات العربية ـ الاسرائيلية لم تصل الى طريق مسدود... [فـ] الجانب العربي يمر بمرحلة تفاوض انتقالية تمهيداً للوصول الى مرحلة التفاوض الخاص بتحديد الوضع النهائي على أساس حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على أراضيه» (**السلام**، ١٩٩٢/٣/٩)، حيث ان «الحقيقة الوحيدة التي يجرى التفاوض بشأنها، وترفضها اسرائيل، هي ضرورة ايجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية... قائم على الشرعية الدولية ممثلة في القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير واقامة دولته على ترابه الوطني» (**الشعب**، ١٩٩٢/٤/٢٢)، ودعا، في هذا السياق، «الى ضرورة الاستمرار في مسار مفاوضات السلام حول الشرق الاوسط، والاصرار على المطالبة بتطبيق مبدأ الارض في مقابل السلام» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٣/٩)؛ وتقويم مصر هذا أوضحه الرئيس المصري، حسني مبارك، خلال توقفه في مطار الجزائر (١٩٩٢/٤/١١) بالقول، ان «هناك مباحثات ثنائية... ولا بدّ ان نتوقع انها تستغرق وقتاً طويلاً، وخبرة مصر، في هذا المجال، معروفة... [فـ] اذا كانت المحادثات تسير ببطء فانه يجب ان نكون باستمرار في موقف المستمر فيها ونعرض اقتراحاتنا، والرأي العام يعرف كل هذا من خلال نشر المباحثات الثنائية، حيث نؤكد، قطعياً، اننا كعرب نريد السلام، فنحن نريد الحياة لشعوبنا ورفع مستواها وتلك مهمة المستقبل لكل الحكّام» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٤/١٢).

الموقف المصري عينه، ردّده السعوديون. ففي مقابلة معه، قال سفير السعودية في الجزائر، محمد الفقي: «ألاحظ ان هناك بعض الاطراف العربية تعاني من اليأس... كلنا يتذكر كيف استرجعت مصر سيناء في ما يسمّى [اتفاقيتي] كامب ديفيد... بالمثابرة والضغوط تمكّنت مصر من استرجاع كل شبر من سيناء... يجب ألا نيأس من البداية؛ نحن نعرف ان اليهودي شخصية معقّدة... فاليهود متعنّتون في مواقفهم، وتعنّتهم هذا يكشفهم أكثر أمام الرأي العام، ويبقى الأمل قائماً بمزيد من الضغوط والمثابرة والتنسيق، وسيتغيّر الموقف الاسرائيلي بعد فترة» (من مقابلة مع الفقي، **السياسي**، الجزائر، العدد ٨، ٢٩/٣ ـ ١٩٩٢/٤/٢، ص ١١).

التنسيق ضرورة عربية

يكاد يُجمع المسؤولون العرب في خطبهم وتصريحاتهم حول ضرورة اقامة مستوى من التنسيق في ما بينهم في محادثات السلام مع الاسرائيليين. ففي تصريح لصحيفة «القبس» الكويتية، رأى مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. اسامة الباز، «ضرورة توحيد المطالب العربية دون تنازلات منفردة من جانب أي من

الدول العربية المشاركة في مباحثات السلام حتى لا يتأخر الوصول الى حل عادل وشامل للقضايا العربية، [وأكد] ضرورة استمرار التنسيق العربي في اطار محادثات السلام التي يجب ان تتركّز على ايجاد حل شامل وعادل للصراع العربي - الاسرائيلي» (**البعث**، ٣/٣/١٩٩٢)؛ لكن الرئيس السوري، رأى «ان العرب، كمجموع، لم يفعلوا شيئاً لمواجهة المستقبل، ولم يقوموا بجديد للتعامل مع العالم الجديد، بل هم في حالة ارتباك وفوضى فكرية ونفسية وسياسية. وفي أكثر من مكان تطغى في الاهتمام هوامش الاحداث على جوهرها... ومع ذلك، فان شعار التضامن العربي الذي رفعته سوريا وأكدت عليه منذ زمن بعيد سيظل ينال اهتمامنا الذي يستحق» (من نص خطاب الاسد، **تشرين**، ١٣/٣/١٩٩٢). بدوره، ألحّ الرئيس الفلسطيني، على «أهمية التضامن والموقف العربي الموحّد الذي بدونه لا تستطيع الأمة العربية ان تواجه التحدّيات المطروحة، على الاصعدة كافة» (**السلام**، ١٩/٤/١٩٩٢)؛ لكنه تساءل: «الى متى يعقد وزراء الخارجية العرب اجتماعهم في موسكو دون تنسيق، ويرفضون التنسيق في الرباط؟ فاذا لم يقف القادة العرب وقفة مسؤولة، فهذا النظام العالمي الذي يُبنى، الآن، سيكون على حسابنا، [فـ] من غير وحدة عربية سيأتي دورنا الواحد تلو الآخر» (**الشعب**، ١٩/٤/١٩٩٢).

وكانت منظمة التحرير الفلسطينية قد أكدت «على ضرورة تكوين جبهة عربية موحّدة» (**الشعب**، ١٤/٣/١٩٩٢). ولاحظ بيان أُصدر عنها، بمرارة، «ان بعض الاطراف ما زالت تعارض التنسيق العربي المشترك»، مبرزاً، على وجه الخصوص، «الموقف الذي تبنّته منظمة التحرير الفلسطينية خلال حرب الخليج» (**المصدر نفسه**).

وبعد جولة المفاوضات الرابعة، دعا عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عبدربه، «الاطراف العربية المشاركة في مفاوضات السلام العربية ـ الاسرائيلية الى عقد اجتماع لبحث نتائج هذه المفاوضات... [ورأى] ان المصلحة تقتضي ان يشارك، في هذا الاجتماع، ممثلون عن دول الخليج والمغرب العربي» (**الجزائر اليوم**، ١١/٣/١٩٩٢). لكن الاجتماع الذي اتفق على عقده في بيروت ضمّ، فقط، الاطراف العربية الاربعة التي تفاوض اسرائيل: سوريا والاردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد انعقد الاجتماع على مستوى وزراء الخارجية يومي ٣١/٣ و١/٤/١٩٩٢، حيث سجل المشاركون عدم تسجيل أي تقدّم في مفاوضات السلام، مع ان الموقف العربي كان ايجابياً (**المساء**، الجزائر، ٤/٤/١٩٩٢)، ووضعوا، معاً، لائحة تتضمّن قائمة من عشر عواصم بديلة في اوروبا الغربية لاحتضان الجولة السادسة من المفاوضات الثنائية «حيث كانت الولايات المتحدة الاميركية... قد طلبت من الاطراف العربية واسرائيل اقتراح مكان آخر غير واشنطن لاحتضان المفاوضات الثنائية» (**المصدر نفسه**)؛ كما قرروا «المشاركة في الجولة الخامسة من المفاوضات الثنائية مع اسرائيل» التي تقرر موعدها في ٢٧/٤/١٩٩٢، في واشنطن (**المصدر نفسه**)؛ واتفقوا، أيضاً، على تحديد «استراتيجية موحّدة للاطراف العربية المشاركة في مفاوضات السلام حول منطقة الشرق الاوسط» (**المصدر نفسه**)؛ وأكد أحد الاطراف المشاركة ان «اجتماعاً تنسيقياً آخر في العاصمة الاردنية، عمّان، سيعقد قبل التوجّه الى واشنطن» (**المصدر نفسه**)، لكن مثل هذا الاجتماع لم يحصل؛ وقد تجنّب المشاركون في الاجتماع المذكور التطرّق «الى مسألة المشاركة العربية في المفاوضات متعددة الطرف، بين العرب واسرائيل، والتي تُعنى بالقضايا الاقليمية» (**المصدر نفسه**)، وعلّق مصدر عربي على ذلك بالقول: «ان تأخير اتخاذ القرار، في هذا الموضوع، لا سيما من قبل سوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، الذين قاطعوا المفاوضات متعددة الطرف [التي عقدت في موسكو في نهاية كانون الثاني (يناير) الماضي] يُعتبر بمثابة ' اشارة للمرونة' من جانب هذه الدول» (**المصدر نفسه**)؛ وتردّد ان هذا الموضوع تُرك ليبحث في اجتماع الدورة العادية لوزراء الخارجية العرب (مجلس الجامعة العربية) الذي كان مقرّراً ان يعقد في ٢٠/٤/١٩٩٢، لكن الجامعة العربية وجّهت الرسائل لاستئناف جلسات الدورة العادية في ٢٨/٤/١٩٩٢، وقد تلقّت حتى ١٨/٤/١٩٩٢ «موافقة احدى عشر دولة عربية على استئناف اجتماع مجلس الجامعة بمقر الجامعة في ٢٨/٤/١٩٩٢ على مستوى وزراء الخارجية، وهو

النصاب القانوني لعقد الاجتماع على هذا المستوى. وهذه الدول هي: مصر وسوريا ولبنان والاردن والعراق وليبيا وموريتانيا وسلطنة عُمان والبحرين واليمن وفلسطين» (**السلام**، ١٩/٤/١٩٩٢).

وقد رحّبت مصر بنتائج اجتماع بيروت، وقال وزير خارجيتها، ان بلاده تعتبر هذه الاجتماعات «خطوة ايجابية لتسهيل عملية السلام واستمرارها، وتأكيد الموقف العربي الايجابي من عملية السلام في الشرق الاوسط» (**المصدر نفسه**، ٦/٤/١٩٩٢).

وأعربت الناطقة باسم الوفد الفلسطيني المفاوض، عشية توجّهه للجولة الخامسة، عن أملها «في ان تتهيأ الظروف لعقد مؤتمر قمة عربي... من أجل التوصل الى صيغة مشتركة حول مستقبل هذه المفاوضات» (**السلام**، ٢٥/٤/١٩٩٢).

الى واشنطن مرة أخرى

في مؤتمره الصحفي، الذي عقده في الجزائر، لاحظ الرئيس الفلسطيني، «ان المتفاوضين الفلسطينيين والسوريين واللبنانين والاردنيين سيذهبون الى الجولة المقبلة من المفاوضات يوم ٢٧/٤/١٩٩٢ رغم انهم يعرفون، بالتأكيد، ان الوفد الاسرائيلي سيأتي بدون تفويض نظراً لأن الانتخابات على الابواب» (**الشعب**، ١٩/٤/١٩٩٢)؛ مع ذلك قالت الناطقة باسم الوفد الفلسطيني، د. عشراوي «ان الفلسطينيين سيطلبون من اسرائيل... وقف الاستيطان، واحترام حقوق الانسان في الاراضي المحتلة، وتطبيق اتفاقية جنيف التي تؤمن الحماية للسكان في ظل الاحتلال، ونقل السلطة للشعب الفلسطيني» (**الشعب**، ١٣/٤/١٩٩٢)؛ وأكد رئيس الوفد، د. حيدر عبدالشافي، «ان الجانب الفلسطيني ما زال متمسّكاً بالمواقف التي طرحها في المفاوضات السابقة حول الفترة الانتقالية في الاراضي المحتلة... [و] اننا ذاهبون على أمل ان يدرك الاسرائيليون بأن موقفهم حيال الفترة الانتقالية لا يتماشى مع مبادىء عملية السلام... [وآمل] في ان يعدلوا من موقفهم بما يتلاءم مع مبدأ تحقيق السلام» (**المصدر نفسه**، ٢٥/٤/١٩٩٢).

وأعرب رئيس الوفد الاردني، د. عبدالسلام المجالي، عشية توجّهه الى واشنطن، عن أمله في التوصل الى جدول أعمال موحّد «لأن ذلك يُسهّل طرح الموضوعات التي يتمّ بحثها حسب أولوياتها» (**السلام**، ٢٥/٤/١٩٩٢)؛ لكنه رأى «ان استمرار التعنّت الاسرائيلي قد ينسف... المباحثات التي تعتبر آخر وأثمن فرصة لتحقيق السلام في المنطقة» (**المصدر نفسه**، ١١/٤/١٩٩٢)؛ وكان الوفد الاردني المفاوض قد التقى الملك الاردني حسين، قبل توجّهه الى واشنطن، حيث استعرض معه «مراحل تطوّرات القضية الفلسطينية وسياسة الاردن تجاه تلك القضية... وأكد [الملك] على ان مرتكزات الموقف الاردني من قضية السلام تستند الى قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ والقاضي بانسحاب اسرائيل من [على] جميع الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧» (**المصدر نفسه**، ١٧ ـ ١٨/٤/١٩٩٢).

أ. ش.

حدود المواجهة

تزايد، في الشهرين الماضيين، الاحتكاك بين محاور مختلفة، واندرجت تحته فاعليات البحث في مخرج للجهود المبذولة، من غير طرف دولي، لتزييت مفاصل المسيرة السلمية في المنطقة. وفي اطار هذا العنوان العريض، جاءت مجموعة مستجدات متفاوتة في الاهمية، لتعكس، في المحصلة، آفاق المرحلة المقبلة.

واذا كان الامر كذلك، فانه يتعيّن علينا رصد ومتابعة هذه المستجدات التي تبلورت في محاور ثلاثة، هي، على التوالي: أولاً، العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية التي بات يشوبها قدر لا بأس به من الاختلاف، إنْ لم نقل التوتر؛ وثانياً، السعي الاميركي في حثّ الاطراف العربية والاسرائيلية طرح القضايا الجوهرية في الجولة الخامسة من محادثات السلام في واشنطن؛ واخيراً، تفعيل الدور الاوروبي في مسيرة السلام في المنطقة.

آمال متواضعة

اتفق الكثيرون في الاوساط الرسمية الاميركية وخارجها، على ان العلاقات بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، مرّت، في خلال الشهرين الماضيين، بمرحلة صعبة جديدة، وصلت، في بعض الاحيان، الى حدّ التوتّر، اثر استمرار الحكومة الاسرائيلية في رفض ايقاف النشاط الاستيطاني في الارض الفلسطينية المحتلة، في مقابل الحصول على ضمانات القروض الاميركية البالغة عشرة مليارات دولار.

فبعد مناورات طويلة، ومحاولات عديدة للتفتيش عن «حل وسط» في شأن هذه القضية، أعلنت مصادر أميركية مسؤولة، ان مضمون هذا الحل، الذي تقدّم به رئيس لجنة الاعتمادات في مجلس الشيوخ، السيناتور باتريك ليهي، وعضو اللجنة، السيناتور روبرت كاستين، ارتكز في الموافقة على تقديم ملياري دولار الى اسرائيل سنوياً وعلى مدى خمس سنوات؛ وعلى حصولها، بعد ثلاثين يوماً من موافقة الكونغرس، على مليار دولار من القروض يقتطع منها مئة وخمسون مليون دولار. ويسمح «الحل الوسط» لاسرائيل ببناء الطرق وغيرها من البنى التحتية في الارض المحتلة، على الرغم من تجميد النشاطات الاستيطانية، شرط ان يكون ذلك لاستعمال المواطنين في الارض المحتلة والمستوطنين على حدّ سواء. كما يسمح لها بتوسيع المساكن في المستوطنات، اذا ما اقتضت الحاجة الى ذلك (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٨/٣/١٩٩٢).

بيد ان هذا الاقتراح لم يلق أي تجاوب من المسؤولين الاميركيين. فقد أوضح الرئيس الاميركي، جورج بوش، ان لبلاده «سياسة ثابتة ومستمرة ترتكز على ان المستوطنات [الاسرائيلية] لا تساعد السلام. وهي ليست بسياسة جديدة». ولاحظ انه «اذا كان هناك من مجال لمساعدة المهاجرين [اليهود] في اطار السياسة الاميركية، فانه مستعد لذلك». وكرّر القول: «ان الجميع يعرف الموقف الاميركي من المستوطنات كونها لا تساعد السلام»، وانه كان واضحاً جداً في شرح هذه السياسة للكونغرس. وبعدما أكد «ان العلاقات بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل وثيقة»، أشار الى وجود «خلاف بين الطرفين على المستوطنات... وقلنا، مراراً وتكراراً، اننا نرغب في المساعدة بطريقة انسانية، لكننا، بكل بساطة، لم نبدّل أو نغيّر في سياستنا الخارجية» (**المصدر نفسه**، ١٩/٣/١٩٩٢).

واذا ما اعتبرنا الرأي القائل ان تل ـ أبيب تتحمل قسطها من مسؤولية ما آل اليه الحل صحيحاً، فان الخط الذي تبنّته الادارة الاميركية في شرح رأيها، في هذا الخصوص، تميّز بالاصرار على موقفها. من هنا، قال الناطق باسم البيت الابيض، مارلن فيتزووتر، ان الرئيس بوش رفض «الحل

الوسط» المقترح، وعرض اقتراحاً مضاداً يعطي اسرائيل، للعام الجاري، ثلثمئة مليون دولار، بدلاً من مبلغ المليار دولار الذي اقترحه «الحل الوسط». لكنه أوضح ان اقتراح الادارة يسمح للرئيس الاميركي بوقف الضمانات، اذا ما استمرت اسرائيل في بناء الوحدات السكنية في الارض المحتلة. وان اقتراح ليهي ـ كاستين «غير مقبول، كونه لا يعطي الادارة [الاميركية] المرونة الكافية لوقف المساعدات». وأضاف ان الرئيس الاميركي أبلغ الى عضوي مجلس الشيوخ انه «سيستعمل حق النقض (الفيتو) ضد القانون حول ضمانات القروض، اذا ما أُقرّ كما هو في الحل المقترح». وأكّد ان الادارة لاتزال راغبة في التفاوض مع الكونغرس على هذه القضية» (**المصدر نفسه**).

أكثر من ذلك، كرّرت الناطقة باسم وزارة الخارجية موقف الادارة الاميركية المبدئي، وهو ان المستوطنات الاسرائيلية، تشكّل عقبة في وجه السلام. وقالت ان اقتراح الادارة يؤمن لاسرائيل نحو عشرة مليارات دولار لمدة ست سنوات. ولكنه يشترط ان يكون للرئيس الاميركي الحق في تجميد ضمانات القروض اذا بدأت اسرائيل نشاطات بناء جديدة في الارض المحتلة، باستثناء نشاطات البناء التي كانت قائمة في الاول من كانون الثاني (يناير) الماضي. وأضافت، ان اقتراح الادارة يؤمن لاسرائيل، مقدماً، مبلغ ثلثمئة مليون دولار، على ان يُربط باقي المبلغ المطلوب بعدم قيام أي عملية بناء لمساكن جديدة، باستثناء تلك التي بوشر بها. وقالت ان الاقتراح يسمح لاسرائيل بمتابعة عملية البناء لمدة تراوح بين ١٢ و١٨ شهراً. وانه ينصّ على ضرورة توصّل واشنطن وتل ـ أبيب الى اتفاق في شأن ماهية أعمال البناء المطلوب اكمالها. ويعطي الرئيس الاميركي حرية تعليق البرنامج، اذا بدأت الحكومة الاسرائيلية عمليات بناء مساكن غير متفق عليها، كما يعطي الاقتراح الاميركي الحق في توزيع دفع ضمانات القروض، بشكل يسمح لواشنطن بالاستمرار في مراقبة نشاطات بناء المساكن، ويكون لها الحق في وقف الضمانات، اذا باشرت اسرائيل في بناء مساكن جديدة بعد الاول من كانون الثاني (يناير) الماضي (**المصدر نفسه**، ٢٠/٣/١٩٩٢).

وكان من الطبيعي، في ضوء ذلك، ان تصعّد الحكومة الاسرائيلية من لهجتها ازاء الادارة الاميركية. فقد رأى وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، في ما اعتبر خطوة تصعيدية في المواجهة الاميركية ـ الاسرائيلية في شأن ضمانات القروض وربطها بايقاف الاستيطان في الارض المحتلة، ان مجرد اثارة واشنطن قضية المستوطنات قد يصبح «عقبة في وجه السلام في الشرق الاوسط». ولاحظ ان ليس سراً القول ان هنالك، الآن، خلافات في الرأي بين واشنطن وتل ـ أبيب. وأشار الى ان الادارة الاميركية تطلب من اسرائيل «التخلّي عن حق اليهود العيش في [الارض المحتلة]، وتطلب منّا التخلّي عن عنصر أساس من عقيدة اسرائيل الامنية كثمن للمساعدات الانسانية... وهذا ما لا نستطيع القبول به» (**نيويورك تايمز**، ١٩/٣/١٩٩٢).

بيد ان الادارة الاميركية لم توصد الباب في وجه خيار «الحل الوسط»، لكنها، في الوقت عينه، لم تشرّعه. هذا، على الاقل، ما أكّده الناطق باسم البيت الابيض، حين أشار الى ان الادارة لاتزال مهتمة بالتوصل الى اتفاق مع الكونغرس في شأن ضمانات القروض، وانها تفاوضت، منذ كانون الثاني (يناير) الماضي، مع اسرائيل والكونغرس من اجل التوصّل الى برنامج لمساعدة الاستيعاب يسدّ حاجات اسرائيل، وينسجم مع سياسة واشنطن. وقال: «نعتقد اننا اذا قدّمنا ضمانات قروض جديدة الى اسرائيل فيجب ان نحصل على تطمينات، بأن هذه الاموال ستستعمل بشكل منسجم مع السياسة الاميركية لفترة ما بعد العام ١٩٦٧، وبالتحديد ان المستوطنات عقبة في وجه السلام». وأضاف ان الادارة تعتقد ان التمسّك بهذا المبدأ هام في الوقت الحاضر، خصوصاً أن عملية السلام جلبت، في النهاية، اسرائيل وجيرانها العرب الى المفاوضات المباشرة (**المصدر نفسه**).

هذه النبرة، بما انطوت عليه من استياء ورفض للسياسة الاسرائيلية الحالية، جعلت العديد من المحللين يتساءل عمّا اذا كانت الازمة القائمة بين واشنطن وتل ـ أبيب عابرة، أم انها مؤشر على تغيّر جذري في العلاقات بينهما، وان تلك العلاقات دخلت مرحلة جديدة مختلفة عنها في أي وقت مضى؟

تعدّدت الاجابات عن هذا السؤال. البعض رأى ان الازمة، وان كانت في بعض جوانبها

تعكس «الودّ المفقود» بين الطرفين، فان اسبابها تعود الى اعتبارات عديدة، داخلية وخارجية، تتعلّق بالمتغيّرات التي يشهدها واقع المنطقة ومصالح الولايات المتحدة الاميركية في اطار الواقع الجديد. ولاحظ هذا البعض، ان الاتهامات الموجّهة لادارة الرئيس بوش والمسؤولين فيها، ما هي الاّ محاولات من جانب اسرائيل ومؤيديها لقلب حقائق الواقع الجديد، أو تجاهلها على أقل تقدير (**المصدر نفسه**، ٢٥ ـ ١٩٩٢/٤/٢٦). أمّا البعض الآخر من المحللين، فيعتقد ان العلاقات بين الطرفين «لن تتزلزل»، نتيجة للأزمة الراهنة، ولكنها دخلت مرحلة تقوم فيها تلك العلاقات على أسس جديدة، تحكمها، أساساً، المصالح الاميركية (**المصدر نفسه**).

في ضوء ذلك كله، يبدو ان ما في ذهن الحكومة الاسرائيلية من احتمالات، في هذه المرحلة، هو احتواء الضرر الذي لحق بها، وبمواقفها من قضية ضمانات القروض، عبر وسيلتين: الاولى، استبدال الـ «لا» الاميركية بطرح بدائل تجعل من الصعب اتهامها بتحدّي واشنطن؛ والثانية، توسيع حلقة التأييد، في الكونغرس، لطروحاتها، لا سيما تلك المتعلّقة بالاستمرار في بناء المستوطنات في الارض المحتلة.

استحقاقات لا بدّ منها

في الوقت الذي استأنفت الاطراف العربية والاسرائيلية الجولة الخامسة من المفاوضات الثنائية في واشنطن، أكد المسؤولون الاميركيون، ان الولايات المتحدة الاميركية ستظل ملتزمة بموقفها من المفاوضات، والذي يرتكز على دعم المتفاوضين وحثّهم على الاستمرار في المفاوضات نحو بلوغ هدفها الاساس، وهو السلام. هذا ما كرّره الرئيس الاميركي، جورج بوش، ووزير خارجيته، جيمس بيكر، اكثر من مرة، منذ عقد مؤتمر مدريد في الثلاثين من تشرين الاول (اكتوبر) الماضي. وكرّر المسؤولون الاميركيون القول: ان الراعي الاميركي لن يغيّر من نهجه في متابعة المحادثات ومراقبتها، ولن يتدخل، مباشرة، في سيرها، الاّ اذا اتفقت الاطراف المتفاوضة على الطلب بالتدخل. وأشاروا، في هذا الصدد، الى ما حدث في خلال الجولات السابقة، حيث ظل الراعي الاميركي ملتزماً بعدم التدخل المباشر على الرغم من العقبات الكثيرة التي أدّت الى عدم عقد الجلسات أحياناً (**الواشنطن بوست**، ١٨ ـ ١٩٩٢/٤/١٩).

وفي هذا الشأن، أكد مسؤول أميركي، ان بلاده «تلعب دوراً نشطاً من وراء الستار» لتشجيع الاطراف على التفاوض، وللتقريب بين المواقف ووجهات النظر المختلفة. واعترف بوجود فجوات كبيرة في المواقف، وقال: إننا «مستعدون للعب دورنا من أجل دفع المفاوضات الى أمام، وتشجيع الاطراف على التفاوض بجدية». وشدّد على «ان رسالة الادارة الاميركية الى الاطراف المشاركة في المفاوضات ليست رسالة نقد، بل حضّ على ضرورة تركيز المفاوضات في البحث في كيفية التقريب من المواقف المتعارضة» (**الحياة**، لندن، ١٩٩٢/٣/٧).

وفي اعتقاد الكثير من المحلّلين، ان ما يهم الولايات المتحدة الاميركية، في هذا الخصوص، حثّ الاطراف المتنازعة على البحث في القضايا الجوهرية، ولا يهم بعد ذلك ان تطول المفاوضات أو تقصر؛ اذ انه في مرحلة ما بعد الانتخابات الرئاسية الاميركية، قد تأتي انتخابات نيابية في اسرائيل بحكومة جديدة يألّفها حزب العمل، ويكون التفاوض معها على مصير الاراضي العربية المحتلة، ولا سيما منها الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، أكثر سهولة في اعتماد مبدأ الارض في مقابل السلام، لأن تكتل «الليكود» تفرض عليه ايديولوجيته عدم التخلّي عن ارض يعتبرها جزءاً من «أرض اسرائيل» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٩٢/٤/٢٠).

واذا كان الامر كذلك، فان السؤال الذي يطرح هو: هل سيبقى الراعي الاميركي متابعاً للمحادثات من دون التدخل المباشر؟

المسؤولون الاميركيون المعنيّون بمتابعة العملية لا يتفقون مع الذين يرسمون هذه الصورة المتشائمة لمجراها، ويؤكدون، في المقابل، ان استمرار الاطراف في المحادثات، والتزامها بالعملية، وعدم ابداء أي مؤشر على الانسحاب منها هو «تقدّم» في حدّ ذاته؛ أو كما قال مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط، ادوارد جيرجيان، ان جلب جميع الاطراف الى مائدة المفاوضات وجهاً لوجه، وبعد اربعين عاماً من النزاع، «هو انجاز في حدّ

ذاتـه»، وأكّـد ان الجولات السابقة وإنْ لم تحرز التقدّم المطلوب، فانها حققت انجازاً يتمثّل في بدء الاطراف في بحث القضـايـا والامـور الجـوهـرية (**نيويورك تايمز**، ٢٨/٤/١٩٩٢).

كما ان البعض الآخر من المسؤولين الاميركيين يكـرر التشـديـد في القـول: ان الولايات المتحدة الامـيركيـة «ستظل تحثّ الاطراف المتفاوضة على التقدّم، وتذكّرهم بفوائد التوصل الى السلام»، وان الراعي الامـيركي «يتـطلع الى الاطراف نفسهـا لتسوّي التباين والخلافات في مواقفها» (**المصدر نفسه**).

وبـالرغم من هذا الكـلام الرسمي الاميركي، يدرك الراعي الامـيركي، مثل غيره، حقيقة الموقف الاسرائيـلي الذي يشكّل العقبة الاساسية في وجه احراز أي تقدم او نتائج ملموسة، والذي أعرب عنه المسـؤولون الاميركيون، صراحة، في تحديد موقف الادارة الامـيركية من استمرار اسرائيل في رفضها تجميد النشاط الاستيطاني، الذي صرح الوزير بيكر وغـيره انه يشكّل العقبة الاساسية في التوصل الى السلام في المنطقة (**الحياة**، ٢٩/٤/١٩٩٢).

على هذا الاساس، طرحت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية ثلاث نقاط عن التصور الاميركي لمجرى المفاوضات، وهي:

اولاً ـ ان المـطلوب وضـع الامور في نصابها؛ بمعنى ان المفاوضات الثنائية العربية ـ الاسرائيلية باتت أمـراً طبيعيـاً مع دخـولها الجولة الخامسة. ووصفت ذلك بأنـه «تطور باهر كونه الشرط الاول لتحقيق تقدم ملموس».

ثانياً ـ ان العملية ستكون «صعبة»، وستستمر في شكل «خطوة خطوة»، ويجب ان « لا نتوقع انجازاً فورياً».

ثالثاً ـ تُظهر الاطراف جدية واستعداداً للبحث في جوهر المواضيع «وسنشجعها، في هذه الجولة على المضي في العمـل من اجل ردم هوّة الخلافات فيما بينهـا في شأن المسـائـل الجـوهرية» (**الواشنطن بوست**، ٢٩/٤/١٩٩٢).

محادثات «التترويكا»

بصرف النظر عن الخط الذي تبنّته المجموعة الاوروبيـة في شرح رأيها، في صدد عملية السلام الشرق أوسـطيـة، لمن يعنيهم الامـر من الاطراف العـربيـة والاسرائيلية، والذي تميّز بالجمود، فان الشعـور الذي ساد، في خلال، وبعـد زيارة خبراء «التترويكا» الاوروبية الى المنطقة، دلّل على ان عزم البلدان الاوروبية في تأكيد موقف مشترك من مسيرة السـلام «يستجيب» متـطلبـات الجـوار الجغرافي والروابط التاريخية والاقتصادية بين اوروبا ومنطقة الشرق الاوسط، و«لا يتطابق، بالضرورة، مع وجهة النظر الاميركية» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٣٠/٣/١٩٩٢).

ولكي تتجنّب المجمـوعـة الاوروبيـة صفـة «الانتـظار» التي اتسمت بها سياساتها ردحاً من الزمن، أخـذت تصعّـد من لهجتهـا ازاء الجهـود الدبلومـاسية المبذولة لايجاد حل للنزاع العربي ـ الاسرائيـلي. في هذا السيـاق، أشـارت مصـادر دبلوماسية اوروبية، ان محادثات خبراء التترويكا مع المسـؤولين الاسرائيليين كانت «أصعب محادثات» أُجريت بين الجانبين، حتى ان مسؤولين في وزارة الدفـاع الاسرائيليـة اتهمـوا الخبـراء الاوروبيين بالانحياز الى الجانب العربي، وأكدوا رفض اسرائيل وقف الاستيـطان اليهودي، المرفوض اوروبياً منذ العـام ١٩٦٧. كمـا أكـدوا رفضها مشاركة ممثلي الفلسطينيين من خارج الارض المحتلة في اجتماعات التعاون الاقتصادي الاقليمي المرتقبة في بروكسيل، ورفضها، ايضاً، مشاركة اوروبا في اجتماعات لجنة «الامن والحدّ من التسلّح» التي ستعقد في واشنطن (**الحياة**، ٧/٤/١٩٩٢).

من جهتها، تفضّل المجموعة الاوروبية، تنظيم الاجتمـاعـات المـرتقبـة «عـلى أسـاس المواضيع القطاعية، لتحديد الآفاق الاقليمية للمشاريع» مثل الميـاه، والزراعـة، والطاقـة، والبنيـة التحتيـة، والمواصلات، الخ. في هذا السياق، كشفت مصادر اوروبيـة مطلعـة، ان الولايـات المتحدة الاميركية «تسـايـر» في قضـايـا التعـاون الاقليمي، النظرة الاسرائيليـة، وانهـا «تراجعت عن التزامات مؤتمر موسكو في شأن مشاركة ممثلين عن الفلسطينيين في المنفى». واعتبـرت ان هذا «التـراجـع» يُحـرج المجموعة الاوروبية بصفتها راعية تنظيم اجتماعات التعـاون الاقتصادي، «ويحمّلها مسؤولية الغياب

الفلسطيني، الامر الذي سيفقد اوروبا صدقيتها السياسية» (**المصدر نفسه**).

ويبدو ان المجموعة الاوروبية لم تؤمّن، أيضاً، مشاركتها في اجتماعات «لجنة الأمن والحدّ من التسلّح» في المفاوضات المتعلّقة بهذا الشأن، بعد ان فشلت في وسائل الاغراء الاقتصادي لتذليل الرفض الاسرائيلي، مثل مسائل انضمام اسرائيل الى الحيّز الاقتصادي الاوروبي للتجارة الحرة (افنا).

وتستنتج المصادر نفسها، ان المجموعة الاوروبية ما زالت تضع، بدورها، كل الرهانات في يد الادارة الاميركية، لأنها تملك وسائل الضغط الحقيقية على تل ـ أبيب، والمتمثلة بالمساعدات السنوية التي تقدّمها الى اسرائيل. ولاحظت ان المجموعة ما زالت «تفتقد»، الآن، «الاجماع حول دور اوروبي مميّز في مسيرة السلام، بشقيها الثنائي والمتعدّد الطرف». ووصفت الموقف الاوروبي الراهن بـ «الانتظار»، ملاحظة انه يؤدي، على الصعيد السياسي، الى تراجع الدور الاوروبي لمصلحة الولايات المتحدة الاميركية وروسيا، كما قد يؤدي، أيضاً، الى تراجع الدور الاوروبي الاقتصادي لمصلحة اليابان. ولا يفسّر موقف الانتظار بتمسّك المجموعة الاوروبية بالمواقف المشتركة التي أعلنتها منذ بيان البندقية في العام ١٩٨٠، وانما بافتقادها آليات السياسة الخارجية المشتركة، وعدم قدرتها على تحديد مصالح مشتركة بين دولها (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٤ ـ ٥/٤/١٩٩٢).

ن. ح.

«الوحدات الخاصة» في مواجهة الخلايا المسلّحة

سيطر اتجاهان متعارضان على طابع الاحداث الدامية في الارض الفلسطينية المحتلة، في خلال الفترة من منتصف شباط (فبراير) حتى منتصف نيسان (ابريل) ١٩٩٢. تمثّل أولهما في استمرار تصاعد عمليات المقاومة الفلسطينية المسلّحة وشبه العسكرية ضد الاحتلال الاسرائيلي واشتدادها، بصورة ملموسة، الى درجة استثارت المخاوف العلنية للقادة الامنيين والعسكريين الاسرائيليين. أمّا الاتجاه الثاني فتمثّل في لجوء قوات الاحتلال المتزايد الى استخدام «الوحدات الخاصة» المكلّفة بقتل نشطاء الانتفاضة، ممّا صار يشكّل الحدّ القاطع لسياسة محاربة المقاومة الشعبية. وازاء هذا الوضع، عادت عمليات قتل المشتبه بارتباطهم بالاجهزة الاسرائيلية الى التصاعد بوتيرة عالية، وعبرت عن امتداد آخر للحرب السرية الدائرة. وفي الوقت عينه، اشتعلت الجبهة اللبنانية وشهدت عمليات قصف وتسلّل متبادلة، اثر قيام اسرائيل باغتيال زعيم «حزب الله»، الشيخ عباس الموسوي.

الذراع المسلّحة

فقد شهدت فلسطين المحتلة ارتفاعاً كبيراً في معدّل العمليات المسلّحة أو شبه العسكرية التي وقعت في الآونة الاخيرة، ودلّت معلومات صحفية غير مكتملة، على وقوع عمليات بمعدل واحدة يومياً، تقريباً، توزّعت بين المناطق الجغرافية وحسب النوع. فقد نفّذ النشطاء الفلسطينيون ما مجموعه ١٧ عملية في قطاع غزة، حسب ما تمّ احصاؤه؛ و٣٨ في الضفة الفلسطينية، منها ٢٠ عملية نفّذت في المنطقة الشمالية وعشرة في الجنوبية و٨ عمليات في الوسط وفي مدينة القدس. وهكذا، توزّعت العمليات بين الضفة والقطاع بنسبة ٦٩ بالمئة للاولى و٣١ بالمئة للثاني.

وطبقاً لتوزيع العمليات، حسب النوع، فقد بلغت حصيلة عمليات اطلاق النار ١٧ عملية، عدا ثلاث حالات اشتباك بالاسلحة النارية وقعت بمبادرة الجنود الاسرائيليين، لتبلغ مجتمعة ما نسبته ٣٦ بالمئة من الرقم الاجمالي. ووقعت ١١ حالة زرع أو قذف عبوات ناسفة، والقاء ثماني قنابل يدوية، بنسبة ٣٤ بالمئة من المجموع. واكتمل العدد بأربع حالات صدم، أو محاولة دهس لجنود اسرائيليين بواسطة السيارات، وبـ ١١ هجوم فردي بالسكاكين أو الفؤوس وغيرها، أي بنسبة ٢٩ بالمئة.

يشار هنا، الى ان الارقام التي توفّرت للصحافة ليست كاملة، وتقدم مؤشراً أولياً على الصورة العامة الحقيقية. وقد اتضح ذلك الفارق، بين الحوادث المعلنة وتلك المسجّلة لدى الدوائر الأمنية الاسرائيلية، عند تناول حالات قذف الزجاجات الحارقة. اذ دلّت الاحصاءات اليومية، الاولية، على وقوع ٦١ هجوم بالزجاجات الحارقة، وفي العديد منها تمّ القاء أكثر من قنبلة واحدة. غير ان مصدراً عسكرياً اسرائيلياً رفيعاً اعترف، صراحة، في ٢١ آذار (مارس)، بوقوع ١٥ ـ ٢٠ عملية إلقاء زجاجات حارقة يومياً. وجاء ذلك في اطار إقراره بتزايد نشاط ما أسماه بـ «النواة الصلبة» للانتفاضة (**القدس العربي**، ١٩٩٢/٣/٢٣).

وفي المقابل، فان توزيع الخسائر الاسرائيلية، حسب نوع العمليات الفلسطينية، دلّ على سقوط أربعة قتلى و٢٩ جريحاً جراء أعمال الطعن أو الدهس، أي ٨٢ بالمئة من مجموع الاصابات الاسرائيلية داخل الارض المحتلة، في الفترة قيد المعالجة. بينما سقط قتيلان وجريحان اسرائيليين جراء عمليات اطلاق نار، وثلاثة جرحى بفعل انفجار عبوات ناسفة، أي بنسبة ١٨ بالمئة من المجموع. وتدلّ تلك الاحصاءات على المفارقة الملموسة بين عدد كل نوع من العمليات وعدد الاصابات في كل منها. وظهرت المفارقة بوضوح أكبر عند تناول الهجمات على المشتبه بتعاملهم مع سلطات

الاحتلال، والتي ازدادت بشكل لافت في الآونة الاخيرة. اذ سقط ما بين ٢٨ و٣١ قتيلاً من المتعاونين في خلال شهرين، ممّا أوشك أن يساوي عدد الشهداء في الفترة عينها، وزاد بحوالى خمسة اضعاف عن عدد القتلى الاسرائيليين. واللافت، أيضاً، ان أكثرية حالات اعدام المتعاونين وقعت في انحاء قطاع غزة، أي بواقع ٢١ الى ٢٤، مقابل اعدام سبعة اشخاص في انحاء الضفة.

أمّا أبرز العمليات الفلسطينية والاكثر تأثيراً فقد اشتملت على طعن مستوطن في شوفا (النقب) على يد عامل من غزة بتاريخ ١٨ شباط (فبراير)؛ وقيام فلسطيني آخر بقتل امرأة وجرح ثلاثة من المهاجرين السوفيات طعناً، في كفرسابا، في ٢١ الشهر. وقد ربط رئيس شرطة المنطقة الوسطى، عساف غيفتس، بين هذا الهجوم وبين اغتيال الشيخ عباس الموسوي في لبنان (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ١٩٩٢/٢/٢٢). كما أُصيب اسرائيلي بجروح نتيجة انفجار عبوة في محطة للحافلات في غيلو، بعد ذلك بيوم واحد. وقتل حارس صهريج وجرح سائقه بالرصاص على يد شاب استولى على مسدس ورشاش «عوزي» قبل ان يلوذ بالفرار، في جنين في ٢٤ الشهر. وقد ادّعت منظمة «الجهاد الاسلامي» مسؤوليتها عن الحادث (**القدس العربي**، ١٩٩٢/٢/٢٦). الى ذلك أُصيب اسرائيلي بجروح خطيرة على ايدي شابين فلسطينيين في قلقيلية، في الثاني من آذار (مارس)، وقتل جندي في الخامس من الشهر عينه خلال محاصرة جنود اسرائيليين منزلاً بالقرب من خان يونس، بعد ان التجأ اليه عدد من النشطاء الفلسطينيين، وقد وقع اشتباك بين الجنود والنشطاء استشهد في خلاله أحد النشطاء وجرح آخر واعتقل السبعة الباقون، وعثر بحوزتهم على بندقية من نوع «كلاشنكوف» وأربعة مسدسات (**الحياة**، لندن، ١٩٩٢/٣/٦).

ودفعت تلك الحادثة وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، الى الاعلان عن تخوفه من تصاعد «الارهاب»، الذي قال انه يواكب مفاوضات السلام الجارية. ولكنه أقرّ، في تصريح له أدلى به في ٦ آذار (مارس)، بأنه لم يعد بالامكان اعتبار العمليات الفلسطينية حالات معزولة، مشيراً الى اشتراك الفلسطينيين في مناطق الـ ١٩٤٨ في هذه العمليات، وانتشار ما أسماه «التطرف الاسلامي» بينهم (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٣/٧). ووقع اشتباك مسلّح قرب عرّابة، في اليوم التالي، أدّى الى جرح واعتقال ثلاثة نشطاء، بينما أُصيب جندي بجروح طعناً عند مدخل معسكره في غزة، واعتقل المهاجم، في ٨ الشهر.

وتوالت العمليات بصدم أربعة جنود اسرائيليين عند حاجز في غزة، في ١٠ آذار (مارس)، وقد استشهد سائق السيارة الفلسطيني. غير ان الحادثة الاعنف كانت قيام عامل من غزة بمهاجمة صاحب مرآب للسيارات وعدداً من المارة في شارع ايلات في تل ـ أبيب، في ١٧ الشهر، وقد قُتل مواطناً عربياً وآخر اسرائيلياً وجرح عشرين شخصاً قبل ان تقتله الشرطة (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ١٩٩٢/٣/١٨). وكان المهاجم يحمل بيانات بتوقيع «حماس». وقرر قائد المنطقة الجنوبية، اللواء متان فلنائي، بناء على أوامر وزير الدفاع، ارنس، منع عمّال غزة من الدخول الى اسرائيل لمدة يومين، بهدف تفادي الصدامات حسب قوله (**عل همشمار**، ١٩٩٢/٣/٢٢). كما قررت الاجهزة الامنية والعسكرية الاسرائيلية تعزيز مراقبتها على نقاط عبور «الخط الاخضر»، واقامة الحواجز، وأخذت تدقق في السيارات والتصاريح (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/٣/١٨).

بتاريخ ١٩ آذار (مارس) تجدّدت عمليات الطعن مع محاولة قامت بها فتاة فلسطينية هاجمت عاملتين اسرائيليتين عند تقاطع طرق غوش قطيف (غزة)، وأصابتهما بجروح طفيفة، غير انها استشهدت في الحادث. وأُصيب جندي بالرصاص في مخيم الدهيشة، في ٢١ الشهر، اثر قذف قنبلة يدوية على باص، ممّا دفع مصدر عسكري الى الاعتراف بتزايد نشاط «النواة الصلبة» للانتفاضة (**القدس العربي**، ١٩٩٢/٣/٢٣). وعلّق قائد المنطقة الوسطى، اللواء داني ياتوم، لاحقاً، بأنه يتعيّن تكثيف نشاط الاجهزة الامنية للقضاء على الخلايا المسلّحة (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٤/٧). اكتملت هذه العمليات البارزة بمقتل تاجر من مناطق الـ ١٩٤٨ في سوق دير البلح، في العاشر من نيسان (ابريل)، دون معرفة الدافع (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٤/١٣).

فرق الموت ترد

اتضح تماماً ان الرد الاسرائيلي على العمليات الفلسطينية لم يقتصر على الاجراءات السلبية أو الدفاعية، بل اتخذ طابعاً هجومياً متزايداً، على شكل تكثيف نشاط «فرق الموت» التي أُنشئت، أصلاً، قبل حوالى ثلاث سنوات، وأُطلق عليها تسمية «الوحدات الخاصة». وهي مسؤولة عن قتل سبعة نشطاء فلسطينيين، على الاقل، في خلال الشهرين قيد المراجعة، ممّا دفع فيصل الحسيني الى عقد مؤتمر صحافي لفضح الموضوع، واتهام الوحدات الخاصة باعدام ما مجموعه ١٩ ناشطاً منذ مطلع العام الحالي (**الحياة**، ١٩٩٢/٣/٢٨). كما أوضحت المصادر الفلسطينية ان مجموع ضحايا فرق الموت، منذ انشائها، بلغ ٩٦ شهيداً (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٩٢/٤/٥).

ومن بين عمليات «الوحدات الخاصة» اعدام ناشط في مخيم جباليا، في ٢٢ شباط (فبراير)، وآخرَيْن في رفح، في الاول من آذار (مارس)، ممّا اشعل المظاهرات الصاخبة وأدّى الى سقوط ٤٥ جريحاً فلسطينياً (**الحياة**، ١٩٩٢/٣/٢). وقد ربطت المصادر المحلية ذلك بتشكيل «لواء» اسرائيلي خاص في المنطقة، بهدف اعادة تنظيم أساليب القمع (**فلسطين الثورة**، ١٩٩٢/٤/١٢).

أمّا الاشتباك الاعنف، فقد وقع في مخيم عسكر مع جنود متنكّرين باللباس المدني في ١٤ الشهر، وسقط في خلاله ثلاثة شهداء وجُرح مواطن (**القدس العربي**، ١٩٩٢/٣/١٦). وحسب المصادر الاسرائيلية، فان اثنين من النشطاء سلّما نفسيهما الى السلطات، في ١٥ نيسان (ابريل)، خوفاً من الاعدام بهذه الطريقة، ممّا رفع مجموع الذين سلّموا أنفسهم الى ثلاثين (**معاريف**، ١٩٩٢/٤/١٥). وقد أوضح رئيس هيئة العمليات في الاركان العامة الاسرائيلية، العميد شموئيل أراد، بأنه تمّ تعزيز «الوحدات الخاصة»، أخيراً، اثر ارتفاع أعمال المقاومة المسلّحة. فيما أوضح اللواء فلنائي، بعد مقتل احد النشطاء، ان حوالى خمسين ناشطاً مطلوباً يجوبون قطاع غزة (**القدس العربي**، ١٩٩٢/٣/١٤).

وهكذا، ارتفع عدد الشهداء الفلسطينيين خلال الفترة المعنيّة الى ٣٢، قتل واحد منهم على يد عميل في قلقيلية، في ٢٠ شباط (فبراير)، وضرب الجنود احد أعضاء «الفهد الاسود» حتى الموت بعد اعتقاله في قباطية، في ١٢ آذار (مارس)، واستشهدت مواطنة بعد ان دهستها سيارة عسكرية في القرارة، في الثاني من نيسان (ابريل). كما استشهد أربعة مواطنين، اثنان منهم في اثناء مواجهات جماهيرية عنيفة مع قوات الاحتلال في رفح، في الاول من نيسان (ابريل)، علاوة على استشهاد ناشط مسلّح حاول التسلّل عبر النقب الى الاراضي المصرية، في ٨ نيسان (ابريل). (ولا يشمل الاحصاء ٢٣ قتيلاً سقطوا بحادثة انهيار مقهى في القدس، في ٢٩ شباط ـ فبراير، وأربعة قتلى سقطوا في ظروف غامضة).

الى ذلك، اتضح ان سلطات الاحتلال تستعين بوحدة تعذيب خاصة داخل السجون والمعتقلات. اذ كشفت الصحافة الاسرائيلية عن وجود وحدة تضمّ خمسة من رجال الشرطة، ينتقلون من سجن الى آخر، حسب الطلب، ليمارسوا التعذيب الوحشي المتطور ضد الفلسطينيين في محاولة منهم لانتزاع الاعترافات والحصول على المعلومات (**حداشوت**، ١٩٩٢/٢/٢٤). وصادف بعد ذلك ان قام أهالي عنبتا باحتجاج جماعي، في ٨ آذار (مارس)، واتهموا قوات الاحتلال باعتقال عدد كبير من ابنائهم الفتيان ممّن تتراوح أعمارهم من ١٢ ـ ١٤ عاماً. وبتعذيبهم لانتزاع الاعترافات الكاذبة عن أعمال لم يقوموا بها (**الحياة**، ١٩٩٢/٣/٩). وقد أكدت منظمة «بتسيلم» الاسرائيلية لحقوق الانسان، الكثير من هذه الاتهامات، وذكرت ان جهاز الامن العام (الشين بيت) يستخدم التعذيب دوماً بعلم السلطات ودون اكتراث (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٤/٢). وأوضحت ان أساليب الضرب والحرمان من النوم والتهديد بالتصفية والوضع في زنزانات ضيّقة، هي من الامور المعتادة، وقد مورست ضد حوالى ٥٠٠ مواطن في عام ١٩٩١، وحوالى عشرين ألفاً منذ بدء الانتفاضة (**فلسطين الثورة**، ١٩٩٢/٤/١٢). وتجدر الاضافة، في هذا السياق، ان الاجهزة الاسرائيلية اعتقلت خلية تابعة لحركة «فتح» في الخضر وبتير، في أواخر شباط (فبراير)، اتهمتها بقتل اسرائيليَيْن وأحد الصيارف الفلسطينيين

منذ عام ١٩٨٩ (**الحياة**، ١٩٩٢/٢/٣٠). كما صدر في منتصف نيسان (ابريل) حكم بالسجن المؤبّد بالاضافة الى عشرين سنة أخرى، على فلسطيني قتل مهاجراً سوفياتياً وجرح ثلاثة آخرين في ٢١ شباط (فبراير) ١٩٩٢ (**القدس العربي**، ١٩٩٢/٤/١٧).

انفجار في الجنوب

بعد توتّر مستمر في جنوب لبنان، فجّرت اسرائيل الموقف بضربة جوية نفّذتها طائرات مروحية هجومية، في ١٦ شباط (فبراير) ضد موكب زعيم «حزب الله» الشيخ عباس الموسوي، في اثناء مروره قرب قرية الشرقية، ممّا أدّى الى مقتل الشيخ الموسوي وزوجته وابنه توفوا جميعهم على الفور. وأدّى ذلك الى تبادل فوري للقصف العنيف الذي استمر طيلة الايام الخمسة التالية، تخلّله أربع غارات جوية اضافية قامت بها طائرات اسرائيلية، فيما أطلقت المدفعية الاسرائيلية والعميلة أكثر من ١١٠٠ قذيفة مقابل اصابة «الحزام الامني» والمستوطنات الحدودية بما يزيد عن ١٦٠ صاروخ كاتيوشا (**الحياة**، ١٩٩٢/٢/٢٠). وقد نزح نتيجة هذا التصعيد حوالى مئة ألف مواطن لبناني غادروا منطقة الاشتباكات، فيما طالب وزير الاسكان الاسرائيلي، اريئيل شارون، بتوسيع «الحزام الأمني» (**المصدر نفسه**). وفي اليوم الرابع، اقتحمت قوة اسرائيلية مؤلّلة قريتي يعطر وكفرا، فخسرت قتلين وثلاثة جرحى مقابل قتل سبعة مقاومين وطنيين، وجرح ٢٤ مواطناً، علاوة على قتل جندي من القوات الدولية وجرح ستة آخرين (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ١٩٩٢/٢/٢١). وسقطت طفلة نتيجة لقصف صاروخي على مستوطنة غرانوت، في ٢١ الشهر، فيما بلغ اجمالي القذائف التي أُطلقت أكثر من ٣٣٠٠ (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٢/٢٢؛ **والحياة**، ١٩٩٢/٢/٢٢).

أدّت هذه المجابهة الى تكرار اعمال القصف في الاسابيع التالية، والى نصب عدد من المكامن وعمليات التفجير ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية وعملائها في «جيش لبنان الجنوبي». وكانت حصيلة تلك العمليات سقوط قتيلين وستة جرحى بين الاسرائيليين وأربعة قتلى وثلاثة جرحى بين العملاء، مقابل استشهاد خمسة مقاومين فلسطينيين. وقد وقعت العملية الاهم في ٦ نيسان (ابريل)، حين استهدفت عبوة كبيرة موكب قائد المنطقة الشمالية اللواء اسحق مردخاي، على مسافة مئتي متر من الحدود قرب حولا. وكان مردخاي قد أقلع بطائرة مروحية قبل الانفجار بقليل، غير ان جنديين لقيا حتفيهما، فيما اصيب ثلاثة ضباط اسرائيليين واثنان من العملاء بجراح، وقد تمّ تعقّب المهاجمين وقتل ثلاثة منهم، نعتهم منظمة «الجهاد الاسلامي» (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ١٩٩٢/٤/٧؛ **والقدس العربي**، ١٩٩٢/٤/٧).

وجاء ردّ «حزب الله» الاقوى في الخارج، اذ أدّى انفجار سيارة مفخّخة بتاريخ ٨ آذار (مارس) ١٩٩٢، في العاصمة التركية، انقرة، الى مقتل صاحب السيارة، وهو مسؤول الامن في السفارة الاسرائيلية ويدعى ايهودا سادان. وقع الحادث بعد حوالى اسبوع من قيام مجهولين بالقاء قنبلة يدوية على كنيس يهودي في اسطنبول (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ١٩٩٢/٣/١٠). وقد ادّعت كل من منظمة «الجهاد الاسلامي» و«الثأر» المسؤولية، فيما أعلن حزب الله مسؤوليته عن تفجير السفارة الاسرائيلية في العاصمة الارجنتينية بوينس ايريس، بتاريخ ١٧ آذار (مارس)، ممّا أدّى في حينه الى قتل ٢٨ شخصاً، منهم أربعة اسرائيليين، وجرح ما يقارب ٣٠٠ (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٩٩٢/٤/١).

د. يزيد صايغ

العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية؛ مثلّث الأزمة

تلاحقت انباء الخلاف بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، خلال الاشهر القليلة الماضية، بحيث كاد البعض يعتقد أن علاقات التعاون الاستراتيجي الثابتة والراسخة بين البلدين على وشك الدخول في مأزق يصعب الخروج منه، أو، أنها، فعلاً، أصبحت على عتبة الانهيار. وساهم في تعزيز هذا الانطباع استمرار هذا الخلاف، وهو ليس الاول من نوعه، لفترة طويلة نسبياً، بالاضافة الى البعد الشخصي الذي رافقه، والذي طال المقامات السياسية العالية لدى كلا الجانبين.

تركّز محور الخلاف الرئيس حول مسألة الضمانات المالية، بقيمة عشرة مليارات دولار، التي تقدّمت اسرائيل في طلبها، في أيلول (سبتمبر) الماضي، من أجل تمويل استيعاب المهاجرين اليهود الجدد من الاتحاد السوفياتي سابقاً. واشترطت الولايات المتحدة الاميركية، آنذاك، عدم استخدام هذه الضمانات في بناء المزيد من المستوطنات في الارض المحتلة، الامر الذي رفضته اسرائيل رفضاً قاطعاً. ومع توالي مشاهد هذا الخلاف، الذي ترافق مع الاستعدادات للانتخابات الرئاسية الاميركية، في خريف العام الحالي، وفي اسرائيل لانتخابات الكنيست الثالث عشر في حزيران (يونيو) المقبل، لجأ كلا الطرفين الى استخدام بعض الاسلحة الجانبية بهدف الضغط على الطرف الآخر. فمن جهتها، وجّهت واشنطن اصبع الاتهام الى المؤسسة العسكرية الاسرائيلية بنقل أسرار التقنية الاميركية المتعلّقة بصواريخ «باتريوت» الى دول أخرى، خلافاً للقواعد المرعية، في هذا المجال، بين البلدين؛ في حين تمسّكت اسرائيل بموقفها المتعنّت في مفاوضات السلام الثنائية، الامر الذي ترك هذه المفاوضات تراوح مكانها من دون تحقيق أي تقدّم يذكر.

تعثّر المسار السلمي

غادر الوفد الاسرائيلي، في الثالث والعشرين من شباط (فبراير) الماضي، الى الجولة الرابعة من المفاوضات الثنائية في واشنطن، من دون ان يحمل معه صلاحية عرض النموذج الاسرائيلي للحكم الذاتي على الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك (**يديعوت احرونوت**، ٢٣/٢/١٩٩٢). وكان الوفد الاسرائيلي قد اكتفى في الجولة السابقة بتقديم اقتراح لجدول الاعمال يتضمّن قائمة بالقضايا التي يمكن مناقشتها ضمن اطار الحكم الذاتي. وتضمّنت تلك القائمة البنود المتعلّقة بنقل الصلاحيات من الادارة المدنية، مثل الصحة والتعليم. الّا ان اصرار رئيس الحكومة، اسحق شامير، على عدم اعطاء صلاحيات لرئيس الوفد الاسرائيلي، الياكيم روبنشتاين، البحث في قضايا حدود الحكم الذاتي، ومصدر الصلاحيات، والاراضي والمياه والقدس، دفع الوفد الاسرائيلي في الجولة الثالثة، أيضاً، الى التمسّك بمناقشة مواضيع أقل أهمية انحصرت في مجالات الخدمات اليومية. وتأكيداً على هذا التوجّه، انضمّ الى الوفد الاسرائيلي ضابط الاركان لشؤون الصحة في الادارة المدنية في [الضفة الفلسطينية]، اسحق سيفر، والمدير العام لوزارة المالية السابق، عزرا سدان. أمّا المواضيع التي تولّى الاثنان مناقشتها مع الوفد الفلسطيني، فقد اقتصرت في مجالات محدّدة من صلاحيات الحكم الذاتي المقترح (**هآرتس**، ٢٥/٢/١٩٩٢). وأوضح المدير العام لمكتب رئيس الحكومة، يوسف بن ـ اهارون، في واشنطن السبيل الذي اختارت اسرائيل نهجه في المفاوضات الدائرة، فقال: «اننا نفضّل التركيز على القضايا بحد ذاتها، وتناولها الواحدة تلو الاخرى. انها مسألة تكتيك المفاوضات، وهي تعكس التطلّع الاسرائيلي للتوصل الى تفاهم مع [المفاوضين الفلسطينيين] بشأن العناصر المختلفة للحكم الذاتي، بدلاً من طرح مخطط شامل نكون بعد ذلك بحاجة الى البحث عن مضمون لكل عنصر من عناصره. وعلى أي حال، فان النتيجة النهائية

للمفاوضات هي وضع ترتيبات حكم ذاتي في [الضفة الفلسطينية] و[قطاع] غزة» (المصدر نفسه).

على ان امتناع الوفد الاسرائيلي تقديم أي مخطط شامل وجدّي لمضمون الحكم الذاتي لم يكن يعني غياب أي أفكار اسرائيلية محدّدة في هذا المجال. ذلك ان نائب وزير الخارجية، بنيامين نتنياهو، كان عرض في حضور الكتلة الموسّعة لحزب المفدال تصوّراً يمينياً متطرّفاً لمفهوم الحكم الذاتي يتعارض، الى حدّ كبير، مع الاطار الوارد في اتفاقيتي كامب ديفيد. واستند نتنياهو في حديثه الى ما قاله شامير، من ان اسرائيل لا تعتبر كل ما ورد في هاتين الاتفاقيتين أمراً مقدّساً. وبالتالي فان الحديث عن حكم ذاتي، هو، حسب رأيه، غير صحيح. بل يجب ان يكون المقصود هو إقامة أربعة كانتونات في مناطق ذات كثافة سكانية عربية عالية وهي: جنين ونابلس والخليل وقلقيلية، على ان تكون، جميعاً، تحت السيادة الاسرائيلية. أمّا الدولة الفلسطينية فإنها قائمة، بالفعل، في الاردن (**هاتسوفيه**، ١٩٩٢/٢/١١).

هذا التصوّر الاسرائيلي المتطرّف هو ما حذّر منه فيصل الحسيني، أيضاً، في اثناء لقاءاته المتعدّدة في واشنطن مع عدد من كبار المسؤولين الاميركيين، ومن بينهم وزير الخارجية، جيمس بيكر. فقد عرض الحسيني على محاوريه الاميركيين، عشية بدء الجولة الرابعة من المفاوضات الثنائية، تقارير وخرائط تظهر، بوضوح، أهداف وتوجّهات السياسة الاستيطانية الاسرائيلية. وتبدو التجمّعات السكانية العربية، في هذه المخططات، جُزراً صغيرة وسط بحر من المستوطنات اليهودية (**هآرتس**، ١٩٩٢/٢/٢١).

سيطر النشاط الاستيطاني الاسرائيلي في الارض المحتلة على اجواء المحادثات في واشنطن، التي بدأت في ١٩٩٢/٢/٢٤، خاصة مع المواقف الاميركية المتشدّدة في هذا الموضوع بالذات. وللمرة الاولى، صرّحت الناطقة بلسان الوفد الفلسطيني، د. حنان عشراوي، انه «اذا لم توقف اسرائيل بناء المستوطنات، وتمتنع عن خرق حقوق الانسان، فإن المحادثات لن تستمر في أي قضية أخرى». وردّ على ذلك رئيس الطاقم الاسرائيلي للتفاوض مع الفلسطينيين، الياكيم روبنشتاين، قائلاً ان النقاش بشأن المستوطنات يجب ان يتم في المرحلة الاخيرة، فقط، من المفاوضات، وذلك في اثناء البحث في الترتيبات النهائية والدائمة (**دافار**، ١٩٩٢/٢/٢٦).

وتأكيداً على هذا التوجه، عرض الوفد الاسرائيلي وثيقتين تتضمّنان شرحاً للموقف الاسرائيلي في ما يتعلّق بالترتيبات المرحلية، وقائمة بالقضايا، حسب أولوياتها، والتي يجب المباشرة بمناقشتها. واعتبر روبنشتاين هذه الاوراق بمثابة «أفكار تفصيلية تغطي موضوع الحكم الذاتي في المرحلة الانتقالية». أمّا د. حنان عشراوي فرأت في هذه الوثائق «إهانة للعقل»، وأكدت على ان الموقف الاسرائيلي يعني اعطاء شرعية للاحتلال، والسماح للاسرائيليين بمواصلة الاستيطان، وتوفير الشرعية القانونية لوجود نظامين قضائيين في الارض المحتلة؛ أحدهما لليهود والآخر للعرب، والتأكيد على ان اسرائيل هي مصدر الصلاحيات، ووضع القدس الشرقية خارج اطار الحكم الذاتي (**معاريف**، ١٩٩٢/٢/٢٦).

أمّا تفاصيل الوثيقة الاسرائيلية، الواقعة في عشر صفحات تحت عنوان: «أفكار للتعايش في المناطق في اثناء الفترة الانتقالية»، فقد تحدث عنها الناطق بلسان الوفد الاسرائيلي في واشنطن، يوسف غول، قائلاً انها تقدم شرحاً تفصيلياً للقطاعات التي تقترح اسرائيل نقلها للادارة الفلسطينية وهي: القضاء، الادارة، الزراعة، التربية والتعليم، الموازنة والضرائب، الصحة، الصناعة والتجارة، السياحة، العمل والرفاه، الشرطة المحلية، المواصلات والاتصالات، الشؤون الدينية والبلدية. في حين تناولت الوثيقة الفلسطينية، التي عرضها رئيس الوفد الفلسطيني، د. حيدر عبدالشافي، قضايا الاراضي ومصدر صلاحيات ادارة الحكم الذاتي وغيرها من القضايا الجوهرية التي ترى اسرائيل عدم امكانية البحث فيها الاّ في المرحلة الاخيرة من المفاوضات لدى التطرّق الى الترتيبات النهائية والدائمة في الارض المحتلة. واعترفت مصادر اسرائيلية بأن الاقتراح الذي تقدّم به روبنشتاين شكّل تراجعاً عن الاقتراحات التي عرضتها اسرائيل في محادثاتها مع مصر ضمن اطار محادثات الحكم الذاتي قبل عشر سنوات. وبرّرت تلك

المصادر التراجع الحالي بأنه ناجم عن التزايد الملحوظ في اعداد المستوطنين اليهود في الارض المحتلة، الامر الذي دفع اسرائيل، حالياً، الى اقتراح نظامين منفردين لكل من الاسرائيليين والفلسطينيين في مجالي القانون والقضاء وغيرهما.

هذا التناقض الواضح في المنطلقات الاساسية للوفدين، الفلسطيني والاسرائيلي، انعكس تبادلاً حاداً للاتهامات والعبارات الجارحة، ولكنه لم يصل الى حدّ طلب التدخّل الاميركي، كما صرّحت بذلك د. عشراوي، في أعقاب لقاء شارك فيه فيصل الحسيني مع نائب وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ادوارد جيرجيان. وردّت مصادر اسرائيلية على ذلك بقولها، ان العبارات الحادة التي جاءت على لسان د. عشراوي لا تعبّر عن الاجواء التي سادت قاعة الاجتماعات في اليومين الاول والثاني من المحادثات (هآرتس، ١٩٩٢/٢/٢٧).

ومع انتهاء الجلسات الاولى من جولة المحادثات الثنائية الرابعة، تبيّن ان الانجاز الوحيد الذي تحقق هو الاتفاق على أماكن عقد لجان العمل المختلفة ضمن اطار المحادثات متعددة الطرف، التي ستبحث قضايا اللاجئين والبيئة ونزع السلاح والمياه وشؤون التنمية الاقتصادية في المنطقة (دافار، ١٩٩٢/٢/٢٦). اضافة الى تبادل الوثيقتين، الفلسطينية والاسرائيلية، بشأن التصوّر الخاص لكل منهما لاسلوب تطبيق الحكم الذاتي في الارض المحتلة (هآرتس، ١٩٩٢/٣/١). وقد أجمعت الاطراف العربية على المشاركة، في هذه المحادثات، اذا ما تحقق بعض التقدّم، واذا ما وافقت اسرائيل في الخوض في جوهر القضايا المطروحة على بساط البحث بينها وبين الدول العربية من جهة، وبينها وبين الفلسطينيين من جهة أخرى.

ومع موافقة جميع الاطراف المشاركة، مجدداً، في الجولة الخامسة من المفاوضات الثنائية في واشنطن بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٧، لاحظ المعلّقون السياسيون في اسرائيل ان حصيلة الجولات الاربع السابقة كانت تقارب الصفر، باستثناء حقيقة التفاوض المباشر بين أطراف النزاع (فولص، هآرتس، ١٩٩٢/٤/١٧). كما لم يتوقّعوا أي تغيير في الموقف الاسرائيلي، طالما ان شامير، شخصياً، يخشى من تطبيق صيغة للحكم الذاتي في الارض المحتلة، كما ورد في اتفاقيتي كامب ديفيد، التي قد تشكّل منطلقاً لدولة فلسطينية مستقلة؛ وطالما انه عاجز، أيضاً، عن مواجهة اللوم والتوبيخ من جانب اليمين الاسرائيلي المتطرّف في حال إقدامه على تلك الخطوة، وخاصة عشية الاستحقاقات الانتخابية المقبلة. وفوق ذلك كله، لم يكن مصير الجولة الخامسة أفضل من سابقاتها. فقد انتهت من دون تحقيق أي تقدم يذكر.

وعلى الرغم من ذلك، حاول الوفد الاسرائيلي خلق انطباع بأن شيئاً من التقدّم قد تمّ احرازه، وذلك لغايات انتخابية داخلية. وذكرت مصادر الوفد الاسرائيلي ان تقدّماً ملحوظاً حصل في القضايا الاجرائية، في حين أكدت الوفود العربية عدم تسجيل أي تقدّم في القضايا الجوهرية. وتقرّر انهاء تلك الجولة من المحادثات بعد مغادرة الوفد الاسرائيلي العاصمة الاميركية عائداً الى اسرائيل. وقد رفض الوفد الفلسطيني اقتراحاً تقدّمت به اسرائيل لاجراء انتخابات محلية في الارض المحتلة، ونقل ادارة المستشفيات لاشراف فلسطيني. ومن جهة أخرى، وافقت اسرائيل على مشاركة جزئية لدول المجموعة الاوروبية، في اجتماعات لجنة مراقبة الاسلحة والامن الاقليمي المنبثقة عن المحادثات متعددة الطرف، والتي ينتظر عقدها في واشنطن خلال أيام. وجاء هذا القرار بعد سلسلة من الرسائل التي وصلت الخارجية الاسرائيلية من العواصم الاوروبية المعنيّة بامكانية عرقلة اتفاقات التعاون الاقتصادي بين دول السوق الاوروبية المشتركة واسرائيل، في حال استمرت تل ـ أبيب في موقفها السلبي تجاه المجموعة الاوروبية. وفي المقابل، واصلت اسرائيل تعنّتها الرافض مشاركة الفلسطينيين في الشتات في لجان العمل الخاصة بشؤون اللاجئين وبالتعاون الاقتصادي والتنمية الاقليمية (هآرتس، ١٩٩٢/٥/١).

تسريب التقنية الاميركية

فيما كانت العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية تواجه مأزقاً حرجاً بسبب الضمانات المالية، تداولت الصحف الاميركية انباء زادت من حراجة الموقف الاسرائيلي باتهامها تل ـ أبيب بتسريب

التقنية العسكرية الاميركية الى طرف ثالث. وحسب رواية صحيفة واشنطن تايمز (١٢/٣/١٩٩٢)، المعروفة باتصالاتها الجيدة مع أجهزة الاستخبارات الاميركية، فإن معلومات مؤكدة توفّرت لدى هذه الاجهزة تتهم تل ـ أبيب بتسليم الصين، سراً، صاروخاً مضاداً للصواريخ، من طراز «باتريوت»، أو المعلومات التقنية اللازمة لانتاجه، وذلك خلافاً للالتزامات الصريحة التي قطعتها لواشنطن. وفيما نفت كل من اسرائيل والصين هذه المعلومات، ذكر مسؤولون اميركيون ان واشنطن لا تمتلك أدلّة قاطعة على وجود هذا الصاروخ أو أجزاء منه في الصين، ولكنها تدقّق في هذه المعلومات بجدية بالغة (**هآرتس**، ١٣/٣/١٩٩٢).

وترافق الكشف عن هذه المعلومات مع وصول وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، الى واشنطن، في زيارة رسمية. وسارع، بالتالي، الى نفي هذه الاتهامات نفياً قاطعاً في مقابلة له مع شبكة (N.B.C) التلفزيونية؛ كما أصدر مستشاره لشؤون الاعلام، داني نافيه، بياناً اعتبر فيه تقرير الصحيفة الاميركية «كاذباً، تماماً، ولا أساس له من الصحة». من جهته، أكد نتنياهو، ان اسرائيل تحرص حرصاً شديداً على التزامها بعدم نقل أي معلومات تقنية أو أسلحة تتلقاها من الولايات المتحدة الاميركية الى طرف ثالث. وشارك في حملة التكذيب هذه، أيضاً، الناطق بلسان السفارة الصينية في واشنطن (**يديعوت احرونوت**، ١٣/٣/١٩٩٢).

وكانت الولايات المتحدة الاميركية باعت اسرائيل، في اثناء حرب الخليج، في العام ١٩٩١، بطاريتي صواريخ «باتريوت» بقيمة ١٢٠ مليون دولار لكل منهما. وتضمّ كل بطارية خمس منصّات اطلاق و٦٤ صاروخاً ومعدّات رادار وتصويب وغيرها. كما وقّعت اسرائيل اتفاقية لشراء بطارية ثالثة تضمّ ثماني منصّات اطلاق و٥٧ صاروخاً بما يقرب من ٣٥٠ مليون دولار، على ان تصل منصّات الاطلاق اسرائيل في شباط (فبراير) ١٩٩٣ والصواريخ في آذار (مارس) ١٩٩٤ (**هآرتس**، ١٣/٣/١٩٩٢).

وفيما نفت المصادر الاسرائيلية هذه الانباء، اعتبرت المصادر الاميركية ان دوافع اسرائيل تكمن في خشيتها من انسحاب واشنطن من مشروع تطوير صاروخ «حيتس» (السهم) الاسرائيلي، أو انها جزء من صفقة سرية عقدت بين اسرائيل والصين بالتزامن مع استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، بالاضافة الى الجانب الاقتصادي الذي توليه اسرائيل أهمية بالغة (**دافار**، ١٣/٣/١٩٩٢).

ويبدو ان الادارة الاميركية كانت تخشى من ان تتمكّن الصين من استخدام المعلومات التقنية التي حصلت عليها من اسرائيل بهدف تطوير صاروخ أرض ـ أرض يتفوّق على فعالية الصاروخ الاميركي «باتريوت». ورأت واشنطن، أيضاً، ان اسرائيل قد تحاول التأثير على الصين، وهي أحد مصادر التسلّح الرئيسة في الشرق الاوسط، لكي تخفّف من معدلات بيع أسلحتها في المنطقة. ويبدو ان «الواشنطن تايمز» استندت، في هذا المجال، أيضاً، الى تقرير أعدّه، مؤخراً «معهد راند» بطلب من نائب وزير الدفاع الاميركي، بول ولفوفيتش، اعتبر فيه اسرائيل بمثابة «الباب الخلفي» الذي يزوّد الصين بالتقنية الغربية المتقدّمة في مجال التسلّح.

ازاء التغطية الاعلامية الواسعة التي حظيت بها هذه المعلومات في الولايات المتحدة الاميركية، والضرر المعنوي الكبير الذي قد يصيب مكانة اسرائيل وصدقيتها لدى الرأي العام الاميركي، سارعت المصادر الاسرائيلية الى نفي هذه الانباء والتشكيك بمصادر الاستخبارات التي استندت اليها، بل وتوجيه الاتهام الى بعض الجهات في الادارة الاميركية التي تحاول الاصطياد في مياه العلاقات العكرة بين الطرفين. وجاء النفي الرسمي على لسان وزير الدفاع، موشي ارنس، في بدء زيارته واشنطن، حيث قال، ان الاشخاص الذين ينشرون مثل هذه الانباء الكاذبة مهتمون بالاساءة الى العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية، «ولا أعرف، شخصياً، مَنْ يقف وراء هذه الرواية. لا أعتقد انه الرئيس بوش او وزير الدفاع او وزير الخارجية، ولكن هناك شخصاً ما يحاول تعكير المياه» (**يديعوت احرونوت**، ١٥/٣/١٩٩٢).

ووجّهت مصادر في تل ـ أبيب اصبع الاتهام لاجهزة المخابرات الاميركية، التي شعرت بالاحباط، مؤخراً، بسبب تجاهل المراتب العليا في الادارة الاميركية تقاريرها عن خرق اسرائيل التعهدات التقليدية بشأن التقنية العسكرية الاميركية،

وذلك من خلال تعاونها الوثيق مع جنوب افريقيا والصين وغيرهما في مجال تطوير الاسلحة، كما أشارت المصادر نفسها الى وزارة الخارجية الاميركية كمصدر آخر محتمل لتسريب هذه المعلومات، بهدف احراج اسرائيل في مفاوضات السلام الجارية حالياً واسترضاء حلفائها من الدول العربية. بل ان مصادر الليكود الحاكم رأت في توقيت تسريب هذه التقارير لأجهزة الاعلام الاميركية محاولة من جانب الادارة الاميركية للتشويش على فرص الليكود في النجاح في انتخابات الكنيست المقبلة، كما جاء على لسان رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيست، الياهو بن ـ اليسار (**المصدر نفسه**).

اتهامات متبادلة

استندت المعلومات الصحفية الاميركية الى مصدرين رسميين. احدهما تقرير من المخابرات الاميركية وصلت نسخ منه الى البيت الابيض والبنتاغون ووزارة الخارجية الاميركية؛ والآخر تقرير المراقب الداخلي في وزارة الخارجية الاميركية، شيرمان فانك. والى جانب تسريب التقنية العسكرية الاميركية للصين، فان تقرير مراقب الخارجية أشار، بوضوح، الى نشاط اسرائيلي واسع النطاق في مجال بيع الاسلحة والتقنية الاميركية السرية لبلدان أخرى مثل، جنوب افريقيا وتشيلي واثيوبيا. وقد تولّت صحيفة وول ستريت جورنال في ١٣/٣/١٩٩٢، نشر مقتطفات كبيرة من تقرير مراقب الخارجية الذي كان من المتوقع نشر الجزء العلني منه في غضون اسبوعين، وهو الجزء الذي لم يذكر اسرائيل، صراحة وبالتحديد، على انها مصدر تسريب التقنية الاميركية. وقد نقلت **هآرتس** (١٥/٣/١٩٩٢) أهم ما جاء في تلك الصحيفة:

○ قامت اسرائيل بتصدير صواريخ جو ـ جو الى الصين، وصواريخ مضادة للدبابات الى جنوب افريقيا، وقنابل انشطارية الى تشيلي واثيوبيا، بالاضافة الى أجهزة رادار وتشويش على الاتصالات اللاسلكية تحتوي، بأكملها، على قطع تقنية اميركية لا تسمح واشنطن بنقلها الى دول أخرى.

○ استناداً الى بحوث قامت بها الصحيفة الاميركية، طوال ستة أسابيع، تبيّن ان اسرائيل تستخدم اسلوبين لتسريب التقنية الاميركية؛ الاول، يعتمد على دمج الانظمة الاميركية السرية في منتوجات اسرائيلية الصنع، ومن ثم بيعها كأسلحة او تقنية اسرائيلية خالصة. وفي الاسلوب الثاني يلجأ الخبراء الاسرائيليون الى تفكيك الانظمة الاميركية وتحليل عناصرها بهدف تقليدها، مع ادخال بعض التعديلات عليها بحيث يمكن بيعها بعد ذلك على انها أنظمة مختلفة، الى حدّ ما، ومن انتاج اسرائيلي خالص.

○ أظهرت تحقيقات مراقب الخارجية الاميركية ان مكتب مساعد وزير الخارجية، ريتشارد كلارك، هو المسؤول عن هذا التراخي المستمر، وتجاهل قواعد التفتيش والمراقبة الدقيقة التي وضعتها الولايات المتحدة الاميركية للتأكد من عدم وصول التقنية العسكرية السرية الى طرف ثالث.

○ لا يقتصر مراقب الخارجية على النشاط الاسرائيلي فحسب، بل يتعرّض، كذلك لاجراءات الرقابة المفروضة على بيع الاسلحة الاميركية لدول أخرى أيضاً. ولكن التقارير العديدة من الاستخبارات الاميركية التي أشارت، جميعها، الى خرق متواصل، ومنتظم، من جانب تل ـ أبيب، لجميع تعهّداتها لواشنطن بعدم بيع التقنية العسكرية السرية لطرف ثالث، هي التي دفعت مراقب الخارجية للبدء في تحقيقاته منذ عام تقريباً. وقد وضعت النتائج الاولية لهذه التحقيقات أمام نائب وزير الخارجية، لورانس ايغلبرغر، وأعضاء لجنة الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي وزعماء آخرين من الكونغرس.

○ في حزيران (يونيو) الماضي، رفع مراقب الخارجية نتائج تحقيقاته الاولية الى كل من وزير الخارجية، بيكر، ومساعده، ايغلبرغر؛ وعلى الفور، بدأت الخارجية الاميركية في تعليق منح رخص التصدير لاسرائيل. وشمل هذا الحظر، آنذاك، قطعاً اميركية الصنع تحتاجها اسرائيل لانتاج صاروخ جو ـ جو من طراز «بايتون ـ ٣».

○ في أعقاب النتائج الاولية التي توصل اليها مراقب وزارة الخارجية، تسلّمت اسرائيل رسالة حادّة تتضمّن تحذيراً شديد اللهجة بعدم منح أذونات تصدير القطع التقنية عالية التطوّر من انتاج اميركي الى اسرائيل، ما لم تلتزم

الاخيرة التزاماً قاطعاً بعدم نقل هذه التقنية الى طرف ثالث.

○ كشفت الادارة الاميركية في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي عن قيام شركة حكومية اسرائيلية (هي الصناعة الجوية كما ورد في تقرير الصحيفة) ببيع اجزاء من صواريخ بالستية الى شركة حكومية في جنوب افريقيا. وعلى الاثر، فرضت الادارة الاميركية عقوبات على الشركة الافريقية، ولكنها أعفت الشركة الاسرائيلية من الاجراءات المترتبة عليها بحكم القانون. وفي الوقت عينه، مارست الادارة ضغطاً على اسرائيل ودفعتها الى توقيع المعاهدة الدولية لمنع انتشار الصواريخ.

○ اتهمت الادارة الاميركية ثلاث شركات حكومية اسرائيلية هي: الصناعة الجوية، والصناعة العسكرية، وهيئة تطوير الوسائل القتالية، بنقل أنظمة أسلحة وتقنية عسكرية اميركية الصنع، الى دول اخرى بصورة غير قانونية. فقد باعت «هيئة تطوير الوسائل القتالية» صواريخ جو ـ جو من طراز «بايتون ـ ٣» الى الصين وتايلاند، وربما، أيضاً، الى جنوب افريقيا. وتعتقد الادارة الاميركية ان هذا الصاروخ يتضمّن مستوى عالياً من التقنية الاميركية المأخوذة من الصاروخ «ساید ويندر».

○ قامت الصين بتطوير نموذج خاص بها من الصاروخ «باتيون ـ ٣» الاسرائيلي، وأطلقت عليه اسم PL - 8، ثمّ باعته الى دول أخرى من بينها العراق.

○ باعت الصناعة العسكرية الاسرائيلية جنوب افريقيا وفنزويلا صاروخاً مضاداً للدبابات من طراز «مباتس»، وربما، أيضاً، الى الصين. وذكرت تقارير الاستخبارات الاميركية ان هذا الصاروخ هو نسخة أخرى من الصاروخ الاميركي «تاو ـ ٢».

○ ذكر احد التقارير السرية الذي اعدّته هيئة تابعة لوكالة الاستخبارات الاميركية تحت عنوان «اسرائيل: تسويق التقنية الاستراتيجية الاميركية»، ان اسرائيل باعت أسلحة تحتوي تقنية اميركية عالية لكل من جنوب افريقيا والصين وفنزويلا وتشيلي واثيوبيا وتايلاند.

وفي حين أصرّت المصادر الرسمية الاسرائيلية على نفي التهم الاميركية والاصرار على التزام تل ـ أبيب بكل تعهّداتها في هذا المجال، تناقلت مصادر صحفية اسرائيلية معلومات هامّة عن حجم التعاون المشترك ما بين اسرائيل وكل من الصين وجنوب افريقيا في مجال تجارة الاسلحة والتقنية العسكرية المتطورة وصناعة نماذج متقدّمة من الصواريخ والطائرات والدبابات واجراء التجارب النووية المشتركة (دافار، ١٥/٣/١٩٩٢). والملحت، أيضاً، الى ان الموقف الاميركي المتشدّد، في الآونة الاخيرة، لا يعود الى رغبة واشنطن وحرصها في الاحتفاظ بأسرار تقنيتها العسكرية العالية فحسب، بل الى الضغوط الاقتصادية والمالية التي تواجهها الصناعة العسكرية الاميركية بسبب تقليص موازنات الدفاع الاميركية والمنافسة الشديدة التي تواجهها مصانع الاسلحة الاميركية في الاسواق العالمية من الجانب الاسرائيلي بالذات الذي تعتمد غالبية منتجاته العسكرية على التقنية الاميركية المتقدّمة (زئيف شيف، هآرتس، ١٦/٣/١٩٩٢). ولم يستبعد بعض المصادر الاسرائيلية ان يكون الدافع وراء الحملة الاعلامية الكثيفة ضد اسرائيل هو نوع من «حرب العصابات» داخل الادارة الاميركية بين مؤيدي اسرائيل ومعارضيها. واعترفت تلك المصادر بأن فضيحة الجاسوس الاميركي، جوناثان بولارد، الذي نقل لاسرائيل كميات هائلة من الوثائق الاميركية السرية، ما زالت تتفاعل وتترك آثارها النفسية والموضوعية على مجمل العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية. ولهذا السبب، سارع وزير الدفاع الاسرائيلي، شخصياً، الى الاتصال بنظيره الاميركي للرد على الاتهامات الخطيرة الواردة في تقرير مراقب الخارجية الاميركي. كما اتصل ارنس مع نائب وزير الخارجية الاميركية، ايغلبرغر، للغرض عينه. وكان ايغلبرغر قد اجتمع بالسفير الاسرائيلي في واشنطن، زلمان شوفال، في منتصف شباط (فبراير) الماضي، وأطلعه على العناوين الرئيسة لما ورد في تقرير مراقب الخارجية. وعلى الاثر طلب ارنس من محادثيه الاميركيين تأجيل اتخاذ أي اجراء أو تسريب أي معلومات، في هذا الشأن، الى حين زيارته المقررة الى واشنطن في منتصف آذار (مارس). الاّ ان المعلومات تسرّبت الى الصحف الاميركية التي ذكرت، أيضاً، ان لجنة تفتيش اميركية كان تقرّر ارسالها الى اسرائيل قبل أربعة أشهر ستغادر،

قريباً، للتدقيق في صحة المعلومات الاستخباراتية المتوافرة لديها (اوري نير، **المصدر نفسه**).

المراوحة

ترافق وصول لجنة التفتيش الاميركية بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢١، الى اسرائيل، مع نشر المزيد من المعلومات في الصحافة الاميركية عن مخالفة اسرائيل قواعد بيع التقنية الاميركية. وذكرت تلك المعلومات، استناداً الى كبار موظفي الادارة الاميركية الذين اطلعوا على تقارير الاستخبارات حول هذا الموضوع، ان اسرائيل سمحت لمهندسين من الصين بتفحّص الصاروخ «باتريوت»، والاطلاع، أيضاً، على وثائق تشرح طريقة عمله وتشغيله. وفي المقابل، نفت اسرائيل، تماماً، صحة هذه المعلومات واعتبرتها جزءاً من حملة ضغط وتشهير تستهدف تحقيق غايات اقتصادية وتجارية وسياسية خالصة. وقد ضمّت لجنة التفتيش الاميركية ثلاثة موظفين من وزارة الخارجية ورابع من وزارة الدفاع وثلاثة عشر خبيراً تقنياً من القوات البرية الاميركية والعاملين في أطقم تشغيل أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ وتطويرها (**هآرتس**، ١٩٩٢/٣/٢٢).

هذه الازمة الكبيرة التي أحدثت شرخاً خطيراً في صدقية اسرائيل لدى الرأي العام الاميركي والمؤسسة الحاكمة في واشنطن، على حدّ سواء، لم تعرقل زيارة وزير القوات البرية الاميركية، مايكل ستون، الى اسرائيل ضيفاً على وزير الدفاع ارنس (**دافار**، ١٩٩٢/٣/٢٣)؛ أو تنفيذ اتفاق اميركي ـ اسرائيلي يقضي باعادة تأهيل الطائرات الاميركية من طراز «اف ـ ١٥» التي تستخدمها القواعد الاميركية في اوروبا في مشاغل الصناعة الجوية الاسرائيلية (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/٣/٢٧). ويقضي هذا الاتفاق، الذي فازت به اسرائيل، على الرغم من المنافسة الاوروبية القوية، باعادة تأهيل ٦٠ طائرة من طراز «اف ـ ١٥» في خلال خمس سنوات وبقيمة ٦٨ مليون دولار.

ومع نشر النص الرسمي العلني من تقرير مراقب الخارجية الاميركية، في الاول من نيسان (ابريل) ١٩٩٢، تجدّد النقاش الصحافي بشأن دور اسرائيل في تسريب التقنية العسكرية الاميركية. وعلى الرغم من ان الجزء العلني من التقرير لم يذكر اسرائيل بالاسم (**هآرتس**، ١٩٩٢/٤/٢)، الّا ان التغطية الصحفية الواسعة التي سبقت نشره لم تترك مجالاً للشك في هوية البلد موضع الاتهام. وفي هذه الاثناء، أيضاً، عادت لجنة التفتيش الاميركية الى واشنطن لتقدّم تقريرها الى نائب وزير الخارجية ايغلبرغر الذي نقل، بدوره، مضمون التقرير الى الوزير بيكر، وسط أنباء رسمية أشارت الى ان الولايات المتحدة الاميركية ستواصل مراقبة بطاريات الصواريخ «باتريوت» الموجودة في اسرائيل عبر أقمار التجسّس الاصطناعية (**معاريف**، ١٩٩٢/٣/٣١).

غداة نشر الجانب العلني من تقرير مراقب الخارجية، فوجئت وسائل الاعلام لدى الجانبين، بتصريح الناطقة بلسان وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، معلناً تأكيد الادارة الاميركية براءة اسرائيل من أي خرق للاتفاق المتعلّق بعدم نقل التقنية الاميركية الى أطراف أخرى. وقالت انها تعتبر هذه القضية مغلقة ومنتهية، وانها لا تنوي القيام بأي اجراءات اضافية في هذا المجال. ولم تقدّم تتوايلر أي اعتذار، بل كرّرت أقوال الوزير بيكر، في اليوم السابق، الذي قال ان «أولئك الذين سرّبوا تقارير استخباراتية يتوجب عليهم الاعتذار للولايات المتحدة الاميركية وللحكومة الاسرائيلية». ورفضت القول ما اذا كانت الادارة الاميركية سوف تطالب اسرائيل بدفع تعويضات عن بيعها التقنية الاميركية، كما اوصى بذلك تقرير مراقب الخارجية. ومن المألوف، في مثل هذه الحالات، ان يُرفع التقرير الى الجهة المعنيّة ـ أي مكتب الشؤون السياسية ـ العسكرية في وزارة الخارجية، الذي يرأسه ريتشارد كلارك المعروف بتأييده القوي لاسرائيل والذي تعرّض لانتقادات حادّة في تقرير مراقب الخارجية بسبب تجاهله الشكاوى التي كانت توجه ضد اسرائيل في هذا المجال. وتوقّعت مصادر اميركية ان يُنقل كلارك من منصبه مع نهاية العام الجاري (**هآرتس**، ١٩٩٢/٤/٣).

وفي مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، تردّد ان بيان وزارة الخارجية الاميركية وضع نهاية لهذه المسألة، وان اسرائيل رأت في ذلك فرصة مناسبة لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الاميركية. وقال الناطق بلسان رئيس الحكومة، ايهود

غول: «لقد أكدنا، منذ البداية، ان جميع الاتهامات التي وجهت الينا لا أساس لها من الصحة... وثبت الآن صحة قولنا. ويتوجب على الذين شوّهوا سمعتنا، الاعتذار»، من دون ان يوضح ما اذا كان يقصد بذلك الادارة الاميركية. كما أعربت وزارة الدفاع الاسرائيلية عن الرضا من البيان الاميركي، مؤكدة ان اسرائيل «لا ترغب اطلاقاً في المجازفة بالمساعدة العسكرية الاميركية التي تقدم لنا منذ سنوات طويلة» (**المصدر نفسه**).

ولكن يبدو ان القضية لم تنته، تماماً، كما ذكرت الخارجية الاميركية. ذلك ان مستشار الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي، برنت سكوكروفت، ذكر في لقاء مع برنامج «واجه الامة» على شبكة N.B.C. التلفزيونية، «ان ما يتوافر لدينا الآن هو اتهامات وتحقيق. ولن أُضيف كلمة على ذلك»، مع تشديده على كلمة «الآن». وترافق حديث سكوكروفت مع تصريح للناطق بلسان وزارة الدفاع الاميركية، بيتر وليامز، الذي قال ان البنتاغون ما زال قلقاً بشأن نقل التقنية الاميركية، عبر اسرائيل، الى الصين. ولدى سؤال احد مسؤولي الخارجية الاميركية عن هذا التناقض، الظاهري، في مواقف الوزارتين، اجاب ان بيان الخارجية الاميركية حدّد، في الواقع، ان اسرائيل «تتمتع بعدم توافر الادلة» في مسألة نقل تقنية الصاروخ «باتريوت» الى جنوب افريقيا، ولكن لم يثبت بعد، بصورة قاطعة، ان الاتهامات الموجّهة لها لا أساس لها من الصحة (**يديعوت احرونوت**، ١٣/٤/١٩٩٢).

أزمة الضمانات الاميركية

فيما كانت العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية تمر في أحد أخطر ازماتها، نشر مكتب الاحصاء المركزي في القدس أرقام العاطلين عن العمل في الربع الاخير من العام الماضي. وحسب تلك الارقام، سجّلت البطالة في اسرائيل في الفترة من تشرين الاول (اكتوبر) الى كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ارتفاعاً بنسبة ٢٢ بالمئة مقارنة بالفترة ذاتها من العام ١٩٩٠، بحيث وصلت الى حوالى ٢٠٠ ألف باحث عن العمل، أي ما يعادل ١١ بالمئة من قوة العمل المدنية. واذا أُضيف الى ذلك اعداد المجنّدين في الجيش للخدمة الالزامية والاحتياط تصبح نسبة البطالة أكثر من ذلك بكثير (**دافار**، ٢٠/٣/١٩٩٢). وتوقّعت الاوساط الاقتصادية الاسرائيلية ان تزداد هذه النسبة، في خلال العام الحالي، مع انضمام حوالى عشرة آلاف طالب عمل، شهرياً، الى أرقام البطالة الحالية. وعزت هذه الاوساط أسباب الزيادة المطرّدة في نسبة البطالة، في اسرائيل، الى تراجع قيمة الاستثمارات الجديدة، وانخفاض فرص العمل الموجودة حالياً، وخفض الطلب على عمّال جدد، واستمرار التحاق مهاجرين جدد بسوق العمل.

الى جانب ذلك، قدّم حاكم بنك اسرائيل، البروفيسور يعقوب فرنكل، صورة كئيبة عن واقع الاقتصاد الاسرائيلي في ظل غياب الضمانات المالية الاميركية. وأشار الى ارتفاع معدّلات الاستيراد في مقابل انخفاض الصادرات الاسرائيلية، الامر الذي يشير الى حالة تباطؤ خطيرة، خاصة وان المواد المستوردة تشهد انخفاضاً في المواد الخام وغيرها من البضائع اللازمة للتصنيع، وبالتالي اعادة الانتعاش للاقتصاد المحلي. ودعا حاكم بنك اسرائيل الحكومة الى الاعتراف بعدم امكانية الحصول على الضمانات الاميركية، والعمل، بالتالي، الى اعادة النظر في ميزانية العام الحالي بهدف تقليص بنود أساسية في النفقات. ورداً على الدعوات من داخل اسرائيل الى حشد الاموال من يهود الولايات المتحدة الاميركية للتعويض عن الضمانات المطلوبة، قال فرنكل: «اذا استطعنا الحصول على الاموال من اليهود الاثرياء فهذا جيد؛ ولكن يجب ان نذكر ان المقصود بالضمانات الاميركية استثمارات طويلة الاجل لمدة ٢٥ ـ ٣٠ عاماً. اني أثق بسعة صدر الجوالي اليهودية، ولكننا نحتاج الى أموال بكميات ضخمة، ويجب الحصول عليها من السوق المالي. علينا ألا نخدع أنفسنا» (**هآرتس**، ٢٥/٣/١٩٩٢). وكان من الواضح ان حاكم بنك اسرائيل انما يؤكد الترجيحات السائدة في الاوساط الاسرائيلية بأن فائض العملات الاجنبية في اسرائيل، حوالى ٦,٣ مليار دولار، تكفي لتغطية احتياجاتها لفترة مقبلة، ولكنها، بالتأكيد، ستواجه صعوبات كبيرة في وضع مخطط ميزانية العام ١٩٩٣. وقد أوضح أحد كبار المسؤولين في المالية الاسرائيلية ان «أي حكومة قادرة على التماسك حتى نهاية الانتخابات، ولكنها، في اليوم التالي، ستكون مضطرة لأن تنسق بين

موقفها ومتطلباتها السياسية الدولية. ان اسرائيل لا تستطيع ان تسمح لنفسها باستمرار الازمة مع الولايات المتحدة [الاميركية] بعد الثالث والعشرين من حزيران (يونيو) ١٩٩٢». وأضاف هذا المصدر، ان الحكومة المقبلة ستكون مضطرة للتنازل أمام الولايات المتحدة الاميركية في مواضيع معيّنة، من اجل الحصول على الضمانات؛ أمّا احتمالات تنفيذ اجراءات هامة بهدف تقليص الميزانية الحالية قبل انتخابات الكنيست فهي ضئيلة للغاية. وكذلك الحال بالنسبة لامكانية حشد الاموال من اثرياء اليهود في العالم. واعتبرت الاوساط المالية في اسرائيل، ان مساهمة عشرة أو عشرين مليونيراً يهودياً في العالم، وحشد الاموال من السوق المحلية لا يكفي لتغطية مجمل القروض التي تسعى اسرائيل للحصول عليها في السنوات المقبلة (المصدر نفسه).

في هذا الصدد، تثار اسئلة عدة: ما هي حقيقة حجم الدعم المالي الذي تحصل عليه اسرائيل من الولايات المتحدة الاميركية؟ وما مدى تأثر هذا الدعم بالمتغيّرات السياسية على الصعيدين، الاقليمي والدولي؟ وكيف تسعى اسرائيل لمواجهة الازمة الحالية في العلاقات مع الولايات المتحدة الاميركية؟

قروض أم هبات؟

بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٩، كتب اوري نير مقالاً تفصيلياً، في صحيفة هآرتس، تضمّن عرضاً بالارقام لأحجام المساعدات الاميركية المتنوّعة لاسرائيل؛ وبتاريخ ١٩٩٢/٢/٢١، استمعت اللجنة الفرعية للعمليات الخارجية برئاسة دافيد أوبي، التابعة للجنة المخصصات في مجلس النواب الاميركي، الى شهادات عدد من كبار الاخصائيين الاميركيين في مجال المساعدات الاميركية لاسرائيل*.

وقد تناقلت الصحف الاسرائيلية بعض ما جاء في هذه الشهادات. تحدّث لاري نويلز، احد العاملين في خدمات البحوث التابعة للكونغرس فقال: «احتلت اسرائيل المركز الاول في قائمة الدول التي تحصل على المساعدات الخارجية الاميركية سنوياً في خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بحيث حصلت على معدّل ١٣ بالمئة تقريباً من مجموع المساعدات الاميركية منذ العام ١٩٤٦... ومنذ العام ١٩٥١، بلغ مجموع ما حصلت عليه اسرائيل ٥١ مليار دولار. وبالارقام الحقيقية بأسعار الدولار في العام ١٩٩١ اضافة الى معدّلات التضخم يصبح ذلك الرقم ٨١ مليار دولار». وفيما يصل مجموع الدين الخارجي لحكومة اسرائيل ١٦,٩ مليار دولار بفائدة سنوية مقدارها ١,٥ مليار دولار، فإن حجم الدين الاسرائيلي للحكومة الاميركية، وحدها، يقرب من ٤,٢ مليار دولار (في ما عدا الديون التي تحوّلت الى هبات). وهي أعلى نسبة حسب عدد السكان في العالم. وقد حصلت اسرائيل في العام ١٩٩١، فقط، على ٥,٦٩٠ مليار دولار موزّعة على النحو التالي:*

- ١,٢ مليار دولار مساعدة اقتصادية وهي هبة بالكامل تدفع نقداً خلال الشهر الاول من السنة.
- ١,٨ مليار دولار مساعدة عسكرية، وهي هبة بالكامل، ويمكن انفاق ٤٧٥ مليون منها في اسرائيل بهدف استحداث وظائف جديدة.
- ٨٦,١ مليون دولار كدعم للفوائد المستحقة على الديون الاسرائيلية.
- ٦٥٠ مليون دولار مساعدة اقتصادية تعويضاً لاسرائيل عن خسائرها في اثناء حرب الخليج.
- ٤٠٠ مليون دولار ضمانات مالية لقروض الاسكان لليهود السوفيات، حصلت عليها اسرائيل في شباط (فبراير) ١٩٩١.
- ٤٥ مليون دولار مساعدة اقتصادية لاعادة توطين اليهود السوفيات،
- ٧,٥ مليون دولار مساهمة في الدعم الاسرائيلي لمشاريع التنمية في افريقيا.
- ٧ ملايين دولار مساعدة اقتصادية لمشاريع التعاون العربي ـ الاسرائيلي.
- ٤٣ مليون دولار مساعدة عسكرية شملت

* *The Washington Report on Middle East Affairs*, March 1992, pp. 7 - 8, 86.

* المصدر نفسه، ص ٣٠؛ واوري نير، هآرتس، ١٩٩٢/٢/١٩.

معدّات لاسرائيل في اثناء أزمة الخليج.

- ٢٠٠ مليون دولار مساعدة عسكرية شملت تقديم «فائض» معدّات عسكرية لاسرائيل.
- ٧٠٠ مليون دولار مساعدة عسكرية شملت معدّات لاسرائيل من مخازن الاسلحة الاميركية في اوروبا.
- ٣٠٠ مليون دولار مساعدة عسكرية شملت معدّات لاسرائيل من مخازن الاسلحة الاميركية في اسرائيل.
- ١٥٠ مليون دولار كدعم للفوائد المستحقة على الديون الاسرائيلية بعد اعادة جدولتها.
- ٦٠ مليون دولار مساعدة عسكرية بعد اعادة تسعير المشتريات العسكرية الاسرائيلية من وزارة الدفاع الاميركية.
- ٤٢ مليون دولار مساعدة عسكرية في اطار برنامج تطوير الصاروخ «حيتس» (السهم).

هذا الحجم الهائل من الدعم المالي المباشر لاسرائيل، ترافق باستمرار مع دعم مالي غير مباشر من مختلف الهيئات الاميركية، بالاضافة الى تبرّعات الجالية اليهودية الاميركية التي يتوقع ان تصل هذا العام الى ما يقرب من ١,٥ ـ ٢ مليار دولار، والى تقليد غير معلن في الكونغرس الاميركي يقضي بتحويل القروض الاميركية لاسرائيل الى هبات ومساعدات كلّما تراكم العجز الاسرائيلي عن تسديد القروض الخارجية أو فوائدها.

المستوطنات: مصدر احتكاك

اشترطت الادارة الاميركية، لدى موافقتها على مساعدة بقيمة ٤٠٠ مليون دولار لاسكان اليهود السوفيات، في شباط (فبراير) ١٩٩١، ان يتم تنفيذ مشاريع الاسكان هذه ضمن «الخط الاخضر». واستند الموقف الاميركي هذا الى سياسة تقليدية انتهجتها واشنطن، منذ العام ١٩٦٧، تقضي باعتبار المستوطنات اليهودية في الارض المحتلة عقبة أساسية في طريق تحقيق السلام في الشرق الاوسط. وبالتالي كان استياء الادارة الاميركية كبيراً لدى تلقيها تقارير عن اسكان أعداد كبيرة من المهاجرين الجدد في مستوطنات أقيمت خصيصاً لهم في الارض المحتلة، أو في احياء جديدة أضيفت الى المستوطنات القائمة هناك. كما تبيّن لاحقاً، ان جزءاً من الضمانات المالية، بمعدّل ملياري دولار لمدة خمس سنوات، التي تقدّمت اسرائيل، رسمياً، بطلبها، في ايلول (سبتمبر) ١٩٩١، قد خصص لتمويل بناء مستوطنات للمهاجرين اليهود السوفيات في الارض المحتلة.

ومع انتهاء فترة الـ ١٢٠ يوماً التي أرادها الرئيس بوش لدراسة الطلب الاسرائيلي، تكثّفت المساعي من جانب اسرائيل لضمان الحصول على موافقة الادارة الاميركية على الضمانات المالية. وتكرّرت اللقاءات بين السفير الاسرائيلي في واشنطن، شوفال، والوزير بيكر؛ كما شهدت العاصمة الاميركية سلسلة من زيارات الرسميين الاسرائيليين لتنسيق نشاط اللوبي اليهودي الاميركي مع جهود الحكومة الاسرائيلية بهدف الضغط على رجال الكونغرس والادارة الاميركية. وفي مقابل الموقف الاميركي الذي طالب الحكومة الاسرائيلية بوقف بناء المستوطنات الجديدة في الارض المحتلة والاكتفاء باكمال بناء تسعة آلاف وحدة سكنية (تراجع عنها بيكر الى ستة آلاف، فقط، في حين أصرّ شوفال على ١٣٥٠٠ وحدة سكنية) جديدة كشرط للموافقة الاميركية على الضمانات المالية، صرّح شامير ان اسرائيل ترفض، في صورة تامة، مبدأ ربط الضمانات المالية بوقف الاستيطان، وأنها سوف تسعى للحصول على الموارد اللازمة لاستيعاب المهاجرين من مصادر أخرى غير الولايات المتحدة الاميركية (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/٢/٧).

ردّاً على هذا الموقف المتصلّب من جانب اسرائيل، ذكرت مصادر الادارة الاميركية ان واشنطن تنظر في تأجيل الموافقة على منح الضمانات المالية الى ما بعد انتخابات الكنيست الاسرائيلي في حزيران (يونيو) المقبل، وذلك على أمل ان يتمكّن اسحق رابين من احتلال موقع مركزي في الحكومة الاسرائيلية المقبلة، وربما يرأسها. وتردّد على لسان عدد من كبار المسؤولين الاميركيين انه سيكون من الاسهل على واشنطن التوصل الى اتفاق مع حكومة يشارك فيها رابين بشأن تجميد بناء المستوطنات الجديدة، بما في ذلك تجميد البناء في القدس الشرقية (**هآرتس**، ١٩٩٢/٢/١٣). ورأت تلك المصادر،

ان منح الضمانات المالية، الآن، من شأنه تدعيم مكانة شامير في مواجهته الانتخابية أمام رابين. وفي المقابل، رأت مصادر اميركية أخرى، ان الادارة التي ترغب في تجنّب مواجهة مباشرة مع اسرائيل وإثارة عداء اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الاميركية والمخاطرة بخسارة دعمه المالي في سنة الانتخابات الرئاسية، قد تلجأ الى الموافقة على ضمانات مالية لسنة واحدة، فقط، وبقيمة مليار دولار (**المصدر نفسه**، ٢٣/٢/١٩٩٢).

وقد أوضح الوزير بيكر للسفير الاسرائيلي، شوفال، في مقابلة حاسمة أُجريت بتاريخ ٢١/٢/١٩٩٢ عشية الاستعدادات للجولة الرابعة من محادثات السلام الثنائية في واشنطن، موقف بلاده الصريح والقاطع في مسألة الضمانات المطلوبة. وأكد بيكر، ان بلاده لا تعتزم التراجع عن مطالبتها بوقف كامل لبناء المستوطنات، وانها تعتزم تأجيل البحث في الضمانات المالية الى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية ما لم يتقدم شامير بصيغة معقولة لتقليص حركة بناء المستوطنات استناداً الى اقتراح بيكر الاخير الذي يسمح باكمال بناء ستة آلاف وحدة سكنية أجري البدء بانشائها في مطلع العام الحالي. أمّا الرد الاسرائيلي الذي نقله شوفال، خلال ذلك اللقاء، فكان تكراراً لاستعداد حكومته ضمان عدم انفاق الاموال التي سيتم حشدها بفعل الضمانات الاميركية في الارض المحتلة. كما كرر شوفال موقف حكومته القائل بحق اليهود في الاستيطان في الارض المحتلة، ومعارضتها ربط الضمانات المالية بتجميد الاستيطان (**يديعوت احرونوت**، ٢٣/٢/١٩٩٢).

وكان من الواضح، في تلك الاثناء، ان اسرائيل عاجزة عن تأمين الاكثرية اللازمة في الكونغرس الاميركي لمواجهة أي فيتو رئاسي قد يستخدمه الرئيس بوش لمعارضة اقرار قانون المساعدات الخارجية الاميركية المتضمّن الضمانات المالية لاسرائيل. وأوضح رئيس اللجنة الفرعية للمخصصات الخارجية في مجلس الشيوخ، السيناتور باتريك ليهي، ان اسرائيل لن تنجح في كسب تأييد الكونغرس ما لم تتمكن من اقناع السلطة التنفيذية بسلامة موقفها. وعرض السيناتور ليهي مشروعاً تفصيلياً لفرض رقابة اميركية صارمة على تفاصيل الانفاق الاسرائيلي للمساعدات الاميركية بحيث يضمن عدم تسريبها، بصورة مباشرة، اوغير مباشرة، الى المستوطنات في الارض المحتلة، مع التهديد باقتطاع أي مبلغ تنفقه اسرائيل على هذه المستوطنات من الضمانات المالية المطلوبة (**المصدر نفسه**).

ازاء هذا التصلّب الاميركي العلني، ردّ شامير بمزيد من التصلّب الاسرائيلي عندما أعلن في لقاء مع زعماء «مجلس مستوطنات [الضفة الفلسطينية] و[قطاع] غزة» ان اسرائيل في حاجة فعلية للضمانات المالية، «ولكني كرئيس للحكومة، لن أوافق، ولو ليوم واحد، على وقف البناء اليهودي في [تلك المناطق]. اننا لن نوافق على هذا الاملاء. ان اسرائيل تسير، فعلاً، باتجاه مفاوضات السلام، ولكن الحكومة ستحرص على ألا تؤدي هذه المفاوضات الى تعريض مناطق من الوطن أو المستوطنين في [الضفة الفلسطينية] و[قطاع] غزة وأرض ـ اسرائيل بأكملها للخطر» (**دافار**، ٢٤/٢/١٩٩٢).

على الرغم من هذا التصعيد الحادّ في المواقف الاسرائيلية والاميركية، استمرت المساعي الحثيثة من جانب اللوبي اليهودي الاميركي للتوصل الى تسوية لأزمة الضمانات من خلال المخاوف من لجوء الادارة الاميركية الى تطبيق مبدأ الاقتطاع من الضمانات المالية على المساعدات الاقتصادية السنوية لاسرائيل أيضاً. وكان من الواضح ان الادارة الاميركية ترغب في صيغة تسوية تتجنّب المماحكات والمواجهات بين الطرفين التي قد تنشأ خلال عملية مراقبة تفاصيل الانفاق الاسرائيلي من الضمانات المالية، بالاضافة الى رغبتها في تجنّب الانعكاسات السلبية لاستمرار هذه الازمة على سير الانتخابات الرئاسية المقبلة. الّا ان شامير لم يبد، من جهته، أي رغبة في الاستجابة لمبادرة جهات اميركية يهودية وخاصة لجنة الشؤون العامة الاسرائيلية ـ الاميركية (ايباك)، التي دعت حكومة شامير المبادرة في تأجيل البحث في شروط الضمانات المالية الى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية، في مقابل موافقة مبدئية من الادارة والكونغرس على تقديم الضمانات في الوقت المناسب. وذكرت اوساط الزعماء اليهود الاميركيين الذين قاموا بزيارة اسرائيل، آنذاك، ان شامير يفضل الابقاء على

القرار بيد الولايات المتحدة الاميركية، حيث انه ليس على استعداد للمبادرة الى اقتراح أي تسوية يمكن تفسيرها على انها موافقة اسرائيلية على ربط الضمانات بوقف المستوطنات. وصرّح وزير العدل، دان مريدور، في حضور اعضاء لجنة رؤساء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة الاميركية، الموجودين في اسرائيل، ان الضغط الاميركي في موضوع المستوطنات من شأنه الاساءة لمسار السلام، حيث ان الادارة الاميركية بموقفها هذا تزرع الامل في نفوس العرب بامكانية فرض الامور على اسرائيل. وكان مريدور بذلك يشير الى ما تراه اسرائيل رغبة الادارة الاميركية في ارضاء الجانب العربي في مفاوضات السلام، وخاصة الجانب الفلسطيني لضمان استمرار مشاركته فيها (هآرتس، ١٩٩٢/٢/٢٧).

تجميد الازمة

لم تقتصر الازمة في العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية على موضوع الضمانات المالية، والاستيطان في الارض المحتلة، بل طالت، أيضاً، جوانب أكثر دقة وحساسية عندما تناقلت أجهزة الاعلام الاميركية المعلومات عن قيام اسرائيل بتسريب التقنية العسكرية الاميركية لدول أخرى كالصين وجنوب افريقيا وبعض دول اميركا اللاتينية. وبالتالي ترسخ الانطباع لدى المسؤولين الاسرائيليين في واشنطن وعناصر نشطة من اللوبي اليهودي الاميركي بأن ادارة الرئيس بوش لا ترغب في منح الضمانات لاسرائيل خلال السنة الحالية، لكي تتجنّب، بشكل خاص، تقديم أي انجاز للحكومة الاسرائيلية الحالية قد يعزّز فرص نجاحها في الانتخابات المقبلة. وذكرت اوساط اللوبي اليهودي انها لا ترى أي امكانية لكي تغيّر الادارة الاميركية موقفها الرافض أي تسوية في هذا الموضوع. كما صرّح السفير الاسرائيلي في واشنطن لصحيفة الواشنطن تايمز (١٩٩٢/٣/١٧)، انه في حال استمرار الجمود في موضوع الضمانات «فان الوقت سيحين لكي تنظر اسرائيل في امكانية ابقاء طلبها على الطاولة، بدون تحقيق أي انجاز في هذا المجال». وكان شوفال بتصريحه هذا يستبق البيان الاميركي، الذي جاء في اليوم التالي، مؤكداً الموقف الاميركي الرسمي الداعم لاسرائيل وطلبها الضمانات المالية على ان يتم استخدام هذه الضمانات بما لا يتعارض مع السياسة الاميركية المتّبعة تجاه الارض المحتلة منذ العام ١٩٦٧ (يديعوت احرونوت، ١٩٩٢/٣/١٩).

مع صدور هذا البيان في واشنطن، في اثناء زيارة الوزير الاسرائيلي ارنس، ورفض الجانب الاسرائيلي، في الوقت عينه، سحب الطلب الرسمي للحصول على الضمانات المالية، دخلت هذه الازمة مرحلة جمود بانتظار ما ستسفر عنه نتائج انتخابات الكنيست. ودعا شامير أعضاء الحكومة الاسرائيلية الى التزام سياسة «ضبط النفس» ازاء المواقف الاميركية، نظراً لدقة المرحلة التي تمر بها العلاقات بين الطرفين (هآرتس، ١٩٩٢/٣/٢٣).

وعلى الرغم من دعوة شامير لممارسة «ضبط النفس»، الّا انه عاد لتصريحاته المتشدّدة مع عقد مؤتمر (ايباك) السنوي في واشنطن، في محاولة منه لرصّ صفوف يهود الولايات المتحدة الاميركية وراء الموقف الاسرائيلي. فقد أعلن شامير، أمام لجنة الخارجية والامن في الكنيست، ان «الاستيطان اليهودي في مختلف مناطق ارض ـ اسرائيل لن يتوقف طالما هناك يهود ومناطق خاليةمن السكان» (دافار، ١٩٩٢/٤/٧). وتأكيداً لكلام رئيس الحكومة الاسرائيلية، أعلن وزير البناء والاسكان، ارييل شارون، ان وزارته تعتزم توسيع الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية باقامة مئات الوحدات السكنية في قلب المناطق السكانية العربية مثل وادي الجوز والحي الاسلامي والمناطق المحيطة (المصدر نفسه).

ومع اغلاق الباب في وجه احتمال الحصول على الضمانات المالية في السنة الحالية، سعت اسرائيل الى تأمين مصادر تمويل أخرى، خاصة من الدول الاوروبية. الّا ان سعيها لم يكن ناجحاً تماماً في هذا المجال أيضاً. فقد صرّحت مصادر ألمانية ان حكومة بون على استعداد لمنح اسرائيل ضمانات بقيمة ملياري مارك (مليار دولار تقريباً) بدلاً من العشرة مليارات مارك التي تطلبها اسرائيل. وأشارت المصادر الالمانية الى ان اسرائيل حصلت، منذ حرب الخليج، على مبلغ ١,٣٥ مليار مارك من حكومة بون، بما في ذلك تمويل الغوّاصتين الجاري بناؤهما لصالح سلاح البحرية الاسرائيلي، وهبة بقيمة

٢٥٠ مليون مارك قدّمها وزير الخارجية، هانز ديتريش غينشر، في اثناء زيارته اسرائيل خلال حرب الخليج. وردّت الاوساط الاسرائيلية على هذا الموقف باتهامها الحكومة الالمانية بالخضوع للضغوط الاميركية والعمل لصالح السياسة الاميركية في الشرق الاوسط بربطها بين منح الضمانات المالية ووقف الاستيطان في الارض المحتلة (**معاريف**، ١٩ و٢٢/٤/١٩٩٢).

ومع وصول الازمة الاسرائيلية ـ الاميركية الى هذا الحد، لم يكن مفاجئاً تصريح وزير الخارجية الاميركي ان تغيّراً طرأ على شبكة العلاقات الاستراتيجية بين الطرفين بسبب التغيّرات في العلاقات بين الغرب والشرق، ولكن هذا لا يعني تغيّراً في منظومة علاقات القيم حيث ان كلاً من اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية يتقاسمان قيماً مشتركة. وأضاف بيكر، في حديثه أمام شبكة P.B.S التلفزيونية: «اننا حلفاء أقوياء لاسرائيل. لماذا؟ لأننا نملك قيماً مشتركة، وهذا لم يتغيّر؛ لأننا نلتزم التزاماً ثابتاً بأمن اسرائيل، وهذا لم يتغيّر؛ لأننا نتعاون في المجال الاستراتيجي. وهنا يمكن القول، ان شيئاً من التغيّر قد حصل بسبب البعد الجديد في علاقات الشرق والغرب. ولكني اعتقد ان هذا الامر ما زال مهماً» (**هآرتس**، ٣/٤/١٩٩٢).

مها بسطامي

بحث في الكونفدرالية والانتخابات

شُغلت الاوساط السياسية والشعبية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة على امتداد شهري آذار (مارس) وابريل (نيسان) ١٩٩٢، بثلاث قضايا كبيرة، دارت، بمجملها، حول الانتخابات ومستقبل هذه المناطق، وهي: احتمال اعلان اتحاد كونفدرالي بين فلسطين والاردن؛ وانتخابات الغرف التجارية؛ والانتخابات للمجالس البلدية.

ولئن جاءت الاولى بمثابة زوبعة سياسية عبرت منطقة النشاط السياسي في الارض المحتلة، وفي أوساط منظمة التحرير الفلسطينية، وصبغت تحرّك الطرفين، الفلسطيني والاردني، بطابعها لفترة زمنية محدودة، فإن تأثير الانتخابات على مستوى الغرف التجارية، وما دار من جدل عن احتمالات اجرائها على مستوى البلديات، خلّف نتائج كبيرة لم تزل تأثيراتها على الأنشطة السياسية الفلسطينية متواصلة الى فترة لاحقة، وربما تجاوزتها الى مراحل أخرى جديدة، وذلك لسببين هما:

أولاً، فوز مرشحي «الكتلة الاسلامية» في الانتخابات للغرفة التجارية في منطقة رام الله والبيرة، وحصولهم على غالبية مقاعد الهيئة الادارية، ممّا أدّى الى تسجيل الحركة الاسلامية فوزاً ثانياً لمصلحتها، بعد النجاح الذي أحرزه مرشحوها في الانتخابات التي أُجريت، قبلها، للغرفة التجارية في الخليل؛ وأثار أسئلة مشروعة عن الاسباب التي أدّت الى هذه التطوّرات، وما اذا كان ذلك مؤشراً على صعود لنفوذ الحركة الاسلامية في الضفة والقطاع، وتراجع التأييد لـ م.ت.ف.، ولعملية السلام أم أن الامر، برمّته، إرتبط بالشروط والظروف الخاصة بكل من العمليتين الانتخابيتين والتكتيك الانتخابي للكتلة الوطنية المنافسة التي ضمّت ائتلافاً من فصائل م.ت.ف. الرئيسة الاربعة، والخلافات التي قيل انها عصفت بهذا الائتلاف في لحظة حاسمة من المعركة.

ثانياً، الحيّز الذي احتلته موضوعة الانتخابات للمجالس البلدية، والتي تتجاوز أهميتها أية انتخابات أخرى أُجريت حتى الآن، ولاعتبارات تتعلّق بطرحها من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلية، بعد رفض لها استمر، منذ اقالة المجالس البلدية المنتخبة في العام ١٩٧٦ في بداية الثمانينات، وما لحق بهذا من تخوّفات تتعلّق بالنوايا والاهداف الاسرائيلية.

بحث كونفدرالي

لقد عادت الاوساط السياسية الرسمية والشعبية في الضفة والقطاع وخارجهما، فجأة، وبعد انقطاع طويل، الى مناقشة العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية، واحتمال اعلان صيغة اتحاد كونفدرالي بين الجانبين، الفلسطيني والاردني، في أعقاب تصريحات أدلت بها الناطقة بلسان الوفد الفلسطيني المفاوض، د. حنان عشراوي، التي توقّعت هذا الاعلان في وقت قريب يلي قمة ثنائية تعقد بين الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، والملك الاردني، حسين، في عمّان. وكشفت تصريحات د. عشراوي ان نقاشاً حول التفاصيل المتعلّقة بالاتحاد الكونفدرالي أُجري فعلاً بين الفلسطينيين والاردنيين (**القدس العربي**، لندن، ١٣/٣/١٩٩٢). ورأت ان الكونفدرالية هي «احدى الافكار المطروحة للنقاش». وان ترتيبات تتعلّق بها تجرى، حالياً، بين القيادة الفلسطينية في تونس والمسؤولين الاردنيين لبلورة أسسها ووثائقها. غير انها استبعدت ان يتمّ الاعلان عن الكونفدرالية في هذه المرحلة (**الحياة**، لندن، ١٧/٣/١٩٩٢). مصحّحة بذلك، تصريحاتها الاولى، ومفسّرة ان ما قصدته هو «كونفدرالية سياسية مع الاردن وليست دستورية» (**المصدر نفسه**).

في أول تعليق رسمي على ذلك، أوضح المستشار السياسي للرئيس الفلسطيني، د. نبيل شعث، ان

موضوع الكونفدرالية طُرح في أعقاب جولة المفاوضات الثنائية الرابعة و«قبيل مغادرة [الملك] حسين [عمّان] الى واشنطن [في زيارة خاصة للولايات المتحدة الاميركية]؛ إذ رغب [الملك] في معرفة تصوّراتنا للعلاقات المستقبلية [بين فلسطين والاردن]، وما اذا كانت صيغة الكونفدرالية ما تزال مطروحة». وقال شعث انه تمّ التوكيد للملك حسين: «اننا لم نغيّر رأينا. ما زلنا مصرّين على الكونفدرالية التي تأتي بعد الحل النهائي وتقرير المصير. [وذلك] للربط بين الدولتين [الفلسطينية والاردنية]» (**المصدر نفسه**، ١٥/٣/١٩٩٢). وتوقّع شعث ان يساعد طرح الكونفدرالية في تطوير عملية السلام (**المصدر نفسه**).

وكان عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عبدربه، التقى الملك حسين، في عمّان، وأبلغ اليه رسالة شفوية من عرفات تتعلّق بموضوع الكونفدرالية. وقد صرّح عبدربه بعد اللقاء، بأن المواثيق الموقّعة بين المنظمة والاردن، قبل مؤتمر السلام في مدريد، أكدت على التوجّه نحو اقامة كونفدرالية بين فلسطين والاردن؛ وعلى تشكيل لجنة لدرس الأسس والخطوات العريضة لهذا الاتحاد. وأكد عبدربه انه استناداً الى ذلك، والى قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، أصبح دور الاردن هو العمل الى جانب م.ت.ف. على انسحاب اسرائيل من الارض المحتلة، باعتبارها جزءاً من أراضي الاتحاد الكونفدرالي. وأن هذا لا يتناقض وسيادة الشعب الفلسطيني عليها، «لأن الكونفدرالية تؤكد على سيادة كل من فلسطين والاردن على أراضيهما ضمن اتحاد مشترك» (**القدس العربي**، ٢٣/٣/١٩٩٢). وأضاف عبدربه انه انطلاقاً من قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ ومفهوم الكونفدرالية، يصبح الاردن مدعوّاً للمطالبة، من خلال مساره التفاوضي، بعودة الضفة وغزة والقدس الى السيادة الفلسطينية، وحل مشكلة اللاجئين وفق ما نصّ عليه القرار الدولي والقرار الآخر الرقم ١٩٤، حيث يأوي الاردن في أراضيه القسم الاكبر من هؤلاء اللاجئين. وبتعبير آخر، فانه يتعيّن على الطرفين، الفلسطيني والاردني، المحافظة على دورهما المشترك في مفاوضات السلام، ضمن اطار المسارين، ووفقاً للاتفاق السياسي بينهما (**المصدر نفسه**).

غير ان هذه التوضيحات جاءت متأخرة، وبعد مناقشات ساهم فيها مسؤولون فلسطينيون وشخصيات فلسطينية معروفة. فقد شدّد رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، فاروق القدومي، على ان الكونفدرالية لا تقوم الّا بعد استفتاء الشعبين الفلسطيني والاردني، وبعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة. مذكراً بقرار المجلس الوطني الفلسطيني الذي أكّد على العلاقة المميّزة بين الشعبين (**المصدر نفسه**، ١٨/٣/١٩٩٢).

ورأى رئيس لجنة التوجيه للوفد الفلسطيني، فيصل الحسيني، ان فكرة الكونفدرالية مطروحة «لحل اشكالية معيّنة تأتي بعد الاستقلال». وقال في حضور ندوة عقدت في القدس، ان ثمّة اشكالية تتعلّق بحجم الدولة الفلسطينية المحدود، وحدودها، وحاجاتها، وحاجات الاردن، وهذا يتطلب ايجاد حلول له. وأضاف: «سنكون بحاجة الى اتحاد كونفدرالي لأسباب عملية». وان موضوع الكونفدرالية طرح «كأحد المخارج لمشكلة السيادة التي قد تطرح [في] خلال عملية التفاوض مع اسرائيل». وهي «ليست المخرج الوحيد» (**الحياة**، ١٧/٣/١٩٩٢). وعارض رئيس الوفد الفلسطيني، د. حيدر عبدالشافي، تصريحات الحسيني. وأوضح ان مشكلة السيادة وفكرة الكونفدرالية لا تتعلّقان بمفاوضات الوفد الفلسطيني مع اسرائيل. ورأى ان التحدث عن اتحاد كونفدرالي مع الاردن «يقع خارج [نطاق] عمل الوفد». و«ليس من شأنه سوى خلق الفوضى» (**المصدر نفسه**). فيما اعتبر عضو الوفد الفلسطيني، د. صائب عريقات، التحدث عن كونفدرالية، الآن، ما زال «سابقاً لأوانه» (**المصدر نفسه**).

وسط هذه المناقشات، أدلى عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، خالد الحسن، بتصريحات اقتربت أكثر من التفاصيل. وطالب بالاعلان عن نيّة انشاء كونفدرالية فلسطينية ـ اردنية اعتبرها «حتمية وعاجلة»، و«ضرورة تكتيكية واستراتيجية». وأوضح انه لا يدعو الى اقامة كونفدرالية، الآن، وانما الاعلان عن ان مستقبل الضفة الفلسطينية والاردن سيكون ضمن اتحاد كونفدرالي. والعمل، منذ الآن، على هذا الاساس، «حتى لا تعتبر

اسرائيل الحكومة الذاتية حالاً دائمة، بل وضعاً انتقالياً». وأكد الحسن ان الكونفدرالية «هي الجواب الوحيد على رفض الولايات المتحدة [الاميركية] واسرائيل دولة فلسطينية تكون مستقلة، وغير متحدة مع الاردن»؛ وان الاعلان عن الكونفدرالية «يعيد الضفة [الفلسطينية] تحت مسؤولية الاردن، ويحمّل مصر مسؤوليات تجاه قطاع غزة على نحو يجعل استرجاع الارض المحتلة العام ١٩٦٧ أمراً مؤكداً». وقال ان الاردن والمنظمة «سوف يلتزمان، في هذه المرحلة، موقفاً موحّداً يعبّر عنه وفد مشترك من اجل مستقبل مشترك» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٣/٢٤). وكان الحسن أوصى في مقابلات أجرتها معه صحف مقدسية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١، باقامة كونفدرالية على نمط الكانتونات السويسرية، تضمّ الاسرائيليين والاردنيين والفلسطينيين. فهذا، بحسب رأيه، «سيمكّن الجميع من النظر الى لاجئي الضفة الشرقية على انهم يمثّلون مشكلة اقتصادية ـ اجتماعية يجب حلّها، فتصبح المشكلة اعادة تأهيلهم لا مشكلة عودتهم (ايهود يعري، «الحكم الذاتي والكونفدرالية ينسجمان بطريقة ملائمة»، **القدس العربي**، ١١ ـ ١٢/٤/١٩٩٢؛ نقلاً عن **جيروزاليم ريبورت**، ١٩٩٢/٤/٩).

أمّا على مستوى التنظيمات الفلسطينية، فقد ظهرت تباينات في الموقف من الكونفدرالية، وانْ اتفق الجميع على ضرورة قيامها بعد اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة. فقد عبّر المجلس الثوري لحركة «فتح» عن «اعتزازه بالعلاقات الخاصة المميّزة التي تربط الشعبين الشقيقين، الفلسطيني والاردني». وأكد التمسّك التام «بقرارات مجالسنا الوطنية المتعاقبة التي تشدّد على هذه العلاقة الخاصة والمميّزة، والتي تقوم، مستقبلاً، على أساس كونفدرالي بين دولتي الاردن وفلسطين، وبالاختيار الطوعي والحر للشعبين الشقيقين» (**الحياة**، ١٩٩٢/٣/٢٩).

وأكدت الجبهتان الشعبية والديمقراطية، تأييدهما لقيام كونفدرالية فلسطينية ـ اردنية، ولكن بعد انشاء دولة فلسطين. وصرّح نائب الامين العام للجبهة الشعبية، ابو علي مصطفى، ان الجبهة تعتبر «طرح هذا الموضوع، في الوقت الحاضر، استباقاً لمسألة جوهرية هي اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وبالتالي لا نرى مصلحة للشعب الفلسطيني في الالتفاف على أهدافه الوطنية... من خلال الحكم الذاتي الاداري أو الكونفدرالية». كما أكد ناطق باسم الديمقراطية، ان «صيغة الكونفدرالية بين دولتي فلسطين والاردن تنشأ بعد أن يتم التوصل الى حل وسط وشامل ومتوازٍ. وتقرّر هذه الصيغة بالاختيار الطوعي الحرّ بين الشعبين الفلسطيني والاردني وبين دولتي فلسطين والاردن» (**القدس العربي**، ١٩٩٢/٣/١٨).

من جانبها، استبعدت الاوساط الاردنية الرسمية بعض التوقّعات الفلسطينية حول احتمال اعلان كونفدرالية بين الطرفين. وصرّحت مصادر اردنية ان «اتفاقاً على شكل العلاقة الاردنية ـ الفلسطينية يجب ان يتبلور قبل اعلان أي شيء». وقالت ان الصيغة التي يمكن التوصل اليها «ستعتمد، الى حدّ كبير، على عدد من الشروط المسبقة ذات الابعاد الداخلية والاقليمية والدولية». وان الكونفدرالية هي أحد الخيارات التي يمكن الأخذ بها». الاّ ان الاردن «يفضّل التحدّث عن صيغة أقرب الى الفدرالية، أو العودة الى صيغة المملكة المتحدة التي طرحها الملك حسين العام ١٩٧٢، مع ادخال تعديلات عليها». ونفت المصادر ان تكون الكونفدرالية «مطلباً اردنياً» (**الحياة**، ١٩٩٢/٣/١٧). وصرّح وزير الاعلام الاردني، محمود الشريف، ان موضوع الكونفدرالية «يدور في الجانب الفلسطيني وحده. ولم يطرح على الحكومة الاردنية». وأوضح ان هناك اتفاقاً مبدئياً في هذا الشأن، الاّ انه لم يجر بحث في التفاصيل. وقال ان عمّان تعتقد بضرورة بلورة ما دعاه بـ «وفاق داخل الجانب الفلسطيني»، على الموضوع أولاً. ولاحظ ان التحدث عن هذا الموضوع، في ظل المفاوضات الدائرة مع اسرائيل، «سيؤدي الى بعض التعقيدات». واتفق مع الآراء القائلة بأن الكونفدرالية تنشأ بين دولتين مستقلتين. وتساءل: «كيف ستنشأ كونفدرالية اردنية ـ فلسطينية، [من ناحية قانونية] بين دولة مستقلة عضو في هيئة الامم المتحدة وكيان ما زال تحت الاحتلال الاجنبي؟» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٣/٢٤).

معارك انتخابية

احتل فوز أنصار الحركة الاسلامية بغالبية مقاعد الهيئة الادارية للغرفة التجارية في رام الله، حيّزاً استثنائياً في اهتمامات المواطنين والمراقبين وسلطات الاحتلال الاسرائيلية، على حدّ سواء. فقد اعتبرت نتائج الانتخابات هزيمة لانصار م.ت.ف. داخل رام الله التي تعتبر قلعة حصينة لهم. وانهم «أصيبوا بالصدمة» في معركة هي الأولى من هذا النوع ومن حيث النتائج منذ ٢٧ عاماً» (**جيروزاليم بوست**، ١٩٩٢/٣/٥).

وكانت رام الله شهدت تنافساً شديداً بين مرشّحي الكتلتين، الاسلامية والوطنية، وعدد من المرشحين المستقلين، بلغ ذروته يوم الانتخابات الذي صادف الثالث من آذار (مارس) ١٩٩٢، حيث غطّت لافتات الدعاية الشوارع والجدران في مدينتي رام الله والبيرة، ونظّمت مسيرات بمكبّرات الصوت، التي استخدمها المرشحون لبثّ شعاراتهم الانتخابية (**القدس العربي**، ١٩٩٢/٣/٥). وقد طاف أنصار المتنافسين القرى المختلفة في منطقة رام الله لجلب حتى صغار التجّار للانتساب الى الغرفة التجارية. وقاموا بتسديد الرسوم المترتبة على ذلك، ومقدارها ٥٩ شيكلاً (٢٦ دولاراً اميركياً) في مقابل كل تنسيب (**الحياة**، ١٩٩٢/٣/٤). وذكرت مصادر اللجنة التي أشرفت على عملية الاقتراع، ان عدد الناخبين المسجّلين بلغ ١٤٠٦ (**المصدر نفسه**). وأسفرت نتائج فرز الاصوات عن فوز مرشّحي الكتلة الاسلامية بعشرة مقاعد، مقابل مقعد واحد حصل عليه احد مرشّحي الكتلة الوطنية (**القدس العربي**، ١٩٩٢/٣/٥).

اختلفت الاوساط الفلسطينية والاسرائيلية في تفسير دوافع هذا التغيير في المزاج الشعبي لقطاع التجار في منطقة تعدّ معقلاً تقليدياً للوطنيين. وعزا مراقبون ذلك، الى أزمة تعيشها الاوساط الوطنية التي من بين مظاهرها عدم كفاية التأييد الوطني الممنوح من قبل المنظمات الفلسطينية لهذا المرشّح أو ذاك لنيل ثقة الجماهير (ربى الحصري، «'الحركة الوطنية' في الارض المحتلة تعيش أزمة...»، **الحياة**، ١٩٩٢/٣/١١). فيما رأت أوساط اسرائيلية، ان مرشّحي الكتلة الاسلامية أفضل من منافسيهم في الكتلة الوطنية لجهة الاهتمام بالمشاكل الاقتصادية. وأنهم كانوا «أكثر جاذبية» للناخبين. وقد نظّموا حملتهم الانتخابية بعيداً من القضايا السياسية (**جيروزاليم بوست**، ١٩٩٢/٣/٥).

غير ان هذه الاسباب لم تكن كافية، بمفردها، لايقاع هزيمة على هذا المستوى بمرشّحي الكتلة الوطنية. فثمّة عوامل أخرى اضافية ليست أقل تأثيراً في نتائج الانتخابات منها، حصول المرشحين المستقلين وعددهم ستة على أصوات كان مفترضاً ان تذهب لصالح الكتلة الوطنية؛ كذلك الموقف الذي اتخذه أنصار الجبهة الشعبية، وهي احدى القوى المشاركة في الائتلاف الوطني، بالتصويت لصالح مرشّحي الجبهة ومرشحي الكتلة الاسلامية فقط، وذلك تعبيراً عن معارضتهم لعملية السلام (**المصدر نفسه**).

على الرغم من ذلك، لم تعكس نتائج الانتخابات للغرفة التجارية في رام الله تحوّلاً عاماً في صالح الحركة الاسلامية وضد فصائل م.ت.ف. فوجود أزمة داخل أوساط الحركة الوطنية لا يعني ان دعم الفلسطينيين للمنظمة وتأييدهم لها قد اختلّ واهتزّ، بل على العكس من ذلك، «فالتأييد [لها] ما زال قائماً وراسخاً في الشارع الفلسطيني» (الحصري، **مصدر سبق ذكره**، ١٩٩٢/٣/١١).

هذا التقدير لم يلغ حملة الانتقادات التي تعرّضت لها فصائل م.ت.ف. وأعقبت الانتخابات، وانطلقت من الاوساط المؤيدة للمنظمة قبل غيرها. فقد كتبت صحيفة مقدسية تحت عنوان «مطلوب صياغة جديدة لبنائنا المؤسساتي»: ان عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وفساد بعض الرموز حَرّف بعض المؤسسات عن أهدافها و«يهدّد مؤسساتنا بالانهيار» (**الحرية**، نيقوسيا، ١٩٩٢/٣/١٢؛ نقلاً عن **الفجر**، القدس، ١٩٩٢/٣/١١). وكتب أسعد الأسعد انه لم يعد مقبولاً فرض صيغ وطنية على الناس. و«الوطنية» لا يمكن ان تكون حكراً على أحد. فـ «كل الناس وطنيون، وكل الناس مع م.ت.ف. لكن هذا لا يكفي» (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **القدس**، القدس، بلا تاريخ نشر).

استعداد في نابلس

ويبدو ان تجربة رام الله دقّت ناقوس

الخطر، بقوة، في الاوساط الوطنية في نابلس، حيث بدأت هذه الاوساط نشاطاً مكثّفاً لتفادي اخطاء رام الله. فمنذ أواخر آذار (مارس) الماضي، أُجريت مشاورات مكثّفة بين أوساط التجار في المدينة، وفي عدد من قراها، لتشكيل كتل انتخابية تمهيداً لاجراء انتخابات لغرفة التجارة والصناعة في نابلس. وعلم أنّ هناك ثلاث كتل يُجرى العمل على بلورتها، هي الكتلة الوطنية، والكتلة الاسلامية، والكتلة التجارية المستقلة (**القدس العربي**، ٢/٤/١٩٩٢).

وتبذل الكتلة الاسلامية وأنصارها في نابلس جهوداً حثيثة بهدف الفوز في الانتخابات المتوقعة، وتحقيق نتائج مماثلة لما حققته في رام الله. ولاثبات ان نابلس المعروفة بأنها معقل كبير من معاقل الحركة الوطنية «ليست بعيدة [من] متناول يد ' حماس ' ونفوذها». ولتحقيق أغراضها تلك، تحاول حماس التغلغل في المؤسسات القائمة، ومنها الغرفة التجارية التي يُنظر اليها كأهم مؤسسة في ظل غياب مجلس بلدي في المدينة، منذ اقالة مجلسها في بداية الثمانينات. ويحاول مندوبو الفعاليات الوطنية التنسيق مع مختلف الفعاليات الاخرى، بما في ذلك أوساط «حماس» والتجار المستقلين، بهدف التوصل الى ائتلاف قوي يتسلّم زمام الغرفة التجارية، ويكون أقدر على خدمة المواطنين والتجار. غير ان حماس تفضل، حتى الآن، خوض الانتخابات ضمن كتلة مستقلة في مواجهة الكتل الاخرى، لا سيما الوطنية، في محاولة منها لاستغلال ما هو قائم من خلافات بين الاطراف الوطنية داخل المدينة (**المصدر نفسه**). من جانبها، تشعر الاوساط الوطنية بضغط تجربة رام الله عليها، وتحاول تجاوز خلافاتها الداخلية بابداء قدر من المرونة والتنازل المتبادل بين الفصائل المؤتلفة في داخل القيادة الموحّدة، وصولاً الى موقف انتخابي موحّد (**المصدر نفسه**).

ووفقاً لمصادر في نابلس، من المتوقع ان يصل المقترعين لانتخابات غرفة التجارة الى ما يقرب من الفين وخمسمئة تاجر. وتجرى، منذ حين، على قدم وساق، عملية تنسيب للغرفة التجارية، وتسديد الاشتراكات. ويمثّل هذا العدد الكبير المتوقع ان يشارك في عملية الاقتراع قاعدة عريضة في المدينة. وبالتالي فان نتائج الانتخابات قد «تعكس وضعاً مستقبلياً للعديد من المؤسسات» الاخرى. ازاء ذلك، يتجه المتنافسون، بكل طاقاتهم، نحو ساحة التجّار المستقلين الذين قالت أوساط نابلسية انهم «قادرون على ترجيح الكفّة بين الكتلتين الوطنية والاسلامية»، فيما لا زال المستقلّون انفسهم مصرّين على خوض التجربة ضمن كتلة مستقلة (**المصدر نفسه**).

عواصف انتخابية

أثار طرح اجراء انتخابات للمجالس البلدية في الضفة الفلسطينية، انطلاقاً من الخليل، عاصفة من النقاش والمواقف المتباينة في أوساط مختلف التيارات والشخصيات الوطنية.

بدأت المسألة تأخذ أبعادها بعد تلميحات أطلقها منسّق شؤون الحكومة الاسرائيلية، في الارض المحتلة، داني روتشيلد، أظهرت استعداد سلطات الاحتلال للموافقة على إجراء انتخابات بلدية «اذا قدّم الفلسطينيون [اليها] طلباً خطياً بذلك». وكان روتشيلد قد ألمح بذلك في اثناء زيارة قام بها الى الغرفة التجارية المنتخبة في الخليل، بمناسبة عيد الفطر. ومنذ ذلك الحين توزّعت المواقف الوطنية بين قابل ورافض للعرض الاسرائيلي (**الحياة**، ١٤/٤/١٩٩٢).

وقد أربكت الدعوة الاسرائيلية، غير المباشرة، الاوساط الفلسطينية التي صاغت مواقفها منها «وفقاً لمواقفها من مؤتمر السلام»، خصوصاً بعد ان أعاد وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، تكرار الدعوة، مباشرة، معرباً عن أمله في «ان تخدم الانتخابات التي أُجريت للغرفة التجارية [في الخليل] عملية الانتخابات للمجلس البلدي»، متمنّياً ان تجرى الانتخابات في الخليل أولاً (**القدس العربي**، ١٧/٤/١٩٩٢). وهو ما اعتبره رئيس بلدية الخليل المقال، مصطفى النتشة، «محاولة للتخريب في الخليل» (**جيروزاليم بوست**، ١٨/٤/١٩٩٢)؛ فيما صرّح رئيس الغرفة التجارية في الخليل، هاشم عبدالنبي النتشة، بأن الغرفة دعت ممثلي المؤسسات الوطنية في المدينة الى اجتماع لمناقشة الامر؛ معتبراً ان اجراء انتخابات بلدية ليس قضية سياسية، حيث تنحصر مهمة البلدية في تقديم الخدمات. ونفى النتشة ان يكون اجراء انتخابات بلدية متعارضاً مع اجراء الانتخابات الاشتراعية التي دعا الى اجرائها مشروع المرحلة

الانتقالية الذي قدّمه الوفد الفلسطيني الى نظيره الاسرائيلي في اثناء مفاوضات الجولة الثنائية الرابعة في واشنطن (**المصدر نفسه**). ولوحظ اندفاع الاوساط الاسلامية، التي ينتمي النتشة اليها، نحو تأييد العرض الاسرائيلي. وفسّرت أوساط صحفية ذلك، برغبة «حماس» في خوض المزيد من التجارب الانتخابية بعد الفوز الكبير الذي حقّقته في الانتخابات للغرفة التجارية في رام الله (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **وكالة الصحافة الفرنسية**، بلا تاريخ نشر).

ووفقاً لما رشح عن الاوساط الاسرائيلية، تبيّن ان وراء الدعوة الى اجراء انتخابات للمجالس البلدية، بعد مرور ١٦ عاماً على آخر انتخابات أُجريت العام ١٩٧٦، ثلاثة عوامل ـ أهداف هي:

- اجراء عملية «جسّ نبض» لاختيار امكان انتخاب شخصيات محلية، ومنحها صفة تمثيلية، لكي تأخذ مكان المفاوضين الفلسطينيين، المعيّنين من قبل م.ت.ف. (الحصري، **مصدر سبق ذكره**، ١١/٣/١٩٩٢).
- ان انتخابات الغرفة التجارية التي أوصلت مؤيدي «حماس» الى الهيئة الادارية في عدد من الغرف التجارية خصوصاً، في رام الله والخليل، شجّعت سلطات الاحتلال الى تغيير سياستها السابقة، الرافضة لاجراء انتخابات بلدية، وطمأنتها الى امكان فوز انصار «حماس» على حساب مؤيدي م.ت.ف. (**الحياة**، ١٦/٤/١٩٩٢).
- ان البدء بالعملية، انطلاقاً من الخليل، التي توصف بأنها محافظة، ويتمتع أنصار حماس فيها بنفوذ قوي (**المصدر نفسه**)، يراد منه التحكّم في عملية الانتخابات، وايقافها في أي وقت تريده سلطات الاحتلال؛ اذا ما لاحظت تعارض النتائج مع رغباتها؛ وكذلك فصل العمليات الانتخابية من بعضها لتسهيل احتمال التدخل فيها (**المصدر نفسه**).

في السياق عينه، أكّد كل من رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، وعضو الوفد الفلسطيني، د. غسان الخطيب، ان هدف الدعوة الاسرائيلية هو «اجهاض المطالب الفلسطينية باجراء انتخابات عامة لتشكيل مجلس اشتراعي في الضفة والقطاع يضمّ ١٨٠ عضواً، ينتخبون حكومة انتقالية (**القدس العربي**، ١٦/٤/١٩٩٢)، ولأن موضوع الانتخابات يدخل ضمن عملية نقل السلطة التي لا تزال موضع تفاوض. وان المسعى الحالي لسلطات الاحتلال هو تفادي انتخاب سلطة ذات صلاحيات اشتراعية (الحصري، **مصدر سبق ذكره**، ١١/٣/١٩٩٢).

وربطت غالبية القوى الفلسطينية التي عارضت الدعوة الى انتخابات بلدية بين هذا الاجراء ومحاولة سلطات الاحتلال التخريب على عملية السلام الجارية. فيما حاولت الاوساط المؤيدة للعرض الاسرائيلي عزله من هذا السياق. فكتبت صحيفة «النهار»، المقرّبة من الاوساط الاردنية، محذّرة الفلسطينيين من مغبّة جعل الانتخابات سياسية، وأيّدت، ضمناً، اجراءها باعتبارها نابعة من «منطلق ضرورة الاعتناء بمصالح المواطنين وتقديم خدمات لهم [تتعلّق] بشؤونهم اليومية بعيداً من السياسة» (الحصري، **المصدر نفسه**، ١١/٣/١٩٩٢). ورأت الصحيفة ان لا تناقض بين انتخاب ممثلين لمجلس بلدي وبين عملية السلام، التي يتولّى المفاوضون الفلسطينيون فيها والقيادة الفلسطينية الاهتمام بالشأن الوطني. وأكدت الصحيفة «ان المجال لن يكون مفتوحاً، كما في السابق، لزج البلديات في معترك السياسة» (**المصدر نفسه**). غير ان هناك كثيرين ممّن رأوا صعوبة قيام انتخابات لمجالس بلدية بعيداً من السياسة خصوصاً، وان عملية التسييس «كانت فلسطينية بالأساس» منذ انتخابات ١٩٧٢، وتطوّرت بعدها في انتخابات ١٩٧٦ (**المصدر نفسه**).

الى ذلك، أدلت الناطقة بلسان الوفد الفلسطيني، د. عشراوي، بتصريحات عبّرت عن رأي أوساط الوفد. وجاء فيها، ان المفاوضين يرفضون مناقشة أي مشروع لانتخابات بلدية قد يُطرح عليهم في الجولة الخامسة من المفاوضات الثنائية. وشدّدت على القول، على ان الانتخابات البلدية ليست شأناً تفاوضياً، ولا ترتبط بعملية السلام. واعتبرت العرض الاسرائيلي محاولة لاعطاء انطباع بأن اسرائيل «ما تزال في قلب عملية السلام» (**الحياة**، ٢٣/٤/١٩٩٢).

وحذّرت أوساط أخرى من بلع «الطعم» الاسرائيلي. فقد كتب رئيس تحرير «الطليعة» الاسبوعية، بشير البرغوثي، متسائلاً عن مغزى توقيت طرح العرض الاسرائيلي. وحدّد اجابة من بندين هما: حاجة السلطات الاسرائيلية، الماسّة، الى فتح مسار على الارض باتجاه فرض مشروعها للادارة الذاتية، بعد ان رفضه الفلسطينيون على طاولة المفاوضات في واشنطن؛ وتحقيق نتائج ملموسة قبل موعد الانتخابات للكنيست الثالثة عشرة، المقرر اجراؤها في حزيران (يونيو) هذا العام، في محاولة من جانب حكومة رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، الظهور أمام الناخب بأنها قادرة على دفع العرب الى قبول مشروعها والاحتفاظ، في الوقت عينه، بالارض تحت سيطرتها (**القدس العربي**، ١٣/٤/١٩٩٢).

وانتهى الجدل، الذي انطلق من مدينة الخليل، كمرشح أول لاجراء الانتخابات، في المدينة التي «أطلقته». فقد عقد اجتماع موسّع في قاعة الغرفة التجارية، في حضور شخصيات المدينة وأبرز فعالياتها، ساد فيه رأي عام رفض تقديم أي طلبات الى سلطات الاحتلال في شأن الانتخابات. وقرر المجتمعون عدم التعامل، مع الفكرة، راهناً، «الاّ اذا قرّرت السلطات الاسرائيلية، ومن جانب واحد، اجراء انتخابات في جميع مدن الضفة الفلسطينية وليس في الخليل وحدها». وقرروا تأجيل البحث في الموضوع الى «حين انجلاء الرؤية في ما يتعلّق بمفاوضات السلام»، وانه «اذا تقرّر اجراء الانتخابات، فعلاً، في جميع المدن، فالموقف في الخليل سيكون على ما هي عليه المواقف في المدن الاخرى» (**المصدر نفسه**، ٢٠/٤/١٩٩٢).

ربعي المدهون

بيان المجلس المركزي الفلسطيني

ثوابت الموقف الفلسطيني

[عقد المجلس المركزي الفلسطيني دورة اجتماعاته العادية في الفترة من السابع الى العاشر من أيـار (مايو) ١٩٩٢، في مدينة تونس العاصمة برئاسة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السائح، وبحضور الاخ رئيس دولة فلسطين، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، وأصدر البيان التالي]:

ان المجلس المركزي يحيّي من الاعماق جماهير الانتفـاضـة، جمـاهـير شعبنا الفلسطيني البطل في صمـوده المنقطع النظير في وجه الاحتلال الصهيوني الاستيطاني، ويؤكد لابناء شعبنا ان منظمة التحرير الفلسطينية عاقدة العزم [في] توفير كل الدعم والاسناد للانتفـاضـة الوطنيـة الكبرى وللشعب الذي يصنع اسطورة الانتفاضة ضد الاحتلال الاسرائيلي بصموده الرائع في وجه المخطّطات الاسرائيلية، وفي اصراره على انتـزاع حريتـه واستقـلاله وبنـاء دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف فوق ارض وطنه.

ان المجلس المـركـزي، والذي اتخـذ قراره قبل خمسة [شهور] بالمشاركة في عملية السلام وبالتعامل الايجـابي مع الجهـود الدوليـة، يقـدّر عاليـا الدور النضـالي الذي يضـطلع به الوفـد الفلسـطيني الى مفـاوضـات السـلام. ان وفـدنا الفلسطيني قد قلب حسابات العدو ومن يقف وراءه رأساً على عقب، ووقف مدافعـاً عن وحـدة الشعب الفلسـطيني في الداخـل والخـارج، مؤكـداً على الثوابت الوطنية وعلى قرارات المجلس الوطني في جميـع الجـولات التفاوضية، وفي اللقاءات الرسمية مع الجانب الاميركي والروسي وغيرهما.

[وعـلى] الرغم [من] الظروف المعقّـدة والصعبة التي يواجهها وفدنا في ساحة المعركة السياسية ودوره في التعامل معها،فقد برهن للجميع عن عمق الالتزام الوطني والتمسّك المطلق بوحدة شعبنا ووحدة تمثيله واهداف شعبنا في الحرية والاستقلال والعودة.

ان الشروط المـجـحفـة التي فرضتهـا علينـا المتغيرات الاقليمية والدولية، لم تمنع الوفد الفلسطيني من التعبـير عن طموحات وآمال واهداف جماهيرنا في الداخـل والخـارج والقـدس، وقـد جسّـدت القدس عاصمة دولتنا المستقلة مكان القلب في مواقف الوفد وطروحـاته ومساجلاته، ممّا فوّت على العدو محاولاته المسمـومـة لتغييب القـدس تمثيـلاً وموضوعاً [من] مفاوضات السلام.

وفي ضوء هذه المواقف الوطنية الاصيلة التي عبّر عنها الوفد الفلسطيني، وفد المنظمة ووفد الشعب، فان المجلس المـركـزي يتقـدم بالتهنئـة الحـارة لوفـدنا الفلسـطيني لدوره الوطني البـارز ولادائه الرائع في مدريد وفي واشنطن دفاعاً عن الحق الفلسطيني، ويدعو جماهير شعبنا الفلسطيني في الداخل والخارج الى دعم الوفد الفلسطيني في كل المحافل وعلى جميع المستويات. ان اهـدافنـا في العـودة والحـرية والاستقلال ووقف الاستيـطان وتـطبيق مواثيق جنيف وانـدحـار قوات الاحتلال واجراء الانتخابات العامة على مستوى الوطن بديـلا لسلطة الاحتـلال وحكـومتـه العسكـريـة هي الاهداف الانتقالية التي يلتفّ حولها شعبنا ويحملها الوفـد الفلسطيني الى مائدة المفاوضات، ولا اهداف غيرهـا ممـا يروّج له العدو الاسرائيلي لضرب وحدتنا الوطنية وتفتيت صفوفنا.

وانطلاقاً من قرارات المجلس الوطني ومن ثوابتنا الوطنية يؤكد المجلس المركزي على ما يلي:

اولاً: ان المبادرة الفلسطينية التي اعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة في العام ١٩٨٨ هي الاسـاس الذي ننـطلق منـه في تعـاملنا

مع مسيرة السلام. وان الهدف المركزي لشعبنا هو تجسيد قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس على ارض فلسطين وتمكين شعبنا من ممارسة حقه المشروع في تقرير المصير والعودة الى ارض وطنه.

ثانياً: ان المجلس المركزي يؤكد تمسكه بمبدأ الارض [في] مقابل السلام، وبالفهم الدولي والعربي لقراري مجلس الامن [الدولي] ٢٤٢ و ٣٣٨، اللذان يقومان على عدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة والعدوان. والمجلس المركزي يرفض الفهم الاسرائيلي المشوّه للقرار الاممي المذكور، ويؤكد ان الانسحاب الاسرائيلي الكامل من [على] جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في عدوان العام ١٩٦٧ والمتمثّلة بالضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة والقدس الشريف وهضبة الجولان وجنوب لبنان هو التجسيد الوحيد للقرار ٢٤٢ ولقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة كافة. اما الدعوات الاسرائيلية الى السلام [في] مقابل السلام، فبالاضافة الى رفضنا القاطع لها فانها تدفع المنطقة الى حافة الحرب وتنسف الاستقرار الذي يسعى المجتمع الدولي [الى] تأمينه على اساس العدالة والشرعية الدولية وتحقيق الحقوق السياسية الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

ثالثاً: يؤكد المجلس المركزي على ضرورة تأمين الحماية الدولية وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ ومعاهدة لاهاي للعام ١٩٠٧، ووقف ممارسات اسرائيل الارهابية كافة ضد شعبنا ومعتقلينا في الاراضي المحتلة، ووقف مصادرة الاملاك والاوقاف الاسلامية والمسيحية ومحاولة تغيير معالمها ووقف انتهاك الاماكن المقدّسة المستمر ووقف الحفريات والعبث بها الذي يعرّض هذه المقدّسات للخطر باعتبارها متطلبات هامة واساسية لخلق الظروف المناسبة لاستمرار المفاوضات.

رابعاً: ان وقف النشاط الاستيطاني لكونه غير شرعي ويتنافى مع قرارات الشرعية الدولية ومواثيقها هو الخطوة الرئيسة لنجاح عملية المفاوضات، ولا يمكن الانتقال الى معالجة اية قضية جوهرية قبل وقف الاستيطان. فمصادرة الاراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات لاسكان المهاجرين اليهود انما الهدف منه نسف عملية السلام من الاساس. ويؤكد المجلس المركزي، ان وقف الاستيطان يشكّل حجر الزاوية في مسيرة السلام كلها؛ فاما السلام واما الاستيطان والاحتلال، ولا مجال لاية مناورات للقفز فوق هذه الحقيقة. لذا يجب ان يكون معروفاً للجميع وخاصة لراعيي مؤتمر السلام، ان موقفنا من الاستيطان هو موقف مبدئي لا رجعة عنه تمليه مصالح شعبنا وامتنا، فلا سلام ولا استقرار في ظل الاستيطان ومصادرة الاراضي الفلسطينية والعربية واستمرار احتلالها والعبث بمقدّساتنا الاسلامية والمسيحية.

خامساً: ان المجلس المركزي يدعو الولايات المتحدة الاميركية وروسيا والصين واليابان ودول المجموعة الاوروبية والدول الاخرى المعنيّة الى ممارسة دورها لانجاح مسيرة السلام في الشرق الاوسط. وهذا يتطلب عدم اعطاء اية ضمانات قروض او مساعدات اقتصادية للعدو الاسرائيلي لبناء المزيد من المستوطنات ولاستمرار الاحتلال، لان هذه القروض والمساعدات انما توظفها حكومة العدو لتدمير عملية السلام من اساسها. وان الولايات المتحدة [الاميركية] التي ربطت اعطاء ضمانات القروض بوقف الاستيطان في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة مدعوّة، من اجل انجاح جهودها في تحقيق السلام، الى ممارسة [المزيد] من الضغوط الحقيقية على اسرائيل لوقف الاستيطان والانسحاب من الارض الفلسطينية والى الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني تنفيذاً لقرارات الشرعية الدولية.

سادساً: ان المجلس المركزي يرفض، مجدداً، رفضاً قاطعاً ونهائياً قرار العدو الاسرائيلي بضم القدس الى الكيان الاسرائيلي. فالقدس، عاصمة الدولة الفلسطينية، جزء لا يتجزأ من الارض الفلسطينية المحتلة وينطبق عليها ما ينطبق على هذه الاراضي التي احتلها العدو الاسرائيلي في عدوانه العام ١٩٦٧ .

سابعاً: ان المجلس المركزي يعتبر ان المرحلة الانتقالية بحكم طبيعتها واستناداً الى كتاب الضمانات ونص الدعوة والمشروع الذي قدمه الوفد الفلسطيني داخل المفاوضات هي مرحلة مؤقتة ومحدودة، يجرى، من خلالها، نقل للسلطة من حكومة الاحتلال وادارته المدنية الى الشعب الفلسطيني تحت الاشراف الدولي والحماية الدولية، ولفتح الطريق امام شعبنا لممارسة حقه في تقرير مصيره بالطريقة الديمقراطية بعيداً [من] الاحتلال والقمع والاستيطان والعدوان وجرائم حقوق الانسان، فالفترة الانتقالية ليست الا محطة توقّف قصيرة محدودة [في] طريق الاستقلال الوطني يتم فيها زوال الاحتلال والانسحاب التام لقواته من الارض الفلسطينية وتمكين شعبنا من حقه الديمقراطي

بانتخاب ممثليه الى المجلس التشريعي وقيام الحكومة الفلسطينية المؤقتة على ارض الوطن وفي القدس عاصمة دولة فلسطين المستقلة.

ثامناً: ان المجلس المركزي، وبعد اطلاعه على سير المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية، يدين المواقف والممارسات الاسرائيلية المتكررة التي لا زالت تنتهك باستمرار الشرعية الدولية وقراراتها. ويدعو المجلس المركزي راعيي المؤتمر الى التدخل العاجل لانقاذ المفاوضات من الفشل بسبب التعنت الاسرائيلي؛ فالوقت يمضي، والعدو الاسرائيلي يواصل استيطانه واحتلاله وارهابه وجرائمه وتحدّيه لقرارات الشرعية الدولية. وسيعود المجلس المركزي الى مراجعة الموقف من العملية التفاوضية، برمتها، في حال مرور المدة المقررة لانجاز ترتيبات الفترة الانتقالية، وهي عام واحد. [من] دون تحقيق تقدم ملموس يضع حداً للاحتلال الاسرائيلي والعودة بها الى مجلس الامن الدولي والامم المتحدة.

تاسعاً: توقّف المجلس المركزي عند مسألة الانتخابات البلدية في الاراضي الفلسطينية المحتلة التي دعت لاجرائها سلطات الاحتلال الاسرائيلي مؤخراً، بعد ان كانت قد عطلت اجراءها لاكثر من عشر سنوات وادخلت العديد من التغييرات على القوانين ذات العلاقة لتقليص صلاحيات المجالس البلدية المنتخبة، كما قامت باعتقال وطرد واغتيال العديد من رؤساء البلديات واعضائها.

ان المجلس المركزي اذ يؤكد على موقفه المبدئي الثابت بتأييد ودعم كل ممارسة ديمقراطية لشعبنا باعتبارها حقاً طبيعياً له، الّا انه يرى ان توقيت هذه الدعوة الان، بالذات، وبعد ان طرح وفدنا مشروع انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني ونقل السلطة اليه، فان المشروع الاسرائيلي انما يقصد منه التمهيد لاقامة مجلس الحكم الذاتي ـ الاداري، وفق خطة [رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق] شامير الى جانب اهداف الاحتلال الاخرى المكشوفة والمشبوهة والمعروفة. وعليه، فان المجلس المركزي يؤكد بأن الانتخابات البلدية يجب ان تتم بعد انتخابات المجلس التشريعي ونقل السلطة ووفق القانون الفلسطيني وليس قانون الاحتلال.

عاشراً: يؤكد المجلس المركزي ثقته التامة بالوفد الفلسطيني الى مفاوضات السلام والذي جسّد التزامه بالثوابت الوطنية وبقرارات مجلسنا الوطني وبالمبادرة الفلسطينية وباعلان الاستقلال. كما يدعو الى مساندة الوفد الفلسطيني، والى تأمين الامكانيات التي تطور دوره وفاعليته.

حادي عشر: يؤكد المجلس المركزي ضرورة تثبيت حق منظمة التحرير الفلسطينية في تشكيل الوفود الفلسطينية من الداخل والخارج والقدس خلال عملية السلام ووفق قرارات المجلس الوطني.

ثاني عشر: ان المشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام بشقيه، الثنائي والمتعدد، انما تهدف الى تأمين احقاق الحقوق الوطنية الفلسطينية وتوفير اوسع دعم دولي لشعبنا في كفاحه ضد الاحتلال الاسرائيلي لارضنا. وعلى هذا الاساس، فان المشاركة الفلسطينية في المفاوضات المتعددة [الطرف]، حيث تشارك فيها اربعون دولة، انما تقوم على وحدة الشعب الفلسطيني والسعي الدائب، من خلال هذه المفاوضات، لاسقاط الشروط الاسرائيلية التي تنال من دور شعبنا ومن حقوقنا الوطنية الراسخة.

والمجلس المركزي وهو يتعامل، ايجابياً، مع العملية السياسية بشقيها، الثنائي والمتعدد، يعتبر الاستجابة الدولية لوحدة التمثيل الفلسطيني في الداخل والخارج في لجنة التنمية ولجنة اللاجئين انما هي مقدمة ومؤشر للاعتراف الدولي الكامل بمشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني في جميع اللجان المنبثقة عن المؤتمر المتعدد [الطرف].

ان المجلس المركزي يدعو اللجنة التنفيذية الى التمسّك، خلال مجمل العملية السياسية، بالاهداف والاسس التي حدّدها المجلس الوطني للمشاركة في العملية التفاوضية وصولاً الى الاقرار الاسرائيلي والعالمي بحقوقنا الوطنية الثابتة وطبقاً للشرعية الدولية وبمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

ثالث عشر: ان المجلس المركزي يؤكد على الوحدة الوطنية الفلسطينية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، ويدعو اللجنة الى العمل الحثيث لرصّ الصفوف وتوحيد القوى والفصائل وتكريس الجهد والوقت لتعزيز وحدتنا الوطنية سلاحنا الاقوى في مواجهة اسرائيل. ان الاجماع الوطني في اطار منظمة التحرير الفلسطينية وعلى قاعدة قرارات مجلسنا الوطني هو الاساس الصلب لوحدتنا الوطنية وهو

قوتنا الضاربة في وجه العدو الاسرائيلي، فلنعزّز وحدتنا الوطنية في الداخل والخارج، ولنعزز انتفاضتنا الباسلة، فهما السبيل القويم امام شعبنا لدحر الاحتلال ولرفع علم فلسطين فوق القدس.

ان المجلس المركزي يدعو جميع القوى الفلسطينية المكافحة ضد الاحتلال الى اخذ موقعها تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية وفي رحاب وحدتنا الوطنية على الاسس الجبهوية والديمقراطية؛ فالتحدي التاريخي يفرض علينا الوحدة الراسخة بين السواعد والصفوف في مواجهة العدو الاسرائيلي المحتل.

ويدعو المجلس المركزي اللجنة التنفيذية الى متابعة العمل لتعزيز الوحدة الوطنية والاتصال بجميع القوى الفلسطينية حيثما وجدت من اجل حماية وحدة شعبنا وتصليب جبهتنا ضد العدو الاسرائيلي.

الوضع العربي

يحيي المجلس المركزي الجهود الفلسطينية والعربية المتواصلة لاحياء التضامن العربي بين الاشقاء العرب ويدعو المجلس المركزي، بكل اخلاص، الى طي صفحة الماضي بآلامه وجراحه بين الجميع، وفتح صفحة جديدة في العلاقات العربية ـ العربية لصون وحدة امتنا وسط الامواج الدولية المتلاطمة من حولنا. وفي هذا السياق، يعبّر المجلس المركزي عن:

أ. التضامن العميق مع الشعب العراقي وابنائه في مواجهة الحصار المفروض على العراق، ويهيب بالامة العربية ان تهبّ لمساعدة شعب وابناء العراق في هذه المحنة القاسية التي يتعرض لها شعب عربي وقف ويقف دائماً الى جانب اشقائه في السراء والضراء.

ب. يعبّر المجلس عن تضامنه مع ليبيا الشقيقة في مواجهة الحملة الظالمة، والتي أدت الى فرض الحصار الجوي على القطر الليبي الشقيق(...) ان المجلس يشكر الجماهيرية الليبية وقائدها الاخ معمر القذافي على المجهودات التي [بذلت] في محنة سقوط طائرة الاخ ياسر عرفات، وما [قدّم] من مساعدة ورعاية للاخ ابو عمار ولاخوته الجرحى المناضلين؛ وكذلك ما تقدمه ليبيا الشقيقة من دعم لشعبنا وانتفاضته المباركة. كما يتقدم بالشكر لمصر الشقيقة ورئيسها الرئيس، حسني مبارك، والدول الاوروبية وغيرها من الدول التي ساهمت في البحث، وفي تقديم المساعدة في هذه الحادثة.

ج. يتوجّه المجلس المركزي الى دول مجلس التعاون الخليجي بنداء عربي، وفلسطيني، صادق لطي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة تقوم على الاخوة العربية والاسلامية (...).

مفاوضات السلام

لقد وافق المجلس المركزي على المشاركة في مؤتمر السلام وعلى التعامل الايجابي مع العملية التفاوضية بشقيها، الثنائي والمتعدد، انطلاقاً من قرارات الشرعية الدولية واستناداً الى وحدة الهدف والمصير العربي، فما يصيب فلسطين تمتد اثاره الى الجسم العربي، وما يصيب الجسم العربي لا بد وان يصيب فلسطين. ومن هنا، فالمفاوضات المتعددة [الطرف] يجب ان ترتبط، ارتباطاً كاملاً، بالمفاوضات الثنائية ونتائجها وتقدّمها، لان العدو الاسرائيلي يريد تطبيع علاقاته بالدول العربية [من] دون ان يعترف بحقوق شعبنا الفلسطيني وامتنا العربية، و[من] دون الانسحاب من [على] جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في العام ١٩٦٧. ويشير المجلس، في هذا الصدد، الى الرسالة الهامة التي بعث بها الاخ الرئيس، ياسر عرفات، الى اخوانه الزعماء العرب لدعم الموقف الفلسطيني وتنسيق الموقف العربي في اطار المؤتمر.

ان المجلس المركزي يؤكد على ضرورة الالتزام العربي في هذه المفاوضات بالاسس والاهداف التالية في اطار المؤتمر المتعدد [الطرف]، وقطعاً للطريق على محاولات العدو الاسرائيلي لتحقيق التطبيع على حساب هذه الاهداف:

اولاً: الانسحاب الاسرائيلي الكامل من [على] جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في العام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشريف.

ثانياً: تنفيذ قراري مجلس الامن [الدولي] ٢٤٢ و٣٣٨ وفق المفهوم والتفسير الدوليين لهما.

ثالثاً: حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه السياسية والوطنية المشروعة.

رابعاً: نزع اسلحة الدمار الشامل من المنطقة وخاصة السلاح النووي الاسرائيلي.

العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية

يعبر المجلس المركزي عن اعتزازه

بالعلاقات الخاصة المميّزة التي تربط الشعبين الشقيقين الاردني والفلسطيني. وفي هذا المجال، يؤكد المجلس المركزي تمسّكه التام بقرارات مجالسنا الوطنية المتعاقبة والتي تؤكد على هذه العلاقة الخاصة والمميّزة والتي تقوم مستقبلاً على اساس كونفدرالي بين دولتي فلسطين والاردن، وبالاختيار الطوعي والحر للشعبين الشقيقين، ويؤكد على استمرار التنسيق القائم بين الحكومة الاردنية ومنظمة التحرير وتعميقه (...).

التنسيق العربي

يؤكد المجلس المركزي على اهمية التنسيق العربي وخاصة بين دول الطوق مصر وسوريا ولبنان وفلسطين ومع الدول العربية الشقيقة الاخرى، وذلك من اجل تعزيز الموقف العربي الموحّد، ومواجهة التعنّت الاسرائيلي في مسيرة السلام لتأمين الحقوق الفلسطينية والعربية، واجبار العدو على الانسحاب الكامل من [على] جميع اراضينا المحتلة.

ويشيد المجلس بالتحسّن الامني الذي طرأ على اوضاع مخيماتنا الفلسطينية في لبنان، ويدعو الى استئناف الحوار الفلسطيني ـ اللبناني. وبهذه المناسبة، يؤكد المجلس على رفض الشعب الفلسطيني لكل اشكال التوطين والاستيطان، وان السلام لن يتحقق في المنطقة الا بالانسحاب الاسرائيلي الكامل ووقف الاستيطان والهجرة.

ويعبّر المجلس عن تقديره للجهود الخيرة والتبرع الكريم الذي اعلنه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد، وكذلك الجهود الخيّرة والامكانات التي وضعها الملك [الاردني] حسين والرئيس [المصري] حسني مبارك، لاعمار قبّة الصخرة المشرّفة.

كما يعرب المجلس عن الم وشجبه لما يلقاه وما يتعرض له شعبنا الفلسطيني في الكويت بما يتنافى مع التقاليد والاعراف العربية، ويناشد الزعماء العرب كافة وكل الخيرين في امتنا العربية والجامعة العربية والامم المتحدة لحماية شعبنا الفلسطيني وحقوقه في الكويت.

وفي الختام يتوجّه المجلس المركزي بالتحية والاكبار الى الرئيس زين العابدين بن علي والى الشعب التونسي الشقيق على رعايتهم واحتضانهم لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ فتحية لتونس رئيساً وحكومة وشعباً على ما قدّموه ويقدّموه لشعبنا وقضيتنا ومقدّساتنا.

بسم الله الرحمن الرحيم «انا لننصر رسلنا والذين امنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد» صدق الله العظيم.

[نقلاً عن وفا، تونس، ١٠/٥/١٩٩٢]

◇
◇ ◇

بيان المجلس الثوري لحركة «فتح»:

تقييم شامل للأوضاع السياسية والداخلية

عقد المجلس الثوري لحركة «فتح» دورة اجتماعاته العادية من ٢١ حتى ٢٥ آذار (مارس) ١٩٩٢، والذي تزامن مع ذكرى معركتي بدر والكرامة الخالدتين. وقد بدأ المجلس الثوري أعماله بالوقوف دقيقة صمت وقرأ الفاتحة على أرواح الشهداء.

وبعد ان أقرّ المجلس الثوري جدول أعماله، قدّم الأخ ابو عمار تقريراً شاملاً تناول فيه الاوضاع السياسية المحلية، والعربية، والدولية، وكذلك الوضع الداخلي للحركة، وتلا ذلك تقارير الاخوة اعضاء اللجنة المركزية. ثمّ جرت مناقشة عامة للتقارير شارك فيها العديد من أعضاء المجلس.

وبصدد الوضع الداخلي في الحركة، فقد

قام المجلس باستعراض شامل لأوضاعنا الداخلية والتنظيمية، وتمّ اتخاذ القرارات التنظيمية المناسبة لدفع العمل الثوري في كل الساحات، ولتطوير الأجهزة والمؤسسات والدوائر الحركية لتكون في مستوى متطلبات النضال الوطني والثوري.

لقد توقّف المجلس الثوري، طويلاً، أمام اوضاع النضال الوطني الفلسطيني ومعطياته ومساراته في مختلف الساحات منذ الاحتلال الاسرائيلي، وتوقّف، بإجلال وإكبار، أمام الانتفاضة المباركة لشعبنا المجاهد، والمعارك البطولية التي يخوضها أبناء شعبنا في الارض المحتلة، وتصعيدهم البطولي لجميع أشكال النضال، وتأكيدهم على التلاحم والتكامل لكل معارك شعبنا العسكرية، والسياسية، والدبلوماسية، والاقتصادية، والشعبية، والتعليمية، قديمها وحديثها.

ان المقاومة الوطنية الشعبية، بجميع أشكالها المتصاعدة، ضد جيش الاحتلال الاسرائيلي وضد عصابات المستوطنين المسلّحين في لهيب انتفاضتنا المباركة التي دخلت بقوة وتصميم عام النصر، عامها الخامس، وجهاد شعبنا في جميع أماكن تواجده، قد فرضت الحقيقة الفلسطينية على العدو الاسرائيلي المتغطرس. ان هذا الحدث التاريخي انما يعبّر عن الأصالة العريقة للشعب الفلسطيني وحقوقه وكيانه انتزعه جهاد شعبنا الصادق عبر الاجيال والسنين، وعمّدته الانتفاضة الباسلة بدماء الشهداء، وتضحيات الآلاف من أبناء شعبنا، ومعاناة جرحانا الابطال، وصمود وكبرياء الآلاف العديدة من معتقلينا وأسرانا البواسل في سجون العدو ومعتقلاته.

ان المجلس الثوري، وهو يحيي أعضاء الوفد الفلسطيني من أبناء شعبنا الى المفاوضات، يثمّن الأداء الرائع للوفد الفلسطيني على الرغم من الظروف الصعبة والمعقّدة التي يواجهها في ساحة المعركة السياسية الشرسة التي نخوضها ضد التعنّت والغطرسة الاسرائيليين، وعلى الرغم من الشروط المجحفة التي فرضتها موازين القوى الراهنة.

ان المجلس الثوري يقدّم كلّ الدعم والتأييد والمساندة في الساحات كافة لوفدنا الفلسطيني الذي برهن عن جدارة وكفاءة وقدرة عالية عزّزت مكانة شعبنا في الاوساط الدولية، وادّت وتؤدي، كل يوم، الى مزيد من العزلة لعدونا الاسرائيلي.

ان وفدنا الفلسطيني، الذي يضمّ نخبة من خيرة أبناء شعبنا، انما يخوض المعركة السياسية في المحافل الدولية جنباً الى جنب مع أبطال الانتفاضة وفرسان الثورة والمقاومة. وان المجلس الثوري، وبعد نقاشاته الطويلة والتي استغرقت أربعة أيام، يؤكد على ما يلي:

اولاً ـ في المجال السياسي

١ ـ ان هدفنا الوطني الثابت هو تحرير الاراضي العربية والفلسطينية، وانهاء الاحتلال، وتمكين شعبنا من ممارسة حقه في تقرير المصير والعودة الى أرض وطنه واقامة دولته الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

٢ ـ ان الاساس القانوني والشرعي للتسوية السياسية في الشرق الاوسط انما يقوم على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والعيش بسلام على ترابه الوطني، وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرّف على أرضه. ويؤكد التزامه بالشرعية الدولية المتمثلة بالقانون الدولي وأحكام الميثاق وقرارات الامم المتحدة كمرجعية لمسيرة السلام. ويركز المجلس على ان تنفيذ القرارات تعني الانسحاب من [على] الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، كافة، وان تنفيذ هذا القرار هو الالتزام بمبدأ الارض [في] مقابل السلام.

٣ ـ ان تأمين الحماية الدولية، وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، ومعاهدة لاهاي للعام ١٩٠٧، هي متطلّبات أساسية للمفاوضات. وان على المجتمع الدولي ان يلزم اسرائيل باحترام هذه المواثيق والعمل على تطبيقها لحماية شعبنا في أرضنا المحتلة، لأنه بات واضحاً ان العدو الاسرائيلي انما يناور لاضاعة الوقت ويواصل، [في] أثناء ذلك، احتلاله وجرائمه ضد جماهيرنا ومقدّساتنا، والاستمرار في ابتلاع الارض وبناء المستوطنات، ممّا يهدّد عملية السلام برمّتها ويدفعها الى الطريق المسدود، بل ويدفع منطقة الشرق الاوسط الى الانفجار الشامل، لأنه لا يجوز ولم يعد مقبولاً التعامل بمكيالين بالنسبة للشرعية الدولية وتنفيذ قرارات الامم المتحدة اذا كان الأمر متعلّق باسرائيل وجرائمها العنصرية واللاانسانية، واحتلالها، وتكديسها للأسلحة الكيمياوية والنووية.

٤ ـ ان وقف الاستيطان واقتلاع المستوطنات غير الشرعية وغير القانونية هو الخطوة الهامّة لاستمرار عملية المفاوضات، لأن الاستمرار [في] جريمة مصادرة الاراضي وبناء المستوطنات لاسكان المهاجرين

اليهود الجدد انما الهدف منه نسف عملية السلام من الاساس، لذا يجب ان يكون معروفاً للجميع، وخاصة لراعيي مؤتمر السلام، ان موقفنا من الاستيطان هو موقف تمليه مصالح شعبنا وأمتنا، ولا يسمح باستمراره لأنه يقوّض عملية السلام برمتها.

٥ ـ ان اعطاء أيّة ضمانات قروض أو مساعدات اقتصادية من أية دولة في العالم الى العدو الاسرائيلي لبناء المستوطنات انما يدمر عملية السلام، ويؤدي الى نسف الاستقرار في عموم الشرق الاوسط. وان الادارة الاميركية التي ربطت اعطاء ضمانات القروض بوقف الاستيطان في أرضنا المحتلة مدعوة، من اجل انجاح جهودها في تحقيق السلام [في] الشرق الاوسط، الى ممارسة مزيد من الضغوط الحقيقية على اسرائيل للانسحاب من أرضنا المحتلة تنفيذاً لقرارات الشرعية الدولية، والى الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني فوق أرضه، وبعودة الحوار بين الادارة الاميركية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

٦ ـ القدس عاصمة دولتنا الفلسطينية المستقلة، وهي قلب وطننا، وهي أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، مسرى النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ومهد المسيح عليه السلام، وهي المحور التاريخي، والوطني، والديني، والانساني، لأمتنا ولشعبنا. ولا مجال أمام الجميع الاّ الاعتراف بهذه الحقيقة. فلا سلام [من] دون عروبة القدس والتي ينطبق عليها، طبقاً لقرارات الشرعية الدولية، ما ينطبق على جميع الاراضي العربية والفلسطينية التي احتلها العدو الاسرائيلي في عدوانه العام ١٩٦٧.

٧ ـ ان المجلس الثوري لحركة «فتح» يعتبر ان المرحلة الانتقالية، بحكم طبيعتها وفهمنا لها، هي نقل للسلطة من الجانب الاسرائيلي المحتل الى الجانب الفلسطيني تحت الاشراف الدولي لخلق الشروط الموضوعية لتمكين شعبنا من ممارسة حقه في تقرير المصير بالطرق الديمقراطية، بعيداً عن الاحتلال والقمع والاستيطان والعدوان. ولهذا [فان] الفترة الانتقالية هي مجرّد خطوة تمهيدية في الطريق لممارسة شعبنا لحقه في العودة، وحقه في تقرير المصير على أرض وطنه، وقيام دولتنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

٨ ـ يعبّر المجلس الثوري عن اعتزازه بالعلاقات الخاصة المميّزة التي تربط الشعبين الشقيقين، الاردني والفلسطيني، وفي هذا المجال يؤكد المجلس الثوري تمسّكه التامّ بقرارات مجالسنا الوطنية المتعاقبة، والتي تؤكد على هذه العلاقات الخاصة والمميّزة، والتي تقوم، مستقبلاً، على أساس كونفدرالي بين دولتي الاردن وفلسطين، وبالاختيار الطوعي والحر للشعبين الشقيقين.

٩ ـ يؤكد المجلس الثوري على أهمية التنسيق العربي، وخاصة بين دول الطوق مصر وسوريا ولبنان والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بجانب الدول العربية الشقيقة الاخرى، وذلك من أجل تعزيز الموقف العربي الموحّد، ومواجهة التعنّت الاسرائيلي، ومن أجل تطوير العلاقات الاخوية وتعزيز التنسيق العربي الشامل في اطار التضامن العربي. وان هذا التنسيق يكتسب ضرورة قصوى، في هذه المرحلة، لمنع العدو الاسرائيلي من الاستفراد بكل طرف عربي على حدة، ومن أجل اجبار العدو على الانسحاب من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، ولحماية الأمن العربي القومي ومستقبل الاجيال العربية.

١٠ ـ ان المجلس الثوري يحيي شعبنا الفلسطيني وقواه المناضلة التي تقف، جنباً الى جنب، مع حركتنا «فتح» لتحرير فلسطين، ولدحر الاحتلال الصهيوني وصولاً الى اقامة دولتنا المستقلة. ان وحدتنا الوطنية هي الاساس الصلب والمتين لانتصار ارادة شعبنا ولتحرير أرضنا. ومن هنا يدعو المجلس الثوري الى رصّ الصفوف، وتوحيد الطاقات والقوى تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية ورأية الثورة ورايات الانتفاضة، وشعبنا اليوم يخوض معركة مصيره ومعركة استقلاله في كل الساحات. وان المجلس الثوري، انطلاقاً من ثوابتنا الوطنية ومقررات مجالسنا الوطنية، يدعو جميع الفصائل والقوى الى الالتفاف حول منظمة التحرير الفلسطينية، ووحدانية التمثيل الفلسطيني ودعم الانتفاضة، لانجاز هدفنا الوطني الكبير في الحرية والاستقلال.

والمجلس الثوري يقف، بقوة، مع الشعب العراقي الشقيق، ويرفض أي محاولة جديدة للعدوان على العراق وشعبه الصامد، ويطالب بفك الحصار عنه وعن أطفاله. كما وان المجلس الثوري يقف، بقوة، مع ليبيا وشعبها الشقيق ضد أي محاولات للنيل منها، أو التضييق عليها، أو أي محاولات لحصارها، ومسّ سيادتها. وبهذه المناسبة، يتوجّه المجلس الثوري

بالتحية الى شعب جنوب افريقيا وقواه المناضلة ضد التمييز العنصري ومن أجل الحرية وخاصة، ANC و PAC ، ويبعث لهم بالتهنئة على نتائج الاستفتاء الاخير ضد نظام الابارتايد، ومن أجل شعب جنوب افريقيا.

وفي الختام يتوجّه المجلس الثوري بالتحية والاكبار الى الرئيس زين العابدين بن علي، والى الشعب التونسي الشقيق على رعايتهما واحتضانهما لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ثانياً ـ على الصعيد الداخلي

ان الوضع الداخلي الذي تعيشه حركتنا الرائدة في ظروف مواجهتها للمؤامرة الامبريالية الصهيونية الشرسة التي تهدف الى اضعافها وافقادها قدرتها على القيام بدورها الطليعي لمنظمة التحرير الفلسطينية وللثورة وللانتفاضة العملاقة الجبّارة والنضال بجميع أشكاله، جعلت المجلس الثوري يتوقف، طويلاً، أمام ضرورة تصليب الوضع الداخلي في مجالاته التنظيمية، والعسكرية، والمؤسساتية الحركية كافة، حتى تستطيع حركتنا تحمّل مسؤولية المعركة السياسية.

وقد اتخذ المجلس الثوري القرارات اللازمة، في هذا المجال، بما يضمن تعطيل محاولات الكيان الصهيوني لاضعاف حركتنا من جهة، وتصعيد قدرتها على تحقيق الانجازات وتراكمها من جهة ثانية، اضافة الى قدرتها على الاستمرار في الجهاد والنضال في المجالات كافة، تحت كل الاحتمالات التي يمكن ان يلجأ اليها العدو الصهيوني لتعطيل مسيرة التسوية والسلام.

ان حركتنا الرائدة هي حركة شعبنا الفلسطيني وطليعته الثورية المناضلة التي وجدت لتبقى ووجدت لتنتصر على درب التضحيات الجسام وقوافل الشهداء الذين عمدوا بدمائهم الزكية الطاهرة الطريق لفلسطين الحرة المستقلة. «فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا».

المجد والخلود لشهدائنا الابرار؛

وانها لثورة حتى النصر.

[نقلاً عن وفا، تونس، ١٩٩٢/٣/٢٨]

◇
◇ ◇

نص المشروع الفلسطيني للحكومة الذاتية المؤقتة

من: الجانب الفلسطيني في الوفد الاردني ـ الفلسطيني الى: الوفد الاسرائيلي

قدّم الوفد الفلسطيني في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢ مجملاً لنموذج سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة كجزء من الترتيبات الانتقالية للحكومة الذاتية. ويقوم ذلك المجمل على انتخابات حرّة تحت اشراف دولي، ويشمل النقل العادي للسلطات والمسؤوليات التي يمارسها، حالياً، الجيش الاسرائيلي و/أو السلطات الاسرائيلية الاخرى في الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، الى سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة.

ان من شأن اقامة سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة ان توجد سلطة جديدة قائمة على ارادة الشعب، وان توفر اطاراً سيكون الفلسطينيون في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك الفلسطينيون في المنفى، قادرين على المشاركة ضمنه، وعلى قدم المساواة، في كل المفاوضات المؤدية الى حل دائم للقضية الفلسطينية من كل جوانبها.

ان هدف المفاوضات، في هذه المرحلة، هو اقامة سلطة حكومة ذاتية فلسطينية كجزء من الترتيبات المؤقتة لفترة انتقالية. ويجب ان تمكّن هذه المفاوضات الشعب الفلسطيني من السيطرة على القرارات السياسية، والاقتصادية وغيرها، ممّا يؤثر في [حياته] و[مصيره].

ان قبول الشعب الفلسطيني بترتيبات

لحكومة ذاتية مؤقتة لا تخل بأي شكل من الاشكال بممارسة [حقه] المشروع في تقرير [مصيره]، كما هو منصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة وفي قرارات الامم المتحدة التي تؤكد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وقد كرس قرار الجمعية العامة الرقم ١٨١ للعام ١٩٤٧ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في اقامة دولة، وأكد الاساس القانوني لدولة فلسطين العربية المستقلة.

ان الشعب الفلسطيني عازم على انشاء دولته المستقلة. ولكن، بعد انتهاء المفاوضات على الوضع النهائي، ستختار دولة فلسطين المستقلة، القائمة الى جانب دولة اسرائيل، علاقة كونفدرالية مع الاردن.

تقول رسالة الدعوة الى المفاوضات الحالية ان هذه المفاوضات يجب ان تجرى على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين يؤكدان عدم جواز حيازة الاراضي [من] طريق الحرب، وهما أساس مبدأ مبادلة «الارض بالسلام»، ويطالبان بانسحاب اسرائيلي كامل من [على] الاراضي التي احتلت العام ١٩٦٧.

ويدعو قرار مجلس الامن [الدولي] الرقم ٢٤٢ أيضاً، بين أمور أخرى، الى تحقيق حل عادل لمشكلة اللاجئين، على أساس قرار الجمعية العامة [للامم المتحدة] الرقم ١٩٤ الذي يعترف بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الى وطنهم.

كما نلفت اهتمامكم الى حقيقة ان حكومة اسرائيل وقواتها المسلّحة ملزمة [بتطبيق] اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، وكذلك بقوانين لاهاي للعام ١٩٠٧ التي تنطبق على الاراضي الفلسطينية المحتلة. ويؤكد قرار مجلس الامن [الدولي] الرقم ٧٢٦، مجدداً، ان اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على كل الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. والممارسات التي تحظرها اتفاقية جنيف، خصوصاً نشاطات الاستيطان، يجب ايقافها فوراً، ويجب عكس نتائج الانتهاكات السابقة.

ووفقاً لما تقدم، فان الوفد الفلسطيني مستعد لتقديم مقترحات ملموسة قابلة للتطبيق. غير اننا، في هذه المرحلة، وبينما تعيق الممارسات الاسرائيلية غير القانونية مشاركتنا في مفاوضات جوهرية، نودّ ان نعيد الى الاذهان الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها مشاركتنا في العملية.

اولاً:

عبر القرون كانت فلسطين المهد الذي تشكّلت فيه هوية شعبنا، ووطن روحه الجماعية. ان تعلق شعب فلسطين بأرض فلسطين هو سمة دائمة من سمات [تاريخه] القديم وكذلك المعاصر.

ان كل الحروب وحالات الاحتلال المتعاقبة التي حلّت بشعبنا، على مدى هذا القرن، لم تستطع اضعاف هذا التعلّق. لقد كافح الشعب الفلسطيني، وسيواصل الكفاح من أجل الحرية على تراب وطنه الى ان ينال حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، وفقاً للقانونية الدولية.

وفي هذا السياق، من الضروري التأكيد، مجدداً، على ان القدس هي جزء لا يتجزأ من الاراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى ان كل الترتيبات الانتقالية تنطبق عليها. ان ضمّها، وكذلك التوسيع المفتعل لحدودها البلدية، هما عملان غير قانونيين، ومن جانب واحد. ولكونهما كذلك فانهما باطلان ولاغيان، وبناء على ذلك يجب عكسهما. والقدس، أيضاً، رمز عالمي وموئل للابداع الثقافي والاغناء الروحي والتسامح الديني تمشياً مع تقاليد الانفتاح والكرم العريق التي ميّزت شعبنا الفلسطيني طوال تاريخه الطويل. ان للقدس موقع القلب في طموحات شعبنا، ونحن ملتزمون بجعلها عاصمة دولتنا المستقلة في المستقبل.

ان حقيقة ان الستة ملايين فلسطيني، وان يكونوا مشتتين بين الاحتلال والمنفى، يشكّلون شعباً واحداً، هي عنصر أساسي آخر في توجهنا نحو السلام. وحقوقهم كشعب حقوق يجب احترامها.

ثانياً:

يقدّم الوفد الفلسطيني، الآن، مجملاً موسّعاً لترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة: مفاهيم، مجمل، اجراءات أولية، وانتخابات، وأنماط تقوم على ما يلي:

(١) ترتيبات الحكم الذاتي هي، حسب تعريفها، انتقالية. والفترة الانتقالية يجب ان تؤدي، من خلال عملية تفاوض ذات مراحل، الى الممارسة الكاملة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ونجاح مثل هذه العملية واحراز السلام لا يمكن ان يتحققا الّا اذا تولّت سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة السلطات والمسؤوليات في كل انحاء الاراضي الفلسطينية المحتلة.

(٢) للفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، الحق والرغبة في حكم أنفسهم

وفقاً للمبادىء الديمقراطية، [من] طريق انتخابات حرّة. ويجب ان تكون سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية تجسيداً لمبدأ الحكم الديمقراطي، «من الشعب، وبالشعب، وللشعب».

لقد دخلنا في [عملية] المفاوضات الثنائية هذه وبقيناً فيها بقلوب مفتوحة وعقول مفتوحة ونيّات مخلصة كي نحقق تسوية عادلة وشاملة.

ان الوفد الفلسطيني، معبّراً عن ارادة الشعب الفلسطيني داخل الاراضي الفلسطينية وخارجها، يشدّد، مرة أخرى، على ان السبيل الوحيد لمتابعة المفاوضات والسير بها على درب التقدّم هو التزام، من جانب اسرائيل ـ قوة الاحتلال ـ بالتقيد بأحكام القانون الدولي وتنفيذ اتفاقية جنيف، بحكم الواقع لتنهي بذلك، فوراً، كل أشكال النشاطات الاستيطانية. ان مواصلة هذه النشاطات لا يعيق فقط مشاركتنا في مراحل التفاوض اللاحقة على الاتفاقات المؤقتة، انها تهدّد، أيضاً، بتدمير عملية السلام ككل.

يقدّم الوفد الفلسطيني بهذا رؤيته الكاملة للترتيبات المؤقتة [في] الطريق الى السلام، بما في ذلك [اجراء] انتخابات حرّة قائمة على حق التصويت العام وبالاقتراع السري، تحت اشراف دولي لاعطاء الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، البنى والاشكال والمؤسسات الديمقراطية اللازمة، لممارسة ارادتهم السياسية ممارسة حرّة. غير ان الوفد يعتبر السلام عملية شاملة تبدأ بايقاف نشاطات الاستيطان غير القانونية وتمتد الى آخر الشوط حتى تنفيذ سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة.

ان موقف اسرائيل من هذه القضية الاساسية يقرر استمرار أو انهيار العملية نفسها التي تجعل السلام أمراً ممكناً في منطقتنا. والخيار يتوقف على اسرائيل: فإما ان تسير [في] طريق السلام، أو [ان] تواصل السير [في] طريق الاستيطان.

ان هذا الاقتراح يشكّل مساهمة [جادّة] و[هامّة] من الجانب الفلسطيني في تقدّم المفاوضات، ونحن نأمل بأن يستجيب الجانب الاسرائيلي له بروح ايجابية وبنّاءة مماثلة.

الجانب الفلسطيني من الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك

○ خطوط عريضة موسّعة لترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة.

○ المبادىء، الخطوات التمهيدية، والنماذج الانتخابية.

○ قائمة المحتويات.

الجزء الاول: مبادىء وخطوط عريضة موسّعة لسلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة.

الجزء الثاني: (مقدمات) المرحلة المؤقتة.

الجزء الثالث: نماذج الانتخابات.

الجزء الاول: مبادىء وخطوط عريضة لسلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة.

قائمة الموضوعات.

١ ـ مقدمة.

٢ ـ الطبيعة الانتقالية للمرحلة المؤقتة.

٣ ـ السلطة في المرحلة الانتقالية.

٤ ـ سلطات ومسؤوليات سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة.

(١) مقدمة

ان الهدف الفوري للمحادثات الفلسطينية ـ الاسرائيلية الثنائية، كما حددته رسالة الراعيين المؤرخة [في] ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١، هو التفاوض على ترتيبات حكومة ذاتية مؤقتة. وهذه المحادثات تجرى ضمن نطاق الشرعية الدولية التي تعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

القصد من ترتيبات الحكومة الذاتية المؤقتة، أيضاً، هو توفير الاساس للمرحلة الثانية من المفاوضات على الوضع النهائي للضفة الغربية، بما فيها القدس وقطاع غزة والحمّة. ووفقاً لقراري مجلس الامن [الدولي] ٢٤٢ و٣٣٨، واتفاقية جنيف الرابعة، وقوانين لاهاي، فان هذه المناطق هي أراضٍ محتلة واسرائيل هي قوة احتلال معتدية...

لقد قبل الشعب الفلسطيني بأن يتفاوض على ترتيبات للحكومة الذاتية، من خلال عملية ذات مراحل [من] شأنها ان تسمح له، في المرحلة الثانية والاخيرة، بأن يمارس بحرية حقه المشروع في تقرير المصير. وعلاوة على ذلك، فان الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة وفي المنفى هم شعب واحد، ويجب ان تسهّل ترتيبات الحكومة الذاتية المؤقتة

ممارسة الحقوق المشروعة لأولئك الذين هم في المنفى، الذين سيشاركون في المرحلة الثانية من المفاوضات لتقرير الوضع النهائي للاراضي الفلسطينية المحتلة، وتحقيق تسوية نهائية للقضية الفلسطينية بكل جوانبها.

(٢) الطبيعة الانتقالية للمرحلة المؤقتة:

وفقاً لرسالة الدعوة الموجهة من الراعيين، فان عملية التفاوض التي شرعنا فيها، بما في ذلك «المفاوضات على المسارين»، هي برمتها «قائمة على قراري مجلس الامن [الدولي] ٢٤٢ و٣٣٨». وهذان القراران ينصّان على ان حيازة اسرائيل للاراضي التي احتلتها في حرب [العام] ١٩٦٧ غير مقبول، وهما أساس مبدأ مبادلة الارض بالسلام. ويجب ان يكون واضحاً ان القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ يجب الاهتداء بهما في كل مراحل المفاوضات، ويجب تنفيذهما، كلياً، بحلول المرحلة النهائية.

بناء على ذلك، فان المرحلة المؤقتة لا تشكّل نظاماً يمكن تثبيته من دون الوصول الى تقرير المصير. انها تمثل، على العكس من ذلك، اطاراً سينفذ من خلاله القراران ٢٤٢ و٣٣٨ وأحكام القانون الدولي.

(٣) السلطة في المرحلة الانتقالية:

ان مصطلح «ترتيبات الحكومة الذاتية المؤقتة» لا يمكن ان يعني سوى ترتيبات لحكومة ذاتية مؤقتة؛ أي كيان مركزي، سياسي، يسمح للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة بأن يحكم نفسه بنفسه. وللفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة الحق، وقد عبّروا عن الرغبة، في ان يحكموا أنفسهم وفقاً للمبادىء الديمقراطية، أي من خلال انتخابات حرّة من دون تدخل خارجي.

ان نجاح العملية الانتقالية غير ممكن الّا اذا أُنيطت لسلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة كل السلطات اللازمة لسلطة حكومة ذاتية حقيقية. ان كل السلطات التي يمارسها، حالياً، الحكم العسكري والادارة المدنية التابعين لقوة الاحتلال يجب نقلها الى سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة عندما تنتخب وتتولّى السلطة.

(٤) سلطات ومسؤوليات سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة:

١ ـ ان صلاحيات الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة، كونها ممثل الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة هي صلاحيات يمنحها إياها الشعب. ولا يمكن لسلطة أجنبية ان توكل إليها سلطاتها ومسؤولياتها. ولم يكن لاسرائيل أبداً حق السيادة على الاراضي الفلسطينية المحتلة، لكنها مارست سلطات معيّنة بصفتها قوة احتلال معتدية منذ دخول قواتها المسلّحة الى المناطق التي احتلت العام ١٩٦٧. ومع بداية المرحلة المؤقتة، والغاء الحكم العسكري والادارة المدنية الاسرائيلية، لن تعود اسرائيل متمتعة بهذه السلطات كلها التي ستتولاها سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة.

٢ ـ يجب ان لا تكون هناك قيود على سلطات ومسؤوليات سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة، باستثناء تلك التي تنبع من كونها ترتيباً مؤقتاً، ومن نتيجة عملية التفاوض المتفق عليها بصورة متبادلة.

٣ ـ كي تمارس سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية سلطاتها ومسؤولياتها بحرية، وكي تضمن نقلاً سلمياً ومنظّماً لجميع السلطات اليها، تكمل القوات المسلّحة الاسرائيلية انسحابها على مراحل الى نقاط اعادة انتشار متفق عليها ومحدّدة على حدود الاراضي الفلسطينية المحتلة بحلول وقت تدشين سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة.

٤ ـ تمتد صلاحيات سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة على كل المنطقة الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك أرضها، ومواردها الطبيعية، ومياهها، وتربتها التحتية، ومناطقها البحرية الاقليمية، وقطاعها الاقتصادي، ومجالها الجوي الخاص بها.

وستمارس سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة سلطتها في كل أنحاء المنطقة الفلسطينية المحتلة.

٥ ـ يجب ان تكون لسلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة سلطات تشريعية. والانتقال من [حال] الاحتلال الى الوضع النهائي يجعل من الضروري تولّي مثل هذه السلطات. ولا يمكن لأي سلطة حكومة ذاتية ان تعمل من دون ان تكون لها سلطة سنّ القوانين وتعديلها وابطالها.

٦ ـ يجب ان تمارس سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة سلطة تنفيذية، ويجب ان تصوغ وتنفّذ سياساتها من دون أي سيطرة أجنبية.

٧ ـ تقرر سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية

المؤقتة مجالات وأهداف وأساليب التعاون مع أي دولة، أو مجموعة دول، أو هيئات دولية، وتكون لها سلطة عقد اتفاقات تعاون ملزمة حرّة من دون أي تدخّل أجنبي.

٨ ـ يجب ان تدير سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة العدالة [من] طريق جهاز قضائي مستقل يمارس سلطة مقتصرة عليه وخاصة به وحده في كل أنحاء الاراضي الفلسطينية المحتلة.

٩ ـ تشكّل سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة قوة شرطة قادرة تكون مسؤولة عن حفظ الأمن والنظام العام في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

١٠ ـ يمكن لسلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية ان تطلب مساعدة قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة.

١١ ـ تشكّل لجنة قائمة من ممثلين عن الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن [الدولي] والامين العام للامم المتحدة وسلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة والاردن ومصر وسوريا واسرائيل للاشراف على تطبيق اجراءات الحكومة الذاتية [في] خلال المرحلة المؤقتة، وتسوية الخلافات الناشئة عن ذلك.

الجزء الثاني: مقدّمات المرحلة المؤقتة:

١ ـ يتطلب اختتام المفاوضات في شأن المرحلة المؤقتة وقيام سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة تنفيذ عدد من الاجراءات التمهيدية الضرورية وتحديد الشروط المناسبة لاجراء الانتخابات.

٢ ـ الفترة الواقعة بين بدء عملية السلام في ١٩٩١/١٠/٢٩، والانتخابات الخاصة (باختيار اعضاء) سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة وبدء أعمالها بعدئذٍ في موعد لاحق لا يتجاوز ١٩٩٢/١٠/٢٩، والتي تنفذ، [في] خلالها، الاجراءات التمهيدية، وتشكّل مرحلة تمهيدية.

٣ ـ تشكّل اتفاقية جنيف الرابعة وقوانين لاهاي وقرارات مجلس الامن [الدولي] ٢٤٢ و٣٣٨ و٧٢٦ أساس تطبيق ما تقدّم والمبادىء الخاصة به.

٤ ـ خلال الاحتلال الطويل للاراضي الفلسطينية ابتعدت سلطة الحكم العسكري الاسرائيلية والحكومة الاسرائيلية، في شكل متزايد، منذ العام ١٩٦٧ عن المبادىء المنصوص عليها في قوانين لاهاي للعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ وقراري مجلس الامن [الدولي] ٢٤٢ و٣٣٨ والمواثيق والمعايير الدولية الاخرى.

٥ ـ أحدثت السلطات الاسرائيلية، في شكل غير قانوني، عدداً كبيراً من التغييرات في هيكل القانون المطبّق داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة، ما أتاح المجال لقيام المستوطنات الاسرائيلية غير القانونية والتوسّع في بنائها. ونتج عن هذه التغييرات خلق نظام يقارب نظام التمييز العنصري في جنوب افريقيا. وترسيخ هذا النظام ينسف الاهداف القريبة والبعيدة لعملية السلام الراهنة.

٦ ـ لذا يجب وقف التشريعات التمييزية والتوسّعية، ووقف اصدار أوامر عسكرية جديدة، سواء كانت تحت ستار التشريعات الاولية أو الثانوية.

٧ ـ من الضروري الغاء الاساس القانوني لهذا النظام التمييزي داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة من اجل الدخول، بنجاح، في المرحلة المؤقتة ومن اجل نجاح عملية السلام، برمتها، في نهاية المطاف.

٨ ـ لقيام الشروط المناسبة لاختتام المفاوضات وممارسة سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة صلاحياتها ومسؤولياتها، والوصول الى المرحلة الثانية من المفاوضات في شأن الوضع النهائي للاراضي الفلسطينية المحتلة، يجب على السلطات الاسرائيلية ان تنفذ على الفور الاجراءات التالية المتعلّقة بالاراضي والموارد الطبيعية:

أ ـ ايقاف أنشطة الاستيطان، جميعها، بما في ذلك اقامة مستوطنات جديدة، والانشطة الاخرى المتعلّقة بالبنية التحتية.

ب ـ ايقاف (عمليات) الاستيلاء، بأي وسيلة، على الارض والمياه والموارد الطبيعية الاخرى.

ج ـ الامتناع عن أي أعمال من جانب واحد تؤثر في الوضع الراهن للاراضي الفلسطينية المحتلة من الناحية القانونية والسكانية والجغرافية.

د ـ سحب الامر العسكري الرقم ٢٩١ الذي أوقف عملية تسجيل الاراضي، ما سيسمح بالاستمرار في تسجيل الارض وفقاً للقانون.

هـ ـ اعادة جميع الاراضي والاملاك غير المنقولة التي استولي عليها بموجب الامر العسكري [الرقم] ٥٨ على أساس انها ممتلكات لغائبين.

٩ ـ يجب على السلطات الاسرائيلية، في سبيل خلق الاجواء والشروط المناسبة لاجراء الانتخابات واقامة سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة، ان تقوم بما يلي:

أ ـ اطلاق سراح السجناء السياسيين الفلسطينيين، جميعاً، بمن فيهم المعتقلون ادارياً.

ب ـ وقف ممارسة الاعتقال الاداري.

ج ـ السماح باعادة جميع المبعدين.

د ـ سحب الامر العسكري الرقم ٢٢٤ الذي يعيد العمل بقوانين الطوارىء للعام ١٩٤٥.

هـ ـ الامتناع عن اغلاق المؤسسات التعليمية وغيرها من المؤسسات العامة، وتعطيل النشاط الاقتصادي وفرض احكام منع التجول أو أي عمل يعيق سير الحياة الاعتيادية اليومية للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

و ـ وقف كل أشكال العقاب الجماعي.

ز ـ رفع كافة القيود المفروضة على الانشطة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية للفلسطينيين. وسحب جميع الاوامر العسكرية التي تؤثر في هذه الميادين من الحياة اليومية داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة.

ح ـ بسط حماية تامة على الاماكن الدينية والسماح بدخولها.

ط ـ الموافقة على كافة الطلبات المقدّمة الخاصة بلمّ شمل العائلات.

ي ـ فتح السجلات العامة المتعلقة بجميع الجوانب الخاصة بالموارد والسكان في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

الجزء الثالث: الشروط المناسبة للانتخابات

١ ـ الهدف من الانتخابات تأسيس جمعية تشريعية لسلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة مؤلفة من ١٨٠ عضواً.

٢ ـ المبادىء الاساسية:

أ ـ تشكّل بنود ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان الاساس المقبول لدى الجميع لاجراء انتخابات حرّة.

ب ـ تشكّل الانتخابات الخاصة بقيام سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة خطوة [هامّة] نحو اقرار الحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة.

ج ـ تكون سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية سلطة ذاتية تمثل الشعب الفلسطيني داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة. ويجب ان تنتخب في شكل حر على أساس المبدأ الديمقراطي الشامل «من الشعب، وبالشعب، وللشعب».

د ـ يجب تقديم كل الضمانات لاجراء انتخابات حرّة. ومن الضروري ان تشرف هيئة دولية على الانتخابات وتديرها. كما يجب اتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بعدم تدخل اسرائيل في الانتخابات بأي شكل.

٢ ـ هدف الانتخابات:

أ ـ تمكين الشعب الفلسطيني داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة من انتخاب ممثلين مسؤولين عنه بطريقة ديمقراطية.

ب ـ توفير القاعدة الديمقراطية لاقامة مؤسسات سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة.

ج ـ اضفاء الشرعية الديمقراطية على ممارستها سلطاتها ومسؤولياتها داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة خلال المرحلة المؤقتة.

٣ ـ الشروط المناسبة:

يجب تطبيق الاجراءات التمهيدية الواردة في الجزء الثاني من هذه الوثيقة، ولا سيما منها الوقف الفوري للنشاط الاستيطاني كله، وذلك قبل اجراء الانتخابات. كما يجب اتخاذ المزيد من الخطوات لايجاد الشروط المناسبة لاجراء الانتخابات على النحو التالي:

أ ـ سحب وحدات الجيش الاسرائيلي، وقوات حرس الحدود والقوات العسكرية وشبه العسكرية الاخرى الى خارج المناطق المأهولة وطرق المواصلات الرئيسية جميعاً.

ب ـ نزع سلاح المستوطنين الاسرائيليين، وحل تشكيلاتهم شبه العسكرية، وضمان عدم تدخلهم في عملية الانتخابات.

ج ـ بسط الاشراف الدولي (على الانتخابات) كما يرد لاحقاً.

٤ ـ المشاركة التامة:

لضمان مشاركة الشعب الفلسطيني التامة داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة في الانتخابات يجب ان تضمن السلطات الاسرائيلية الحرية التامة لـ :

أ ـ التعبير عن الرأي السياسي، بما في ذلك انهاء الرقابة العسكرية.

ب ـ استخدام جميع أشكال [وسائط] الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة وإحداث المزيد منها.

ج ـ عقد الاجتماعات والتجمّعات.

د ـ الحملات الانتخابية العامة.

هـ ـ النشاط السياسي بما في ذلك تشكيل الاحزاب السياسية.

و ـ الانتقال في انحاء الاراضي الفلسطينية المحتلة.

٥ ـ يجب تطبيق الاجراءات التمهيدية المختلفة الواردة آنفاً قبل فترة لا تقل عن ثلاثة [شهور] تسبق موعد اجراء الانتخابات، وفي تاريخ لا يتجاوز ١٩٩٢/٧/٣١.

٦ ـ الاشراف الدولي:

تقوم به الامم المتحدة أو هيئة دولية مناسبة أخرى يتفق عليها في شكل مشترك. وتقوم هذه الهيئة الدولية بما يلي:

أ ـ تعيين مندوب سام للاشراف على التحضير للانتخابات واجرائها. وتستمر سلطة هذا المندوب لما لا يقل عن موعد بدء سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة بممارسة صلاحياتها.

ب ـ انشاء لجنة اشراف دولية تكون مهمتها التحكيم في النزاعات الناشئة [في] تنفيذ المسؤوليات وتحديدها، بالاضافة الى مهمتها في مساعدة المندوب السامي.

ج ـ نشر (قوة) مراقبين دولية أو غيرها لضمان الاستمرار في احترام الاجراءات التمهيدية الواردة آنفاً.

د ـ نشر قوات تابعة للأمم المتحدة، دولية أو متعددة الجنسيات، لفرض النظام العام خلال الانتخابات.

هـ ـ السماح [لوسائط] الاعلام الدولية والزوّار الاجانب بدخول الاراضي الفلسطينية المحتلة كافة في شكل حرّ.

٧ ـ تجرى الانتخابات وفق نظام انتخابي تحدّده هيئة الاشراف الدولية على أساس:

أ ـ حق الانتخاب للجميع وبالاقتراع السري.

ب ـ في موعد لا يقل عن شهر قبل بدء تسلم سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة صلاحياتها في تاريخ لا يتجاوز ١٩٩٢/١٠/٢٩.

٨ ـ لجميع الفلسطينيين، الذين كانوا مسجّلين يوم ١٩٦٧/٦/٤ في سجلات السكان الرسمية في أي جزء من الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة والحمّة، وأبنائهم، الحق في الادلاء بأصواتهم في الانتخابات والترشيح فيها.

٩ ـ لكي يتسنّى لجميع الفلسطينيين الذين يحق لهم التصويت ممارسة هذا الحق، يجب على السلطات العسكرية الاسرائيلية ان:

أ ـ تسهّل عودة المهجّرين أو المبعدين أو كلا الفئتين منذ ١٩٦٧/٦/٥ وأبنائهم.

ب ـ تقويم كل السجلات المتعلّقة بالسكان تمهيداً لاعداد سجلات بأسماء الناخبين.

ج ـ اتمام الاجراءات المذكورة آنفاً في موعد لا يتجاوز ١٩٩٢/٧/٣١ تحت اشراف دولي.

[نقلاً عن الحياة، لندن، ١٩٩٢/٣/٥]

نص وثيقة «الحكم الذاتي» الاسرائيلية

[في ما يلي النص الحرفي للمقترحات التي تقدّم بها رئيس الفريق الاسرائيلي المفاوض، الياكيم روبنشتاين، الى رئيس الوفد الفلسطيني، د. حيدر عبدالشافي، في رسالة حملت تاريخ ١٩٩٢/٢/٢١، وتضمّنت شرحاً للتصوّرات الاسرائيلية للحكم الذاتي الاداري المقترح]

الى السيد [حيدر] عبدالشافي

من السفير [الياكيم] روبنشتاين

ورقة العمل في المفاوضات وأفكار؛ المفهوم العام

أ ـ لكي نقوم بمفاوضاتنا يجب ان نتفق أولاً على ورقة العمل، التي تضمّ المسائل الاساسية.

ب ـ مفهومنا لترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي لمدة خمس سنوات، كما هو معبّر عنه في اقتراحنا لورقة العمل مبنّي على ما يلي:

١ ـ ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي يجب ان تؤدي الى فترة شفاء وعودة الى وضع صحي؛ والى بناء للثقة في علاقاتنا مع العرب الفلسطينيين في الاراضي [المحتلة] اثر نزاع طويل، وضد خلفية اقليمية معروفة جداً.

٢ ـ أ ـ مفهوم ترتيبات الحكم الذاتي يتضمّن نقل قائمة طويلة من السلطات المتعلّقة بحياة السكان الفلسطينيين العرب، في الاراضي [المحتلة] الى ممثلين للسكان. وعندما يتمّ الاتفاق على الترتيبات، ويجرى تنفيذها فسوف يكون الفلسطينيون في الاراضي [المحتلة] قادرين على تسيير شؤونهم في مجالات عديدة، هي في الواقع أغلب أمور الحياة.

ب ـ يجب ان تكون ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي عادلة بالنسبة للسكان الفلسطينيين، من دون ان تضر بحقوق اليهود. لا يمكن ان تسيء الى أمن اسرائيل، التي، اذا ما وضعنا في الاعتبار ظروف الهجمات الارهابية المعروفة، الى جانب التهديدات الاخرى، فانها تواجه خطراً قائماً واضحاً. ذلك هو السبب، الذي من أجله يجب ان تبقى مسؤولية الامن لدى اسرائيل. ان هذا يشكّل واجباً استراتيجياً حيوياً.

٣ ـ يجب انجاز الترتيبات المتعلّقة بالحكم الذاتي الانتقالي دون الاساءة الى الوضع الاخير للاراضي [المحتلة]، التي يجب التفاوض عليها، كما هو مفهوم في بداية السنة الثالثة، وحتى يتمّ الاتفاق على الوضع النهائي يبقى مصدر السلطة الحالي على وضعه.

٤ ـ الترتيبات سوف تطبق على السكان الفلسطينيين العرب في الاراضي [المحتلة] في ظل الادارة العسكرية الاسرائيلية. ولن يكون للترتيبات تطبيق على الارض. ولن تطبّق على السكان الاسرائيليين في الاراضي، ولن تشمل سكان القدس.

ج ـ سوف نقدم لكم الاسباب التي لدينا لعدم قبول الافكار الموجودة في ورقة العمل لديكم، كما هي مقترحة، ولا نموذجكم، الذي كما ذكرت في رسالتي المؤرخة في ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، هو بعيد جداً من ان يشكّل ترتيبات للحكم الذاتي الانتقالي مقبولة، ومن ان يشكل ما تمثّله بشكل أساس.

ان الدولة الفلسطينية، حتى بالاسم، تعتبرها اسرائيل خطراً مميتاً على الأمن، وورقة عملكم ومقترحاتكم المتعلّقة بالنموذج، تبدو، وكأنها تعكس عدم الالتزام من جانبكم بروح الاطار المتفق عليه للمفاوضات، الذي هو الامل الوحيد بالنجاح. ولا نستطيع ايضاً قبول الشروط المسبقة من أي نوع، بالشكل الذي قدمتموها به، واعلنتموه خلال الجولات السابقة من المفاوضات.

د ـ مقاربة اسرائيل الاساسية للترتيبات مبنية، من حيث المبدأ، على التطوّر منذ ١٩٧٨. ونأسف على كل حال، انكم رفضتهم خلال المفاوضات اتفاقات كامب ديفيد.

هـ ـ يجب ان تجرى ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي في جو خالٍ من الارهاب والعنف، وهذا

سوف يشكّل اختباراً أساسياً للعملية بكاملها.

و ـ ١ ـ طبعاً، يجب ان تتضمّن الترتيبات للحكم الذاتي الانتقالي التعاون و/أو التنسيق مع اسرائيل في مختلف مجالات المسؤولية حسب الضرورة.

٢ ـ ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي يجب ان تتطوّر مع ايلاء اهتمام خاص للجوانب المتعلّقة بالاردن.

ز ـ بنية الترتيبات سوف تقام على مقاربة متفق عليها للوظيفة الادارية، دون ان يتضمّن ذلك سلطات شبيهة بسلطات الدولة.

ح ـ والاصول الاجرائية لبناء الترتيبات وفق البنى المتفق عليها سوف يتمّ اقرارها في المفاوضات.

ط ـ قائمة الحقول الممنوحة [للفلسطينيين] والخاضعة للتفاهم الضروري نقترحها كجزء من ورقة العمل.

ي ـ [في] ضوء ما تقدّم، يجب ان نعمل على ورقة العمل بطريقة واقعية وسريعة وان نستمر في المناقشات حول لبّ الموضوع.

ك ـ مرفقة ورقة تحتوي على تفاصيل أوسع حول بعض المذكور أعلاه.

ل ـ قد نكون، حالياً، موجودين في نقطة تاريخية، توفّر لنا الفرصة، كي نتحرّك في اتجاه السلام. دعونا نعمل في هذا الاتجاه عبر مفاوضات مباشرة جدية، متجنبين المناقشات غير الضرورية، فيتحقق هدفنا بهذه الطريقة، ان شاء الله.

أفكار من أجل التعايش السلمي في الاراضي [المحتلة] خلال الفترة الانتقالية

أ ـ المفهوم العام

١ ـ الترتيبات الانتقالية:

أ ـ مفهوم الترتيبات الانتقالية للسكان الفلسطينيين لمدة خمس سنوات ينطلق من المقدّمات الاساسية التالية:

ـ الجراح الناجمة عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي الطويل، المرير، تحتاج الى زمن للمعالجة، والثقة يجب ان تبنى بشكل تدريجي.

ـ وجهات النظر المختلفة بعمق لدى الاطراف ذات العلاقة، لا يمكن ان تتقارب في خطوة واحدة شاملة.

ان الهوة يمكن تجاوزها فقط من خلال عملية بناء التعايش السلمي؛ من خلال ترتيبات، يليها اتفاق على الوضع النهائي.

ب ـ الفترة الانتقالية يجب ان توفّر الفرصة لـ :

- فحص واختبار الترتيبات المتفق عليها لتلك الفترة، بما في ذلك تحقيق جميع الالتزامات.
- اعتياد واقع العيش معاً على الارض.
- بناء الثقة المتبادلة.

ج ـ الترتيبات الانتقالية يجب ان تخلق تغييراً في واقع حياة العرب الفلسطينيين في الاراضي [المحتلة]، ويجب تحديد هذا التغيير ببعض الخطوط العريضة:

ـ يجب ألا تسيء الى نتيجة مفاوضات الوضع النهائي.

ـ يجب ان تتعامل مع الناس، لا مع وضع الاراضي.

ـ يجب ان يبنى على القبول التام للترتيبات، كما هو متفق عليه قبل التنفيذ.

ـ يجب عدم تغيير أي بند في الترتيبات من جانب واحد.

٢ ـ التعايش

أ ـ الترتيبات الانتقالية مبنية على البنود المتفق عليها، التي تنص على الاتفاق حول:

ـ اقامة ترتيبات حكم ذاتي انتقالي (ت. ح. ذ. إ) من اجل السكان العرب الفلسطينيين في الاراضي [المحتلة].

الحفاظ دون مساس على الروابط بين [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة واسرائيل.

ـ الترتيبات من أجل التعاون والتنسيق بين الاجهزة الادارية لـ «ت. ح. ذ. إ.» واسرائيل.

ـ الحفاظ على الروابط التقليدية بين السكان الفلسطينيين العرب والاردن.

ب ـ خلال الفترة الانتقالية:

ـ السكان الفلسطينيون العرب سوف يمنحون في اطار ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي الامكانية لتسيير شؤونهم في أغلب المجالات، حسب الاتفاق.

ـ سوف تحتفظ اسرائيل بالسلطات الباقية

وببعض المسؤوليات.

ـ سوف يستمر الاسرائيليون كحق لهم في العيش والاستيطان في الاراضي.

ـ المسؤولية الواحدة للامن في كل جوانبها الخارجية والداخلية والمتعلّقة بالنظام العام ستبقى لاسرائيل.

ب ـ ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي (ت. ح. ذ. إ.)

١ ـ الاصول الاجرائية:

أجهزة «ت. ح. ذ. إ.» التي يتفق الطرفان صاحبا العلاقة عليها، سوف تقام بطريقة، يتفق عليها.

٢ ـ البنى والاصول

أ ـ سوف تكون اجهزة ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي من طبيعة ادارية وظيفية.

ب ـ الاطارات الاساسية البنيوية والوظيفية «ت. ح. ذ. إ» سوف تحدد في مجرى المفاوضات.

٣ ـ السيطرة الحقوقية

السيطرة الحقوقية لاجهزة «ت.ح.ذ.إ» سوف تطبق على السكان الفلسطينيين العرب في يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة.

٤ ـ السلطات والمسؤوليات

أ ـ في المفاوضات سوف تعمل اسرائيل على التفاوض لنقل السلطات والمسؤوليات الى الاجهزة الخاصة بـ «ت.ح.ذ.إ» في حقول العمل التالية (خاضع للاتفاق على المفهوم العام والبنية، وترتيبات التنسيق والتعاون، وكذلك الجوانب المتعلّقة بالاردن:

١ ـ ادارة العدل ـ الاشراف على النظام الاداري للمحاكم المحلية في المناطق [المحتلة]، التي تتعامل مع المسائل المتعلقة بأنظمة الملاحقة، وبتسجيل الشركات، والشراكات.

٢ ـ المسائل الادارية الشخصية ـ تعيينات الموظفين وبشروط عملهم (حالياً الخدمة المدنية لسكان [الضفة الفلسطينية] وغزة ضمن اطار الادارة المدنية للحكومة العسكرية تضم تقريباً ٢٠,٠٠٠ شخص).

٣ ـ الزراعة ـ مختلف فروع الزراعة وصيد السمك، الخ.

٤ ـ التربية والثقافة ـ عمل شبكة المدارس في المناطق من الحضانة حتى التربية العليا؛ الاشراف على النشاطات الثقافية والفنية والرياضية.

٥ ـ الميزانية وفرض الضريبة ـ وضع ميزانية الادارة، جباية الاموال وبنود المخصصات، فرض الضريبة المباشرة.

٦ ـ الصحة ـ ادارة المستشفيات والمستوصفات، تحريك الخدمات الصحية وغيرها المتعلقة بالصحة العامة.

٧ ـ الصناعة والتجارة والسياحة ـ تطوير الصناعة، والحرف، والتجارة والخدمات السياحية.

٨ ـ العمل والرعاية الاجتماعية ـ ادارة خدمات الرعاية الاجتماعية، ودواوين العمل والتوظيف.

٩ ـ [الشرطة] المحلية ـ تحريك قوات [الشرطة المحلية] ضد الاعمال الجرمية، والحفاظ على السجون ضد المجرمين والمحكومين من قبل المحاكم المحلية.

١٠ ـ النقل والمواصلات على الصعيد المحلي ـ الحفاظ والتنسيق فيما يتعلّق بالنقل المحلي ومكاتب البريد الداخلي.

١١ ـ الشؤون البلدية ـ المسائل المتعلّقة بالبلديات العربية وعملها الفعّال، بما في ذلك تمديد المياه، والسكن، والتصريف، والتزويد بالكهرباء.

١٢ ـ الشؤون الدينية ـ توفير جميع الخدمات الدينية والحفاظ عليها لجميع الجماعات الدينية بين السكان العرب في [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة.

السلطات والمسؤوليات في الاطار المتفق عليه يمكن نقلها تدريجياً الى الاجهزة الادارية ذات العلاقة، كما هي محددة في المفاوضات.

ب ـ التعاون والتنسيق:

١ ـ سوف يتم الوصول الى الترتيبات الكفيلة بضمان التعاون والتنسيق بين الاجهزة ذات العلاقة واسرائيل، في بعض المجالات، وذلك للفائدة المشتركة.

٢ ـ اجهزة «ت.ح.ذ.إ» سوف تعمل اذن، في مجالات صلاحياتها بطرق ثلاث:

ـ بشكل مستقل في المجالات المخصصة لاجهزتها المتفق عليها؛ بالتنسيق مع اسرائيل في بعض المجالات (التنسيق يعني التخطيط المشترك)؛ بالتعاون مع اسرائيل في بعض المجالات (التعاون يعني

العمل المشترك من أعلى مستوى في التخطيط حتى أدنى مستوى في التنفيذ).

٥ ـ السلطات الباقية والمسؤوليات

أ ـ السلطات والمسؤوليات غير المنقولة لأجهزة «ت.ح.ذ.إ» المتفق عليها، ستحتفظ بها اسرائيل، باعتبارها مصدراً للسلطة.

لا تنطبق صلاحيات ومسؤوليات أجهزة «ت.ح.ذ.إ» على قوات الدفاع الاسرائيلية أو على المدنيين الاسرائيليين في [الضفة الفلسطينية] ومنطقة غزة وكذلك على العرب الفلسطينيين المقيمين في القدس، عاصمة اسرائيل، التي ليست جزءاً من المناطق.

ب ـ الامن

ـ المسؤولية الواحدة عن الامن الداخلي والخارجي، وكذلك عن النظام العام سوف تبقى لاسرائيل.

ـ في مجال النظام العام سوف يكون ثمة تعاون بين السلطات الاسرائيلية المختصة وقوات البوليس المحلية.

ب ـ القوانين

ـ القوانين والاوامر النافذة في [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة، وجميع السلطات ذات العلاقة بذلك تبقى قائمة.

ـ سلطة اصدار التنظيمات في حقول عمل أجهزة «ت.ح.ذ.إ» تحدّد في الاتفاقات، وخاضعة للتنسيق والتعاون مع اسرائيل، كما هو مذكور أعلاه.

[**الحرية**، نيقوسيا، ١٤/٣/١٩٩٢]

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/٢/١٩٩٢ الى ١٥/٤/١٩٩٢

١٩٩٢/٢/١٦

• تواصلت الصدامات بين المواطنين في الارض المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وألقيت زجاجات حارقة عدة على دوريات عسكرية اسرائيلية، وطاولت احداها منزلاً استولى عليه مستوطنون في مدينة القدس. كما تمّ حرق حافلتين اسرائيليتين في رفح وطولكرم. وفي خلال ذلك، أُصيب جنديان اسرائيليان بجروح في مقابل خمسة عشر مواطناً فلسطينياً تعرضوا لاصابات نتيجة اطلاق النار والضرب على أيدي الجنود الاسرائيليين (**وفا**، تونس، ١٦/٢/١٩٩٢).

• عقّب منسق نشاطات الحكومة الاسرائيلية في لبنان، اوري لوبراني، على اغتيال الشيخ عباس الموسوي بالقول: «ان القضاء على زعيم حزب الله في لبنان، يشكّل خطوة أولى في إطار اصرار اسرائيل على المواجهة، بكل ما لديها من قوة، للانشطة المعادية من جانب حزب الله، الذي يستهدف زعزعة الاستقرار والأمن في منطقة حزام الامن في جنوب لبنان» (**دافار**، ١٧/٢/١٩٩٢).

١٩٩٢/٢/١٧

• قُتل جندي اسرائيلي وجرح أربعة آخرون نتيجة تدهور سيارة عسكرية في مدينة رفح. وأُلقيت زجاجات حارقة عدة، واطلقت عيارات نارية باتجاه دورية اسرائيلية في مخيم عسكر. كما القيت سبع زجاجات حارقة أخرى باتجاه المدرسة الدينية عطرات «كوهينم» في عقبة الخالدية في البلدة القديمة في القدس. الى ذلك، تعرّضت سيارة باص اسرائيلية لهجوم زجاجات حارقة في اثناء مرورها عند مدخل قرية جمالا في منطقة طولكرم. وبالمقابل، شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملة اعتقالات في منطقة بيت لحم ومخيم الدهيشة، كما دهمت قوات اسرائيلية مخيم الجلزون (**الدستور**، عمّان، ١٨/٢/١٩٩٢).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، في حضور الكنيست: «ان أنشطة الجيش الاسرائيلي في لبنان هي جزء من حرب اسرائيل الدائمة ضد الارهاب. وأكد ان اسرائيل سوف تستمر في ضرب المنظمات الارهابية كافة (**هآرتس**، ١٨/٢/١٩٩٢).

١٩٩٢/٢/١٨

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، بعثة تقصّي الحقائق التابعة لمنظمة العمل الدولية، برئاسة نائب المدير العام للمنظمة، شكري الدجاني، ورئيس دائرة المساواة فيها، تان كريكبن تيوزيت، حيث أُجري بحث في الاوضاع الانسانية، والاقتصادية، في الارض المحتلة في ضوء الممارسات القمعية الاسرائيلية. كما أُجري استعراض لتطوّرات القضية الفلسطينية في ضوء عملية السلام (**وفا**، ١٨/٢/١٩٩٢).

• أطلق فلسطينيون النار باتجاه هدفين عسكريّين اسرائيليين، من دون ان تقع خسائر. فيما بدأت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملات دهم وتمشيط في منطقة جنين التي وقع فيها الحادث. على الصعيد عينه، أُلقيت زجاجة حارقة باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية في بلدة قباطية، وأخرى باتجاه دورية ثانية في جنين؛ في حين قام شبان فلسطينيون بتحطيم زجاج سيارة تابعة لأحد المستوطنين (**الدستور**، ١٩/٢/١٩٩٢).

١٩٩٢/٢/١٩

• عمّ الاضراب الشامل الارض الفلسطينية المحتلة، وذلك تضامناً مع المعتقلين في سجون الاحتلال الاسرائيلي. وقد توقفت الحركة، تماماً، في جميع مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وامتنع العمّال عن الذهاب الى أعمالهم، والطلاب الى مدارسهم. من جهة أخرى، تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال، وأُلقيت، في اثنائها، ثلاث زجاجات حارقة باتجاه دورية عسكرية ونقطة مراقبة اسرائيليتين.

وأعلنت الاذاعة الاسرائيلية عن اصابة ضابط اسرائيلي بجروح بليغة جرّاء تعرّض الحافلة التي كانت تقلّه وعدد آخر من الضباط والجنود الى هجوم بالاسلحة الرشاشة وقع في اثناء مرور الحافلة عند مدخل طولكرم (الدستور، ١٩٩٢/٢/٢٠).

• صرّح رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في اثناء زيارة له لاحدى مستوطنات اصبع الجليل، ان أحداً لا يستطيع ان يتكهّن بمدى استمرار عمليات قصف المنطقة الشمالية بصواريخ كاتيوشا، وهدّد بأن اسرائيل ستبذل كل ما تستطيع، لازالة المخاطر التي تتهدّد المنطقة (هآرتس، ١٩٩٢/٢/٢٠).

١٩٩٢/٢/٢٠

• استقبل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في تونس، وفداً يونانياً برئاسة وزير الدولة اليوناني، ميكيس ثيودوراكيس، الذي نقل، الى الرئيس عرفات، تحيات الرئيس اليوناني، قسطنطين كرامنليس، وتحيات رئيس الوزراء، قسطنطين ميتسوتاكيس. وأكد الوزير ثيودوراكيس، في خلال اللقاء، سياسة بلاده الثابتة تجاه الشعب الفلسطيني، وتعلّقها بالسلام العادل في المنطقة (وفا، ١٩٩٢/٢/٢٠).

• استشهد المواطن، جمال محمود حسان (٢٨ عاماً)، من قلقيلية، اثر اطلاق جنود اسرائيليين من الوحدات الخاصة السرية الارهابية النار عليه. في ما واصل المواطنون في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اضرابهم، لليوم الثاني على التوالي، احتجاجاً على الممارسات الاسرائيلية، وانتهاك حرمة المقدّسات والمقابر في الارض المحتلة، وغلق المساجد ومنع رفع الآذان واقامة الصلاة فيها (الدستور، ١٩٩٢/٢/٢١). من جهة أخرى، قُتل جنديان اسرائيليان وجرح ثلاثة آخرون في خلال اشتباكات بين الجيش الاسرائيلي وعناصر من حزب الله، شمال منطقة الشريط الحدودي بالقرب من قريتي كفرا وبعتر في جنوب لبنان (معاريف، ١٩٩٢/٢/٢١).

١٩٩٢/٢/٢١

• طعن فلسطيني من قلقيلية، اربعة اسرائيليين في كفار سابا بسكين فقتل أحدهم وأصاب الثلاثة الآخرين بجروح مختلفة. والاربعة رجلان وامرأتان كانوا يغادرون محلاً للبقالة عندما فاجأهم الفاعل، والقتيل هو احدى المرأتين. وحسب رواية الشرطة، فقد اطلق عدد من المارة النار على المهاجم وأصابوه في رأسه بجروح خطيرة. وذكرت انه يبلغ العشرين من عمره وكان يحمل سكيناً طولها ٣٠ سم. من جهة أخرى، استشهد ماجد جبور (٢٧ عاماً)، من خان يونس في خلال تبادل لاطلاق النار بين مسلّحين فلسطينيين ودورية اسرائيلية كانت تجوب شوارع المدينة (الدستور، ١٩٩٢/٢/٢٢).

• دعت منظمة التحرير الفلسطينية في بيان أصدرته، في تونس، مجلس الامن الدولي الى محاسبة اسرائيل لاعتدائها على لبنان. وطالبت المنظمة مجلس الامن باتخاذ خطوات عملية لوقف العدوان الاسرائيلي الجديد الذي اتهمه بيان المنظمة بأنه «يكشف نوايا اسرائيل في نسف عملية السلام»، ويستفزّ الاطراف المشاركة فيها (وفا، ١٩٩٢/٢/٢٢).

• اشار مسؤولون اميركيون الى ان الرأي العام الاميركي، «ليس في وضع يشجّعه على تأييد ضمانات القروض الى اسرائيل». وقالوا: «اذا كان لنا ان نمدّ يدنا لنأخذ من أفواه واضعي الضرائب، فالافضل ان نتأكد، أولاً، من الحاجة القصوى والملموسة» الى هذه الاموال، ومن أنها ستقدّم «في سياق اتفاق السياسة الاسرائيلية مع مصالح الولايات المتحدة الاميركية وسياستها» (نيويورك تايمز، ٢٢ ـ ١٩٩٢/٢/٢٣).

١٩٩٢/٢/٢٢

• شهدت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلّين اشتباكات واسعة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية، ان عيارات نارية اطلقت على برج للمراقبة الخلفية في سجن جنين، وقامت قوات الاحتلال بحملة تمشيط ودهم ردّاً على ذلك، وفرضت حصاراً على المنطقة. كما ذكرت الاذاعة ان اشتباكاً مسلّحاً وقع في قرية برقين بين مسلّحين فلسطينيين ودورية عسكرية اسرائيلية، وقد تعرّضت القرية، في أعقاب ذلك، الى حملة اعتقالات طاولت عدداً من مواطنيها. كما اشتبك مسلّحون فلسطينيون مع قوات اسرائيلية في جنين وعرّابة بالاسلحة الاتوماتيكية، وأُلقيت ثلاث زجاجات حارقة باتجاه سيارة احد المستوطنين، وزجاجة رابعة باتجاه دورية اسرائيلية في خان يونس. وأسفرت هذه الاشتباكات عن اصابة ١٧ فلسطينياً بجروح (الدستور، ١٩٩٢/٢/٢٣).

• كشف مسؤولون اسرائيليون في واشنطن، في أعقاب الاجتماع الذي عقده وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، مع السفير الاسرائيلي في واشنطن، زلمان شوفال، ان الولايات المتحدة الاميركية غير مستعدة لاجراء مفاوضات مع اسرائيل حول تقليص الاستيطان، كشرط للحصول على ضمانات القروض المصرفية، وانها غير مستعدة، أيضاً، للتراجع عن طلبها بشأن تجميد تام لعمليات الاستيطان (**هآرتس**، ١٩٩٢/٢/٢٣).

١٩٩٢/٢/٢٣

• انضمّ الى قافلة الشهداء المواطنان، زهير اسعد حسن غانم (٢١ عاماً) الذي فارق الحياة متأثراً بجروح خطيرة أُصيب بها في اثناء اقتحام قوة اسرائيلية قرية دير الغصون؛ ومطاوع مصطفى خصيل (٢٧ عاماً)، من مخيم جباليا، واستشهد في اثناء مطاردة قوة اسرائيلية من الوحدات الخاصة لعدد من الشبان الفلسطينيين كان الشهيد بينهم. من جهة أخرى، شهدت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اشتباكات متفرقة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية أسفرت عن اصابة أكثر من ٢٥ مواطناً بجروح، وأُلقيت في خلالها زجاجات حارقة عدة باتجاه قوات اسرائيلية في جنين ورفح وقباطية ونابلس وقرية قصرى. الى ذلك، انفجرت عبوة ناسفة في محطة لحافلات نقل الركاب في مستوطنة جيلو، وتسبّب انفجارها في اصابة مستوطن بجروح (**وفا**، ١٩٩٢/٢/٢٣).

• ذكر يهود اميركيون من أنصار الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الاميركية ان الرئيس الاميركي، جورج بوش، معنيّ بالتوصل الى تسوية مع اسرائيل في موضوع ضمانات القروض المصرفية. وان بوش أوضح لهم أنه ليس من مصلحته خلق مواجهة مع اسرائيل او مع الجالية اليهودية الاميركية، وانه يؤيد تقديم المساعدات لاستيعاب المهاجرين القادمين من بلدان رابطة الدول المستقلة. من جهته، قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في حضور رؤساء مجلس مستوطنات [الضفة الفلسطينية وقطاع غزة]: «ان اسرائيل بحاجة الى الضمانات»، لكنه كرئيس حكومة لن يساهم «في ايقاف البناء اليهودي في الضفة والقطاع ولا ليوم واحد» (**هآرتس**، ١٩٩٢/٢/٢٤).

١٩٩٢/٢/٢٤

• لقي جندي اسرائيلي مصرعه، وجرح سائق صهريج للوقود، كانا يستقلانه، في اشتباك مسلّح بين الجنديين وعدد من شبان الانتفاضة، في اثناء توقف الصهريج في شارع النباتات في جنين. وقد فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلية حظر التجول على المدينة وقراها منذ الساعة السادسة مساء وحتى الرابعة فجراً. وفي السياق عينه، هاجم مواطنون ثلاث دوريات اسرائيلية بالقنابل الحارقة، في كل من خان يونس وقباطية وابو ديس، ونفى الناطق العسكري الاسرائيلي الذي أورد النبأ وقوع أي خسائر (**وفا**، ١٩٩٢/٢/٢٤).

• كشف وزير البناء والاسكان الاسرائيلي، اريئيل شارون، ان ٢٢ ألف وحدة سكنية يجرى، حالياً، بناؤها في المناطق المحتلة. وسوف يصل عدد الوحدات السكنية، حتى نهاية هذا العام، الى ٢٣ ألفاً، هذا بالاضافة الى البناء في «القدس الكبرى» وفي معاليه ادوميم. من جهة أخرى، قال زعيم حزب العمل الاسرائيلي، اسحق رابين: «ان الاستيطان السياسي لا يضيف الى أمن اسرائيل [شيئاً]، ويضرّ بالجهود [المبذولة] لاستيعاب المهاجرين، وتأمين فرص عمل لهم» (**معاريف**، ١٩٩٢/٢/٢٥).

• تعتقد مصادر اميركية مسؤولة بأن ادارة الرئيس الاميركي، جورج بوش، باتت تتبع أسلوب «العصا والجزرة» في تعاملها مع اسرائيل، لدفعها من أجل المضي، قدماً، في عملية السلام لاحراز التقدّم، مهما كانت العقبات والعراقيل (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٩٢/٢/٢٥).

١٩٩٢/٢/٢٥

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في الخرطوم، مع رئيس مجلس الوزراء السوداني، الفريق حسن البشير، وبحث معه في آخر تطوّرات الوضع على الصعيد الفلسطيني وقضايا الشرق الاوسط، ومفاوضات السلام الجارية في واشنطن؛ وكذلك العلاقات العربية ـ العربية، وضرورة تنقية أجوائها وتنسيق المواقف (**وفا**، ١٩٩٢/٢/٢٥).

• تواصلت الاشتباكات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية وأسفرت عن مصرع جندي اسرائيلي واصابة آخر بجروح، في مقابل عدد من الاصابات بين

المـواطنين. وقد فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلية حظر تجول على عدد من المناطق، وخصوصاً طولكرم وجنين التي تعرّضت لاعتقالات طاولت نقيب الاطباء فيها (وفا، ١٩٩٢/٢/٢٥).

• رأى الرئيس الاميركي، جورج بوش، انه لا يعتزم احداث أدنى تغيير في سياسة ادارته تجاه اسرائيل، وانه لن «يزحزح» السياسة الاميركية عن مجراها، بسبب الاعتبارات السياسية لعام الانتخابات (انترناشونال هيرالد تريبيون، ١٩٩٢/٢/٢٦).

١٩٩٢/٢/٢٦

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في الخرطوم، مع الامين العام لمؤتمر الشعب العربي والاسلامي، د. حسن الترابي، واستعرض معه، على امتداد ساعة ونصف الساعة، آخر تطورات القضية الفلسطينية، والتطوّرات على الساحتين العربية والاسلامية. واتفق على عقد اجتماع قريب للأمانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي والاسلامي للبحث في موضوع القدس، ومواجهة عمليات التهويد الاسرائيلية لها، والمخاطر التي تتعرّض لها المقدّسات الاسلامية والمسيحية في دولة فلسطين (وفا، ١٩٩٢/٢/٢٦).

• واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية فرض حظر التجول والحصار على جنين وضواحيها، حيث بدأ المواطنون يعانون من نقص في المواد الغذائية. فيما تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، ونتج عنها حرق سيارة اسرائيلية في القدس، واصابة جندي اسرائيلي بجروح نتيجة اطلاق نار من قبل فلسطينيين (وفا، ١٩٩٢/٢/٢٦).

• تنتظر أوساط يهودية في الولايات المتحدة الاميركية، بينها منظمة «ايباك»، ردّ رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، على مبادرة تقدّمت بها تلك الاوساط طلبت تأجيل الحوار الدائر حول الشروط الاميركية للافراج عن ضمانات القروض المصرفية لاسرائيل الى ما بعد الانتخابات للكنيست الاسرائيلية، في مقابل موافقة مبدئية من جانب الادارة والكونغرس لتقديم الضمانات في حينه (هآرتس، ١٩٩٢/٢/٢٧).

• حدد وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، في شهادة له في حضور لجنة الاعتمادات في مجلس النواب، الشروط التي تتفاوض الادارة الاميركية على أساسها مع الحكومة الاسرائيلية لتقديم ضمانات القروض. وقال ان أمام تل ـ أبيب احد خيارين: إمّا الحصول على ضمانات القروض البالغة عشرة مليارات دولار على مدى خمس سنوات، في مقابل تجميد كل النشاطات الاستيطانية في الارض المحتلة، بما في ذلك الاعمال المتعلّقة بالبنية التحتية، وإمّا القبول بضمانات قروض أقل ممّا طلبته تل ـ أبيب ولمدة سنة واحدة، مع السماح لها باكمال بناء المساكن التي بدأتها قبل مطلع كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، شرط اقتطاع كلفة بناء هذه المساكن من ضمانات القروض (انترناشونال هيرالد تريبيون، ١٩٩٢/٢/٢٧).

١٩٩٢/٢/٢٧

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في صنعاء مع الرئيس اليمني، علي عبدالله صالح، وبحث معه في آخر تطوّرات القضية الفلسطينية، والاوضاع في الارض المحتلة في ظل تصعيد اجراءات القمع الاسرائيلية ضد المواطنين. كما بحث الرئيسان في مفاوضات السلام الجارية في واشنطن، وثمّنا، ايجابياً، الموقف الاميركي الذي ظهر في اثناء مفاوضات الجولة الثنائية الرابعة، والمتعلق بضرورة ربط القروض الاميركية لاسرائيل بوقف عمليات الاستيطان الجارية في الارض الفلسطينية المحتلة (وفا، ١٩٩٢/٢/٢٧).

• تواصلت الاشتباكات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأسفرت عن اصابة أكثر من ٢٥ مواطناً بجروح، بينهم أربعة اطفال، واعتقال ثلاثين مواطناً آخرين، بينهم عشرة تلاميذ، كما أُجهضت فتحية ابو حرب (٢٣ عاماً) وهي حامل في شهرها الثالث. في المقابل، القى مواطنون زجاجتين حارقتين باتجاه معسكر للجيش الاسرائيلي في جباليا، ودورية عسكرية اسرائيلية كانت تمر في خان يونس، كما أحرقوا سيارة للادارة المدنية في قطاع غزة (وفا، ١٩٩٢/٢/٢٧).

• هبط معدّل الهجرة اليهودية الى اسرائيل، مجدداً، حيث وصل اسرائيل، في خلال شباط (فبراير) الماضي حوالى خمسة آلاف مهاجر فقط. وهذا أدنى مستوى بلغته الهجرة، منذ موجتها الاخيرة التي بدأت قبل عامين. وكان وصل الى اسرائيل في كانون الثاني (يناير) الماضي ٧٣٧٥ مهاجراً (دافار، ١٩٩٢/٢/٢٨).

١٩٩٢/٢/٢٨

• بعث الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، برقية

تهنئة الى ملك السعودية، فهد، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لتولّيه مقاليد الحكم في بلاده. وعبّر عرفات، في برقيته عن شكره العميق «للدعم الاخوي والتأييد الثابت والمبدئي» الذي تقدّمه السعودية للقضية الفلسطينية (وفا، ١٩٩٢/٢/٢٨).

• أُلقيت أربع زجاجات حارقة باتجاه نقطتي مراقبة عسكريّتين اسرائيليتين في مخيم رفح ومدينة جنين، وعلى دورية اسرائيلية في النصيرات. وهوجمت دوريات عسكرية أخرى في الخليل وغزة وجنين. كما تعرّضت سيارات لمستوطنين في الخليل لرشق بالحجارة والزجاجات الفارغة. وكانت قنبلة يدوية أُلقيت، قبل ظهر اليوم، على برج المراقبة الخلفي لمقر الحاكم العسكري الاسرائيلي في جنين. في المقابل، أسفرت الاشتباكات التي وقعت اليوم بين المواطنين والقوات الاسرائيلية في عدد من المناطق الفلسطينية المحتلة عن اصابة ١٥ مواطناً بجروح واعتقال عشرات آخرين (وفا، ١٩٩٢/٢/٢٨).

١٩٩٢/٢/٢٩

• تواصلت الصدامات بين المواطنين في الارض المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأُصيب ضابط اسرائيلي وعدد من المستوطنين في القدس بجروح، وجُرح جندي بالرصاص في اشتباك مسلّح وقع في نابلس بين مواطنين وقوة اسرائيلية. في المقابل، أُصيب ستون مواطناً بجروح وتعرّض عدد من القرى والمخيمات الفلسطينية لحملات اقتحام ودهم، أسفرت عن اعتقال اربعمئة مواطن في جنين، وعدد آخر في مناطق متفرّقة (وفا، ١٩٩٢/٢/٢٩).

• قدّم أمين ابو حصيرة أوراق اعتماده كسفير مفوّض فوق العادة لدولة فلسطين، الى الرئيس الانغولي، دوسانتوس. وأُجريت مراسم استقبال رسمية للسفير الفلسطيني (وفا، ١٩٩٢/٢/٢٥).

١٩٩٢/٣/١

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في صنعاء، مع نائب رئيس الجمهورية اليمنية، علي سالم البيض، وبحث معه في العلاقات الثنائية بين دولتي فلسطين واليمن. كما استعرض الطرفان التطوّرات على الصعيد العربي، والمستجدات على صعيد عملية السلام في الشرق الاوسط (وفا، ١٩٩٢/٣/١).

• استشهد المواطنون محمد خليل ابو حجاج (٢٠ عاماً)، وسليم مصطفى الخولي (٣٥ عاماً)، ويوسف ابو العجايز (١٦ عاماً)، واحمد الصرفندي (١٨ عاماً). وجميعهم من مخيم رفح، وقد أُصيبوا برصاص قوات الاحتلال في خلال اشتباكات عنيفة شهدها المخيم بين سكانه وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية، ان ٢٥ مواطناً آخرين أُصيبوا في هذه الاشتباكات. وأضافت ان زجاجة حارقة أُلقيت، ليلة أمس، على منزل وزير البناء والاسكان الاسرائيلي، اريئيل شارون، في مدينة القدس. كما أُلقيت زجاجتان أخريان على القوات الاسرائيلية في خلال صدامات وقعت في بلدة قباطية (الدستور، ١٩٩٢/٣/٢).

• قال عضو الكنيست زعيم حركة «تسومت» المتطرفة، رفائيل ايتان، في محاضرة له في حضور طلاب المدرسة الثانوية في بئر السبع، ان «عرب اسرائيل أعداء لنا، واذا خيّروا فسيختارون تدمير اسرائيل. واذا كان البعض منهم قد ربط مصيره بمصير الدولة، فانه لا يستطيع الافصاح عن هذا في مناطق سكناه» (معاريف، ١٩٩٢/٣/٢).

١٩٩٢/٣/٢

• جرح سبعة مواطنين وتعرّض آخرون للضرب في ١٤ عملية اعتداء بالأيدي والهراوات قام بها جنود الاحتلال الاسرائيلي، في خلال اشتباكات وقعت اليوم في أنحاء متفرّقة في الارض المحتلة. كما قامت القوات الاسرائيلية باقتحام عدد من القرى والاحياء والمدارس واعتقال عدد من المواطنين. في ما تواصل حظر التجوّل، الذي بدأ قبل اسبوعين، على مدينتي رام الله والبيرة. في المقابل، ألقى المواطنون سبع زجاجات حارقة على دوريات للاحتلال الاسرائيلي في مناطق عدة (وفا، ١٩٩٢/٣/٢).

• قال زعيم حزب العمل الاسرائيلي، اسحق رابين، في حضور عدد من العمّال العرب، التفاهم في الناصرة، ان حكومة برئاسته ستبدأ، على الفور، مفاوضات لاقامة الحكم الذاتي والبحث عن حل للقضية الفلسطينية يؤدي الى انطلاقة نحو السلام. وأضاف رابين بأنه سوف يغيّر سلم الاولويات ويعمل على ايقاف بناء المستوطنات التي تستنفذ معظم الموارد الاقتصادية، وليس لها بعداً أمنياً، وتشكّل عائقاً في وجه السلام (دافار، ١٩٩٢/٣/٣).

١٩٩٢/٣/٣

• كثّفت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملاتها القمعية ضد المواطنين في عدد من مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ودهمت عدداً من المنازل وخاصة في مدن رفح ومخيمها وجنين ومخيمها، اضافة الى عدد من قرى الخليل ومخيمات نابلس. وقامت بعملية تمشيط في جبال قلقيلية والقرى المحيطة بالخليل. ورد المواطنون باطلاق نار على دورية اسرائيلية في مخيم بلاطة، وألقوا ثلاث زجاجات حارقة على جيب عسكري في قطاع غزة، ودورية عسكرية وسيارة مستوطن في نابلس، وأحرقوا حافلتين اسرائيليتين في منطقة أخرى (وفا، ٣/٣/١٩٩٢).

١٩٩٢/٣/٤

• كثّفت سلطات الاحتلال الاسرائيلية من حملاتها القمعية ضد المواطنين في الارض المحتلة في الاربع والعشرين ساعة الماضية، وقامت بحملات دهم لعدد كبير من المنازل، وخصوصاً في مخيمات جنين ونابلس ورفح. وعزّزت وجودها العسكري، ودفعت بخمس طائرات مروحية بمشاركة آلاف الجنود في عمليات تمشيط استهدفت جبال قلقيلية والمنطقة المحيطة بقرى الخليل. من جهة أخرى، عُلم من مصادر اسرائيلية، ان عيارات نارية أُطلقت من سلاح آلي باتجاه سيارة تابعة للادارة العسكرية الاسرائيلية في قرية الرام القريبة من رام الله، وتمكّن الفاعلون من الفرار في سيارة مسروقة تحمل نمرة رقمية اسرائيلية (الدستور، ٥/٣/١٩٩٢).

• بعد انتهاء الجولة الرابعة من المفاوضات الثنائية في واشنطن، قالت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، ان اجتماعات وزير الخارجية الاميركي، جيمس بيكر، مع الوفود العربية والاسرائيلية شدّدت على ضرورة العمل من أجل التوصل الى اتفاق على مكان الجولة المقبلة وموعدها. وأوضحت ان الانطباع الذي توافر لدى الجانب الاميركي هو ان كل الوفود راغبة في متابعة المفاوضات (انترناشونال هيرالد تربيون، ٥/٣/١٩٩٢).

١٩٩٢/٣/٥

• استشهد مواطن وقتل جندي اسرائيلي في اثناء قيام قوة عسكرية اسرائيلية بغارة على منزل يقع في منطقة قريبة من خان يونس، حيث وقع اشتباك مسلّح بين القوة الاسرائيلية وعدد من الفلسطينيين. وذكر متحدث باسم الجيش الاسرائيلي، ان الحادث وقع عندما اقتحم الجنود منزلًا بحثاً عن نشطاء فلسطينيين، ففتح فلسطيني كان داخل كوخ ملحق بالمنزل النار على المهاجمين وقتل باروخ بن شيمون. وقد اعتقل الجنود سبعة مواطنين واستولوا على أسلحة. وفي حادث آخر تمّ تفجير قنبلة موجّهة عن بعد عند مشارف مخيم بلاطة في اثناء مرور آلية عسكرية تقل جنديين، وقد اصيب الاثنان بجروح جرّاء الانفجار. الى ذلك، أطلق فلسطينيون النار باتجاه سيارة اسرائيلية قرب مخيم قلنديا، واختطف آخرون حافلتين اسرائيليتين في مخيم جباليا وقاموا باشعال النار فيهما (الدستور، ٦/٣/١٩٩٢).

١٩٩٢/٣/٦

• قتل جندي اسرائيلي واحد الفدائيين في اشتباك مسلّح، وقع بين مجموعة من القوات الخاصة الاسرائيلية، اقتحمت منزلًا يقع في قرية بني سهيلة الى الشرق من خان يونس، استمر مدة ربع ساعة، وأسفر عن اعتقال سبعة فلسطينيين (وفا، ٦/٣/١٩٩٢).

١٩٩٢/٣/٧

• تلقّى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، برقية تهنئة من العاهل السعودي، فهد بن عبدالعزيز، بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، حملت مشاعر ودّية وتمنيات الملك السعودي للشعب الفلسطيني بتحقيق «آماله الخيّرة وأهدافه المشروعة في العودة الى وطنه» (وفا، ٧/٣/١٩٩٢).

• أعلن متحدث عسكري اسرائيلي ان دورية عسكرية تعرّضت، أمس، لهجوم بالاسلحة في اثناء مرورها عند مفرق طرق عين عريك في منطقة رام الله. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية، ان رشقات نارية اصابت السيارة، ولم تتطرّق الى ذكر أية خسائر. في السياق عينه، ألقى مواطنون زجاجتين حارقتين باتجاه نقطة عسكرية اسرائيلية في بلدة العروب. كما أُلقيت زجاجتان أخريان باتجاه نقطة مراقبة ثانية في خان يونس (الدستور، ٨/٣/١٩٩٢).

• قتل ضابط الأمن في سفارة اسرائيل في تركيا، ايهود سدان، على أيدي مجهولين وضعوا

شحنة متفجّرة في سيارته. وبهذا يصل عدد الدبلوماسيين الاسرائيليين الذين قتلوا في عمليات من هذا النوع، منذ بداية السبعينات، الى سبعة، بينما جُرح كثيرون (**معاريف**، ١٩٩٢/٣/٨).

١٩٩٢/٣/٨

• ذكرت الاذاعة الاسرائيلية، ان جندياً اسرائيلياً جرح طعناً بسكين في قطاع غزة، من قبل مواطن اعتقله عدد من جنود قاعدة عسكرية كان يحرسها الجندي المصاب. كما أُصيب جنديان آخران بجروح اثر القاء قنبلة يدوية باتجاه مركز عسكري في مستوطنة «بيت هداسا»، في منطقة الخليل؛ في ما تعرّضت دورية عسكرية اسرائيلية لهجوم بالاسلحة لدى مرورها في قرية عرّابة في منطقة جنين. من جهة أخرى، قام مستوطنون باقتحام منطقة السوق في الخليل وحطّموا زجاج عدد من المحال التجارية فيه، واعتدوا على أصحابها وعلى المارة في السوق. وقد قامت قوات من الجيش والشرطة الاسرائيليين بحراسة المهاجمين (**الدستور**، ١٩٩٢/٣/٩).

• عقّب عضو الكنيست الاسرائيلي، يوسي ساريد (راتس)، على أقوال زعيم حزب العمل الاسرائيلي، اسحق رابين، حول الاستيطان الليكودي ـ السياسي ـ قائلاً: «ان رابين لا زال يعزف نغمة اسطوانات السبعينات التي أنامت الدولة عشرين عاماً وأفاقت منها بشكل مفاجىء ومؤلم في العام ١٩٨٧، فقط، مع اندلاع الانتفاضة (**دافار**، ١٩٩٢/٣/٩).

١٩٩٢/٣/٩

• استشهد ثلاثة مواطنين برصاص جنود الاحتلال الاسرائيلي في خلال اشتباكات وقعت في مخيم العروب وعصيرة القبلية، وأُصيب ١٣ آخرين بجروح في غزة. وذكرت مصادر، ان فلسطينياً لم يُكشف عن هويته استشهد في مخيم العروب. وكان المواطن عبدالله الشامي (٢٤ عاماً)، استشهد قبل ثلاث ساعات، من ذلك، في اشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال في عصيرة القبلية، كما استشهد فلسطيني ثالث لم يعرف اسمه (**الدستور**، ١٩٩٢/٣/١٠).

• كشف يعقوب ميريدور، بعد وفاة رئيس الحكومة الاسبق، مناحيم بيغن، بعض الاسباب التي حدت ببيغن الى الاستقالة من رئاسة الحكومة الاسرائيلية. وقال ان بيغن توصّل الى قراره بالاستقالة بعد ان أثقلت عليه أرقام قتلى الجيش الاسرائيلي في حرب لبنان. ونقل ميريدور عن بيغن قوله: «لقد توقّعنا عدداً أقل بكثير ممّا وقع» (**معاريف**، ١٩٩٢/٣/١٠).

١٩٩٢/٣/١٠

• تلقّى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، رسالة تضامنية من الرئيس القبرصي، جورج فاسيليو، أعرب فيها عن استمرار دعم بلاده للقضية الفلسطينية، واستعدادها للمساهمة في تحقيق السلام العادل القائم على الانسحاب الاسرائيلي من على الارض المحتلة، وممارسة الشعب الفلسطيني حريته وسيادته على أرضه (**وفا**، ١٩٩٢/٣/١٠).

• استشهد، في مدينة غزة، علاء ابراهيم المغربي (٣٠ عاماً)، بعد ان أطلق جنود اسرائيليون النار عليه. وكان المغربي يقود سيارته في حي النصر في المدينة عندما حاول دهس مجموعة من الجنود الاسرائيليين كانت تقف عند حاجز تفتيش. وقد فتح الجنود النار باتجاه سيارة المغربي فأصابوه وفارق الحياة على الفور. من جهة أخرى، اعتقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية مواطناً من قطاع غزة حاول طعن جندي اسرائيلي بسكين. وفرضت حظر تجول على مدينة رام الله بعد القاء زجاجة حارقة على دورية عسكرية (**الدستور**، ١٩٩٢/٣/١١).

• أعلن قائد معتقل «كتسعيوت»، العقيد رئيف شليئيل في حضور صحفيين في بئر السبع، ان السلطات الاسرائيلية سوف تطلق سراح ٣٠٠ معتقل فلسطيني من المعتقل، اضافة الى ثلاثين آخرين اطلق سراحهم، الاسبوع الماضي. وادّعى شليئيل، ان عدد المعتقلين انخفض، في الآونة الاخيرة، من سبعة آلاف الى خمسة، بسبب السياسة التي اتبعها قائد المنطقة الجنوبية اللواء متان فلنائي (**دافار**، ١٩٩٢/٣/١١).

١٩٩٢/٣/١١

• هاجمت القوة الضاربة الفلسطينية عدداً من الاهداف الاسرائيلية بالزجاجات الحارقة، حيث أُلقيت ثلاث منها باتجاه دورية عسكرية في قطاع غزة. وأُلقيت زجاجة رابعة على دورية في نابلس، في ما تعرّض موقع عسكري اسرائيلي في رام الله لهجوم بزجاجة خامسة. وكان مواطنون أشعلوا النار في ثلاث سيارات اسرائيلية احترقت، جميعها. في المقابل، شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملة دهم لعدد من المحال التجارية

في مخيم الجلزون، واعتقلت عدداً من المواطنين (الدستور، ١٢/٣/١٩٩٢).

• عرض سفير اسرائيل في واشنطن، زلمان شوفال، على وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، في خلال لقائهما الاخير، اقتراح تسوية يُمثل، في الواقع، خضوعاً لمعظم الشروط الاميركية الخاصة بضمانات القروض. وكشفت صحيفة «وول ستريت جورنال» ان اسرائيل وافقت، رسمياً، على ايقاف تطوير وتوسيع المستوطنات مقابل الضمانات، غير ان بيكر فاجأ شوفال برفضه الاقتراح على الفور (معاريف، ١٢/٣/١٩٩٢).

١٢/٣/١٩٩٢

• وصل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الى عاصمة انغولا الشعبية، في زيارة لانغولا بدأ بها جولة في عدد من الدول الافريقية. وقد عقد عرفات بعد وصوله، جلسة محادثات، منفردة، مع الرئيس الانغولي، خوسيه سانتوس، بحث الطرفان، في خلالها، العلاقات الثنائية بين فلسطين وانغولا، والتطوّرات السياسية على الساحتين العربية والدولية (وفا، ١٢/٣/١٩٩٢).

• استشهد المواطن خالد شاكر فحماوي (١٩ عاماً)، وأُصيب ثلاثة مواطنين بجروح في خلال حملة دهم قامت بها قوات الاحتلال الاسرائيلية بحثاً عن أعضاء في مجموعة «الفهد الاسود» في مخيم جنين. وأسفرت، أيضاً، عن اعتقال عدد من المواطنين، كما اعتقل عشرات آخرون في مناطق متفرقة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (الدستور، ١٣/٣/١٩٩٢).

• بعث عضو الكنيست، يوسي ساريد، برسالة الى وزير التعليم الاسرائيلي، زفولون هامر يطلب فيها سحب كتيب أعد للمهاجرين الجدد ويُظهر اسرائيل من دون حدود. وجاء في رسالة ساريد «ان اسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم، وفقاً لوزارة التعليم الاسرائيلية، التي ليس لها حدود. وبهذا تقدّم الوزارة خدمة ثمينة الى الدّ أعدائنا الذين يتهمون اسرائيل، دوماً، بالتطلّع نحو التوسّع على حساب جيرانها» (دافار، ١٢/٣/١٩٩٢).

١٣/٣/١٩٩٢

• واصل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، جولته الافريقية، فوصل الى ناميبيا حيث اجتمع مع رئيسها د. سام نجوما. وقام، بعدها، بزيارة مقر البرلمان الناميبي. حيث القى كلمة في حضور اعضائه أشاد فيها بالعلاقات التاريخية والتعاون المشترك بين دولة فلسطين وجمهورية ناميبيا. كما قدّم عرفات شرحاً وافياً لمجريات عملية السلام والمحادثات الدائرة بصددها (وفا، ١٣/٣/١٩٩٢).

• أقامت قوات الاحتلال الاسرائيلية حواجز عسكرية على مداخل مدينة القدس، وقام الجنود الاسرائيليون بتوقيف السيارات العربية، وأعادوا مئات الشبان ممّن لم تكن بحوزتهم تصاريح خاصة بدخول المدينة. من جهة أخرى، ألقى مواطنون زجاجة حارقة باتجاه حافلة اسرائيلية تعمل على خط رقم ٢٥، وكانت في طريقها الى مستوطنة النبي يعقوب شمال القدس. كما أُلقيت زجاجتان أخريان على حافلة ثانية قرب قبر راحيل في بيت لحم (الدستور، ١٤/٣/١٩٩٢).

١٤/٣/١٩٩٢

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، مع رئيس الكونغو، دينيس ساسو انغويسو، وذلك في اطار جولة قام بها عرفات شملت عدداً من بلدان افريقيا. وقد تناول اجتماع عرفات ـ انغويسو، الذي عقد في القصر الجمهوري في العاصمة برازافيل، تطوّرات الوضع في الشرق الاوسط، وخصوصاً القضية الفلسطينية، وكذلك العلاقات الثنائية الفلسطينية ـ الكونغولية (وفا، ١٤/٣/١٩٩٢).

• تواصلت الصدامات في الارض المحتلة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي قامت بعملية دهم لعدد من المدن والقرى والمخيمات أسفرت عن اعتقال عدد من المواطنين. من جهة أخرى، قتل زكي احمد ابو عمرة (٢٤ عاماً) من مخيم رفح، طعناً وضرباً بسكين وبلطة على أيدي ملثّمين مجهولين هاجموه داخل منزله (الدستور، ١٥/٣/١٩٩٢).

• توقّع وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، في مقابلة مع شبكة «سي. ان. ان» الاميركية ان يقوم العراق بقصف اسرائيل بصواريخ «سكود»، في حال قيام الجيش الاميركي بمهاجمة العراق مجدداً. وقال ارنس: «يجب على الاميركيين ان يأخذوا في الحسبان امكانية الردّ من قبل اسرائيل في حال تعرّضها لمثل هذا الهجوم» (معاريف، ١٥/٣/١٩٩٢).

١٩٩٢/٣/١٥

• استشهد نعيم عبدالسلام لحام (٢٤ عاماً) وحجاج ابراهيم حجاج (١٩ عاماً) وعماد محمود بشرت (٢١ عاماً) في اشتباك مسلّح مع وحدة عسكرية اسرائيلية وقع في مخيم عسكر قرب نابلس. وذكر متحدث اسرائيلي ان لحام هو زعيم المجموعة التي اشتبه بقيامها باطلاق النار على اهداف عسكرية اسرائيلية في خلال العام الماضي. من جهة أخرى، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان ثلاث زجاجات حارقة أُلقيت باتجاه سيارة اسرائيلية لدى مرورها في بلدة مردة، قضاء طولكرم (**الدستور**، ١٦/٣/١٩٩٢).

• هاجم مصدر اسرائيلي، رفيع المستوى، اتهامات اطلقتها وسائل اعلام اميركية، حول بيع اسرائيل سلاحاً وتكنولوجيا اميركية الى دول اجنبية. ووصف المصدر هذه الاتهامات بأنها «كاذبة وخسيسة». وعرض في حضور الصحافيين الاسرائيليين اتفاقات موقّعة مع الولايات المتحدة الاميركية، تقرّ وجهة النظر الاسرائيلية (**دافار**، ١٦/٣/١٩٩٢).

١٩٩٢/٣/١٦

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في صنعاء، مع الرئيس اليمني، علي عبدالله صالح، حيث بحث معه، في آخر التطوّرات على الساحتين، العربية والدولية، والتطوّرات الاخيرة في عملية السلام في الشرق الاوسط (**وفا**، ١٦/٣/١٩٩٢).

• شهدت مناطق عدّة متفرقة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، أسفرت عن استشهاد ثلاثة مواطنين. وقد أعلن حداد عام على الشهداء الثلاثة في عموم مناطق الضفة والقطاع، في وقت عزّزت قوات الاحتلال الاسرائيلية تواجدها في نابلس. وانتشرت دورياتها العسكرية في غير منطقة. من جهة أخرى، أطلق مسلّحون فلسطينيون النار باتجاه نقطة عسكرية اسرائيلية أُقيمت فوق عمارة العنبتاوي في نابلس. وهاجم آخرون حافلة لشركة «ايغد» الاسرائيلية بالحجارة وسيارة للمستوطنين في مخيم الدهيشة (**الدستور**، ١٧/٣/١٩٩٢).

• قام وزير المالية الاسرائيلية، اسحق موداعي، بزيارة سرية الى سويسرا التقى، في خلالها، اغنياء الجالية اليهودية، في محاولة لجمع الاموال كبديل لضمانات القروض من الولايات المتحدة الاميركية. وقد أبدى يهود أغنياء اوروبيون وصل بعضهم الى جنيف استعدادهم لاقراض اسرائيل ما تحتاجه من أموال (**معاريف**، ١٧/٣/١٩٩٢).

١٩٩٢/٣/١٧

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في صنعاء، مع نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني، علي سالم البيض، وبحث معه في التطوّرات المتعلّقة بالقضية الفلسطينية وتطوّرات المفاوضات السلمية، والجهود المبذولة لانجاحها (**وفا**، ١٧/٣/١٩٩٢).

• هاجم فلسطيني عدداً من الاسرائيليين في يافا فقتل اثنين وجرح واحداً وعشرين. وقع الهجوم في شارع ايلات في المدينة، واستخدم المهاجم في تنفيذ عمليته سكينين احدهما أقرب الى سيف قصير. وذكرت مصادر الشرطة الاسرائيلية، ان المهاجم، الذي توفي اثر اصابته على يد سائق اسرائيلي مسلّح أطلق النار عليه، جاء من قطاع غزة، وعثر على منشور لـ «حماس» كان بحوزته. وقد اعتقلت الشرطة مواطناً من غزة للاشتباه بنقله المهاجم بالسيارة الى يافا حيث نفّذ هجومه. من جهة أخرى، تواصلت الصدامات بين المواطنين في الأرض المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، تخلّلها القاء حجارة وزجاجات حارقة على حافلات ودوريات اسرائيلية، وأسفرت عن جرح عدد من المواطنين (**الدستور**، ١٨/٣/١٩٩٢).

• اتهم وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، في اثناء زيارته لواشنطن، منظمات ارهابية بنسف سفارة اسرائيل في الارجنتين. لكنه نفى ان يكون لديه علم، الآن، بجهة محدّدة قامت بتنفيذ العملية، مؤكداً انها «جزء من المعركة الارهابية التي تدار ضد اسرائيل من قبل حركة الجهاد الاسلامي وارهابيين فلسطينيين» (**هآرتس**، ١٨/٣/١٩٩٢).

• نفى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، وجود نيّة لدى اسرائيل لالغاء طلبها الحصول على ضمانات القروض من الولايات المتحدة الاميركية. وقال ان طلب اسرائيل «هو حق». وان حكومته لا تنوي تسهيل الامور للذين يريدون التنازل عن الضمانات (**هآرتس**، ١٨/٣/١٩٩٢).

• كشفت الناطقة باسم وزارة الخارجية

الاميركية، مارغريت تتوايلر، ان الادارة الاميركية قدّمت الى الكونغرس اقتراحاً مفصّلاً يؤمّن تقديم ضمانات القروض الى الحكومة الاسرائيلية شرط ألا تُبنى مساكن جديدة، باستثناء تلك التي بوشر ببنائها. وقالت «ان الاقتراح عادل ومتوازن» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٨/٣/١٩٩٢).

١٨/٣/١٩٩٢

• التقى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في صنعاء، عضو مجلس الرئاسة في جمهورية اليمن، سالم صالح محمد، وتناول معه بالبحث آخر التطوّرات المتعلّقة بالقضية الفلسطينية وتطوّرات المسيرة السلمية وقضايا أخرى (**وفا**، ١٨/٣/١٩٩٢).

• أُصيبت دورية عسكرية اسرائيلية، في بيت لحم، بقنبلة يدوية، واطلقت النار باتجاه سيارة اسرائيلية كانت تمرّ وسط مدينة البيرة، وباتجاه سيارة ثانية في النصارية، ودورية في الخليل. كما أُلقيت قنبلة يدوية باتجاه دورية عسكرية في غزة وأكثر من عشر زجاجات حارقة باتجاه دوريات أخرى. ولم تبلّغ المصادر الاسرائيلية سوى عن اصابة جندي واحد بجروح في جميع هذه العمليات. فيما ذُكر ان عشرة مواطنين اصيبوا بجروح في خلال اشتباكات مع القوات الاسرائيلية في مناطق عدّة، واعتقل آخرون (**الدستور**، ١٩/٣/١٩٩٢).

• أقرّ الكنيست، قبيل انهاء دورته بفترة قصيرة، قانون الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة في اسرائيل. وقد حصل القرار على أغلبية ٥٥ صوتاً في حين عارضه ٣٢ (**معاريف**، ١٩/٣/١٩٩٢).

• أعلنت حركة «الجهاد الاسلامي» مسؤوليتها عن حادث تفجير السفارة الاسرائيلية في الارجنتين. وعلم ان عدد القتلى وصل الى عشرة، بينهم امرأتان اسرائيليتان وثلاثة قتلى لم يتمّ التعرّف على هوياتهم، و٢٥٢ جريحاً بينهم عشرة اسرائيليين (**هآرتس**، ١٩/٣/١٩٩٢).

• أوضح الرئيس الاميركي، جورج بوش، ان «للولايات المتحدة الاميركية سياسة ثابتة ومستمرة، ترتكز على ان المستوطنات [الاسرائيلية] لا تساعد السلام. وهي ليست بسياسة جديدة». وأشار الى انه «اذا كان هناك من مجال لمساعدة المهاجرين في اطار السياسة الاميركية»، فانه مستعد لذلك (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩/٣/١٩٩٢).

١٩/٣/١٩٩٢

• تواصلت الصدامات في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي استخدمت الاسلحة النارية والعيارات المطاطية وقنابل الغاز، ممّا أدّى الى اصابة عدد من المواطنين بجروح متفاوتة، واستشهاد أربعة مواطنين هم، حسن محمود حسن من كفل حارس، ووجدان فوزي حمدان القدوة (٢١ عاماً) من قراوة، وفادي محمد العمور، ورابع لم تعرف هويته. في المقابل، تمكّن نشطاء الانتفاضة من مهاجمة عدد من الاهداف والمواقع الاسرائيلية في مناطق عدة، كان أبرزها القاء زجاجات حارقة على حافلة واصابة عدد من ركابها (**الدستور**، ٢٠/٣/١٩٩٢).

• رفض الرئيس الاميركي، جورج بوش، حتى إشعار آخر، عقد اللقاء الذي كان مقرّراً عقده، أمس، مع زعماء المنظّمات اليهودية في الولايات المتحدة الاميركية. وقد عبّر هؤلاء عن غضبهم من الطريقة التي عالجت بها الادارة الاميركية مسألة ضمانات القروض المصرفية الى اسرائيل. وأكدوا ان الرئيس بوش لن يحصل على تأييدهم في الانتخابات الرئاسية المقبلة (**هآرتس**، ٢٠/٣/١٩٩٢).

• ذكرت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، ان الشرط الاميركي بايقاف النشاط الاستيطاني في الارض الفلسطينية المحتلة يشمل، على حدّ علمها، القدس الشرقية، أيضاً (**نيويورك تايمز**، ٢٠/٣/١٩٩٢).

• أشار الناطق باسم البيت الابيض، مارلن فيتزووتر، الى ان الادارة الاميركية لا تزال مهتمّة بالتوصل الى اتفاق مع الكونغرس في شأن ضمانات القروض، وانها تفاوضت، منذ كانون الثاني (يناير) الماضي، مع اسرائيل والكونغرس، من اجل التوصل الى برنامج لمساعدة الاستيعاب يلبّي حاجات اسرائيل، وينسجم مع السياسة الاميركية (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٠/٣/١٩٩٢).

٢٠/٣/١٩٩٢

• استشهد حسني عبدالرؤوف عياد (١٩ عاماً) من سلواد، في أثناء اشتباك مع جنود اسرائيليين وقع في رام الله؛ كما استشهد محمد حسين ابو جلوة (٢٣ عاماً) من مخيم جنين متأثراً بجروح أُصيب بها

قبل ثلاثة أيام. من جهة أخرى، أُلقيت أربع زجاجات حارقة باتجاه دوريتين عسكريتين اسرائيليتين في عرّابة. كما تعرّضت ثلاث دوريات عسكرية أخرى لرشق بالحجارة في جنين (الدستور، ١٩٩٢/٣/٢١).

١٩٩٢/٣/٢١

• شهدت الارض المحتلة اشتباكات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي نفّذت اعتداء وحشياً على عيادة طبية في مخيم جباليا، استهدفت مرتين القيت، في خلالهما، قنابل غاز، ممّا أدى الى اصابة عشرات الاطفال، داخل العيادة، بحالات اختناق. كما أُصيب ثلاثة اطفال آخرين بحالات مماثلة جراء اطلاق الجنود الاسرائيليين قنابل الغاز على بيوت عدة في بلدة السامرية. فيما أسفرت اجمالي الاشتباكات، التي وقعت اليوم، عن جرح أكثر من عشرين مواطناً غالبيتهم من قطاع غزة واعتقال مواطنين في خلال حملة دهم طاولت مخيم جباليا والنصيرات وطولكرم وبعض مناطق جنين وبلدة العساكرة (وفا، ١٩٩٢/٣/٢١).

• قال زعيم حزب العمل الاسرائيلي، اسحق رابين، في مقابلة أجرتها معه اذاعة الجيش الاسرائيلي، ان القضاء على الشيخ عباس الموسوي في جنوب لبنان، يشكّل نقطة تحوّل في مواقف «حزب الله». وتوقّع قيام حزب الله بعمليات جديدة ضد أهداف اسرائيلية في الخارج، على غرار ما حدث في الارجنتين وتركيا (معاريف، ١٩٩٢/٣/٢٢).

• اكد مسؤول اميركي كبير، ان بلاده تسعى الى مناقشة خلافاتها، مباشرة، مع المسؤولين الاسرائيليين. وقال ان موقف بلاده من المستوطنات معروف وقديم وواضح، وهو انها تشكّل عقبة في وجه السلام. وتخالف اتفاقية جنيف المتعلّقة بواجبات سلطات الاحتلال، خصوصاً لجهة عدم جواز تغيير الوضع على الطبيعة في الارض المحتلة (انترناشونال هيرالد تربيون، ٢١ - ١٩٩٢/٣/٢٢).

١٩٩٢/٣/٢٢

• استشهد جمال راشد من قرية شويكة القريبة من طولكرم، برصاص قوات الاحتلال الاسرائيلية. وذكر بيان أصدره الجيش الاسرائيلي ان قوات الامن الاسرائيلية حاولت القبض على راشد الذي رفض أوامرها له بالتوقف وحاول الفرار، فأطلق الجنود النار عليه وأصابوه مباشرة. في هذه الاثناء، شهدت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اشتباكات عدة بين المواطنين وقوات الاحتلال. واصيب جندي اسرائيلي خطأ عندما أطلقت قوة عسكرية اسرائيلية النار عليه قرب مخيم الدهيشة في اثناء عملية تمشيط قامت بها، بحثاً عن مواطنين ألقوا عبوة ناسفة على قافلة جنود اسرائيلية (الدستور، ١٩٩٢/٣/٢٣).

• بيّن بحث قامت به شعبة الطوائف المسيحية في وزارة الاديان الاسرائيلية ان ٥٩٣ شخصاً اعتنقوا الديانة اليهودية، في العام الماضي، من بين حوالى مئتي طفل في البرازيل ودول أخرى تبنّتهم عائلات يهودية. وقد بلغ مجموع الذين تخلّوا عن الديانة اليهودية في العام ١٩٩١، حوالى ٩٣٠ شخصاً (هآرتس، ١٩٩٢/٣/٢٣).

١٩٩٢/٣/٢٣

• استقبل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في تونس، المفوض العام لوكالة الغوث الدولية التابعة للامم المتحدة «اونروا». وأجري في خلال اللقاء استعراض للاوضاع الاقتصادية الخطيرة في الارض المحتلة في ظل سياسة الاحتلال الاسرائيلية. وبُحث، كذلك، في كيفية زيادة فاعلية عمل الوكالة في خدمة الشعب الفلسطيني ولتخفيف معاناته (وفا، ١٩٩٢/٣/٢٣).

• تواصلت الصدامات في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأعلنت طولكرم الاضراب التجاري حداداً على استشهاد جمال رشيد غانم (٢٣ عاماً). من جهة ثانية، اطلق ملثّمون النار باتجاه سيارة تابعة لأحد المستوطنين في اثناء مرورها في الشارع المحاذي لمخيم عسكر القديم، وقامت قوات الاحتلال بغلق المنطقة، واعتقلت سائق سيارة حاول دهس شرطي من «حرس الحدود» في طولكرم. كما شنّت حملة اعتقالات ودهم، وقامت بتفتيش عدد من البيوت في نابلس اثر تعرّض حافلتين لرشق بالحجارة (الدستور، ١٩٩٢/٣/٢٤).

١٩٩٢/٣/٢٤

• ألقى مواطنون زجاجتين حارقتين على دورية عسكرية اسرائيلية كانت تمر بالقرب من مستوطنة «شيلوه» في منطقة رام الله؛ فيما شهدت الخليل صدامات عنيفة بين مواطنيها وقوات الاحتلال.

وهاجم شبان من حلحول سيارة عسكرية لدى مرورها في منطقة النبي يونس. في المقابل، اقتحمت قوات اسرائيلية مخيم نور شمس وبلدة عنبتا وقرية علّار، وشنّت حملة اعتقالات طاولت عدداً من المواطنين في هذه المناطق (الدستور، ٢٥/٣/١٩٩٢).

• قال محافظ بنك اسرائيل، يعقوب فرنكل، في حضور النادي التجاري ـ الاقتصادي في القدس، ان وتيرة الاقتصاد الاسرائيلي باتت، أخيراً، في تباطؤ ذي دلالة. حيث بقيت نسبة التنمية على ما هي عليه في العام الماضي، بينما هبطت نسبة الصادرات وارتفع حجم الاستيراد (هآرتس، ٢٥/٣/١٩٩٢).

١٩٩٢/٣/٢٥

• تلقّى رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رسالة جوابية من الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران. وعلم ان الرسالة تتعلّق بالجهود المبذولة لانجاح عملية السلام في الشرق الاوسط؛ وان الرئيس الفرنسي أعرب، في رسالته، عن قلقه الشديد جرّاء استمرار بناء المستوطنات في الارض المحتلة، وكذلك المسّ بالمعالم التاريخية الأثرية والدينية لمدينة القدس (وفا، ٢١/٣/١٩٩٢).

• أُصيب جنديان اسرائيليان ومستوطنان بجروح مختلفة، في أربعة حوادث منفصلة وقعت في اثناء مواجهات بين مواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وأضرم شبان الانتفاضة النار بسيارة اسرائيلية عند مدخل قرية العيساوية، في وقت تعرّضت دورية عسكرية للجيش الاسرائيلي لرشق بالحجارة وسط شارع صلاح الدين في القدس. في المقابل، واصلت سلطات الاحتلال غلق مدينة قلقيلية اثر تزايد العمليات ضد المستوطنين (الدستور، ٢٦/٣/١٩٩٢).

١٩٩٢/٣/٢٦

• عمّ الاضراب الشامل الاراضي المحتلة كافة، تلبية لنداء القيادة الموحّدة الرقم ٨٠، وذلك بمناسبة مرور ثلاثة عشر عاماً على توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد. فيما اضرمت القوات الضاربة الفلسطينية النار في سيارة عسكرية اسرائيلية في القدس. وقامت مجموعات من الملثّمين باطلاق النار باتجاه معسكر للجيش الاسرائيلي في جنين، وألقت سبع زجاجات حارقة، أربع منها باتجاه أهداف عسكرية اسرائيلية في رام الله، وثلاث زجاجات باتجاه مبنى بريد الخليل. كما أُلقيت زجاجتان حارقتان باتجاه أهداف عسكرية أخرى في قطاع غزة (الدستور، ٢٧/٣/١٩٩٢).

١٩٩٢/٣/٢٧

• تلقّى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، رسالة من المستشار الفدرالي لجمهورية النمسا، فرانتس فرانشكي، أكدت اهتمام حكومة النمسا بانجاح عملية السلام في الشرق الاوسط، وايجاد حل عادل ودائم للمشاكل الرئيسة في هذه المنطقة، بما فيها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره (وفا، ٢٧/٣/١٩٩٢).

• منعت سلطات الاحتلال الاسرائيلية المواطنين من أداء صلاة الجمعة الاخيرة من شهر رمضان، في المسجد الاقصى، وأقامت عشرات الحواجز حول القدس وداخلها، وأعادت الذين حضروا اليها لأداء الصلاة. من جهة أخرى، واصل المواطنون تصدّيهم لقوات الاحتلال، وألقوا ليلة امس زجاجة حارقة، باتجاه دورية عسكرية بالقرب من بيت حانون وأصابوها اصابة مباشرة. كما ألقوا زجاجة أخرى باتجاه دورية ثانية لدى مرورها في ميدان فلسطين في غزة. وأشعلوا النار في حافلتين اسرائيليتين، الاولى في دير البلح والثانية في حي الشيخ رضوان في غزة. وذكرت المصادر، ان جندياً اسرائيلياً أُصيب بجروح متوسطة، عندما تعرّضت دورية اسرائيلية لرشق بالحجارة والزجاجات الفارغة في مخيم البريج (الدستور، ٢٨/٣/١٩٩٢).

١٩٩٢/٣/٢٨

• تعرّضت دورية عسكرية اسرائيلية لهجوم بالاسلحة النارية في اثناء مرورها قرب قرية كفر دان، قضاء جنين. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية، ان قوات الاحتلال أغلقت القرية، وقامت بحملة تمشيط واسعة. وفي السياق عينه، هاجم مواطنون دوريات عسكرية عدة في مدن غزة ونابلس وبيت لحم والقدس. كما تعرّض مركزان عسكريان، احدهما في جنين والآخر في نابلس لهجومين بالزجاجات الحارقة (الدستور، ٢٩/٣/١٩٩٢).

• اشتكى مسؤولون اسرائيليون في حضور وفد الترويكا الاوروبية من ممثّل السوق الاوروبية في الارض المحتلة، توماس دوفيل، ومن رفض ممثلية السوق الاوروبية التشاور مع ممثلي اسرائيل

حول المشاريع الاقتصادية في الأرض المحتلة، التي قرّرت الممثلية توظيف ثمانين مليون دولار للاستثمار فيها (هآرتس، ١٩٩٢/٣/٢٩).

١٩٩٢/٣/٢٩

• فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلية حظر التجول على مخيمات قطاع غزة تحسّباً لوقوع اشتباكات غداً بمناسبة الذكرى السادسة عشرة ليوم الارض. كما عزّزت من تواجد قواتها في مناطق عدة في الضفة الفلسطينية. غير ان ذلك لم يمنع قيام مسيرات جماهيرية في عدد من المدن بينها القدس ونابلس ورام الله وقلقيلية، وقرى برطعة الشرقية وسبسطية وبيت أمّر، عشية الذكرى. في هذه الاثناء، اشتبك أفراد مجموعتين ملثّمين مع جنود الاحتلال بالاسلحة الرشاشة في قباطية. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان جنديين أُصيبا بجروح اثر القاء زجاجة حارقة وحجارة باتجاه دورية اسرائيلية في القدس (الدستور، ١٩٩٢/٣/٣٠). من جهة أخرى، أطلقت عشرات قذائف الكاتيوشا باتجاه القطاع الشرقي في حزام الامن في جنوب لبنان، ولم تقع اصابات أو أضرار (هآرتس، ١٩٩٢/٣/٣٠).

١٩٩٢/٣/٣٠

• شهدت مدن الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقراهما مواجهات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أدّت الى اصابة ثمانية جنود اسرائيليين بجروح. كما أُصيبت إمرأة مستوطنة بجروح في رام الله، فيما فرضت سلطات الاحتلال حظر التجوّل على المدينة، وكذلك على الخليل التي أُعلنت منطقة عسكرية مغلقة في أعقاب مواجهات عنيفة شهدتها بين المواطنين وجنود الاحتلال (الدستور، ١٩٩٢/٣/٣١).

١٩٩٢/٣/٣١

• تواصلت الصدامات في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الصهيونية، وأطلق جنود من «الوحدات الخاصة» النار باتجاه مواطنين في جنين وأصابوا شاباً بجروح بليغة. فيما شنّت سلطات الاحتلال حملة دهم واعتقال شملت نابلس وكفر قدوم ومخيم عسكر القديم وبيت ليد (الدستور، ١٩٩٢/٤/١).

• تسود أوساط منظمة «بتسليم» لحقوق الانسان في اسرائيل، خيبة أمل جرّاء تواصل أساليب التحقيق التي تتبعها أجهزة الامن الاسرائيلية مع الفلسطينيين، على الرغم من التقرير الذي نشرته المنظمة حول هذا الموضوع. الاّ ان ستانلي كوهين، وهو احد الذين أشرفوا على التقرير، أكد ان المنظمة نجحت في ادخال عوامل رادعة الى وعي الجمهور الاسرائيلي، الذي بدأ يسأل عمّا اذا كان تعذيب الفلسطينيين مبرّراً، وأجبر على اتخاذ موقف (دافار، ١٩٩٢/٤/٢).

١٩٩٢/٤/١

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، سفراء الدول العربية المعتمدين في تونس، واستعرض واياهم تطوّرات الوضع الراهن في المنطقة، بشكل عام، وتطوّرات القضية الفلسطينية بشكل خاص. وشرح عرفات للسفراء العرب مستجدات مسيرة السلام والمفاوضات العربية ـ الاسرائيلية، التي ما تزال تراوح مكانها بسبب الرفض الاسرائيلي والامتناع عن الاستجابة لمقرّرات الشرعية الدولية (وفا، ١٩٩٢/٤/١).

• استشهد أربعة مواطنين من مخيم رفح في قطاع غزة، وأُصيب ثمانون آخرون بجروح بعضها خطير، عندما أطلق جنود اسرائيليون النار، عشوائياً، على المواطنين الذين تواجدوا في سوق المخيم. وقعت المجزرة قبل موعد الافطار بقليل في اثناء مطاردة قوة اسرائيلية سيارة أقلّت شبانا ادّعت السلطات الاسرائيلية انهم مطلوبون. وقد تبادل الاسرائيليون النار مع ركاب السيارة قبل ان يطلقوا النار على حشود المواطنين (الدستور، ١٩٩٢/٤/٢).

١٩٩٢/٤/٢

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الذي يزور ليبيا، حالياً، السفراء العرب المعتمدين لديها، وتناول معهم بالبحث التطوّرات في المنطقة العربية، واستعرض تفاصيل المجزرة التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية في رفح. من جهة أخرى، دعا عرفات الى ضرورة وقوف الجامعة العربية الى جانب ليبيا لمواجهة الظروف الخطيرة التي تهدّدها (وفا، ١٩٩٢/٤/٢).

• أدّت مجزرة رفح التي ذهب ضحيتها أربعة مواطنين وعشرات الجرحى الى انطلاق عشرات تظاهرات الاحتجاج والصدامات في مختلف مدن

الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. فيما أعلن عن استشهاد جوادة ابو الحسين (٤٥ عاماً) من القرارة، قرب خان يونس بعد أن صدمتها سيارة جيب عسكرية اسرائيلية. كما استشهد محمد اسماعيل الجعافرة (١٤ عاماً)، اثر اصابته بعيار ناري، أطلقه جندي من الوحدات الخاصة في خلال صدامات شهدتها ترقوميا (الدستور، ٣/٤/١٩٩٢).

١٩٩٢/٤/٣

• التقى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، الذي يزور ليبيا، عضو مجلس قيادة الثورة في ليبيا، عبدالسلام جلود، وبحث معه في عدد من القضايا، في مقدّمها قرار مجلس الامن الدولي بفرض حصار على ليبيا، وكذلك الوضع في الارض المحتلة (وفا، ٣/٤/١٩٩٢).

• استشهد في جنين المواطن عبدالكريم فؤاد (٢٥ عاماً) نتيجة اصابته بخمس طلقات نارية. والشهيد هو احد أفراد مجموعة من مجموعات «الفهد الاسود»، وتعرّض لمطاردة قوات الاحتلال له منذ عامين، وقد استشهد في مكمن نصبته الوحدات الخاصة الاسرائيلية. واجهضت المواطنة سامية الاسطل (٣٠ عاماً) من خان يونس وهي حامل في شهرها الثالث، جرّاء استنشاقها غازاً مسيلاً للدموع. وكانت صدامات وقعت في أنحاء متفرقة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية أسفرت عن اصابة ٢٧ مواطناً بجروح واعتقال عدد آخر (وفا، ٣/٤/١٩٩٢).

١٩٩٢/٤/٤

• تواصلت الاشتباكات في المناطق الفلسطينية المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأسفرت عن جرح واعتقال عدد من المواطنين، فيما قام شبان الانتفاضة برشق عدد من الدوريات الاسرائيلية بالحجارة والزجاجات الفارغة (وفا، ٤/٤/١٩٩٢).

• امتنعت الاوساط الاسرائيلية عن التعقيب على قرار مجلس الامن الدولي الذي ندّد بالعنف الذي مارسته القوات الاسرائيلية في رفح في قطاع غزة. ولم يستثن من ذلك سوى نائب وزير الخارجية، بنيامين نتنياهو، الذي وصف القرار بأنه «أحادي الجانب وغير عادل» (دافار، ٥/٤/١٩٩٢).

١٩٩٢/٤/٥

• واصل المواطنون في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة تصديهم لسلطات الاحتلال الاسرائيلية. فألقوا قنبلة باتجاه مركز للجيش الاسرائيلي في مخيم جباليا، وزجاجة حارقة باتجاه دورية عسكرية في غزة، وزجاجة ثانية باتجاه مبنى الشرطة الاسرائيلية في جنين، فيما فرضت سلطات الاحتلال حظر التجول على عدد من المناطق وقامت باعتقال عدد من المواطنين (وفا، ٥/٤/١٩٩٢).

١٩٩٢/٤/٦

• شدّدت قوات الاحتلال الاسرائيلية اجراءاتها القمعية ضد المواطنين الفلسطينيين واعتقلت وأصابت العشرات بجروح، فيما تمكّن المواطنون من اصابة جندي اسرائيلي بجروح اثر تعرّض دورية عسكرية لرشق بالحجارة اثناء مرورها في حي الدرج في غزة. كما ألقوا قنبلة غاز باتجاه مركز للجيش الاسرائيلي في جباليا (الدستور، ٧/٤/١٩٩٢). من جهة أخرى، تصدّت مجموعة فدائية لموكب ضمّ ضباطاً من الجيش الاسرائيلي ومن جيش لبنان الجنوبي، بينهم قائد وحدة الاتصال في لبنان، العميد ميخا تامير، في اثناء مرور الموكب في قرية حولة الجنوبية. وقد وقع تبادل لاطلاق النار، قتل في خلاله جنديان اسرائيليان وجرح خمسة آخرون واثنان من جيش لبنان الجنوبي. في المقابل، استشهد جميع الذين شاركوا في العملية من الفدائيين (هآرتس، ٧/٤/١٩٩٢).

١٩٩٢/٤/٧

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في اثناء زيارة قام بها الى الخرطوم، مع الرئيس السوداني، عمر حسن البشير، حيث بحث الطرفان في تطوّرات القضية الفلسطينية، وسبل تقوية التضامن العربي في مواجهة التحدّيات والمتغيّرات على الصعد المحلية والعربية والدولية (وفا، ٧/٤/١٩٩٢).

• اطلق مواطنون النار باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية في نابلس، وعلى جنود اسرائيليين في خان يونس وأصابوا جندياً بجروح. كما ألقى مواطنون قنبلة يدوية على مركز للجيش الاسرائيلي في دير البلح، وسبع زجاجات حارقة على عدد من السيارات الاسرائيلية. فيما اعتقلت سلطات الاحتلال مواطناً من بيت لحم وبحوزته أربع عبوّات ناسفة من صنع محلي (الدستور، ٨/٤/١٩٩٢).

١٩٩٢/٤/٨

• نجا الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، من حادث تحطّم طائرته بين واحتي الكفرة والسارا في الصحراء الليبية، اثر هبوب عاصفة رملية شديدة، فيما كانت الطائرة تحاول الهبوط في الكفرة لتتزوّد وقوداً. وأفاد شهود عيان من المقاتلين الذين وصلوا الى مكان الحادث، ان الطائرة كانت شبه محطّمة نتيجة لارتطام مقدّمها بكثبان رملية. وقد انتقل عرفات الذي خرج سالماً من الحادث، باستثناء بعض الرضوض الخفيفة، الى العاصمة الليبية، طرابلس. يذكر ان اثنين من طاقم الطائرة هما الطيّار محمد درويش والطيّار غسان ياسين استشهدا في الحادث (**الحياة**، لندن، ١٩٩٢/٤/٩).

• هاجم شبان الانتفاضة عدداً من دوريات الاحتلال الاسرائيلية بالزجاجات الحارقة والفارغة والحجارة. فقد أُلقيت زجاجة حارقة باتجاه دورية عسكرية في جنين نتج عنها اصابة جندي بجروح. كما هاجم مواطنون سيارة ضابط من «حرس الحدود» بالحجارة والزجاجات الفارغة لدى مرورها في احد شوارع القدس. في هذه الاثناء، دهمت قوات اسرائيلية قرى الزاوية وجيوس وكفر جمال وكفل حارس، واغلقت عزّون (**الدستور**، ١٩٩٢/٤/٩).

• بدأ مجلس المستوطنات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة حملة اعلامية واسعة، حول توسيع المستوطنات في الارض المحتلة، بهدف تنظيم ضغط جماهيري ضد مسيرة السلام، التي قد تؤدي الى ايقاف الاستيطان اليهودي في تلك المناطق (**دافار**، ١٩٩٢/٤/٩).

• في محاولة لاسترضاء اليهود الاميركيين، دافع نائب الرئيس الاميركي، دان كويل، عن حق اليهود الاميركيين في محاولة التأثير في الكونغرس نيابة عن اسرائيل، التي وصفها بأنها من الدول القليلة التي للولايات المتحدة الاميركية معها «تحالف استراتيجي دائم» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٩٢/٤/٩).

١٩٩٢/٤/٩

• استشهد المواطن عبدالقادر مسراوة (٢٢ عاماً) برصاص جنود الاحتلال في مخيم نورشمس. وذكرت مصادر اسرائيلية ان قوات الامن لاحقت مسراوة لاتهامه بقتل عدد من الفلسطينيين المشتبه بتعاونهم مع السلطات الاسرائيلية. من جهة أخرى، عمّ الاضراب الشامل الارض المحتلة تلبية لنداء القيادة الموحّدة بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها الرابع والخمسين. واحتفلت مدن وقرى عدة بنجاة الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، من حادث تحطّم طائرته في الصحراء الليبية. وبهذه المناسبة أصدرت «حماس» بياناً وزع في مناطق عدة هنّأت فيه بسلامة عرفات، ودعت الى ترسيخ الوحدة الوطنية (وفا، ١٩٩٢/٤/١٠).

١٩٩٢/٤/١٠

• استشهد المواطن طارق عبدالفتاح دخان (٢٧ عاماً) من مخيم نورشمس وآخران من نابلس وغزة في اثناء صدامات وقعت بين المواطنين في هذه المناطق وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي اطلقت النار وجرحت أكثر من ٢٥ مواطناً. وقد تمكّن المواطنون، من شنّ هجومين مسلّحين على دوريات عسكرية اسرائيلية لم تتحدّد خسائرهما (وفا، ١٩٩٢/٤/١٠).

١٩٩٢/٤/١١

• اسفرت الصدامات التي وقعت اليوم بين المواطنين في الارض المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية عن اصابة ٢٦ مواطناً بجروح، في قطاع غزة. فيما قام عدد من المستوطنين في «غوش قطيف» بعمليات اعتداء على مواطنين وممتلكاتهم بعد دهم منازلهم وتحطيم أثاثها والاعتداء بالضرب على اصحابها ممّا زاد في عدد الجرحى بين المواطنين. وفي المقابل، أشعل مواطنون النار بسيارة اسرائيلية كانت تمر في منطقة القرارة بالقرب من خان يونس. وألقى آخرون زجاجة حارقة على موقع عسكري اسرائيلي ثابت وسط مخيم العروب قرب الخليل (وفا، ١٩٩٢/٤/١١).

١٩٩٢/٤/١٢

• أُلقيت زجاجة حارقة باتجاه الثكنة العسكرية الاسرائيلية، المقامة في ساحة الشهيد «ابو جهاد» في بلدة الظاهرية. فيما وقعت اشتباكات عدة في الخليل، هاجم المواطنون، في اثنائها، دوريات عسكرية وحافلات اسرائيلية وسيارات لمستوطنين بالحجارة والزجاجات الفارغة. في المقابل، دهمت قوات اسرائيلية حي المراح في جنين وقامت بعملية تفتيش بحثاً عن مطلوبين، واعتقلت سماح عبدالله، كما أطلقت قوات أخرى

النار على مواطنين من غير منطقة وجرحت عدداً منهم (وفا، ١٢/٤/١٩٩٢).

• أقامت كل من اسرائيل وكازاخستان، علاقات دبلوماسية كاملة بينهما. وقد قام سفير اسرائيل في موسكو، آرييه ليفين، بزيارة لعاصمة كازاخستان حيث اجتمع برئيس البلاد، نزارييف، وبرئيس الحكومة ووزير الخارجية وبوزير التعاون الاقتصادي مع الدول الاجنبية (دافار، ١٣/٤/١٩٩٢).

١٣/٤/١٩٩٢

• تواصلت الاشتباكات بعنف في قطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وخصوصاً في مخيم النصيرات. وقد أصيب جرّاءها ٣٥ مواطناً خمسة منهم أصيبوا في المخيم المشار اليه. في المقابل، أحرق المواطنون ثلاث حافلات اسرائيلية وسيارتين عسكريتين (وفا، ١٣/٤/١٩٩٢).

• أعلن مدير عام الصناعات الجوية الاسرائيلية، موشي كيرت، ان الصناعة الجوية الاسرائيلية أنهت المرحلة الاولى من تطوير شبكة الدفاع ضد الصواريخ، في مشروع صاروخ «حيتس» (السهم). ووقّعت على اتفاق مع أوساط في وزارة الدفاع الاميركية بشأن تطوير المرحلة الثانية من الشبكة (يديعوت احرونوت، ١٤/٤/١٩٩٢).

١٤/٤/١٩٩٢

• وقعت اليوم صدامات عنيفة بين المواطنين في مناطق عدة من الارض المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أسفرت عن اصابة ٤٤ مواطناً بجروح. في حين تمكّن المواطنون من اصابة جندي اسرائيلي بجروح، ومستوطن بحروق، وحرق ثلاث حافلات تابعة لشركة «ايغد» الاسرائيلية. كما تمكّنوا من القاء زجاجة حارقة باتجاه دورية عسكرية في احد شوارع ابو ديس في ضواحي القدس (وفا، ١٤/٤/١٩٩٢). من جهة أخرى، استشهد فدائيان وجرح جندي اسرائيلي من كتيبة غولاني في اشتباك وقع في ساعات الظهر بالقرب من قرية العيشية في القطاع الشرقي من منطقة الشريط الحدودي. وذكرت أوساط الجيش الاسرائيلي ان الفدائيين ينتمون الى احدى المنظمات الفلسطينية التي تعارض مفاوضات السلام (دافار، ١٥/٤/١٩٩٢).

١٥/٤/١٩٩٢

• وصل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، الى القاهرة برفقة أعضاء في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. والمجلس الثوري لحركة «فتح». حيث استقبله في مطار القاهرة نائب رئيس الوزراء المصري، د. كمال الجنزوري، في حضور السفير الفلسطيني في القاهرة وعدد من الكوادر الفلسطينية هناك (وفا، ١٥/٤/١٩٩٢).

• استشهد الشاب المطارد عايد عبداللطيف اشتيه (٢٠ عاماً) في اثناء اشتباك مسلّح وقع مع دورية عسكرية اسرائيلية في خربة بني حسن في منطقة نابلس. كما استشهد سلامة بركة (١٩ عاماً) في اثناء اشتباك آخر وقع بالقرب من خان يونس بين قوة اسرائيلية واحد المطلوبين الذي تمكّن من الفرار، فيما أصيب آخران بجروح كانا برفقته (الدستور، ١٦/٤/١٩٩٢).

• أكد تقرير متابعة الاستيطان الذي نفّذته حركة «السلام الآن» في الفترة ما بين كانون الاول (يناير) وآذار (مارس) انه بدأ منذ بداية العام ١٩٩٢، بناء ١٣٣٠ وحدة سكنية جديدة في الارض المحتلة، من بينها ٥٥٠ وحدة سكنية مؤقتة، وبيوت منقولة (كرافانات) (هآرتس، ١٦/٤/١٩٩٢).

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاجتماع

١ سطاس، عزالدين؛ «موجة الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي الى فلسطين المحتلة: منظور عام»، **شؤون عربية** (القاهرة)، العدد ٦٩، آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ١٦٩ ـ ١٧٦.

٢ سنداحة، ميشيل موسى؛ «هجرة اليهود السوفيات الى فلسطين المحتلة؛ الحلقة ١١»، **القدس الشريف** (عمّان)، السنة ٧، العدد ٧٧، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص ١٣ ـ ٢٨.

○ الاحزاب والتكتلات

٣ ابو خيط، نسيم؛ «الانتخابات في اسرائيل: شامير أم رابين؟»، **صوت الوطن** (نيقوسيا)، السنة ٣، العدد ٣٢، نيسان (ابريل) ١٩٩٢، ص ٤٢ ـ ٤٤.

٤ العبدالله، هاني؛ «اسرائيليات: انتخابات مبكّرة في اسرائيل [تقرير]» **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٢٧ ـ ٢٢٨، شباط ـ آذار (فبراير ـ مارس)، ١٩٩٢، ص ١٣١ ـ ١٣٧.

٥ Pallis, Elfi; "The Likud Party: A Primer", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXI, No. 2 (82), Winter 1992, pp. 41 - 60.

○ الاستيطان والمستوطنات

٦ ابو خيط، نسيم؛ «مضمون خطة النجوم السبعة الاستيطانية وأبعادها الخطيرة»، **صوت الوطن**، السنة ٣، العدد ٣١، آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ٢٢ ـ ٢٣.

٧ التفكجي، خليل؛ «الاستيطان في الضفة الغربية: الهدف والنتيجة»، **الكاتب**، السنة ١٣، العدد ١٤١، آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ٢٨ ـ ٤٠.

٨ عمران، فؤاد؛ «الاستيطان سياسة الاختراق الصهيوني»، **فلسطين المسلمة** (لندن)، السنة ١٠، العدد ٣، آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ١٠ ـ ١١.

٩ الكاشف، عدنان؛ «الاستيطان، الحرب المستمرة»، **الكاتب** السنة ١٣، العدد ١٤١، آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ١٤ ـ ٢٧.

○ الاقتصاد

١٠ Richman, Sheldon L.; "Special Report: The Economic Impact of the Israeli Loan Guarantees", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXI, No. 2 (82), Winter 1992, pp. 88 - 95.

○ العلاقات الخارجية

١١ ارونسون، جيفري؛ «اللوبي الاسرائيلي في اميركا ارتكب الخطأ الكبير والحلف الاميركي ـ الاسرائيلي فقد مبرراته»، **الوسط** (لندن)، العدد ١١، ١٣/٤/١٩٩٢، ص ١٩ ـ ٢١.

١٢ الدجاني، هشام؛ «الادارات الاميركية واسرائيل: طبيعة العلاقات الخاصة»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٢٧ ـ ٢٢٨، شباط ـ آذار (فبراير ـ مارس) ١٩٩٢، ص ٧٧ ـ ٨٦.

١٣ فياض، علي؛ «الهجوم الدبلوماسي الاسرائيلي المضاد في الشرق الاوسط: لماذا كل هذا النجاح؟ ومن المسؤول؟»، **الهدف** (دمشق)، السنة ٢٣، العدد ١٠٩١، ١/٣/١٩٩٢، ص ٣١ ـ ٣٢.

١٤ مصطفى، ابو علي؛ «موقع اسرائيل في الاستراتيجية الاميركية»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١٠٩٥، ٢٩/٣/١٩٩٢، ص ٨ ـ ١٢.

١٥ وليامس، ايان؛ «تقرير عن مؤتمر انصار اسرائيل في اميركا: بوش مصدر التهديد لنا ولاسرائيل»، **الوسط**، العدد ١٢، ١٩٩٢/٤/٢٠، ص ٢٠ ـ ٢١.

فلسطين

○ الاجتماع

١٦ ابو دقة، مريم؛ «تطور الوعي السياسي للمرأة الفلسطينية في الظروف الجديدة»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١٠٩٢، ١٩٩٢/٣/٨، ص ١٤ ـ ١٦.

١٧ «الاطفال الفلسطينيون: اعتقالات، غرامات، وتعذيب بدني؛ (١)»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١٠٩٣، ١٩٩٢/٣/١٥، ص ١١ ـ ١٣.

١٨ «الاطفال الفلسطينيون: اعتقالات، غرامات، وتعذيب بدني؛ (٢)»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١٠٩٤، ١٩٩٢/٣/٢٢، ص ١٥ ـ ١٧.

○ الاحزاب والتكتلات

١٩ خليل، عوض؛ «جذور الاسلام السياسي في فلسطين»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٧ ـ ٢٢٨، شباط ـ آذار (فبراير ـ مارس) ١٩٩٢، ص ١٩ ـ ٣٣.

○ الاقتصاد

٢٠ «أداء الاقتصاد الفلسطيني العام ١٩٩١؛ القمع الصهيوني وأزمة الخليج تسبّبا في تدهور الوضع الاقتصادي»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١٠، العدد ٢٣، آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ٥١.

٢١ الخطيب، هشام؛ «العائدات المالية المباشرة التي تجنيها اسرائيل من الأراضي المحتلة»، **صوت الوطن**، السنة ٣، العدد ٣١، آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ٧ ـ ١١.

٢٢ حسين، احمد؛ «الاوضاع الاقتصادية في قطاع غزة اثناء الاحتلال الاسرائيلي»، **القدس الشريف**، السنة ٧، العدد ٧٧، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص ٦٨ ـ ٧٤.

٢٣ «قرار البرلمان الاوروبي حول الصادرات الفلسطينية الى المجموعة الاوروبية»، **صامد الاقتصادي** (عمّان)، السنة ١٤، العدد ٨٧، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٩٢، ص ٢٥٠ ـ ٢٥٤.

٢٤ يونس، احمد سعيد؛ «سياسة اسرائيل الضريبية في دولة فلسطين المحتلة»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١٠٩٤، ١٩٩٢/٣/٢٢، ص ١١ ـ ١٤.

○ تراجم

٢٥ «بهجت ابو غربية يروي مذكراته؛ الحلقة ٤٥»، **القدس الشريف**، السنة ٧، العدد ٧٧، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص ٢٩ ـ ٤١.

○ ثقافة

٢٦ البطراوي، محمد؛ «الانتفاضة والثقافة: الشوائب والنواقص وطريق الخروج»، **صوت الوطن**، السنة ٣، العدد ٣١، آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ٧٠ ـ ٧٣.

٢٧ الزبيدي، ماجد؛ «في زمن انفجار المعلومات: المكتبة الفلسطينية ضرورة وطنية وحضارية»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١٠٩٦، ١٩٩٢/٤/١٢، ص ٤٠ ـ ٤٢.

○ الجمعيات والمؤسسات

٢٨ الخالدي، وليد راغب؛ «الكلية العربية بالقدس؛ الحلقة الرابعة»، **القدس الشريف**، السنة ٧، العدد ٨١، نيسان (ابريل) ١٩٩٢، ص ٢٦ ـ ٣٩.

٢٩ الخطيب، روحي؛ «شركة الفنادق العربية بالقدس مهدّدة بالتهويد»، **القدس الشريف**، السنة ٧، العدد ٨١، نيسان (ابريل) ١٩٩٢، ص ١٧ ـ ٢٣.

٣٠ المدهون، ربعي؛ «الانتخابات والصراع على النفوذ [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٧ ـ ٢٢٨، شباط ـ آذار (فبراير ـ مارس) ١٩٩٢، ص ٨٧ ـ ٩٤.

○ المدن والقرى والمخيمات

٣١ الخطيب، عبدالرحمن؛ «[تحقيق] مصوّر عن اوضاع المخيمات الفلسطينية في الاردن؛ (١)»،

الهدف، السنة ٢٣، العدد ١٠٩٦، ١٢/٤/١٩٩٢، ص ٩ ـ ١١.

٣٢ سمعان، سمير؛ «المدن الفلسطينية التي أصبح الفلسطينيون فيها أقلية ضئيلة بسبب الطرد والترحيل المبرمج: الرملة (القسم الاول)»، **القدس الشريف**، السنة ٧، العدد ٧٧، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص ٧٥ ـ ٨١.

الفلسطينيون

○ الانتفاضة

٣٣ ابو حسنة، نافذ؛ «اللجان الشعبية والوطنية في الانتفاضة: مقاربة أولية للبنية، الدور والمهام»، **الفكر الاستراتيجي العربي** (بيروت)، العدد ٣٩، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، ص ٧٧ ـ ٩٧.

٣٤ حجازي، حسين؛ «الانتفاضة شعبية ومسلّحة بنظرية قتال»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ٢٠، العدد ٨٨٦، ٥/٤/١٩٩٢، ص ١٥ ـ ١٦.

٣٥ حطّاب، يونس؛ «المواجهات تتطوّر الى اشتباكات مسلّحة»، **الحرية** (بيروت)، العدد ٤٤٥ (١٥٢٠)، ١٥/٣/١٩٩٢، ص ١٣ ـ ١٤.

٣٦ حمدان، عبدالمجيد؛ «الانتفاضة بين مطرقة التصعيد الاسرائيلي وسندان الممارسات الخاطئة»، **صوت الوطن**، السنة ٣، العدد ٣١، آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ٤ ـ ٦.

٣٧ ر. م.؛ «المناطق المحتلة: إبعاد ١٢ فلسطينياً وتعذيب حتى الموت [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٧ ـ ٢٢٨، شباط ـ آذار (فبراير ـ مارس) ١٩٩٢، ص ١٣٨ ـ ١٤٢.

٣٨ سارة، فايز؛ «الانتفاضة الفلسطينية في عامها الرابع: حقائق الارقام ومؤشراتها»، **الوحدة** (الرباط)، السنة ٨، العدد ٨٧، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ٢٢ ـ ٢٧.

٣٩ شعبان، عبدالعزيز؛ «الانتفاضة والانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان الفلسطيني»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٧ ـ ٢٢٨، شباط ـ آذار (فبراير ـ مارس) ١٩٩٢، ص ٤٩ ـ ٦٤.

٤٠ شفيق، منير؛ «التمسّك بالثوابت وتعزيز الانتفاضة بالوحدة والجماهير»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١٠، العدد ٢٣، آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ٢٢ ـ ٢٣.

٤١ «شهداء شهر آذار (مارس) ١٩٩٢»، **فلسطين المسلمة**، السنة ٢٠، العدد ٨٨٧، ١٢/٤/١٩٩٢، ص ١١.

٤٢ صايغ، يزيد؛ «المقاومة الفلسطينية عسكرياً: تصعيد متبادل وتزايد القنابل والمولوتوف [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٧ ـ ٢٢٨، شباط ـ آذار (فبراير ـ مارس) ١٩٩٢، ص ١٢٦ ـ ١٣٠.

٤٣ عبدالعزيز، احمد؛ «عملية جلعاد البطولية: العملية تزرع الرعب في اوصال الصهاينة»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١٠، العدد ٤، نيسان (ابريل) ١٩٩٢، ص ١٠.

٤٤ «العمليات المسلّحة في الاراضي المحتلة بالارقام»، **الكاتب**، السنة ١٣، العدد ١٤١، آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ١١.

٤٥ «قائمة بأسماء شهداء الشهر الخمسين للانتفاضة»، **الكاتب**، السنة ١٣، العدد ١٤١، آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ٦٥.

٤٦ كيالي، ماجد؛ «فلسطينيو ١٩٤٨: الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية واشكاليات التفاعل والتماثل مع الانتفاضة»، **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد ٣٩، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، ص ٣٥ ـ ٧٦.

٤٧ يوسف، باسم؛ «الانتفاضة الثورية في الارض المحتلة: ثلاثة مفاهيم جديدة للامن الاسرائيلي»، **الوحدة**، السنة ٨، العدد ٨٧، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١، ص ١٢ ـ ٢١.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٤٨ ابناء الجالية الفلسطينية في الكويت؛ «[مذكرتهم بشأن اوضاعهم الصعبة الى الامين العام لجامعة الدول العربية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٨٥، ٢٩/٣/١٩٩٢، ص ٧.

٤٩ حركة المقاومة الاسلامية (حماس)؛ «[مقتطفات من بيانها الرقم ٨٣]»، **فلسطين**

المسلمة، السنة ١٠، العدد ٣، آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ٥.

٥٠ القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة: «[نداؤها الرقم ٨٠؛ نداء الكرامة والصمود، الصادر بتاريخ ١٩٩٢/٣/١]»، الهدف، السنة ٢٣، العدد ١٠٩٢، ١٩٩٢/٣/٨، ص ٢٠ ـ ٢١.

٥١ القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة: «[نداؤها الرقم ٨١؛ نداء الاسير الفلسطيني]»، فلسطين الثورة، السنة ٢٠، العدد ٨٨٧، ١٩٩٢/٤/١٢، ص ٨ ـ ٩.

٥٢ مجلس أمناء المسرح الوطني الفلسطيني ـ القدس، «[بيان المجلس بتاريخ ١٩٩٢/٣/٥ بشأن استمرار تهديدات سلطات الشرطة الاسرائيلية باغلاق المسرح]»، الحرية، العدد ٤٤٥ (١٥٢٠)، ١٩٩٢/٣/١٥، ص ٦ ـ ٧.

القضية الفلسطينية

٥٣ أ. ش.: «المقاومة الفلسطينية عربياً: استمرار العرض [تقرير]»، شؤون فلسطينية ، العدد ٢٢٧ ـ ٢٢٨، شباط آذار (فبراير ـ مارس) ١٩٩٢، ص ١١٤ ـ ١٢٠.

٥٤ بسطامي، مها: «مؤتمرات: المنظمات غير الحكومية وفلسطين [تقرير]»، شؤون فلسطينية ، العدد ٢٢٧ ـ ٢٢٨، شباط ـ آذار (فبراير ـ مارس) ١٩٩٢، ص ١٠٠ ـ ١١٠.

٥٥ بلقزيز، عبدالاله: «القضية الفلسطينية والمنعطف الجديد: نحو مراجعة للخيارات»، المستقبل العربي (بيروت)، السنة ١٤، العدد ١٥٨، نيسان (ابريل) ١٩٩٢، ص ٤٠ ـ ٤٧.

٥٦ «توصيات الدورة ١٤ لـ ' لجنة القدس' »، شؤون فلسطينية ، العدد ٢٢٧ ـ ٢٢٨، شباط ـ آذار (فبراير ـ مارس) ١٩٩٢، ص ١٤٧ ـ ١٥٠.

٥٧ حيدري، نبيل: «المقاومة الفلسطينية دولياً: دبلوماسية منتصف الطريق [تقرير]»، شؤون فلسطينية ، العدد ٢٢٧ ـ ٢٢٨، شباط ـ آذار (فبراير ـ مارس) ١٩٩٢، ص ١٢١ ـ ١٢٥.

٥٨ زهرة، عطا محمد صالح: «اسرائيل والسلام: المفهوم والممارسة»، شؤون عربية، العدد ٦٩، آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ١٥٦ ـ ١٦٨.

٥٩ شبيب، سميح: «المقاومة الفلسطينية سياسياً: نصف مقاطعة فلسطينية للمتعددة [تقرير]»، شؤون فلسطينية ، العدد ٢٢٧ ـ ٢٢٨، شباط ـ آذار (فبراير ـ مارس) ١٩٩٢، ص ١١١ ـ ١١٣.

٦٠ صافي، صافي: «اللقاءات الفلسطينية ـ الاسرائيلية»، الكاتب، السنة ١٣، العدد ١٤١، آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ٨ ـ ١١.

٦١ صبري، بهجت: «جريدة ' الكوكب' والقضية الفلسطينية»، شؤون فلسطينية ، العدد ٢٢٧ ـ ٢٢٨، شباط ـ آذار (فبراير ـ مارس) ١٩٩٢، ص ٣٤ ـ ٤٨.

٦٢ الصوراني، غازي: «قراءة هادئة في وثيقة هاني الحسن الحوارية: حول المشاركة الفلسطينية في التسوية»، الحرية، العدد ٤٤٧ (١٥٢٢)، ١٩٩٢/٣/٢٩، ص ١٢ ـ ١٤.

٦٣ «القرارات الاساسية للامم المتحدة حول القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني»، صامد الاقتصادي، السنة ١٤، العدد ٨٧، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٩٢، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٩.

٦٤ قسيس، نبيل: «الموقف الاميركي واحتمالات الحل من خلال مفاوضات السلام الحالية»، صوت الوطن، السنة ٣، العدد ٣٢، نيسان (ابريل) ١٩٩٢، ص ٧ ـ ١١.

٦٥ عبدالشافي، حيدر: «شامير ورابين ونحن [مقال]»، الوسط، العدد ١٣، ١٩٩٢/٤/٢٧، ص ٢٧.

٦٦ كنعان، سامح: «لن ينسحب احد من المفاوضات»، فلسطين الثورة، السنة ٢٣، العدد ٨٨٣، ١٩٩٢/٣/١٥، ص ١٠.

٦٧ المعايطة، سميح: «مسيرة التسوية: لقاءات بلا مفاوضات»، فلسطين المسلمة، السنة ١٠، العدد ٤، نيسان (ابريل) ١٩٩٢، ص ١٢ ـ ١٣.

٦٨ نعمات، سلامة: «مجلس الامن اصدر القرار ٢٤٢ بعد صفقة سرية اردنية ـ اسرائيلية وتعهّدات اميركية للملك حسين»، الوسط،

العدد ١٠، ٦/٤/١٩٩٢، ص ٢٦ ـ ٢٧.

٦٩ Bishara, Azmy; "Palestine in the New Order", *Middle East Report*, Vol. 22, No. 2 (175), March / April 1992, pp. 2 - 7.

٧٠ Khalidi, Rashid I.; "Observations on the Right of Return", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXI, No. 2 (82), Winter 1992, pp. 29 - 40.

منظمة التحرير الفلسطينية

○ بيانات وتصريحات وخطب

٧١ «بيانها المشترك مع الحزب الايطالي لاعادة التأسيس الشيوعي الصادر بعد لقاء الرئيس عرفات مع سكرتير الحزب»، **الوقائع الفلسطينية** (نيقوسيا)، السنة ١، العدد ٦، نيسان (ابريل) ١٩٩٢، ص ٤٦ ـ ٤٧؛ نقلاً عن **وفا**، ١٥/٣/١٩٩٢.

٧٢ «بيانها بشأن العدوان الاسرائيلي على جنوب لبنان والشعب الفلسطيني في الارض المحتلة»، **الوقائع الفلسطينية**، السنة ١، العدد ٦، نيسان (ابريل) ١٩٩٢، ص ٤٢ ـ ٤٣؛ نقلاً عن **وفا**، ٢١/٢/١٩٩٢.

▷ الاتحاد العام لعمال فلسطين

٧٣ «[بيان الامانة العامة للاتحاد بتاريخ ١٠/٣/١٩٩٢، دعت فيه الى وقف المشاركة الفلسطينية في المفاوضات...]»، **الحرية**، العدد ٤٤٦ (١٥٢١)، ٢٢/٣/١٩٩٢، ص ٢٠ ـ ٢١.

▷ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

٧٤ «[بيان الجبهة في ذكرى يوم الارض]»، **الحرية**، العدد ٤٤٨ (١٥٢٣)، ٥/٤/١٩٩٢، ص ١٥.

٧٥ «بيان المكتب السياسي للجبهة بشأن تطورات الاوضاع في الارض المحتلة وجنوب لبنان وجولة المفاوضات الثنائية الرابعة]»، **الحرية**، العدد ٤٤٥ (١٥٢٠)، ١٥/٣/١٩٩٢، ص ٩ ـ ١٠.

٧٦ «[بيانها في ذكرى انطلاقتها]»، **الحرية**، العدد ٤٤٣ (١٥١٨)، ١/٣/١٩٩٢، ص ٩.

▷ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

٧٧ «بيان سياسي صادر عن المكتب السياسي للجبهة بتاريخ ٢٤/٣/١٩٩٢، [بشأن تطورات القضية الفلسطينية]»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١٠٩٥، ٢٩/٣/١٩٩٢، ص ٦ ـ ٧.

٧٨ «رسالة حبش في يوم الاسير الفلسطيني» **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١٠٩٨، ٢٦/٤/١٩٩٢، ص ٦ ـ ٨.

▷ حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)

٧٩ «[بيان صادر عن اجتماع المجلس الثوري للحركة بتونس خلال الفترة من ٢١ الى ٢٥ آذار (مارس) الماضي]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٨٦، ٥/٤/١٩٩٢، ص ٨ ـ ٩.

▷ عرفات، ياسر (ابو عمّار)

٨٠ «[حديثه الصحافي حول تطورات المفاوضات السياسية وقضايا أخرى]»، **الوقائع الفلسطينية**، السنة ١، العدد ٦، نيسان (ابريل) ١٩٩٢، ص ١٥ ـ ١٨؛ نقلاً عن **الثورة** (صنعاء)، ٧/٣/١٩٩٢.

٨١ «[حديثه الصحافي لمجلة ميدل ايست ميرور حول تطورات القضية الفلسطينية والعلاقات الخارجية لدولة فلسطين]»، **الوقائع الفلسطينية**، السنة ١، العدد ٦، نيسان (ابريل) ١٩٩٢، ص ١٠ ـ ١٤؛ نقلاً عن **القدس العربي**، ١٨/٢/١٩٩٢.

٨٢ «[رسالته الى الشعب الفلسطيني في الذكرى السادسة عشرة ليوم الارض]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٨٦، ٥/٤/١٩٩٢، ص ٦.

٨٣ «رسالته الى الشعب الفلسطيني في دخول الانتفاضة شهرها الثاني والخمسين»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٨٣، ١٥/٣/١٩٩٢، ص ٤ ـ ٧.

▷ اللجنة التنفيذية

٨٤ «[بيانها بشأن كارثة مقهى الروضة بالقدس ومسؤولية حركة «كاخ» عنها ومجزرة مخيم الشابورة بغزة]»، **الوقائع الفلسطينية**، السنة ١، العدد ٦، نيسان (ابريل) ١٩٩٢، ص

٢٦؛ نقلاً عن وفا، ١٩٩٢/٣/١.

▷ مصدر مسؤول

٨٥ «[تصريحه بتاريخ ١٩٩٢/٤/٥، بشأن بيان مجلس الامن الدولي حول المجزرة الاسرائيلية في مدينة رفح]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٨٧، ١٩٩٢/٤/١٢، ص ٧.

المقابلات

٨٦ ابو علاء، احمد؛ «حديث صحافي بشأن العلاقات الاقتصادية مع دول اوروبا والظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني»، **الوقائع الفلسطينية**، السنة ١، العدد ٦، نيسان (ابريل) ١٩٩٢، ص ٤٣ ـ ٤٦؛ نقلاً عن **القدس العربي**، ١٤ ـ ١٩٩٢/٣/١٥.

٨٧ ابو هلال، علي؛ «الصيغة الراهنة للمفاوضات لن تقود سوى الى الحكم الذاتي الاسرائيلي»، **الحرية**، العدد ٤٤٨ (١٥٢٣)، ١٩٩٢/٤/٥، ص ١٤.

٨٨ بريجنسكي، زبغنيو؛ «لا سلام إذا لم يضغط بوش على اسرائيل، ولبنان سيظل تحت الهيمنة السورية؛ حل القضية الفلسطينية سيسبقه الاتفاق حول الجولان»، **الوسط**، العدد ١٠، ١٩٩٢/٤/٦، ص ٢٢ ـ ٢٤.

٨٩ الحسن، خالد (ابو السعيد)؛ «حديث صحافي حول قضايا التسوية السياسية والكونفدرالية الفلسطينية ـ الاردنية المقترحة»، **الوقائع الفلسطينية**، السنة ١، العدد ٦، نيسان (ابريل) ١٩٩٢، ص ٤٨ ـ ٥٢؛ نقلاً عن **الشرق الاوسط**، ١٩٩٢/٣/٢٧.

٩٠ الحسيني، فيصل؛ «سننسحب اذا وافقت واشنطن على الضمانات ولم يتوقف الاستيطان»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١٠، العدد ٤، نيسان (ابريل) ١٩٩٢، ص ١٥ ـ ١٩.

٩١ الحوت، شفيق؛ «تعلّمنا من دروس الماضي وسنفتح صفحة جديدة مع اللبنانيين»، **الوطن العربي**، السنة ٢٠، العدد ٧٦٢ ـ ٧٨٨، ١٩٩٢/٤/١٠، ص ٢٤ ـ ٢٦.

٩٢ السائح، عبدالحميد؛ «حديث صحافي حول قضايا مفاوضات السلام والهيئات التشريعية الفلسطينية»، **الوقائع الفلسطينية**، السنة ١، العدد ٦، نيسان (ابريل) ١٩٩٢، ص ٣٩ ـ ٤٠؛ نقلاً عن **الدستور** (عمّان)، ١٩٩٢/٣/١٨.

٩٣ شعث، نبيل؛ «حديث صحافي حول تطورات التسوية السياسية»، **الوقائع الفلسطينية**، السنة ١، العدد ٦، نيسان (ابريل) ١٩٩٢، ص ٤٧ ـ ٤٨؛ نقلاً عن **الشرق الاوسط**، ١٩٩٢/٣/١٩١.

٩٤ الشكعة، بسام؛ «آفاق التفاوض محدودة بالاستراتيجية الاميركية»، **الحرية**، العدد ٤٤٨ (١٥٢٣)، ١٩٩٢/٤/٥، ص ١٣.

٩٥ عبدربه، ياسر؛ «حديث صحافي بشأن قضايا المفاوضات السياسية»، **الوقائع الفلسطينية**، السنة ١، العدد ٦، نيسان (ابريل) ١٩٩٢، ص ٢٧ ـ ٢٩؛ نقلاً عن **الحياة** (لندن)، ١٩٩٢/٢/١.

٩٦ غالي، بطرس؛ «[قرارات مجلس الامن ملزمة إذا استندت الى الفصل السابع من الميثاق]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٨٦، ١٩٩٢/٤/٥، ص ٢١.

٩٧ القدومي، فاروق (ابو اللطف)؛ «حديث صحافي حول الكونفدرالية الفلسطينية ـ الاردنية؛ وموضوعات التسوية السياسية والقضية الفلسطينية»، **الوقائع الفلسطينية**، السنة ١، العدد ٦، نيسان (ابريل) ١٩٩٢، ص ٣٦ ـ ٣٨.

٩٨ المجالي، عبدالسلام؛ «الاسرائيليون خائفون ويجب ان نطمئنهم والاخطار تهدد الاردن إذا لم يشارك في المفاوضات»، **الوسط**، العدد ١٣، ١٩٩٢/٤/٢٧، ص ٢٨ ـ ٢٩.

٩٩ ملوّح، عبدالرحيم؛ «جماهير شعبنا ستعزل الاتجاه المتمادي في تقديم التنازلات»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١٠٩٥، ١٩٩٢/٣/٢٨، ص ١٦ ـ ١٨.

١٠٠ النتشة، هاشم (رئيس الغرفة التجارية في مدينة الخليل)؛ «سمعنا عن الدعم الاوروبي ولم نر شيئاً»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١٠، العدد ٣، آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ٥٢.

١٠١ النجـاب، سليمـان؛ «لا سلام دون انجـاز حقوقنا الوطنية»، **صوت الوطن**، السنة ٣، العدد ٣٢، ١٥/٤/١٩٩٢، ص ١٦ ـ ١٨.

الكتب ـ عروض ومراجعات

١٠٢ اولييه، جان إيف؛ لجنة الامم المتحدة للتوفيق بشـأن فلسطين: حدود الرفض العربي، **صامد الاقتصادي**، السنـة ١٤، العـدد ٨٧، كانـون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٩٢، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٦ (مراجعة سمر نصري).

١٠٣ الراوي، جابـر؛ القضيـة الفلسـطينيـة في القـانـون الدولي والوضـع الراهـن، **صامـد الاقتصـادي**، السنـة ١٤، العـدد ٨٧، كانـون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٩٢، ص ٢٢٣ ـ ٢٣٢ (مراجعة صبحي ابراهيم عساف).

١٠٤ رفعت، نادية وعمرو كمال حمودة؛ من داود الى جوليات؛ المؤسسة العسكرية الاسرائيلية: الفكر والتنـظيم، **استـراتيجيـا**، السنة ١١١، آذار ـ نيسان (مارس ـ ابريل) ١٩٩٢، ص ٧٧ ـ ٧٩ (مراجعة اسامة رجب).

١٠٥ سليمـان، محمد؛ اعلام الانتفاضة: تكاملية الأداء... فاعلية النتائج، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العـدد ٨٨٥، ١٩٩٢/٣/٢٩، ص ٣١ (مراجعة فيصل قرقطي).

١٠٦ شيف، زئيف وايهود يعري؛ انتفاضة شعب فلسطين، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٧ ـ ٢٢٨، شباط ـ آذار (فبراير ـ مارس) ١٩٩٢، ص ٩٥ ـ ٩٩ (مراجعة احمد شاهين).

١٠٧ Black, Ian and Benny Morris; *Israel's Secret Wars: A History of Israel's Intelligence Services*, ***Journal of Palestine Studies,*** Vol. XXI, No. 2 (82), Winter 1992, pp. 104 - 105 (Reviewed by Kathleen Christison).

١٠٨ Emerson, Gloria; *Gaza: A Year in the Intifadah: A Personal Account from an Occupied Land*, ***Journal of Palestine Studies,*** Vol. XXI, No. 2 (82), Winter 1992, pp. 103 - 104 (Reviewed by Inea Bushnaq).

١٠٩ Israeli, Raphael; *Palestinians between Israel and Jordan: Squaring the Triangle,* **Journal of Palestine Studies,** Vol. XXI, No. 2 (82), Winter 1992, pp. 108 - 109 (Reviewed by Israel Shahak).

الكتب

١١٠ خليف، وليـد؛ **رسـائل صاحب الكرمل: بقلم شيـخ الصحـافـة الفلسـطينية نجيب نصار: المسـيرة الميـدانيـة في ارجـاء فلسطين وشرقي الاردن**، الناصرة: مطبعة وافست الحكيم، ٢٥٠ صفحة.

١١١ سليمان، محمد؛ **اعلام الانتفاضة: تكاملية الاداء... فاعليـة النتـائـج**، نيقوسيا، النهضة برس، ١٩٩١، ١٨١ صفحة.

١١٢ طنـطيش، جمعـة رجب؛ **المياه في فلسطين**، مصراته (ليبيا): الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ١٩٩١.

١١٣ عبـدالمقصـود، صلاح وعـادل الانصـاري؛ **مؤتمر السلام ومأساة فلسطين**، القاهرة: مركز الاعلام العربي، ١٩٩٢.

اعداد: ماجد الزبيدي

تصويب

ورد خطأ في قائمة «محتويات» العدد الماضي من **شؤون فلسطينية**، ٢٢٧ ـ ٢٢٨، شباط (فبراير) ـ آذار (مارس) ١٩٩٢، ص ١، اسم د. عبدالمنعم محمد عبدالمنعم على انه كاتب دراسة «مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدستوري والدولي»، والاسم الصحيح هو د. عبدالعليم محمد عبدالعليم، فاقتضى التصويب.

صدر حديثاً عن

مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت

المياه والسلام

وجهة نظر اسرائيلية

بقلم: إليشع كالي

يعرض هذا الكتاب المترجم عن العبرية المشروع الاسرائيلي لتقاسم المياه العربية بين العرب واسرائيل. مع مقدمة تحليلية نقدية خاصة بالترجمة العربية بقلم الخبير العربي الدكتور منذر حدادين.

١٦٨ صفحة — ٥ $

الفلسطينيون في العالم العربي

بناء المؤسسات والبحث عن الدولة

بقلم: لوري براند

دراسة موثقة حول نشوء وتطور المؤسسات الاجتماعية والسياسية (اتحادات الطلاب والعمال والمرأة والمعلمين الخ) التي شكلت قاعدة انطلاق الحركة الوطنية الفلسطينية فيما بعد.

٢٩٢ صفحة — ٩ $

طرد الفلسطينيين

مفهوم «الترانسفير» في الفكر والتخطيط الصهيونيين

١٨٨٢ ـ ١٩٤٨

بقلم: نور الدين مصالحة

يتعقب هذا الكتاب مراحل تطور فكرة طرد الفلسطينيين والخطط المفصلة غير المنشورة والمستخرجة من المحفوظات الاسرائيلية. وقد نفذت هذه الخطط عام ١٩٤٨.

٢٩٢ صفحة — ٧ $

لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين ١٩٤٨ ـ ١٩٥١

بقلم: جان ـ إيف اوليفيه

اهمية هذا الكتاب في الوقت الحاضر انه يكشف أساليب المفاوض الاسرائيلي ومناوراته من خلال تقصي ظروف تأليف لجنة التوفيق الدولية ونشاطاتها ومفاوضات مؤتمر لوزان وأسباب فشلها.

١٩٣ صفحة — ٦ $

من منشورات المؤسسة

- **الدولة الفلسطينية: وجهات نظر اسرائيلية وغربية** (١٩٩٠) ٣٧٧ ص ـ ٩ $
- **سياسة الامر الواقع في الضفة الغربية: اسرائيل والفلسطينيون من حرب ١٩٦٧ الى الانتفاضة** ـ بقلم: جيفري ارونسون (١٩٩٠) ٤٠٤ ص ـ ١٠ $
- **قانون المحتل: اسرائيل والضفة الغربية** ـ بقلم: رجا شحادة (١٩٩٠) ٢٤٩ ص ـ ٨ $
- **الصندوق القومي اليهودي** ـ بقلم: وولتر لين وأوري ديفز (١٩٩٠) ٣٩٣ ص ـ ١٠ $
- **الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤** ـ بقلم: خالد عايد (١٩٨٦) ٣١٠ ص ـ ٦ $
- **المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي ـ الاسرائيلي** ـ بقلم: صبحي كحالة (١٩٨٠) ٥٣ ص ـ ١ $
- **السياسة المائية لاسرائيل** ـ بقلم: أوري ديفز وآخرون (١٩٨٠) ٤٠ ص ـ ١ $
- **المشروع الاسرائيلي للادارة الذاتية: جذوره، تطوره، اخطاره** ـ إعداد: وليد الجعفري (١٩٧٩) ٩١ ص ـ ٢ $

[يضاف ٤٠ ٪ للبريد]

تطلب منشورات المؤسسة من:

شارع أنيس النصولي ـ متفرع من فردان
ص.ب ٧١٦٤ ـ ١١ ـ تلكس ٢٢٣١٧
فاكس ٨١٤١٩٣ ـ هاتف ٨٦٨٣٨٧
بيروت ـ لبنان

او

IPS
P.O.Box 5658 — Tlx 5241
Fax 456324 — Tel 456165
Nicosia - Cyprus

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمـواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الـدراسـات أو المقـالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصـدر فيهـا، وتـواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عنـد الاقتبـاس من مصـدر باحـدى اللغتـين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومـات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.

ISSN 0258 - 4026

SHU'UN FILASTINIYAH

(Palestine Affairs)

No. 229 - 230 , April - May 1992

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by
Al - Abhath Publishing Co. Ltd
16 Artemidos Street, Strovolos
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus

Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription

Surface Mail: Arab countries & Europe - Individuals: $40, Institutions: $50 (add $30 for airmail postage); Other countries - Individuals: $50, Institutions: $60 (add $50 for airmail postage)

الثمن دينار في الاردن والكويت ▪ ١,٥ جنيه في مصر والسودان ▪ ١,٥ دينار في العراق وليبيا ▪ ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة ▪ دينار في تونس ▪ ١٠ دراهم في المغرب ▪ ١٠ دنانير في الجزائر ▪ دولاران في الاقطار العربية الاخرى